المستقبل العربي

١٠٣

٩/١٩٨٧

● التهديد النووي الاسرائيلي / تيسير الناشف

● المشروعات العربية المشتركة / سميح مسعود

● اليمن على أعتاب عصر النفط / وليد خدوري

الدولة الريعية العربية (ملف)

● الدولة الريعية / حازم الببلاوي

● دول رصد التخصيصات / جياكومو لوشياني

● السلوك والأداء الاقتصادي للدول النفطية الريعية / محمود عبد الفضيل

● المنظومة الاصلاحية الخلدونية / المنصف وناس

● يوميات ● مؤتمرات ● كتب ● بيبليوغرافيا

يصدرها "مركز دراسات الوحدة العربية"

المستقبل العربي

مجلة فكرية شهرية تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

(تأسس بموجب علم وخبر رقم ١/٨٧ د لعام ١٩٧٥)

- مركز متخصص في العمل الفكري المتجه رئيسياً نحو مسائل الوحدة العربية.
- يهدف الى ايصال نداء الوحدة للجماهير العربية والأوساط الفكرية على تعدد اتجاهاتها.
- يعنى بدراسة الواقع العربي كخلفية للحالة الوحدوية المنشودة.
- لا يفرض شروطاً مسبقة على مساهمة المثقفين في نشاطاته سوى قناعتهم بالوحدة العربية.
- لا يتخذ أي مواقف سياسية مباشرة ولا يساهم في النشاط السياسي.
- لا يرتبط بأي حكومة ولا يتبنى أي نظام ولا يدخل في محاور أو تحالفات.

المراسلات:

باسم **المستقبل العربي**

بناية «سادات تاور» ص. ب ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان

تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً: مرعربي ـ بيروت ـ تلكس Marabi 23114LE. فاكسيميلي ٨٠٢٢٣٣.

الاشتراك السنوي:

ـ المؤسسات والهيئات في أقطار الوطن العربي وسائر الدول الأجنبية: ٩٠ دولاراً أمريكياً.

ـ الأفراد: لبنان ٥٠ **دولاراً أمريكياً**.

بقية اقطار الوطن العربي ٥٠ دولاراً أمريكياً.

خارج الوطن العربي ٧٠ دولاراً أمريكياً.

تدفع اشتراكات الافراد مقدماً.

(١) إمّا بشيك لأمر المركز مباشرة مسحوب على أحد المصارف الأجنبية.

(٢) أو بتحويل الى العنوان التالي: حساب مركز دراسات الوحدة العربية رقم (٠٨٠١٢٥١٣) بالدولار، بنك بيروت للتجارة (Banque Beyrouth pour le Commerce) ـ فرع الحمرا ـ ص.ب ١١٠٢١٦ بيروت ـ لبنان ـ تلكس: Becoba 21457 LE.

المستقبل العربي

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة العاشرة | العدد مائة وثلاثة | أيلول (سبتمبر) ١٩٨٧

المحتويات

□ التهديد النووي الاسرائيلي ..... د. تيسير الناشف ٤
□ المشروعات العربية المشتركة:
واقعها، أهميتها، معوقاتها ومستقبلها ..... د. سميح مسعود ٢٦
□ المنظومة الاصلاحية الخلدونية
(مقاربة نظرية للمصطلح عند ابن خلدون)..... د. المنصف وناس ٤٥
□ اليمن العربية على اعتاب عصر النفط ..... د. وليد خدوري ٥٣

الدولة الريعية العربية

■ الدولة الريعية في الوطن العربي ..... د. حازم الببلاوي ٦٥
■ دول رصد التخصيصات مقابل دول الانتاج:
اطار نظري ..... جياكومو لوشياني ٧٨
■ السلوك والأداء الاقتصادي للدول النفطية الريعية
في المنطقة العربية ..... د. محمود عبد الفضيل ٩٤

آراء ومناقشات

□ الشرعية الدستورية
والعقد الاجتماعي الجديد..... د. رضوان السيد ١١٦

كتـب

□ التجربة الديمقراطية في المملكـة المغربية
(مجموعة من الباحثين) ..... د. بوقنطار الحسان ١٢١

□ التطورات السياسية في دولـة الامـارات
العربية المتحدة (محمد حسن العيدروسي) ..... خالد بن محمد القاسمي ١٢٦

□ الاتحاد السوفياتي وصراعات العالم الثالث
(بروس بورتـر) ..... ابراهيم عرفات ١٣٥

مؤتمـرات

□ الندوة الدولية لحوض النيل ..... عصام فوزي ١٤٣

□ ندوة تنسيق السياسات على أسس اقليمية:
«حالة مجلس التعاون بدول الخليج العربية» ..... د. شاكر موسى عيسى ١٥٠

* موجز يوميات الوحدة العربية ١٥٦

* ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٦٣

آراء الكتّاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات
يتبنّاها «مركز دراسات الوحدة العربية» أو «المستقبل العربي»

المديـر المسؤول: وديع عون

التهديد النووي الاسرائيلي

د. تيسير الناشف

استاذ الدراسات العربية في كلية اسيكس كاونتي في نيوجرسي، ومحرر الوثائق العربية بالامم المتحدة في نيويورك.

كان برنامج اسرائيل النووي من بدايته تحت إشراف وزارة الامن، مما يشير إلى الطابع العسكري الذي يتسم به ذلك البرنامج. والقيام بوصف موجز لتطوير البرنامج النووي الاسرائيلي، يثبت أنه من غير ريب أكثر البرامج النووية تطوراً في الشرق الأوسط، وأن اسرائيل لديها البنية الأساسية والموارد والمعرفة والخبرة اللازمة لانتاج الأسلحة النووية. وما برح المسؤولون الرسميون وشبه الرسميين الاسرائيليين يعترفون في الكثير من المناسبات بالتقدم الكبير المُحرَز في البحوث النووية.

والكثيرون من العلماء والفنيين الاسرائيليين متخصصون في العلوم النووية، ممّا يدل على الاهتمام الكبير بالمشاريع والبحوث المتعلقة بانتاج الأسلحة النووية. وإحدى النقاط المهمة المستحقة للذكر، هي التأكيد الكبير على العلوم الطبيعية والهندسة في نظام اسرائيل التعليمي. وتوجدفيها مؤسسات مهمة تؤدي دوراً رئيسياً في إعداد العلماء والاختصاصيين في مجال العلوم النووية مثل معهد وايزمان في رحوفوت، وجامعة الهندسة التطبيقية في حيفا، والجامعة العبرية في القدس. والكثيرون من علماء اسرائيل النوويين تلقوا دراستهم وتدريبهم في وقت مبكر في هولندا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من البلدان.

ومما له دلالته انه، منذ السنوات الأولى من الخمسينات، كان علماء اسرائيليون يعودون من الغرب بتحصيلهم العلمي وتدريبهم واكتسابهم الخبرة في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية. وبتوفر العلماء والفنيين والمهندسين النوويين والبنية الأساسية النووية اللازمة، نفذت اسرائيل وما برحت تنفذ برنامجاً كبيراً لانتاج الأسلحة النووية.

في عام ١٩٤٨ أجرى اسرائيليون مسحاً تمهيدياً في النقب حيث اكتُشفت كمية من اليورانيوم في قرارات الفوسفات. ومما له مغزاه انه حتى ذلك المسح أُجري تحت رعاية وزارة الامن

الاسرائيلية. وفي عام ١٩٤٩ انشئت دائرة بحوث النظائر في معهد وايزمان، وبعد ذلك بوقت قصير وُسِّعت تلك الدائرة فأصبحت دائرة البحوث النووية. وفي عام ١٩٥٢ أنشئت لجنة الطاقة الذرية الاسرائيلية برئاسة أرنست بيرغمان الذي كان من أشد المتحمسين لانتاج الأسلحة النووية. ومما له دلالته ان هذه اللجنة كانت تابعة لوزارة الأمن، وأن السرية أحاطت بوجود اللجنة لدرجة أن الجمهور لم يدر بوجودها إلّا عام ١٩٥٤.

ولتطوير البرنامج النووي سعت اسرائيل الى الحصول على المساعدة الفنية والعلمية من عدد من الدول الغربية. لقد حصلت على مفاعلها النووي الاول من الولايات المتحدة الامريكية. ووفرت الولايات المتحدة أيضاً لاسرائيل المواد المطبوعة والمعلومات المتعلقة بالمفاعل النووي[١]. وتلقى العشرات من العلماء الاسرائيليين التدريب على ادارة المفاعلات في الولايات المتحدة[٢]. وذلك المفاعل الذي طاقته ٥ ميغاوات أُكمِل انشاؤه في ناحال سوريك بالقرب من اسدود في أيار/مايو ١٩٦٠ وهو قادر على انتاج البلوتونيوم. ويشكل مركز تدريب مهماً للفنيين والعلماء الذين يستطيعون بعد ذلك استعمال معرفتهم ومهاراتهم في تشغيل مفاعلات أخرى[٣].

أولاً: المساعدة الفرنسية المقدمة الى اسرائيل

تعتبر فرنسا أشد الدول مسؤولية عن مساعدة اسرائيل في أن تصبح دولة حائزة للأسلحة النووية. لقد كان ثمة تعاون عسكري وسياسي وثيق بين اسرائيل وفرنسا بسبب المصالح المتبادلة التي كانت قائمة بينهما. في النصف الأول من الخمسينات كان التعاون النووي بين الدولتين يتعزز باطراد. وفضلاً عن التحالف الفرنسي الاسرائيلي السياسي والعسكري العلني الذي لعله بلغ ذروته في الهجوم الفرنسي البريطاني الاسرائيلي على مصر عام ١٩٥٦، جرى التعاون السري بين تل أبيب وباريس في المجال العسكري النووي.

لقد أبرم عام ١٩٥٣ اتفاق نووي بين اسرائيل وفرنسا ونص الاتفاق على تبادل المعلومات التكنولوجية النووية وعلى تدريب علماء اسرائيليين في فرنسا. وبنت فرنسا في النقب الشمالي مفاعل ديمونة النووي الذي بدأ بطاقة ٢٤ ميغاوات، والذي بدأ تشغيله في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣ أو كانون الثاني/يناير ١٩٦٤.

وما انفكت منشأة ديمونة النووية، من بدايتها، تحاط بالسرية الشديدة. لقد قيل ان أعضاء في البرلمان الاسرائيلي (الكنيست)، لم يسمح لهم بزيارة بعض أقسام المنشأة النووية، وأنه عندما كان موضوع المنشأة يطرح للمناقشة في الكنيست كان الموضوع يُحال الى لجنة الشؤون الخارجية والأمنية شبه السرية التابعة للكنيست. ولم يكشف النقاب عن حيازة اسرائيل لمفاعل ديمونة إلّا في

---

(١) *New York Times*, 1/9/1955.

(٢) Fuad Jabber, *Israel and Nuclear Weapons: Present Option and Future Strategies* (London: Chatto and Windus for International Institute for Strategic Studies, 1971), pp. 25-26.

(٣) Lawrence Freedman, «Israel's Nuclear Policy,» *Survival* (London), vol. 18, no. 3 (May - June 1975).

كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠، أي بعد الشروع في انشائه بسنوات. ومن الجلي أنه لم تكن هناك رقابة فرنسية، أو لم تكن رقابة فرنسية تستحق الذكر على استعمال المفاعل[٤].

إن انتاج ديمونة للبلوتونيوم، علاوة على جو الإخفاء العام الذي غلّف وجود المفاعل وطبيعة نشاطه، بدا أنه أكّد صحة الرأي في أن اسرائيل كانت، تحت ضغط الظروف الامنية والسياسية، في طريقها لحيازة الأسلحة النووية. واعتقد دافيد بن غوريون، رئيس الحكومة ووزير الامن آنئذٍ، بأن حيازة اسرائيل للأسلحة النووية ستعزز أمنها وستزيد ردعها العسكري. وأمام مجموعة من المحررين الاسرائيليين، أكد بن غوريون أنه ليس في وسعه تجنُّب المسؤولية المتمثلة في أن يُعطي اسرائيل خياراً من المحتمل أن يؤمن بقاءها في المستقبل[٥].

كان الأمر المشترك بين اسرائيل وفرنسا معارضتهما ومقاومتهما القويتان لرئيس مصر الراحل جمال عبد الناصر. فعبد الناصر المتمتع بالزعامة الكاريزماتية كان يخافه الاسرائيليون بوصفه الزعيم الذي يمكن أن يوحد الشعوب العربية، وأن يحشد قواها ضد اسرائيل التي اعتبرت عبد الناصر ألدّ عدو يقوم بمحاولة تعبئة الوطن العربي لخوض المعركة ضد اسرائيل. وما برح الاسرائيليون يدركون أن الخلافات الداخلية العربية هي السبب الرئيسي في وجودهم وبقائهم في مواجهتهم العسكرية ضد البلدان العربية سواء في ١٩٤٨/١٩٤٩، أو ١٩٥٦، أو ١٩٦٧.

ان خطط عبد الناصر ونشاطاته الرامية الى اضفاء الطابع الحديث على مصر، كانت مصدر قلق لدى اسرائيل، لأن التحديث يتضمن القدرة الأكبر على التنظيم، وعلى استعمال التكنولوجيا الحديثة. وكان الفرنسيون ايضا قلقين حيال الدعم المادي والسياسي والمعنوي، المقدم من مصر في عهد عبد الناصر الى الكفاح المسلح الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي، ومن أجل الاستقلال الوطني الجزائري. ان فرنسا، التي كانت متورطة في حرب مثبِّطة ضد الثوار الوطنيين الجزائريين، قد تكون أملت في استخدام التهديد المتمثل في اسرائيل المسلحة تسليحاً ذرياً، في «إجبار» نظام الرئيس عبد الناصر على ايقاف تقديم المساعدة الى اعداء الاستعمار الفرنسي في الجزائر.

وحتى تصبح فرنسا مستقلة عسكرياً عن «المظلة النووية» التابعة للولايات المتحدة الامريكية، رغبت في أن تحوز هي نفسها الأسلحة النووية. لقد بادلت فرنسا مساعدتها الفنية بـ «الماء الثقيل» الاسرائيلي، وحصلت من اسرائيل على تكنولوجيا الحاسبات الالكترونية التي تم استحداثها في الولايات المتحدة (لقد حظرت الولايات المتحدة بيع حاسبات الكترونية معينة لفرنسا بسبب الفائدة المجنيّة من هذه الحاسبات في تصميم قنابل ذرية، وبسبب اهتمام فرنسا الواضح بذلك التصميم). وحصلت فرنسا من اسرائيل أيضاً على سر استخلاص اليورانيوم من المعادن الخام.

وقبل أن تجري فرنسا في العام ١٩٦٠ تفجيرها الذري الاول، لعلها اعتبرت التعاون النووي الفرنسي الاسرائيلي سياسة للتأمين من الفشل في بناء القنبلة الذرية. وفي برنامج القذائف والبرنامج النووي، رحبت فرنسا بالاستفادة من موارد اسرائيل العلمية بوصف هذه الموارد تعزيزاً

---

(٤) Alan Dowty, «Israeli Perspectives on Nuclear Proliferation,» in: J.J. Holst, ed., *Security, Order and the Bomb* (Oslo: Oslo University Press, 1972), p. 142.

(٥) Shlomo Aronson, *Conflict and Bargaining in the Middle East: An Israeli Perspective* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1978), p. 18.

للمساعي الرامية الى تحقيق الطموح الذري الفرنسي[٦].

واصبح التعاون الذري الفرنسي الاسرائيلي اشد قوة بعد أن عارض جون ف. دالاس وزير الخارجية الامريكية في عهد الرئيس ايزنهاور، محاولة الجنرال ديغول لاقامة علاقة نووية خاصة مع الولايات المتحدة بموازاة العلاقة التي تمتعت بها بريطانيا. لقد أسهمت هذه المعارضة في ابتعاد فرنسا عن منظمة معاهدة شمال الاطلسي في الستينات وفي دفع فرنسا الى المزيد من الاقتراب من اسرائيل[٧].

وكان التفكير الاستراتيجي لدى فرنسا واسرائيل متشابهاً أيضاً. لقد لاحظ احد المحللين أن «مفهوم التحالف العسكري مع فرنسا ادى [باسرائيل] الى اعتماد المذهب الاستراتيجي الفرنسي، القائل بأن الرادع النووي هو الحل الوحيد في مُضادَّة التدني في القوى البشرية، وفي سباق الأسلحة التقليدية»[٨].

في الهجوم الثلاثي الاسرائيلي البريطاني الفرنسي الذي وقع على مصر في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٥٦، اجتاحت اسرائيل قطاع غزة وسيناء برمته. وأرغم الضغط الذي مارسته الامم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي اسرائيل على سحب قواتها من هاتين المنطقتين. ووجدت اسرائيل نفسها معزولة دبلوماسياً. لقدكان لهذه التطورات أثرها في الإسراع بالنشاطات النووية الاسرائيلية، وفي قرار اسرائيل ببناء مفاعل ديمونة.

ان احدى نقاط التحول في التطور المتعلق ببرنامج اسرائيل النووي كانت الأزمة الداخلية التي حدثت عام ١٩٥٧. كان البرنامج النووي في أواخر سنوات الخمسين تحت سيطرة «الصقور» النوويين المتمثلين في دافيد بن غوريون وموشيه دايان وشمعون بيريز. وتعلقت تلك الأزمة باستقالة ستة من الأعضاء السبعة في لجنة الطاقة الذرية الاسرائيلية عندما اتخذ القرار بحيازة المفاعل الفرنسي. ومن المرجح ان تلك الاستقالة تدل على أن ذلك المفاعل غير الخاضع للضمانات الاجنبية أو الدولية، كان القصد منه الاغراض العسكرية.

ان الاتجاه الفرنسي للمؤسسة العسكرية الاسرائيلية في تلك السنوات، يدل على أن الأشخاص المستقيلين من عضوية اللجنة، شعروا بأن النوايا الكامنة وراء حيازة مفاعل ديمونة ليست سلمية. ومما يعزز البرهان على ذلك، ان العضو الوحيد في لجنة الطاقة الذرية الاسرائيلية الذي لم يستقل من اللجنة، كان أرنست بيرغمان الذي كان رئيساً لها ومسؤولاً عن البرنامج النووي الاسرائيلي من عام ١٩٥٧ الى عام ١٩٦٦، والذي كان يأخذ بالاتجاه الفرنسي للمؤسسة العسكرية الاسرائيلية، أي انه كان مؤيداً لاجراء البحوث النووية ذات الاتجاه العسكري. ان الدور الذي أدّته الاعتبارات العسكرية في حيازة مفاعل ديمونة، قد يمكن تبيُّنُه من أن قسماً من اعضاء مباي (حزب عمال أرض اسرائيل)، الحاكم الذي كان بن غوريون يترأسه، وصف حيازة المفاعل بأنها كارثة سياسية واقتصادية وعسكرية.

ان حكومة الولايات المتحدة التي اتبعت في السنوات الأولى من الستينات سياسة عدم

---

(٦) Steve Weissman and Herbert Krosney, *The Islamic Bomb* (New York: Times Books, 1981), p. 112.

(٧) Robert E.Harkavy, *Spectre of a Middle Eastern Holocaust: The Strategic and Diplomatic Implications of the Israeli Nuclear Weapons Program* (Colorado: University of Denver, 1977), pp. 5-6.

(٨) Simha Flapan, «Nuclear Power in the Middle East (Part I),» *New Outlook*, vol. 17, no. 6 (July 1974), pp. 48-49.

انتشار النووي، طالبت رسمياً اسرائيل بأن توضح نواياها النووية. ونفت مصادر الحكومة الاسرائيلية، ان اسرائيل انتجت أو تعتزم ان تنتج اسلحة نووية. وترى بعض المصادر ان الحكومة الفرنسية لا بد أنها أخبرت حكومة الولايات المتحدة بانشاء المفاعل في ديمونة. كما أن طائرتي يو ٢ امريكيتين للاستطلاع أرسلتا عام ١٩٦٠، لالتقاط صور للمركز الذي كان في طور الانشاء. وبذل الاسرائيليون جهوداً جلية، لفترة وجيزة، للتظاهر بأن المنشأة الملتقطة في الصور هي مصنع للنسيج. إلا أن التقارير الواردة في صحافة الولايات المتحدة والضغوط الممارسة من جانب عدد من الدول، والتحذير العلني الصادر عن الرئيس عبد الناصر من أنه سيحشد الكثير من الجنود بغية تدمير منشآت اسرائيل النووية، جعلت بن غوريون يعترف علانية في أواخر عام ١٩٦٠ أو لأول مرة بإنشاء مفاعل نووي فرنسي للبحوث.

لم يقبل بن غوريون أبداً ضمانات دولية، وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على مفاعل ديمونة. لقد مارست الحكومة الامريكية في السنوات الاولى من الستينات ضغطاً كبيراً على اسرائيل، حتى تقبل التفتيش الامريكي على المفاعل. ولا ندري مدى قبول الاسرائيليين للتفتيش الامريكي،وما هي طبيعة ذلك التفتيش. وفي مرحلة من مراحل الاتصالات الاسرائيلية الامريكية، قدم بن غوريون وعداً بالسماح «بزيارات» امريكية لمنشأة ديمونة على ألّا يتم ذلك فوراً، مكرراً زعمه بأن للمفاعل اغراضاً سلمية.

وعندما تولى جون ف. كينيدي الرئاسة الامريكية، أثارت حكومته أيضاً المسألة النووية مع اسرائيل. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٦١، طرحت الحكومة الامريكية على حكومة بن غوريون الاسئلة التالية: ما هي نوايا اسرائيل فيما يتعلق ببلوتونيوم ديمونة؟ هل اسرائيل على استعداد لاخضاع البلوتونيوم للضمانات، مثلاً عن طريق التفتيشات الاجنبية؟ هل تبني اسرائيل ام تعتزم أن تبني مفاعلاً آخر؟ هل اسرائيل على استعداد لأن تسمح للعلماء، اما من الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو في هيئات اخرى صديقة، بزيارة ديمونة؟ وإذا كان الجواب بالايجاب، فمتى؟ هل يمكن لاسرائيل أن تعلن صراحة عن نواياها للإحجام عن صناعة الأسلحة النووية[٩].

وفي عام ١٩٦١ سمح بن غوريون لخبراء امريكيين بالقيام «بزيارة» واحدة لمنشأة ديمونة. وكان عدد من وزراء حكومة مباي، ومنهم بنحاس سابير (الذي كان وزير التجارة والصناعة) وغولدا مئير (التي كانت وزيرة للشؤون الخارجية)، يتخوفون من تردي العلاقات الخطيرة بين اسرائيل وواشنطن بسبب المسألة النووية. وكان قسم كبير من وزراء مباي والأحزاب المشاركة في الحكومة الائتلافية، بما في ذلك حزب احدوت هعفودا (وحدة العمل)الذي كان يغلّ الون من رؤسائه، يعارض مشروع بن غوريون النووي أو لديه تحفظات عليه. فأرغم هؤلاء بن غوريون، أو بدا أنهم أرغموه، على قبول «زيارة» تفتيش امريكية واحدة لمنشأة ديمونة سنوياً[١٠]. إلّا أن بن غوريون رفض منح حقوق التفتيش الامريكي المنتظم.

وفي عام ١٩٦٣ انشقت الحركة العمالية في اسرائيل لأسباب استراتيجية. ان بن غوريون الذي كان يعتقد بأن الأسلحة النووية ستمنح اسرائيل الامن في عالم اعتبر معادياً، استقال أولاً

---

(٩) Aranson, *Conflict and Bargaining in the Middle East: An Israeli Perspective*, p. 42.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٤٤ ـ ٤٥.

من رئاسة الحكومة لأن معظم اعضاء الحكومة التي ترأسها، رفضوا خطته لتطوير اسرائيل للأسلحة النووية[١١]، ورفضت غالبية أعضاء الحكومة مفهوم الردع النووي الذي اخذ به بن غوريون، وانزعجت هذه الغالبية بسبب الطريقة المستقلة والمتسمة بالتكتّم التي تناول بها بن غوريون ومساعدوه مختلف المسائل، ومنها المسألةالنووية.

وحوالى منتصف عام ١٩٦٣، أصبح بن غوريون مدركاً أنه فقد سيطرته على حزب مباي الحاكم فيما يتعلق بشؤون حزبية وأمنية مهمة، وانه اصبح ومؤيدوه أقلية داخل الحكومة الائتلافية. ومارس آلون ووزراء آخرون الضغط على بن غوريون حتى يقبل التفتيش الامريكي على منشأة ديمونة، والذي وافق عليه مُكرَها، ثم استقال من رئاسة الحكومة.

وخلف بن غوريون وزيرُ الخزانة آنئذ ليفي اشكول بوصفه رئيساً للحكومة ووزيراً للأمن. ان تولي اشكول لرئاسة الحكومة كان نقطة تحول اخرى في تطور سياسة اسرائيل النووية. فذلك التولي عنى حدوث تغير من الاتجاه الفرنسي الى الاتجاه الامريكي في السياسة الامنية ومشتريات الأسلحة. وبهذا التغيير، وبالضغط الأمريكي ضد انتشار الاسلحة النووية، أُجريت محادثات بين حكومة واشنطن وحكومة اشكول بشأن منشأة ديمونة، وأدت تلك المحادثات الى القيام عام ١٩٦٦ بإبرام اتفاق مهم بين الطرفين يقضي بتزويد الولايات المتحدة لاسرائيل، للمرة الأولى في تاريخها، بأسلحة متطورة هجومية مثل طائرات سكايهوك النفاثة والدبابات، ربما مقابل تجميد اسرائيل للعمليات في منشأة ديمونة على مستوى معين، ومقابل الحق في «زيارة» منشأة ديمونة لغرض التفتيش[١٢]. وتشير بعض المصادر الى أن حكومة الولايات المتحدة، أرغمت اشكول على «تجميد كل انشطة البحوث المضطلع بها فيما يتعلق بقابلية التطبيق العسكري للانشطار النووي»[١٣].

ان القيام «بالتجميد» لأنشطة البحوث النووية، أو فرض القيود على هذه الأنشطة، يتضمنان ان الخطط الأصلية الاسرائيلية توخت تحقيق المزيد من أوجُه التقدم في البرنامج النووي. ومعارضة بن غوريون للتجميد تضمنت ان الخطط الاسرائيلية توخت إحراز المزيد من التقدم في البحوث النووية.

وفيما يتعلق «بالزيارات» الامريكية، تثور أسئلة عن مدى فعالية هذه «الزيارات»، وطول الفترة التي نفذت فيها وتواترها. لاحظ الآن داوتي ان «الزيارات» الأمريكية غير الرسمية لديمونة بدأت قبل عام ١٩٦٤ وأنها أصبحت اكثر انتظاماً، وذات سمة مؤسسية أقوى، خلال الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٦٦[١٤]. إلا أن صحيفة **نيويورك تايمز** رَوَت أن هذه «الزيارات»، كانت نادرة الى حد أصبح معه من غير الممكن ضمان الكشف عن تحويل المواد الانشطارية الى أسلحة نووية[١٥]. ووفقاً لهذه الصحيفة، أعلن الفريق الامريكي الذي زار منشأة ديمونة في عام ١٩٦٩ انه «لم يتمكن

---

(١١) Amos Perlmutter, Michael Handel and Uri Bar-Joseph, *Two Minutes over Baghdad* (London: Corgi Books, 1982), pp. 8-9.

(١٢) Aubrey Hodes, «Implications of Israel's Nuclear Capability,» *The Wiener Library Bulletin* (London), vol. 22 (Autumn 1968), p. 6.

(١٣) S. Jaisjankar, «The Israeli Nuclear Option,» *India Quarterly,* vol. 34, no. 1 (January-March 1978), p. 43.

(١٤) Alan Dowty, «Nuclear Proliferation: The Israeli Case,» *International Studies Quarterly,* vol. 22, no. 1 (March 1978), p. 110.

(١٥) *New York Times,* 28 /6 /1966.

من ضمان عدم القيام بعمل متعلق بـالأسلحة في ديمـونة» نظـراً الى أن الاسرائيليين عجّلـوا بانهاء «زيـارة» الفريق[١٦]. وعند مرحلة معينة، لم يقبل الاسرائيليون بهذه الزيارات، حتى لو لم يكن من الممكن أن تنطوي إلا على المشي حول مباني منشأة ديمونة وأرضها.

ان القيام بوضـع ترتيب «الـزيارات» الامـريكية لمنشـأة ديمونـة، لم يبدد شكـوك ومخاوف العـرب، ولم يُعِدْ طمـأنينتهم إلى أنفسهم، مما خـدم سياسـة غموض المـركز النـووي التي تتبعها اسرائيل.

ان ناقدي اشكول داخل مباي، هم في المقام الأول من المؤيدين للتوجه الفرنسي (بن غـوريون ودايان وبيريز وغيرهم) أقاموا قبل الانتخابات البرلـمانية التي أجـريت عام ١٩٦٥ حـزباً مستقـلاً اطلقوا عليه اسم «قائمة عمـال اسرائيل» (رافي)، تـرأسه بن غـوريون، وفي عـامي ١٩٦٥ و١٩٦٦ أدان بن غوريون وزعماء آخرون لهـذا الحزب اشكـول علانيـة على مـا اسموه عيبـا امنيا خفيـاً، اعتبروه يؤثر على مصير اسرائيل، وواصلوا ترويج الإشاعات عما اسموه فضيحة أمنية صدرت، في رأيـهـم، من اشكول وحكومته. واتهموا حكـومة اشكـول بأنهـا غير كفـوءة في الشؤون الخارجيـة والأمنية، خصوصاً فيما يتعلق بمسألة ملموسة وبالغة الأهميـة والحساسيـة، أي التفتيش النووي الممارَس من جانب الولايات المتحدة. واتهم حزب «قـائمة عمـال اسرائيل» حكـومة اشكـول بأنهـا أذعنت للولايات المتحدة فيما يتعلق بمسألة التفتيش النووي[١٧].

ومن الأسئلة الوجيهة المطروحة: هل اذعنت حكومة اشكول حقاً لموقف الولايـات المتحدة؟ في رأي شلومو ارونسون «رسمياً، لم يتسلم، اشكول ولكنه احتفظ بخيار برنامج بحوث نووي مقلص، يمكنه أن يُحدِث قدرة نووية في المستقبل، إذا اتخذ هذا القرار»[١٨]، وفي نظر افيغدور هاسيلكورن، ان القرار الـذي اتخذتـه المجموعة غير النووية التي ترأسها اشكول لم يؤد الى ايقاف البحوث النـووية ايقـافاً تـاماً، ولكنـه أدّى «الى تخفيض معدل سرعة التطوير أو، في الواقع، الى الخيار النووي»[١٩] الذي يمكن أن يُعرّف بأنه القدرة على تركيب قنبلة نووية في كمية معينة من الوقت، ممـا يختلف عن «القدرة النـووية المحـددة» التي يمكن أن تُعرف بأنها تحقيق الخيار.

ثانياً: اليورانيوم

يمكن انتاج الأسلحة النووية، أما باليورانيوم المُخَصَّب (المُثرى) أو بالبلوتونيوم. ويتوفر لدى اسرائيل الآن اليورانيوم والبلوتونيوم والماء الثقيل، وهي تقوم بعملية فصل البلوتونيوم.

لم تواجه اسرائيل مشقة في الحصول على اليورانيوم. ففضلاً عن فرنسا، أفادت التقارير أن

---

(١٦) *New York Times*, 18 /7/1970, and Lawrence Freedman, «A Nuclear Middle East?» *Present Tense* (New York),(Winter 1975), p. 20.

(١٧) موشيه‌دايان، «المانيا وديمونة والاردن،» **هارتس**، ٢٦ آذار/مارس ١٩٦٥، انظر أيضاً التقـرير عن مقـال دايان في: *New York Times*, 27/3/1965.

(١٨) Aronson, *Conflict and Bargaining in the Middle East: An Israeli Perspective*, p. 52.

(١٩) Avigdor Haselkorn, «Israel: From an Option to a Bomb in the Basement,» in: Robert M. Lawrence and Joel Larus, eds., *Nuclear Proliferation-Phase II* (Lawrence, Kansas: University Press of Kansas, 1974), p. 42.

الارجنتين وجنوب افريقيا باعت اليورانيوم الطبيعي لاسرائيل. ولدى اسرائيل مخزون من اليورانيوم من مصادر أخرى. تقول المصادر ان كمية كبيرة من اليورانيوم المُخَصَّب اختفت من منشأة ابولو الواقعة في ولاية بنسلفانيا الامريكية، في ظروف تشكل أساساً للشك في مشاركة ادارة تلك المنشأة في مؤامرة مع السلطات الحكومية الاسرائيلية[٢٠].

وثمة أيضاً مصادر تقول ان كمية من اليورانيوم قد حُوِّلت في عام ١٩٦٨ على متن سفينة في عُرض البحر الأبيض المتوسط الى ميناء اسرائيلي. ووفقاً لتلك المصادر، تم اللجوء إلى اجراءات لصرف الأنظار، بما في ذلك تزييف الوثائق وتغيير اسم السفينة وملاحيها، عن عملية تحويل اليورانيوم، وبالتالي اخفاء حيازة اسرائيل لكمية أكبر من المواد الانشطارية[٢١]. وفي نيسان/ابريل ١٩٧٧ اتهم بول ليفينثال، الذي كان من الموظفين المساعدين التابعين للجنة عمليات الحكومة التابعة لمجلس نواب الولايات المتحدة، بأن كمية مائتي طن من ركاز اليورانيوم قد اختفت من سفينة، وبأن من المؤكد تقريباً أنها سُلِّمت لاسرائيل[٢٢].

وفضلاً عن ذلك تقوم «صناعات التعدين الاسرائيلية المحدودة الضمان» بتزويد معدن اليورانيوم الطبيعي بوصفه منتجاً جانبياً من مصنع حامض الفوسفوريك التابع لها والمنشأ في النقب. لقد أثبت مسح أولي للنقب وجود ٢٢٠ مليون طن من احتياط الفوسفات، الذي يتضمن اليورانيوم. ويبلغ احتياط اليورانيوم المُثْبَت وجوده ٢٥ ألف طن. وفي السنوات الأولى من السبعينات انتجت «صناعات التعدين الاسرائيلية المحدودة الضمان» ٤٠ ـ ٥٠ طناً من أوكسيد اليورانيوم سنوياً[٢٣].

وصدرت أيضاً تقارير تفيد أن فيزيائيين اسرائيليين أجروا بحوثاً على عمليات الإغناء (التخصيب) باللازر، وأنهم احرزوا قدراً كبيراً من التقدم في هذا المجال. ففي عام ١٩٧٢ حقق العالمان الاسرائيليان يشعيا هو نيفينتال ومناحيم لفين، تقدماً كبيراً في عملية الإثراء باستعمال اشعة اللازر. وبهذه العملية، يمكن إغناء سبعة غرامات من اليورانيوم ٢٣٥ الى درجة ٦٠ في المائة، في أقل من يوم واحد. ويقدّر اختصاصيون في هذا الحقل بأن ثمة حاجة الى ٥٠ كيلوغراماً من اليورانيوم المغنى بنسبة ٦٠ بالمائة لبناء قنبلة نووية واحدة. وعملية إغناء اليورانيوم هذه رخيصة، إلى حد كبير.

وأجرت اسرائيل أيضاً بحوثاً على استعمال فلوريد النُشادر لاستخلاص اليورانيوم وعلى أهمية النُشادر في انتاج الماء الثقيل[٢٤] اللازم لانتاج الأسلحة النووية.

---

(٢٠) في ما يتعلق بهذه المكيدة، انظر: Weissman and Krosney, *The Islamic Bomb*, pp. 119-124.

(٢١) انظر: David Burnham, «1968 Mystery of a Vanished Ship: Did its Uranium End up in Israel?» *New York Times*, 29/4/1977.

(٢٢) *New York Times*, 27/1/1978.

(٢٣) Nicholas Valéry, «Israel's Silent Gamble with the Bomb,» *New Scientist*, vol. 64, no. 927 (12 December 1974), p. 808.

(٢٤) Israel Atomic Energy Commission, «Research Laboratories,» (Annual report for the period January- December 1966, report no. 1A-1128), p. 11.

ثالثاً: التعاون النووي بين اسرائيل وجنوب افريقيا

تفيد بعض المصادر قيام جنوب افريقيا بتطوير عمليات إغناء اليورانيوم، وقيام التعاون بين اسرائيل وجنوب افريقيا في مجال الهندسة النووية والبحوث النووية. وفي مجال تكنولوجيا الأسلحة النووية، يقوم التعاون الاسرائيلي مع جنوب افريقيا وتايوان كلتيهما.

في أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ كشفت توابع التجسس الاصطناعية السوفياتية والامريكية عن إجراء تفجير نووي فوق المحيط الهندي على ارتفاع ٢٦ ألف قدم. وكان في تقدير مصادر الاستخبارات الغربية، بما في ذلك وكالة الاستخبارات المركزية التابعة للولايات المتحدة، أن ذلك كان قذيفة نووية أُطْلِقَت من مدفع خاص من عيار ١٥٥ مليمتراً انتجته شركة امريكية تُدْعى بحوث الفضاء[٢٥].

وثمة دلائل أيضاً على أن جنوب افريقيا واسرائيل، لا تعملان على صنع الأسلحة النووية التكتيكية فحسب، ولكن على صنع الأسلحة النووية الاستراتيجية أيضاً.

ونقل الصحافي الامريكي جاك اندرسون خبراً مفاده ان جنوب افريقيا واسرائيل وافقتا على التعاون مع تايوان، التي لديها شعور بأنها محاصرة مثلهما، خصوصاً منذ تحسين الولايات المتحدة لعلاقاتها مع الصين الشعبية. وأضاف اندرسون ان ثمة دلائل على أن الدول الثلاث، بذلت جهوداً مشتركة لاستحداث قذيفة انسيابية يبلغ مداها ١٥٠٠ ميل. وبهذا المدى، يمكن لهذه القذيفة، إذا أُطلقت من اسرائيل، أن تصيب اي هدف في الوطن العربي، وان تضرب أيضاً اهدافاً واقعة في الجزء الجنوبي من الاتحاد السوفياتي. ونظراً الى ان هذه القذيفة يمكن أن تُطلَق من سفينة أو طائرة، فإن من الممكن ان تصل اهدافاً أبعد من الاهداف التي يمكن ان تصلها لو أُطلِقت من اسرائيل[٢٦].

رابعاً: صُنع الأسلحة النووية

على الرغم من ان المحللين العسكريين والاستراتيجيين مختلفون فيما يتعلق بالسؤال عما اذا كانت اسرائيل قد صنعت فعلاً اسلحة نووية، فإن الغالبية الكبيرة منهم يردون على هذا السؤال بالإيجاب. ان الكثير من مؤسسات البحوث والمراقبين الاجانب والصحافيين والشخصيات البارزة والمسؤولين الحكوميين أشاروا بجلاء أو المحوا في دراساتهم وبياناتهم وتقاريرهم على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي، في الكثير من البلدان، الى أن اسرائيل قد تجاوزت بالفعل عتبة الأسلحة النووية، وان لديها ترسانة من هذه الاسلحة. وبمرور الوقت، أصبحت هذه البيانات والكتابات اكثر جرأةً وقطعاً ومدعاةً الى الثقة. وعلى أساس دراستي لهذا الموضوع، توصلتُ الى الاستنتاج القاطع بأن اسرائيل لديها فعلاً أسلحة نووية، وبأن ترسانتها من هذه الأسلحة في ازدياد.

كتب برانغر وتهتينين، «ان من الجلي ان اسرائيل تبني فعلاً أسلحة نووية»[٢٧] وكتب بريان باكيت

---

(٢٥) Perlmutter, Handel and Bar - Joseph, *Two Minutes over Baghdad*, p. 51.

(٢٦) المصدر نفسه.

(٢٧) Robert J. Pranger and Dale R. Tahtinen, *Nuclear Threat in the Middle East*, Foreign =

صراحة أنه «في منتصف السبعينات من القرن الحالي، ثمة سر مكشوف هو أن اسرائيل تحوز على الأقل عدداً قليلاً من القنابل النووية»[٢٨]. وتناول عضو مجلس الشيوخ للولايات المتحدة، ستيوارت سيمنغتون، تناولا متكرراً وعلنياً هذا الموضوع. وفي بيان ادلى به سيمنغتون في اللجنة الاولى التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٤، أكد على أن أسلحة نووية «موضوعة في الشرق الأوسط»[٢٩]. وحذر فريد اكلي، مدير وكالة تحديد الأسلحة ونزع السلاح التابعة للولايات المتحدة، في برنامج «التقِ بالصحافة» لشركة الإذاعة الوطنية (إن. بي. سي.)في ٣ آب/اغسطس ١٩٧٥، من أن الحرب التالية في الشرق الأوسط، يمكن أن تكون نووية، رغم انه أحجم عن التأكيد على ان اسرائيل قد انتجت أسلحة نووية[٣٠].

ان ريتشارد هيلمز، المدير الاسبق، لوكالة الاستخبارات المركزية، التابعة للولايات المتحدة، المح عام ١٩٧٠، خلال جلسة مغلقة عقدتها لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الافريقي الى أن اسرائيل تمتلك أسلحة نووية[٣١]. وأشار افيغدور هاسيلكورن الى «احتمال اتخاذ قرار في ١٩٧٠، بممارسة الخيار النووي الاسرائيلي»[٣٢]. وأشار الكتاب السنوي لعام ١٩٧٢، الصادر عن معهد ستوكهولم الدولي لدراسة شؤون السلام، الى أن دوائر الاستخبارات التابعة للولايات المتحدة مقتنعة بأن اسرائيل صنعت بالفعل تسع قنابل نووية[٣٣]. وأكدت صحيفة **ديلي تلغراف** الصادرة في لندن ان «الأمر الوحيد الذي لا ريب فيه في الشرق الأوسط هو ان لدى اسرائيل مخزوناً من القنابل النووية»[٣٤]. وكتب فريق التبصُّر التابع لمجلة **تايمز** الصادرة في لندن، تقريراً بأن اسرائيل تمتلك عدداً صغيراً من الأسلحة النووية[٣٥]. وكتب ادلاي ستيفنسون عضو مجلس الشيوخ سابقاً للولايات المتحدة أن اسرائيل هي بالفعل داخل النادي النووي[٣٦].

وتوفرت أيضاً معلومات عن قدرة اسرائيل على صُنع القنابل النووية، من شهادة قدمها مردخاي فانونو ـ وهو اسرائيلي ـ عمل بوصفه فنياً نووياً طيلة عشر سنوات تقريباً، في الوحدة رقم ٢، التي هي منشأة مُحَصَّنة واقعة تحت الأرض وتغلفها السرية البالغة، وقد أقيمت تلك المنشأة لتوفير المكونات الحيوية اللازمة لانتاج الأسلحة النووية في مركز ديمونة للبحوث النووية[٣٧].

Affairs Study, no. 23 (Washington, D.C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research, = 1975), p. 15.

(٢٨) Brian Beckett, «Israel's Nuclear Armoury,» *Middle East International*, no. 173 (23 April 1982), p. 9.

(٢٩) «Mideast Has Nuclear Arms: Symington Tells U.N.,» *Jerusalem Post* (23 October 1974).

(٣٠) F.C. Ikle, «Interview on Meet the Press,» (3 August 1975).

(٣١) Hedrick Smith, «U.S. Assumes the Israelis Have a Bomb or its Parts,» *New York Times*, 18/7/1970.

(٣٢) Haselkorn, «Israel: From an Option to a Bomb in the Basement?» p. 173.

(٣٣) *SIPRI Yearbook 1972: World Armament and Disarmament* (Stockhlom: SIPRI, 1972), p. 312.

(٣٤) مقتبس من: Freedman, «A Nuclear Middle East?» p. 20.

(٣٥) M. Davis, ed., *The Yom Kippur War by the Insight Team of the London Sunday Times* (Garden City, N.Y.: Doubleday, 1974).

(٣٦) A. Stevenson, «Nuclear Reactors: America Must Act,» *Foreign Affairs*, vol. 53, no. 1 (October 1974).

(٣٧) «Revealed: The Secrets of Israel's Nuclear Arsenal,» *Sunday Times* (5 October 1986).

وورد في صحيفة **صانداي تايمز**، أن فريق التبصُّر التابع لهذه الصحيفة، اتصل بخبراء القنابل النووية، للتحقق من صحة شهادة فانونو لأن هذه الشهادة لا تبيّن أن اسرائيل تمتلك القنابل الذرية فحسب، ولكنها تبيّن أيضاً أنها أصبحت دولة نووية كبرى. وتشير هذه الصحيفة أيضاً، الى أن شهادة فانونو والصور التي وفرها، والتي تفحصها خبراء نوويون من جانبي المحيط الاطلسي، تبيّن أن اسرائيل استحدثت الطرق المتطورة والبالغة السرية واللازمة لبناء ترسانة هائلة من القنابل النووية؛ وهي تؤكد على أن اسرائيل سادس أقوى دولة نووية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحد السوفياتي وبريطانيا وفرنسا والصين[٣٨].

وتبيّن شهادة مردخاي فانونو أيضاً أن اسرائيل تمتلك مصرفاً سرياً للأسلحة منذ ما يزيد عن عقدين، وانها اخفت عمليات استخلاص البلوتونيوم عن توابع التجسس والتفتيشات في خلال الستينات من هذا القرن، عن طريق إخفاء ذلك المصنع تحت مبنى عتيق صغير، وأن المصنع مجهز بتكنولوجيا استخلاص البلوتونيوم الفرنسية التي حولت منشأة ديمونة الى منشأة لانتاج القنابل الذرية، وأن اسرائيل أضافت في السنوات الست الماضية تجهيزات لصُنع مكونات الأجهزة الحرارية النووية[٣٩].

١ ـ سياسة اسرائيل النووية

ما فتىء الصمت الرسمي، أو على الأقل الغموض المحسوب بعناية يغلّف السياسة النووية الاسرائيلية. وتحيط اسرائيل برنامج أسلحتها النووية بالسرية. ولم تكشف النقاب رسمياً عن نواياها الكاملة فيما يتعلق بالتطوير الفعلي للأسلحة النووية. وفي الوقت نفسه، لم تكشف عن أي افتقار الى النوايا فيما يتعلق بالتطوير الفعلي لهذه الأسلحة. وليس لدى اسرائيل أي اهتمام باقامة تقليد المسؤولية أمام العالم في استراتيجيتها العسكرية والأمنية.

والموقف الاسرائيلي العلني الرسمي المتَّخذ ازاء امكانية اعتماد برنامج الأسلحة النووية يُعَبَّر عنه منذ أوائل الستينات بصيغ قليلة. والعبارات المستخدمة في هذا الموقف غامضة، ومن ثَمَّ فهي مصدر للشك. يقول المسؤولون الاسرائيليون ان لدى اسرائيل خياراً نووياً، وذهبوا الى حد قول انها «لن تكون البلد الأول الذي يقوم بادخال الاسلحة النووية في الشرق الأوسط»، كما صرح ليفي اشكول رئيس حكومة اسرائيل الاسبق وغيره[٤٠]، وأن اسرائيل «لم تبدأ ولن تبدأ في إدخال اسلحة نووية، أو اي نوع من الأسلحة الجديدة في الشرق الأوسط، تقليدية أو غير تقليدية».

هذه الصيغة التي لعل اشكول كان أول من قدمها في أيار/مايو ١٩٦٤، كررها حرفياً تقريباً، منذ ذلك الوقت، الكثيرون من الموظفين الحكوميين الاسرائيليين. فيغآل الون واسحق رابين وزير الأمن الحالي، على سبيل المثال، ادليا ببيانات مماثلة[٤١].

---

(٣٨) المصدر نفسه.

(٣٩) المصدر نفسه.

(٤٠) *SIPRI Yearbook 1972: World Armament and Disarmament*, p. 312, and Yair Evron, «Israel and Nuclear Weapons,» in: Jae Kyu Park, ed., *Nuclear Proliferation in Developing Countries* (Seoul: The Institute for Far Eastern Studies, 1979), p. 124.

(٤١) انظر: «Allon: Israel Won't be First to Use Bomb,» *Jerusalem Post* (26 December 1974), and Y. Rabin, «Interview with the American Broadcasting Co.,» (15 April 1975).

وليس من الواضح ما هو المقصود في البيانات بأن اسرائيل لن تكون أول مَنْ يدخل الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ومن الطبيعي أن مثل هذه البيانات، تتيح المجال لذلك النوع من البرنامج الاسرائيلي غير المكشوف للأسلحة النووية. ويمكن تفسير هذه البيانات بطرق مختلفة، على أنها تعني أن اسرائيل لن تكون أول مَنْ «يقذف» أو «يجرّب» أو «ينتج» وما إلى ذلك. أو هل الدلالة الضمنية لهذه البيانات هي أن اسرائيل لا تعتبر نفسها جزءاً من الشرق الأوسط؟

وفضلاً عن ذلك،فإن التعهُّد بألّا تكون اسرائيل أول مَنْ يدخل الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، يولّد بعض أوجُه الغموض التي لا تنفي وجود برنامج الأسلحة النووية الاسرائيلي، ذلك انه يمكن الاقتراب من انتاج القنبلة النووية سراً، ويمكن انتاجها ووضعها في «الطابق السفلي» دون أن تعتبر انها «أُدخلت» علانية. ويمكن أن تمدّ الخيار النووي على أية فسحة زمنية نشاء. وعلاوة على ذلك، لقد أُدخِلت فعلاً الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط على متن سفن الاسطول السادس التابع للولايات المتحدة، وعلى متن السفن السوفياتية في البحر الأبيض المتوسط.

وبالتالي، فإن تلك الصيغة الاسرائيلية الكثيرة التكرار، لا تكشف لنا عن الكثير وهي أبعد كثيراً عن الطمأنة مما تبدو في الوهلة الأولى. ويبدو أن نية هذا البيان هي خلق الردع، عن طريق ابقاء القلق لدى الخصم. وعلاوة على ذلك،من غير المحتمل الى حدكبير أن ينتظر الاسرائيليون حتى يبدأ بلد من البلدان العربية بممارسة الخيار النووي، وحتى ينفقوا الوقت المتقدم الكبير الذي يمتلكونه، قبل أن يعتبروا أن الأسلحة النووية قد أُدخِلت، فيشرعون في انتاج أسلحتهم النووية.

ولم يصرح مختلف الموظفين الحكوميين الاسرائيليين بأن اسرائيل لن تكون أول من يُدخِل الأسلحة النووية في الشرق الأوسط فحسب، ولكنهم صرحوا أيضاً بأنها لن تكون ثاني من يُدخل هذه الأسلحة[٤٢]. وهذه هي صيغة أخرى من صيغ المذهب الرسمي الاسرائيلي النووي.

٢ ـ انتاج الأسلحة النووية في اسرائيل

ثمة تقديرات مختلفة لعدد القنابل النووية التي أنتجتها اسرائيل. ورد في كتاب: **دقيقتان فوق بغداد** انه «يبدو انه منذ بداية السبعينات من القرن العشرين تتمثل أهداف [اسرائيل] في توسيع ترسانتها النووية، كماً ونوعاً أيضاً، وفي مجال منظومات الاطلاق»[٤٣] ووفقاً لأحد التقديرات، كانت اسرائيل قد انتجت حوالى ١٠ ـ ٢٠ قنبلة نووية[٤٤].

وفي ١٩٧٦، ورد في المجلة الشهرية العسكرية **فيهرتفيك** الصادرة في جمهورية المانيا الاتحادية: «ما كان حتى الآن يعتبر في أحوال كثيرة تخمينا صرفاً ثبت في النهاية انه حقيقة لا سبيل الى إنكارها: تمتلك اسرائيل القنبلة النووية، وبدقة أكبر ١٣ قنبلة، ولكل واحدة منها قوة تفجيرية ذات ٢٠ كيلو طناً، وهي تساوي

---

(٤٢) Yair Evron, «Israel and the Atom: The Uses and Misuses of Ambiguity, 1957-1967,» *Orbis*, vol. 17, no. 4 (1974), and Ernest W. Lefever, *Nuclear Arms in the Third World* (Washington, D.C.:Brookings Institution, 1979), p. 67.

(٤٣) Perlmutter, Handel and Bar-Joseph, *Two Minutes over Baghdad*, p. 50.

(٤٤) Arthur Kranish, «CIA Sees 10-20 Israeli A-Arms,» *Los Angeles Times* (15 March 1976); «CIA: Israel Has 10-20 A- Weapons,» *Washington Post*, 15/3/1976, and «How Israel Got the Bomb,» *Time* (12 April 1976), pp. 39-40.

واحدة من القنبلتين اللتين ألقيتا على هيروشيما وناغازاكي عام ١٩٤٥. ويمكن ايصال هذه القنابل الى اهدافها بالطائرات المقاتلة الاسرائيلية، كفير وفانتوم، المجهزة بأجهزة خاصة لهذا الغرض»[٤٥].

ووفقاً لصحيفة **واشنطون بوست**، نقلت محطة «سي. بي. اس.» خبراً مفاده أنها حصلت على «مضامين رئيسية» واردة في كتاب كان سينشره بالعبرية قريباً الصحافيان الاسرائيليان ايلي تايخر وعامي دورـ اون، ورد فيه أن اسرائيل ما برحت منذ عشر سنوات على الأقل تصنع قنابل نووية. ووفقاً للمصدر نفسه ذكرت محطة سي. بي. اس. أنه يرد في الكتاب ان اسرائيل «لديها ترسانة تضم عدة عشرات من القنابل النووية وبضع قنابل هيدروجينية»[٤٦].

ان تقدير عدد القنابل النووية التي تمتلكها اسرائيل، يتوقف على انتاج البلوتونيوم السنوي في مفاعل ديمونة، وفي غيره من المفاعلات. وفضلاً عن ذلك، فإن تقدير هذا العدد يتوقف على كمية البلوتونيوم اللازمة لانتاج قنبلة نووية واحدة بحجم أو نوع معين. ويُقدِّر البعض كمية البلوتونيوم المنتجة سنوياً في مفاعل ديمونة بثمانية الى عشرة كيلوغرامات، بافتراض عدم زيادة الطاقة الإنتاجية الأصلية لهذا المفاعل[٤٧].

بيد أنه ورد في شهادة الفني النووي فانونو أن مفاعل ديمونة وُسِّع وأن من المحتمل أنه يعمل الآن بطاقة ١٥٠ ميغاوات لاستخلاص كمية أكبر من البلوتونيوم يبلغ معدلها ٤٠ كيلوغراماً سنوياً، وهي كمية تكفي لبناء عشر قنابل نووية. ويقوم نظام للتبريد بإخفاء الكمية المنتجة[٤٨].

ويعتقد بعض المراقبين والمحللين بأن القنابل النووية التي أنتجتها اسرائيل من نوع القنبلتين اللتين ألقيتا على المدينتين اليابانيتين. ان القنبلة النووية التي ألقيت على ناغازاكي كانت لها طاقة حوالى ٢٢ كيلوطناً، وقد احتاجت ستة كيلوغرامات من البلوتونيوم[٤٩]، وليس ثمانية كيلوغرامات، كما أشار بعض المتناولين للموضوع. وهذا الاختلاف، يعني الاختلاف من حيث كمية القنابل النووية المنتجة في اسرائيل.

اضافة الى ذلك، وبالمقارنة مع تكنولوجيا الأسلحة الأقل تطوراً التي استخدمت في سنوات الأربعين، فإن معايير هندسة وتكنولوجيا الأسلحة المطبقة حالياً في اسرائيل هي أكثر ارتفاعاً. ان تصميم الاسلحة النووية الأكثر تطوراً، يمكن ان ينتج أسلحة نووية بكمية من البلوتونيوم أقل بكيلوغرامين. لقد حصل علماء النواة الاسرائيليون على معلومات نووية بالغة الدقة في عدد من البلدان التي أحرزت التقدم الكبير في تكنولوجيا وبحوث الأسلحة النووية. وليست ثمة دلائل على أن الاسرائيليين، في برنامجهم النووي، يعتمدون على التكنولوجيا البالية لتصميم القنابل النووية. وفي ضوء ما هو وارد أعلاه، فإن الرقم الذي يُذكر غالباً لعدد القنابل النووية الكائنة في ترسانة اسرائيل، أقل كثيراً من الرقم الحقيقي.

ان العلماء النوويين الذين استشارتهم صحيفة **صانداي تايمز** فيمايتعلق بصحة شهادة

---

(٤٥) كما وردفي: *Middle East* (June 1980), p. 11.

(٤٦) *Washington Post,* 22 /2 /1980.

(٤٧) George H. Quester, «Israel and the Nuclear Non-Proliferation Treaty,» *Bulletin of the Atomic Scientists,* vol. 25, no. 9 (June 1969), and Shlomo Aronson, *Israel's Nuclear Option,* ACIS Working Paper,7 (Los Angeles: University of California, Center for Arms Control and International Security, November 1977).

(٤٨) «Revealed: The Secrets of Israel's Nuclear Arsenal,».

(٤٩) Beckett, «Israel's Nuclear Armoury,» p. 9.

الفني الاسرائيلي فانونو، هم على اقتناع بصحة هذه الشهادة. ووفقاً للحسابات التي أجروها، تم تركيب ما يتراوح بين مائة ومائتي قنبلة نووية ذات قوة تدميرية مختلفة ـ وذلك عشرة اضعاف القوة المقدَّرة سابقاً لترسانة اسرائيل النووية[٥٠].

ومن العلماء الذين استشارتهم الصحيفة ثيودور تيلر، احد اكثر خبراء الاسلحة النووية تمرُّساً في العالم. وكان روبرت اوبنهايمر، ابو القنبلة الذرية، معلماً له، وعمل تيلر على التصميم الأول للقنبلة النووية، ثم ترأس برنامج وزارة الدفاع الامريكية لتجريب الأسلحة النووية. ودرس تيلر الصور التي التقطها فانونو داخل منشأة ديمونة ونسخة لشهادته بالقرب من العاصمة الامريكية في الاسبوع السابق للخامس من تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦. قال تيلر: «ينبغي ألا يكون بعد أي شك في ان اسرائيل طيلة عقد على الاقل دولة حائزة بالكامل للأسلحة النووية. وبرنامج الأسلحة النووية الاسرائيلي اكثر تقدماً بكثير مما يبيّنه أي تقرير سابق، او حالات حدس سابقة انا اعيها». وأضاف تيلر ان شهادة فانونو متسقة اتساقاً تاماً مع قدرة اسرائيل على انتاج عشر قنابل نووية سنوياً، وأنه لما ينطوي على المغزى الهام، انها اصغر واخف واكثر فعالية من الانماط الاولى من الاسلحة التي استحدثتها الدول الخمس العظمى الحائزة للأسلحة النووية[٥١].

وقد أكد عالم آخر، هو فرانك بارنابي صحة الشهادة التي أزاح الستار عنها فريق التبصُّر التابع لصحيفة **صانداي تايمز**. وبارنابي عالم فيزيائي نووي عمل في الدرماستون، وهي مؤسسة بحوث للأسلحة النووية في بير كشير، وقد تقاعد مؤخراً بوصفه مديراً للمعهد السويدي لبحوث السلام الذي يقوم برصد انتشار الأسلحة النووية. قال بارنابي: «بوصفي فيزيائياً نووياً كان من الواضح لي أن التفاصيل التي اعطاني [فانونو] اياها كانت دقيقة علمياً، وأظهرت بجلاء انه لم يؤد هو هذه العمليات فحسب، ولكنه عرف ايضاً تفاصيل الطرق. وأيضاً ان مُعدَّلات التدفق في المصنع التي يوردها، تؤكد على وجه الدقة كميات البلوتونيوم المنتجة»[٥٢].

خامساً: حوافز حيازة اسرائيل للأسلحة النووية

ان تطوير اسرائيل للأسلحة النووية، دفعت إليه عوامل عدة، منها سياستها الاقليمية والاستيطانية تجاه جيرانها، والصراع العربي الاسرائيلي الدائر منذ وقت طويل، واتخاذ مذهب يقوم على الاعتماد النهائي على الذات، والاعتقاد بأن بقاء اسرائيل هو في كفة الميزان، ونظرة ضيقة الى الصراع العربي الاسرائيلي. وبعبارة أخرى، نظرة لاتقوم تقريبا الا على اعتبارات محلية، مستبعدةً الظروف والاعتبارات الاقليمية والدولية الأوسع.

ان امتلاك اسرائيل للأسلحة النووية، كان وسيكون له انعكاس حاسم في المواجهة العربية الاسرائيلية، التي لا يمتلك العرب فيها اسلحة نووية، حتى لو كانت اسلحتهم التقليدية مساوية لاسلحة اسرائيل التقليدية، او متفوقة عليها. ان السيطرة الاسرائيلية على الضفة الغربية، وقطاع غزة ومرتفعات الجولان وجنوب لبنان، جعلت هزيمة العرب لاسرائيل بالأسلحة التقليدية اكثر صعوبة، ولكنها غير مستحيلة. فالعرب، بجيش حسن التدريب كفوء، منظم، حديث، ولديه الحوافز،

---

(٥٠) «Revealed: The Secrets of Israel's Nuclear Arsenal,».

(٥١) المصدر نفسه.

(٥٢) المصدر نفسه.

يستطيعون ان يهزموا الجيش الاسرائيلي.وقدأزالت اسرائيل كابوس الخوف المتمثل في هذه الامكانية، باستحداث اسلحة نووية وانواع اخرى من الاسلحة غير التقليدية.

وسيقت حجة اخرى مؤيدة لحيازة اسرائيل للأسلحة النووية، قوامها القلق الاسرائيلي إزاء التدني في حقل الاسلحة التقليدية. ان عدداً من القرارات الاسرائيلية المتعلقة بالحيازة النووية، نابعة من خشيتها من مستقبل ميزان الاسلحة التقليدية بينها وبين الدول العربية. ان حرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣، والاحداث التالية لها، قد أثّرت بالتأكيد تأثيراً عميقا في التفكير الاسرائيلي العسكري والاستراتيجي. فتلك الحرب تحدَّت افتراضاً اساسياً فيما يتصل بتفوق اسرائيل في مجال الأسلحة التقليدية، وبمدى اعتمادها على قوتها العسكرية الذاتية، وبالاداء العسكري العربي.

ان القوات العربية المشاركة في العمل العسكري، قد أظهرت درجة اكبر من السيطرة على تكنولوجيا الاسلحة المتطورة، ومن القدرة على الدخول والتحرك في الميدان في ظروف الحرب الساخنة، لفترة اطول من الزمن، وقد حققت مكاسب عسكرية اولية على الجبهتين المصرية والسورية. وبيّنت هذه القوات ايضا، انها تستطيع أن تأخذ زمام المبادرة العسكرية في حرب واسعة النطاق، وانها تستطيع القيام بعمليات عسكرية هجومية، وان لديها مستويات اعلى من التدريب والتنظيم، وانها استطاعتان تنسّق تحركاتها العسكرية، ويمكن ان تتوافر الحوافز لديها، لقد برهنت تلك الحرب على أن الجندي الاسرائيلي يمكن ان يُغْلَب. لقد اخترقت القوات السورية والمصرية الخطوط الاسرائيلية على مرتفعات الجولان وفي سيناء. ومن الجلي ان هذه التغيّرات في الاداء العسكري العربي، كان لها مغزى عسكري مهم جداً، وهي شكلت رسالة مشؤومة لصانعي القرار الاسرائيليين. ان مابدا سخيفاً في حزيران/يونيو ١٩٦٧ ـ أي اختراق العرب للخطوط الاسرائيلية ـ لم يبدُ مستبعداً في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٣. وكان لهذه التطورات اثر قوي بالتأكيد على صانعي القرار الاسرائيليين في مواصلة برنامج الاسلحة النووية.

ان حاجة اسرائيل خلال حرب ١٩٧٣ الى اعادة التزوُّد السريعة بالاسلحة والمعدات العسكرية، أكدت على اعتمادها الاكبر على الولايات المتحدة. وما برحت اسرائيل معزولة، الى حد كبير، على الساحتين الاقليمية والدولية. وما فتئت محافل دولية مختلفة تتخذ قرارات تدين سياسات اسرائيل تجاه الاراضي العربية التي تحتلها منذ حزيران/يونيو ١٩٦٧، وتجاه قضية فلسطين. ولم يبعث ايضا على سرور اسرائيل مشهد سيطرة الشيوعيين على الهند الصينية، وقبول الولايات المتحدة لهذا التطور، إذ ان ذلك يتصل بمدى جدارة الضمانات الامريكية بالتصديق. كل هذه العوامل أدّت الى تبني اسرائيل لسياسة تقوم على حيازة الاسلحة النووية.

وعلى الرغم من الانتصار العسكري الذي حققته اسرائيل في حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، ونتائج حرب تشرين الاول/اكتوبر والحرب اللبنانية عام ١٩٨٢، فإن الاطراف العربية لا تزال تمتلك مطالب سياسية واقليمية، فيما يتصل بالمناطق التي تحتلها اسرائيل. وقد لا تكون اسرائيل راضية تماما عن الفائدة من القوة العسكرية التقليدية، حيث يبدو انه ستندلع حرب بينها وبين دول واطراف عربية في كل حقبة معينة من السنين، (كل عشر سنوات تقريباً) حرب لا تحسم الصراع العربي الاسرائيلي، ولكن من شأنها تأخير المواجهة العسكرية بعض الوقت. هذه العوامل تدفع اسرائيل لأن تختار بديلا ينطوي على استخدام الاسلحة النووية. هذه الاعتبارات كمنت في قرار اسرائيل بامتلاك الاسلحة النووية.

كما يـرى محلّلون أخيراً أن اسرائيل توخّت، بامتلاكهـا الأسلحة النـووية، ادامـة الوضـع السياسي والاقليمي الراهن في الشرق الأوسط على حاله.

سادساً: تصوّرات محتملة لاستعمال اسرائيل للأسلحة النووية

إن جمـاعة من الاختصـاصيين المتنـاقشين في حقـول مختلفـة، مثـل السيـاسـة الـدوليـة والاستراتيجية النووية، توصلت الى الاستنتاج في آب/اغسطس ١٩٨٠، بأن احتمال نشـوب حرب نووية في أي مكان من العالم سـيرتفع من قـرابة ١ بـالمائـة الى ٥ بالمـائة من عـام ١٩٨٠ الى عام ١٩٨٤: وهذا الخطر، حسب تنبؤ المتناقشين الذين بلغ عددهم اثنين وثلاثين، سيستمر في الزيـادة الى ان يصل الى ١٠ بالمائة في العام ١٩٩٠[٥٣]. ان احد الاستنتـاجات المهمـة جدا الـذي توصلت اليه تلك الجماعة، هو انه من المحتمـل جدا ان تنشب الحـرب النوويـة الأولى بين اسرائيل وبلدان عربية مما سيؤدي الى الحاق اسرائيل الهزيمة بخصومها، ولكن الى خسارتها لمعظم سكانها[٥٤]. إذا كان هذا الاستنتاج صحيحاً، فمعنى ذلك ان الشرق الاوسط يواجه تهديداً نووياً خطيراً للغاية.

كمـا المحنا سـابقاً ان اسرائيـل هي الدولـة الوحيـدة الحائـزة للأسلحـة النوويـة في الشرق الاوسط، وفي الصراع الـدائر بـين اسرائيل وعـدد من الاطـراف العـربيـة، بمـا في ذلـك الطـرف الفلسطيني، تكمن قضايا سياسية واقليميـة وقوميـة. ومن وجهة النظـر العربيـة والدوليـة، فإن القضية الفلسطينية هي لب الصراع. فاسرائيل، فضلاً عن قيامهـا في عام ١٩٤٨ و١٩٤٩ عـلى ما يزيد عن ٨٠ بـالمائـة من أراضي فلسطين الانتـدابية، وفضلاً عن تسببها بتشريـد مئات الآلاف من الفلسطينيين وتحويلهم الى لاجئين، تحتل منذ حزيران/يونيـو ١٩٦٧ الضفة الغـربية وقطـاع غزة ومرتفعات الجولان السورية. وهكذا تسيطر اسرائيل عـلى ما يـزيد عـلى مليون ونصف المليـون من الفلسطينيين، اضافة الى الفلسطينيين المقيمين فيها.

وهكذا فإن أي نشاط عسكري أو سياسي عربي يبتغي ان ينظـر اليه في ظـل هذه الخلفيـة بالذات. وتشير عبارة «الأطراف العربية» هنا، الى بلدان عربية، كما الى جماعات سيـاسية وقـومية مثل منظمة التحرير الفلسطينية.

إن الخطة النووية الاسرائيلية تتضمن اللجوء الى استعمال الاسلحة النوويـة على المستـوى التكتيكي ـ عـلى سبيل المثـال ضد حشـود الجنود والقـوات والعربـات المدرعـة ومراكـز القيـادة والمطارات وعلى المستوى الاستراتيجي، لتدمير بعض المدن العربية والصناعـة العربيـة. ان القرار الاسرائيلي باستعمال الأسلحة النووية، سواء على المستوى التكتيكي أو الاستراتيجي، يتـوقف على ظروف سياسية وعسكرية واقتصادية مختلفة.

ثمة سؤال مهم لم يحـظ بالتنـاول الكافي: في أيـة ظروف سيستعمـل الاسرائيليون اسلحتهم النووية؟

---

(٥٣) A - P، ٢٦ آب/اغسطس ١٩٨٠، نقلاً عن:

Uri Bar- Joseph, «The Hidden Debate: The Formation of Nuclear Doctrines in the Middle East,» *Journal of Strategic Studies,* vol. 5, no. 2 (June 1982), p. 205.

(٥٤) المصدر نفسه.

يعتبر الاسرائيليون الاسلحة النووية اداة للردع. بيد انه ليس من الواضح مدى فعالية الرادع النووي الاسرائيلي في أداء هذه الوظيفة. ان قدرة اسرائيل النووية لم تقنع سوريا او مصر ـ على افتراض ان كلتا الدولتين كانت على علم بوجود تلك القدرة ـ بالعدول عن مهاجمة اسرائيل في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٣.

يتناول هذا الجزء بعض الظروف التي من الاكيد، او من المحتمل، ان تستعمل اسرائيل في ظلّها أسلحة نووية، ضد أهداف عسكرية ومدنية في بلد عربي واحد، أو أكثر من بلد عربي، في حال نشوء ظروف اقتصادية واستراتيجية وسياسية وعسكرية، تراها اسرائيل مُهدِّدة لمصالحها ومبررة لاستعمال الاسلحة النووية. ان تصوُّر السلوك الاسرائيلي، في هذه الظروف يقوم على ملاحظة أنماط السلوك العسكري الاسرائيلي منذ ١٩٤٨، وعلى ملاحظة الحقائق السياسية والجغرافية والسكانية والنفسية والاقتصادية التي تشكّل التفكير والسلوك الاسرائيليين.

ان احد الظروف التي من المؤكد ان تستعمل اسرائيل فيها اسلحة نووية هو: حالة تعرض اسرائيل للهجوم، سواء بالمباغتة او لا، من قبل طرف عربي واحد أو اكثر، ولا تكون قادرة فيها على صدّ الهجوم باستعمال الاسلحة التقليدية. واذا قررت استعمال الاسلحة النووية، فيمكن ان يكون هذا الاستعمال لتحقيق هدف تكتيكي ـ ايقاف القوات العربية المتقدمة ـ أو لتحقيق هدف استراتيجي ـ مثلا مهاجمة الاهداف الخلفية العربية. والاختيار من هذين الخيارين يتوقف على عوامل مختلفة، وخصوصاً طبيعة المعركة الدائرة، والهدف العسكري للجيوش العربية، وعدد الخسائر وسرعة وقوعها في صفوف الاسرائيليين.

ان القول بأن الاسرائيليين سيستعملون القنابل النووية عند اقتضاء الحاجة، تؤيده تأييداً كبيراً الاعمال الاسرائيلية خلال حرب ١٩٧٣. ان إحجام اسرائيل عن اطلاق العنان لقواتها النووية عند بداية الاعمال العدائية، يشهد على أن الاسرائيليين لم يعتبُروا ان الظروف العسكرية والقتالية تبرر استعمال الاسلحة النووية. ومن الناحية الثانية، فإن المعلومات التي تتناقلها التقارير الصحفية عن استعدادات اسرائيلية للقيام بهجوم نووي مضاد، عندما بدا ان جيوشها مهزومة، انما تدل على أنها على استعداد، في ظل ظروف معينة، لاستعمال القنابل النووية.

ان ليلة الثامن من تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٣، كانت أسوأ اوقات حرب تشرين الاول/اكتوبر، بالنسبة للاسرائيليين. فالجيشان المصري والسوري حققا مكاسب عسكرية مهمة. فعلى الجبهة الشمالية، اخترقت قوات المدرعات السورية الخطوط الاسرائيلية، واستردت قسماً كبيراً من مرتفعات الجولان. وعلى الجبهة الجنوبية، حطمت القوات المصرية خط بارليف، واستولت على قطاع بموازاة قناة السويس. وكان المخزون الاحتياطي من الذخيرة الحربية التقليدية في طريقه الى النفاد. واسقطت القذائف العربية التي تُطلق من السطح الى الجو (سام) عدداً كبيراً من الطائرات الاسرائيلية.

كل هذه العوامل خلقت شعوراً بالالحاح لدى الاسرائيليين. ووفقاً لمصادر مختلفة موثوق بها، اعتبر موشيه دايان ـ وزير الامن في ذلك الوقت ـ ان الحالة السائدة في الثامن من تشرين الاول/اكتوبر، حرجة بالنسبة الى امن اسرائيل وبقائها. وحذر دايان غولدا مئير، رئيسة حكومة اسرائيل يومذاك من «اننا نوشك ان نفقد الهيكل الثالث»(٥٥).

(٥٥) Perlmutter, Handel and Bar- Joseph, *Two Minutes over Baghdad*, p. 46.

في ظل هذه الخلفية، يبدو ان صانعي القرار الاسرائيليين قرروا النظر في استعمال الأسلحة النووية، وكانوا مستعدين لاستعمالها لمنع الهزيمة العسكرية. وثمة أدلة على أن دايان اصدر تعليمات، بناء على ترخيص من غولدا مئير، بأن توضع على أهبة الاستعداد القتالي، للمرة الأولى، قذائف «اريحا» والطائرات القاذفة والمقاتلة فانتوم وكفير الحاملة لأجهزة نووية منتجة في اسرائيل. وبلغ عدد هذه الاجهزة ثلاثة عشر. ان المقال الذي نُشر في مجلة **تايم** في نيسان/ابريل ١٩٧٦ والذي كان سبباً للقدر الكبير من التعليقات، تناول الاستعداد الظاهر لدى القيادة العليا الاسرائيلية لاستعمال أسلحة نووية خلال تلك الحرب.

وتصف **تايم** ازمة اسرائيل العسكرية وقرارها باستعمال الاسلحة النووية، على الوجه التالي:

«في بداية حرب تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٣... صدّ المصريون هجمات مضادة اسرائيلية اولى على طول قناة السويس، مسببين اصابات كثيرة. وكانت القوات الاسرائيلية على مرتفعات الجولان تتقهقر في وجه هجوم الدبابات السورية الواسع النطاق. في الساعة ٢٢يوم ٨ تشرين الاول/اكتوبر، اخبر القائد الاسرائيلي على الجبهة الشمالية اللواء يتسحاق حوفي رئيسه، «انني لست متأكداً من أننا نستطيع أن نصمد وقتاً اطول بكثير». وبعد منتصف الليل حذر وزير الامن موشيه دايان رئيسة الحكومة غولدا مئير تحذيراً جاداً، «هذه هي نهاية الهيكل الثالث». وعلى ذلك اعطت السيدة مئير دايان ترخيصاً بتشغيل اسلحة «يوم الحساب» الاسرائيلية. وبعد تركيب كل قنبلة نُقلت بسرعة الى وحدات القوة الجوية المنتظرة. بيد انه قبل القيام بأي اطلاق، تحولت المعركة على الجبهتين في صالح اسرائيل»[٥٦].

ان تحوّل الحالة العسكرية، نتيجة للتزويد الجوي الواسع النطاق للأسلحة والذخائر من الولايات المتحدة جعل اسرائيل تعدل عن استعمال الأسلحة النووية.

وقد تستعمل اسرائيل الاسلحة النووية، اذا سبّب هجوم عربي وقوع عدد كبير من الاصابات في صفوف الاسرائيليين، أو هدد مصالح اسرائيلية حيوية دون تعريض بقائها للخطر. في حالة التساوي الاسرائيلي العربي في كمية الاسلحة التقليدية الحديثة والمتقدمة، أو حتى في الحالة التي تتمتع اسرائيل فيها بالتفوق في مجال الأسلحة التقليدية، قد تلجأ بعض الاطراف العربية، سعياً الى استرداد أراضيها، او دفاعاً عن حقوقها، الى احد اشكال الحرب المختلفة. في هذه الحالة، ستتوقف طبيعة رد الفعل الاسرائيلي على العمل العسكري العربي، وعلى عدد الجنود العرب المشاركين في العمليات العسكرية وقوة نيران اسلحتهم، وعلى عدد الاطراف العربية المشاركة في الحرب وعلى موقعها، (على سبيل المثال، هل الاردن بحدوده الطويلة مع اسرائيل، يشارك في الحرب أم لا)؛ وستتوقف أيضا على ما إذا كان العرب قد باغتوا اسرائيل، أم لم يباغتوها بتلك الحرب.

وثمة ظرف آخر من المحتمل أن تستعمل اسرائيل فيه الاسلحة النووية، وهو الظرف الذي يكون فيه طرف عربي واحد، أو أكثر، يخطط تخطيطاً عملياً اكيداً، لان يشن هجوماً على اسرائيل، أو يكون على وشك القيام بذلك الهجوم . فتحت تهديد الهجوم الوشيك الأكيد على نطاق واسع، أو على جبهة أو أكثر، من المحتمل أن تشن اسرائيل هجوماً نووياً وقائياً. ومن المحتمل احتمالا اقل بكثير، ان تنتظر حتى يقوم العرب بتنفيذ الهجوم. وبسبب المسافات القصيرة نسبياً، الفاصلة بين أهداف استراتيجية في الشرق الاوسط، فإن وقت الانذار في حالة الهجوم سيكون قصيراً للغاية. هذا الواقع يضع اسرائيل تحت الحافز القوي لاستباق الهجوم العربي بشن هجوم نووي، وذلك تفادياً لتكبّد الخسائر الكثيرة في صفوف الاسرائيليين، نتيجة لاستعمال الاسلحة التقليدية في الهجوم.

---

(٥٦) «How Israel Got the Bomb,» p. 39.

ومن الناحية الكمية، فإن الاطراف العربية، فردياً وجماعياً، اصبحت اكثر قوة. ان القوة الكمية العربية الكلية اكبر من قوة اسرائيل الكمية. بيد أن مما له دلالته ان اسرائيل لم تخُضْ أبداً حرباً استعملت خلالها القوة العربية الكمية كلها.

وعلى الرغم من ازدياد القوة الكمية العربية، فإن الفجوة التكنولوجية النوعية القائمة بين اسرائيل والاطراف العربية هي في صالح الاولى. ومن الاسئلة المطروحة في هذا المجال: هل هذه الفجوة التكنولوجية والعسكرية النوعية تضيق، أو ستصبح اضيق؟ ان البعض يفسّر زيادة عدد القتلى في صفوف الاسرائيليين خلال العمليات العسكرية بأنها برهان على تضييق هذه الفجوة. حسب بعض المصادر، قتل خلال حرب سيناء عام ١٩٥٦ اقل من ٣٠٠ اسرائيلي؛ وفي حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ قُتل حوالى ٦٠٠ اسرائيلي؛ بينما قُتل اكثر من ٣٥٠٠ اسرائيلي خلال حرب تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٣. وثمة آخرون يعتبرون المكاسب العسكرية الكبيرة الاولية التي حققتها القوات العربية خلال حرب تشرين الاول/اكتوبر، دليلاً على تضييق الفجوة النوعية القائمة. تلك المكاسب كانت مغايرة لانتصار اسرائيل العسكري خلال حرب حزيران/يونيو.

رأى ناحوم غولدمان الذي كان رئيس المنظمة الصهيونية العالمية، أن هذه الفجوة التكنولوجية القائمة ستضيق في صالح العرب. فقد كتب عام ١٩٧٠:

«في هذه اللحظة، وربما في بعض الوقت القادم فإن تفوّق اسرائيل النوعي واضح؛ بيد انه من غير الواقعي الاعتماد عليه الى الابد: لقد أنشأ الشعب العربي حضارة لامعة في الماضي، وسيحوز دون شك براعة الغرب التكنولوجية، في المساعي السلمية وفي الحرب كلتيهما»(٥٧).

ومن الجلي ان تضييق أو إغلاق الفجوة العسكرية النوعية القائمة بين اسرائيل والاطراف العربية لصالح الاخيرة، من شأنه ان يضعف ردع اسرائيل النووي. واذا ضعف هذا الردع، وإذا أصبح انتصار اسرائيل في حرب مقبلة بالأسلحة التقليدية مشكوكا فيه، أو إذا بشّر بأن يكلّف خسارة كبيرة جداً في الارواح، فإن الاسلحة النووية سيكون لها دور اكبر في سياسة اسرائيل الأمنية.

وثمة ظرف آخر قد تستعمل اسرائيل فيه الاسلحة النووية. وذلك الظرف هو المواجهة العسكرية الطويلة، أو حرب الاستنزاف الطويلة. من البداية، أدرك الاسرائيليون انه ليس في وسعهم ـ نظراً الى مواردهم البشرية المحدودة، وبسبب حجم دولتهم الصغير نسبياً، وهم محاطون بعشرات الملايين من العرب الذين يمتلكون الاراضي الشاسعة والموارد الطبيعية الضخمة ـ ان يخوضوا حرباً طويلة واسعة النطاق بالأسلحة التقليدية، وأنهم سيعانون دائما من الضعف الاستراتيجي على مستوى الاسلحة التقليدية.

خلال خوض حرب استنزاف طويلة، ستعاني اسرائيل صعوبات اقتصادية شديدة جداً، ومن خسائر فادحة في الارواح، وستمتص الحاجات العسكرية موارد اسرائيل من القوى البشرية. ومن المشكوك فيه ان تواصل اسرائيل، خلال حرب للاستنزاف تستغرق بضعة اشهر، استعمال الاسلحة التقليدية، وألّا تشعر بأنها تتعرض للضعف الذي يفضي بها الى استعمال نوع من انواع الاسلحة النووية. لقد بيّن عسكريون اسرائيليون كبار مرات كثيرة ان اسرائيل لن تخوض حرب

---

(٥٧) N. Goldmann, «The Future of Israel,» *Foreign Affairs*, vol. 48, no. 3 (April 1970), p. 447.

استنزاف اخرى، مثل حرب الاستنزاف التي وقعت في ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠. والتي الحقت باسرائيل خسائر فادحة في الارواح والأموال. فإذا قام العرب بمواجهة عسكرية طويلة، فمن المحتمل أن تتخذ اسرائيل قراراً بالقيام بهجوم ينطوي على استعمال الاسلحة النووية.

وفضلاً عن ذلك، من المحتمل أن تستعمل اسرائيل اسلحة نووية اذا ادركت حدوث تغير استراتيجي على الصعيد العالمي، تغيّر تنتهج فيه دول اوروبا الغربية والولايات المتحدة سياسة غير متحيزة، منصفة تجاه اطراف الصراع العربي الاسرائيلي، وبسبب مشاكل اقتصادية حتى في حالة اللاحرب واللاسلم.

فاسرائيل، بسبب سياساتها العسكرية والأمنية والاستيطانية والاقتصادية، تواجه مشقات اقتصادية شديدة على الرغم من المعونات المالية والاقتصادية والعسكرية المقدمة من الولايات المتحدة. وهي تواجه أيضاً عجزاً دائماً كبيراً في ميزان مدفوعاتها. والديون الواقعة عليها تزداد ازدياداً كبيراً، والتضخم المالي فيها مُذهِل. ويتعين عليها ان تنفق مبالغ مالية ضخمة على قواتها العسكرية وخدماتها الامنية. والاستحداث والتطوير الدائمان للقوة العسكرية التقليدية، يتطلبان توافر كميات ضخمة ومتزايدة من الموارد المالية والاقتصادية. ومهما انفق الاسرائيليون على شراء الاسلحة التقليدية، فإنهم لا يستطيعون ان يجاروا العرب الذين يتمتعون بثروة لا سابقة لها، وبامكانية ممارسة التأثير السياسي والدبلوماسي الكبير، بسبب موقعهم واعدادهم واسواقهم ومساحة اراضيهم. وربما الاهم من ذلك بسبب النفط المتوافر لديهم والعائدات من النفط. ان النفط ورأس المال العربيين تحتاجهما بلدان كثيرة، وخصوصاً بلدان اوروبا الغربية والولايات المتحدة الامريكية واليابان.

وتعي اسرائيل عزلتها السياسية والدبلوماسية، وانها قد تجد نفسها في يوم من الايام في ظروف لا تعود تتمكن فيها من الاعتماد على الدول التي ما فتئت تساعدها. وليس لاسرائيل الكثير من الدول الصديقة بين الدول الآسيوية والافريقية. وفضلاً عن ذلك وعلى الرغم من ان اسرائيل استفادت سياسياً ودبلوماسياً، استفادة كبيرة من التأييد الغربي، فإن الاسرائيليين يتخوفون من أنهم قد يجدون أنفسهم ذات يوم في ظروف تتبع فيها الدول الغربية الصديقة أو بعضها سياسة منصفة حيال اطراف الصراع العربي الاسرائيلي.

خلال ازمة السويس ١٩٥٦/١٩٥٧ أدركت اسرائيل ان فرنسا وبريطانيا لم تعودا الدولتين العظميين على الساحة الدولية، واستنتجت بأنه لم يعد في إمكانها الاعتماد عليهما في تنفيذ سياستها. وفضلاً عن ذلك، ان الولايات المتحدة التي تقدم اكبر دعم لها، والتي تربطها بها علاقات التحالف حتى الوقت الحاضر، قد تفقد ايضا يوما ما القدر الكبير من التأثير على الساحة الدولية. وقد تكون الولايات المتحدة ايضا متورطة في حرب خاصة بها في مكان آخر من العالم. وتتخوف اسرائيل من أن أي تخفيض أو قطع الدعم المقدم من الولايات المتحدة لها، سيضعفها اضعافا كبيراً حتى مع حيازتها للأسلحة النووية.

وثمة عدد غير قليل من الزعماء الغربيين يشكّك في صحة الادعاء بأن الغرب يستفيد من اسرائيل، فهم مهتمون بالمصالح الغربية في الاقطار العربية، وقلقون عليها بسبب التأييد الغربي المقدم لاسرائيل.

في ظل التضييق المحتمل للفجوة النوعية، وتوسيع الفجوة الكمية في الاسلحة، وفي حال

التغيير السياسي والاستراتيجي في الشرق الاوسط ودوليا، فإن بعض الدول الغربية المهمة قد تغير سياساتها المتخذة تجاه العرب، فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية وباسرائيل، وقد تدعو الى الانسحاب الاسرائيلي من الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان والجنوب اللبناني، وإلى إقامة دولة فلسطينية على الضفة الغربية وفي قطاع غزة، أو الى اقامة اتحاد فدرالي أو كونفدرالي يضم الأردن والضفة الغربية وقطاع غزة. آنئذٍ واذا شنت اطراف عربية وبعض الدول الغربية حملة دبلوماسية وسياسية طويلة ضد اسرائيل ـ خصوصاً اذا اقترن تنفيذ هذه الحملة بممارسة الضغوط الاقتصادية ـ فإن اسرائيل قد تستعمل الاسلحة النووية.

ان سباق التسلح بالأسلحة التقليدية يكلّف الاطراف في الصراع العربي الاسرائيلي مبالغ مالية طائلة. واحد الأهداف التي تسعى اسرائيل في سياستها لتحقيقها، هو الخروج من سباق التسلح الكمي التقليدي. ومن الممكن تحقيق ذلك الهدف او تخفيض سباق التسلح التقليدي بحيازة الاسلحة النووية. ان بعض المحللين الاسرائيليين، مثل أ. شفايتسر، يرى أنه في الحالة التي تكون اسرائيل فيها قد طورت الاسلحة النووية، وزودت جيشها بهذه الاسلحة، فسيكون ذلك الجيش على استعداد للقيام بالحرب بالأسلحة التقليدية على جبهة واحدة فقط: ان عدد الدبابات والفِرَق والطائرات، سيكون ذلك العدد الذي يستطيع الجيش الاسرائيلي بواسطته ان يخوض القتال على جبهة عربية واحدة. ولكن اذا تجاوز القتال الجبهة الواحدة، أو بعبارة اخرى إذا واجهت اسرائيل هجوماً منسقاً يقوم به تحالف عربي، فينبغي لاسرائيل اذ ذاك ان تستعمل الاسلحة النووية[٥٨].

من الواضح ان هذه الاستراتيجية العسكرية الاخيرة، ستكون أقلّ كلفة من الناحية المالية. فبذلك البديل يمكن لاسرائيل بالتأكيد ان تخفّض تخفيضاً كبيراً عدد الوحدات البرية والجوية والبحرية التابعة للجيش الاسرائيلي. بيد أنه من شأن هذه الاستراتيجية العسكرية، ان تُلزم اسرائيل بأن تعيش على مستوى أعلى من الاستعداد. لأنه حتى تستطيع قوة اصغر من الاسلحة التقليدية أن تضطلع بوظائفها على الجبهة، ستضطر الزعامة السياسية، في نظر شفايتسر، الى أن تستعمل تلك القوة في وقت مبكر، بل وأبكر كثيراً من الوقت الذي يستخدم فيه الطرف الآخر قوته العسكرية[٥٩]. وذلك يعني تخفيض عتبة الحرب بالأسلحة التقليدية.

ان منظومات الاسلحة النووية يختلف بعضها عن بعض، من حيث مدى تأثُّرها بالهجوم الصادر عن الخصم. ومدى هذا التأثُّر يتوقف على عوامل مختلفة، احدها درجة التطوير التكنولوجي للجيش ـ وفي المقام الاول لسلاح الجو ـ التابع للدولة المخاصِمة. ويتجلى هذا التطوير في قدرة السلاح الجوي للدولة المخاصِمة على اختراق الوسائل الدفاعية، وعلى شن هجوم ناجح على الاسلحة النووية التابعة لدولة اخرى. ولهذا السبب فإن تعرض منظومات الاسلحة النووية الاسرائيلية للاصابة من جانب الهجوم العربي ستكون عاملاً مهماً جداً في تحديد وقت ومكان استعمال تلك المنظومات ضد أهداف عربية.

وكما ذكر آنفاً ان اسرائيل هي الدولة الوحيدة في الشرق الاوسط الحائزة على الاسلحة

---

(٥٨) أ. شفايتسر، «عتبة حرب منخفضة،» **هارتس** (٢٥ تموز/يوليو ١٩٨٠).
(٥٩) المصدر نفسه.

النووية. واسرائيل ستكون من غير ريب الدولة في الشرق الاوسط التي تمتلك اكبر ترسانة من الأسلحة النووية عندما تبدأ - إذا - بدأ - بلد عربي واحد أو أكثر من بلد عربي بحيازة الاسلحة النووية. وفي الحقيقة، ان مجرد اتخاذ العرب لقرار بتسليح أنفسهم بالأسلحة النووية، قد يشكّل سبباً في أن تشنّ اسرائيل حرباً عليهم □

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي

محور « العرب والعالم »

العرب ودول الجوار الجغرافي

الدكتور عبدالمنعم سعيد

المشروعات العربية المشتركة: واقعها، أهميتها، معوقاتها ومستقبلها

د. سميح مسعود

مستشار في مكتب الامين العام - منظمة الاقطار العربية المصدر للبترول (الاوابك).

تمثل المشروعات العربية المشتركة ظاهرة مميزة لها وزنها وتأثيرها باتجاه تسريع التكامل الاقتصادي العربي، والتنمية الذاتية المتجددة.

ويرجع تاريخ بدء التفكير بهذه المشروعات إلى بروتوكول الاسكندرية[1] الذي اشتمل بنده الخامس المتعلق بفلسطين على اقتراح خاص «بمساهمة الحكومات والشعوب العربية في صندوق الأمة العربية لانقاذ أراضي العرب في فلسطين». كما تعتبر شركة البوتاس العربية المساهمة المحدودة حصيلة مبكرة لاهتمامات الجامعة العربية في مجال المشروعات العربية المشتركة، وافق عليها المجلس الاقتصادي في عام ١٩٥٦[2] بهدف استغلال املاح البحر الميت في الاردن، كرد عربي مشترك على استغلال اسرائيل للثروة المعدنية في فلسطين المحتلة.

ثم حاولت بعد ذلك جامعة الدول العربية اقامة مشروعات مشتركة أخرى في مجالات الاستثمار، والمصارف، والنقل، والتأمين... الخ، تم فيها اتخاذ العديد من القرارات وعقد اتفاقيات لم تأخذ سبيلها إلى التنفيذ، لأسباب كثيرة أهمها نقص الأموال اللازمة لتنفيذها.

واستمر وضع تنفيذ المشروعات المشتركة على هذه الحال، دون أي تغير نوعي يذكر حتى أواسط الستينات، حين أسفرت الجهود العربية عن ظهور مشروعات مشتركة بارزة لعبت دوراً مهماً في شد الفعاليات الاقتصادية العربية العامة والخاصة نحو ادراك أهمية هذه المشروعات وثوابتها الرئيسية. ثم زادت بعد ذلك الجهود العربية في هذا المجال، واتسعت في النصف الأول من السبعينات، حيث تم في هذه الفترة انشاء اعداد ملحوظة من المشروعات العربية المشتركة نتيجة

(١) الموقّع عليه في ١٩٤٤/١٠/٧ من قبل رؤساء الوفود العربية في اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام والذي اتفق على أساسه انشاء جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة وقتذاك.

(٢) وافق المجلس الاقتصادي على عقد تأسيس هذه الشركة بتاريخ ١٩٥٦/١/٢٥ من دور انعقاده العادي الثالث.

لتزايد العائدات النفطية، وتوجيه جزء منها للاستثمار في الوطن العربي[٣].

كذلك شهدت هذه الفترة، ظهور مشروعات عربية مشتركة متعددة الأطراف لها أهميتها وتأثيرها في المتغيرات الاقتصادية العربية، تمت إقامتها في نطاق جامعة الدول العربية، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ومن خلال مجهودات ثنائية أو جماعية خارج نطاق جامعة الدول العربية، والمنظمات العربية المتخصصة تضافرت بها الجهود العربية، على مختلف المستويات داخل الوطن العربي وخارجه، امتدت إلى العديد من القطاعات وأوجه النشاط الاقتصادي[٤].

وقد خطا نمو المشروعات العربية المشتركة بعد ذلك خطوات واسعة وبسرعة حتى أصبح عددها في الوقت الحاضر نحو ٨٣٠ مشروعاً مشتركاً (عربي - عربي، وعربي - دولي) تبلغ رؤوس أموالها ٣٥,٧ مليار دولار أمريكي، وتتوزع في شتى المجالات الاقتصادية، ومختلف أنواع النشاط القطاعي حسب نوعية نشاطها وأعمالها[٥].

وهدفنا في هذا البحث التعرف على المشروعات العربية المشتركة التي تشترك فيها أطراف عربية - عربية أو عربية - أجنبية، وتقع مقارها في داخل الوطن العربي أو خارجه، وذلك من خلال التعرض لواقعها وأهميتها ومعوقاتها.

أولاً: واقع المشروعات العربية المشتركة

وإذا بحثنا، الآن، الجوانب الكمية للمشروعات المالية العربية المشتركة لمعرفة تعدادها، ورؤوس أموالها، وتوزيعها، حسب القطاعات المختلفة والاطراف المنشئة لها، نجد قبل كل شيء تعذر الحصول على الاحصائيات المتعلقة بذلك.

ويزيد من حدة هذا النقص، عدم وجود اصدارات فصلية متعاقبة لدليل المشروعات العربية المشتركة[٦] تعمل على رصد كل ما يستجد في مجال المشروعات العربية المشتركة.

ويعكس هذا النقص صوراً متناقضة عن واقع حال المشروعات العربية المشتركة، تبرزها الكثير من الدراسات العربية التي تظهر بين الحين والآخر، وتطرح بها مؤشرات لا تتلاءم والامكانيات الفعلية لهذه المشروعات في الوطن العربي.

---

(٣) سميح مسعود، «حول تجربة التعاون الاقتصادي العربي،» **النفط والتعاون العربي**، السنة ١٢، العددان ٣- ٤ (١٩٨٦)، ص ٨٢.

(٤) لمزيد من الاطلاع، انظر لسميح مسعود: «المشروعات العربية المشتركة بين الواقع والمستقبل،» **النفط والتعاون العربي**، السنة ٧، العدد ٢ (١٩٨١)، ص ١٠٣ - ١٠٤، و«المشروعات الصناعية العربية المشتركة: نظرة تقويمية،» **النفط والتعاون العربي**، السنة ٩، العدد ١ (١٩٨٣)، ص ١٥٦ - ١٥٨.

(٥) بناءً على حصر ميداني ومكتبي يقوم به الكاتب بصفة دورية منذ ثمانية أعوام، يرسل نتائجه بين الحين والآخر، لعدد كبير من المشروعات العربية المشتركة لأخذ رأيها بها واجراء التعديلات اللازمة عليها، وقد نشرت هذه النتائج في اكثر من مناسبة، كما ادخلت في: جامعة الدول العربية، الامانة العامة، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الأمانة العامة، **دليل المشروعات العربية المشتركة: العربية - العربية والعربية - الدولية**، اشراف سميح مسعود (الكويت: [د. ن.]، ١٩٨٤).

(٦) المصدر نفسه.

ولقد اهتم الكاتب بهذه الظاهرة منذ بداية عام ١٩٧٩ حيث بدأ باجراء حصر مكتبي وميداني شامل لكل المشروعات العربية المشتركة والمشروعات العربية الدولية المشتركة، بالاستناد إلى مجموعة من التقارير والمصادر المعتمدة، والصحافة المتخصصة المعروفة بصحة معلوماتها وسلامتها[٧].

وعملية الحصر هذه عملية مستمرة تعطي نتائج عديدة بين الحين والآخر، وتسلط الضوء على مشروعات كثيرة لم تكن معروفة من قبل. والجداول التالية (١)، (٢) و(٣) تعكس أحدث المعلومات والبيانات الاحصائية المتوفرة من جراء الحصر الذي يقوم به الكاتب في هذا الشأن، بيّن الجدول الأول منها اعداد ورؤوس أموال المشروعات العربية المشتركة والعربية الدولية المشتركة، ويختص الثاني بتوزيع هذه المشروعات حسب الأطراف المنشئة لها، بينما يبيّن الثالث توزيعها حسب القطاعات المختلفة.

ويظهر من الجدول رقم (١) أن اجمالي رؤوس الأموال للمشروعات العربية المشتركة والعربية الدولية المشتركة القائمة في داخل الوطن العربي وفي خارجه، قد بلغت في بداية عام ١٩٨٦ حوالى ٣٥,٧ مليار دولار أمريكي، تمثل في أغلبها رؤوس الأموال المدفوعة لهذه المشروعات.

جدول رقم (١)
بيان باعداد المشروعات العربية المشتركة
والعربية الدولية المشتركة ورؤوس أموالها[*]

المشروعات المشتركة	العدد	رأس المال (بآلاف الدولارات)[**]
المشروعات العربية المشتركة	٣٩١	٢١٣٧٩٩٦٨
المشروعات العربية الدولية المشتركة	٤٣٩	١٤٣٤٧٩٤٣
المجموع	٨٣٠	٣٥٧٢٧٩١١

(*) تمّ الاعتماد في احتسابها على رؤوس الأموال المدفوعة فعلاً، باستثناء بسيط جدا في حالة عدد من المشروعات التي لم تفصل بين رأس المال المصرّح به، ورأس المال المدفوع، وهي ضئيلة في اعدادها ورؤوس أموالها. ويهم الكاتب بلورة هذه الحقيقة لأن أحدهم وصف دليل المشروعات العربية المشتركة الذي يعتمد على جزء من هذه المعلومات الرقمية، بانه مضلل لانه لم يدفع من رؤوس أموال مشروعاته إلاّ نسبة محددة قدرها (شخص ما) بنسبة ١٠ بالمائة. وهذا امر مخالف للحقيقة جملة وتفصيلاً، ومبني على حكم عام غير معتمد على اي حقيقة واقعة. فلو ان الناقد اطلع على الدليل المذكور لوجد به إشارة صريحة واضحة إلى ما يبيّن حقيقة رؤوس الأموال المدفوعة، ولوجد ان ١١ مشروعا فقط من المشروعات المعتمدة في الدليل هي: مشروعات الاوابك، ومجلس الوحدة الاقتصادية، وشركة الملاحة العربية المحدودة، والمؤسسة العربية المصرفية، وبنك الخليج الدولي تبلغ رؤوس أموالها المدفوعة ١٤,٤ بالمائة من مجموع رؤوس أموال المشروعات العربية ـ العربية والعربية ـ الدولية المحددة في جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الأمانة العامة. **دليل المشروعات العربية المشتركة: العربية ـ العربية والعربية ـ الدولية**، اشراف سميح مسعود (الكويت: [د. ن.]، ١٩٨٤).

(**) تم ذلك باستخدام الأسعار الرسمية للدولار الامريكي المنشورة في ادبيات صندوق النقد الدولي، وقت تاسيس كل مشروع من مشروعات **الدليل**، وكذلك في كل سنة تمت بها زيادة رؤوس الأموال، او تحصيل دفعاتها المتعاقبة من المكتتبين.

(٧) وكذلك بالاتصال الشخصي بمسؤولي بعض المشروعات العربية المشتركة والعربية ـ الدولية المشتركة.

جدول رقم (٢)
توزيع المشروعات العربية المشتركة
والعربية الدولية المشتركة حسب القطاعات المختلفة
(بآلاف الدولارات)

رأس المال / طبيعة المشروع	مشروعات عربية مشتركة (١)		مشروعات عربية دولية مشتركة (٢)		المجموع (١ + ٢)	
	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال
صناعة استخراجية	٣٥	١٦١٠٩٩١	٤٧	٥٢٣٣٤٣	٨٢	٢١٣٤٣٣٤
صناعات تحويلية	٩٤	٤٧٥٧٦٠٩	٩٨	٦٢٠٥٦٨٢	١٩٢	١٠٩٦٣٢٩١
زراعة	٣٥	٢٠٠٠٥٨٤	٣٤	٣٢٥٨٠٦	٦٩	٢٣٢٦٣٩٠
تمويل(*)	١٢٣	٨٢٦٧٣٠٣	١٥٥	٦٢٧٤٧٢٤	٢٧٨	١٤٥٤٢٠٢٧
الفنادق والسياحة	٣١	٥٤٩٦٣٥	٢٩	٤٩٤٤٤١	٦٠	١٠٤٤٠٧٦
نقل ومواصلات	٢٨	٣٤١٩٤٢٥	١٨	١٨٥٦٥١	٤٦	٣٦٠٥٠٧٦
البناء والتشييد	٢٥	٥٥١٠٤٠	٣٢	١٣٧٩٧١	٥٧	٦٨٩٠١١
الخدمات	٢٠	٢٢٣٣٨١	٢٦	٢٠٠٣٢٥	٤٦	٤٢٣٧٠٦
المجموع	٣٩١	٢١٣٧٩٩٦٨	٤٣٩	١٤٣٤٧٩٤٣	٨٣٠	٣٥٧٢٧٩١١

(*) يشتمل على مشاريع التمويل والاستثمار والتأمين والمصارف.

جدول رقم (٣)
توزيع المشروعات العربية المشتركة
والعربية الدولية المشتركة حسب الاطراف المنشئة لها
(بآلاف الدولارات)

طبيعة المشروع	مشروعات عربية مشتركة				مشروعات عربية دولية مشتركة			
	مشروعات ثنائية		مشروعات جماعية		مشروعات ثنائية		مشروعات جماعية	
	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال
صناعة استخراجية	١٦	١٣٨١٩١	١٩	١٤٧٢٨٠٠	٣١	٣٦٧٣٠٧	١٦	١٥٦٠٣٦
صناعة تحويلية	٥٨	٢٠٤٦٩٧٥	٣٦	٢٧١٠٦٣٤	٥٣	٣٤٠٦٤٥٨	٤٥	٢٧٩٩٢٢٤
زراعة	٢٣	٣٩٦٤٢٨	١٢	١٦٠٤١٥٦	٢٥	٢٨٢٢٠٠	٩	٣٧٦٠٦
تمويل(*)	٥٤	٢٠٩٩٣٩٨	٦٩	٦١٦٧٩٠٥	٥١	٨٥٠٣٠٣	١٠٤	٥٤٢٤٤٢١
فنادق وسياحة	٢١	٢٥٥٥٣٥	١٠	٢٩٤١٠٠	١٧	٣٠٥٩٣٠	١٢	١٨٨٥١١
نقل ومواصلات	١٣	٢٨٩٣٧٥	١٥	٣١٣٠٠٥٠	١٥	١٢٠٩٥١	٣	٦٤٧٠٠
بناء وتشييد	١٤	٢٢١٠٤٠	١١	٣٣٠٠٠٠	٣١	١٣٥٤٤١	١	٢٥٣٠
خدمات	١١	٥٣٨٠٤	٩	١٦٩٥٧٧	١٥	٢٠٩٢٥	١١	١٧٩٤٠٠
المجموع	٢١٠	٥٥٠٠٧٤٦	١٨١	١٥٨٧٩٢٢٢	٢٣٨	٥٤٨٩٥١٥	٢٠١	٨٨٥٢٤٢٨

(*) يشتمل على مشاريع التمويل والاستثمار والتأمين والمصارف.

كما يظهر أيضاً أن المشروعات العربية المشتركة (أي العربية ـ العربية) تتصدر المشروعات المشتركة موضوع البحث من الناحية المادية، إذ تمثل رؤوس أموالها ٥٩,٨ بالمائة من اجمالي رؤوس أموال المشروعات العربية المشتركة والعربية الدولية المشتركة معاً.

وبالرغم من كون المشروعات العربية الدولية المشتركة كثيرة من الناحية العددية، إذ تبلغ نسبتها ٥٢,٩ بالمائة من اجمالي عدد كل المشروعات المعنية، فإن القائم منها في الدول العربية، يبلغ نحو ٢٥٠ مشروعاً، تبلغ رؤوس أموالها ٩,٣ مليارات دولار أمريكي أي ٦٥ بالمائة من إجمالي رؤوس أموال كل المشروعات العربية الدولية المشتركة. مما يدل على أن نسبة مهمة منها أقيمت في الوطن العربي نفسه.

أما فيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للمشروعات موضوع البحث، فنلاحظ من الجدول رقم (٢) أن مشروعات قطاع المصارف والاستثمار والتمويل والتأمين تحتل المرتبة الأولى من حيث المساهمة العددية والرأسمالية في المشروعات العربية المشتركة، والمشروعات العربية الدولية المشتركة على حد سواء، إذ تبلغ نسبتها ٣٣,٥ بالمائة من اجمالي عدد هذه المشروعات، ٤٠,٧ بالمائة من اجمالي رؤوس أموالها، تليها بعد ذلك مشروعات الصناعة التحويلية التي تحتل المرتبة الثانية إذ تبلغ نسبتها ٢٣,١ بالمائة من الناحية العددية، ٣٠,٧ بالمائة من ناحية المساهمة الرأسمالية من اجمالي رؤوس الأموال المستثمرة في المشروعات موضوع البحث.

وإذا اتجهنا الآن إلى الجدول رقم (٣) نلاحظ أن عدد المشروعات الثنائية يبلغ ٥٤ بالمائة من الاجمالي العام للمشروعات العربية المشتركة، والمشروعات العربية الدولية المشتركة معاً، وأن أهميتها الرأسمالية تمثل ٣٠,٨ بالمائة من اجمالي رؤوس أموال هذه المشروعات.

كذلك يظهر من الجدول نفسه أن المشروعات الجماعية المتعددة الأطراف تبلغ ٤٦ بالمائة من الناحية العددية، ٦٩,٢ بالمائة من الناحية الرأسمالية، وأنها تتبوأ مرتبة ملحوظة في قطاع التمويل، والصناعة التحويلية، إذ تبلغ رؤوس أموالها في القطاع الأول والثاني ٣٢,٤ بالمائة و١٥,٤ بالمائة على التوالي.

وتحتل المشروعات العربية المشتركة المنبثقة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول[٨]، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية[٩]، مكانة مميزة في إطار المشروعات العربية المشتركة الجماعية المتعددة الأطراف، إذ تشتمل على ١٠ مشروعات مشتركة هي: الشركة العربية البحرية لنقل

---

(٨) لمزيد من الاطلاع في مجال تجربة منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، انظر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الأمانة العامة، **تجربة منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول في مجال اعداد المشروعات العربية المشتركة: وقائع ندوة منهجية التخطيط القومي واعداد المشروعات العربية المشتركة**، اعداد الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي والمعهد العربي للتخطيط بالكويت (الكويت: [د.ن.]، ١٩٨٣): علي احمد عتيقة، «تجربة منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول في اعداد المشروعات العربية المشتركة،» ورقة قدّمت إلى: المصدر نفسه، وخالد الشاوي، «بعض ملامح منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول،» ورقة قدّمت إلى: الدورة العاشرة في أساسيات صناعة النفط والغاز، الكويت، ١٩٨٦.

(٩) لمزيد من الاطلاع يمكن الرجوع إلى: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الأمانة العامة، **الشركات العربية المشتركة المنبثقة عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية: اغراضها، انظمتها، انجازاتها، خططها** (عمان: المجلس، ١٩٨٢).

البترول (١٩٧٣)، والشركة العربية لبناء وإصلاح السفن (١٩٧٤)، والشركة العربية للاستثمارات البترولية (١٩٧٥)، والشركة العربية للخدمات البترولية (١٩٧٥)، ومعهد النفط العربي للتدريب (١٩٧٧)، والشركة العربية للاستشارات الهندسية (١٩٨١)، والشركة العربية للتعدين (١٩٧٤)، والشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية (١٩٧٤)، والشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (١٩٧٥)، والشركة العربية للاستثمارات الصناعية (١٩٧٦).

ثانياً: أهمية المشروعات العربية المشتركة

يعتبر تجميع رؤوس أموال المشروعات العربية (مع ضآلتها مقارنة بالامكانات المالية العربية) واستثمارها في المشروعات المشتركة، إنجازاً مهماً وملحوظاً في مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك، إذا ما قورنت بانجازات الدول العربية في هذا المجال قبل عقدين أو ثلاثة من الزمن.

وهي بهذا المعنى صورة من صور التعاون الاقتصادي بين الدول العربية، تم بها تحريك بعض رؤوس الأموال العربية للاستثمار في دول عربية غير الدول التي تتبعها، كما أدّت إلى تعاون المال العربي مع الموارد الطبيعية العربية مع قدر من العناصر البشرية الفنية وغير الفنية من دول عربية مختلفة.

كذلك أدت، كما يقول د. محمد لبيب شقير، إلى فتح الباب أمام عملية اكتساب العرب للخبرة التي تأتي «بالتعلم من خلال التجربة والممارسة» في انشاء المشروعات وتنفيذها وتشغيلها، وأمام تدريب اعداد من العمالة العربية في بعض الفروع والأنشطة التي تعاني من نقص العمالة ذات الكفاءة[١٠].

وإذا أردنا الآن أن نعبّر عن إنجازات المشروعات العربية المشتركة، وأهميتها في العمل الاقتصادي العربي المشترك، لا بد لنا أن نتذكر الملاحظتين التاليتين حين ننظر الى هذا الموضوع:

١ ـ قلة توفر البيانات الضرورية لقياس ربحية وآثار المشروعات موضوع البحث، حيث ان المتوفر منها ليس أكثر من تقارير عامة لا تعطي تفصيلات كمية تحليلية لنشاطات هذه المشروعات ونتائج أفعالها.

٢ ـ حداثة المشروعات العربية وتفاعلها ضمن أُطر محدودة الأبعاد، ومخصصات مالية ضئيلة لا تستطيع أن تواجه التحدي الشاق المتمثل بالتفتت العربي الاقتصادي، وأن تعجل بتكامله وتنميته خلال مدة قصيرة من الزمن لا تزيد عن ٧ ـ ١٠ سنوات[١١].

وبطبيعة الحال، فإن هذه المشروعات تحتاج الى المزيد من الزمن والتجارب لتظهر آثارها التكاملية في الاقتصاد العربي. كذلك فإن المنطق يقضي بضرورة زيادة حجم الأموال العربية المستثمرة في هذه المشروعات، لتتمكن من تطوير أعمالها وزيادة مفعول آثارها، خاصة وأن أهميتها الرأسمالية ضئيلة، ولا تتلاءم أبداً مع ضخامة الموارد المالية التي تتمتع بها الدول العربية المنتجة للنفط.

---

(١٠) محمد لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها**، ٢ ج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ج ١، ص ٧٣٧.

(١١) مسعود، «المشروعات العربية المشتركة بين الواقع والمستقبل،» ص ١١٤.

وهكذا فإنه رغم أن التجربة العربية العملية لهذه المشروعات ما زالت في مراحلها الأولى، تحاول جاهدة أن تجد مسارها في خضم المصالح والاتجاهات العربية المتعددة، فإنه يكثر في الوقت الحاضر ظهور الكثير من التفسيرات والتحليلات الكثيرة التي تبيّن عجز هذه المشروعات عن دفع وتعميق التنمية التكاملية بين الاقتصادات العربية. ولعله من المنطقي أن تعجز المشروعات العربية المشتركة عن تحقيق التكامل العربي المنشود لكونها تجربة طليعية رائدة في بداية نشأتها ونموها، وجزءاً من عملية واسعة الأبعاد والمعالم، تستهدف التغير وتحدي التجزئة والتخلف التي عاشتها الأمة العربية عبر أجيال وأجيال[١٢].

ولهذا فإنني لست بحاجة للتدليل على عدم صحة هذه المقولة، غير أنني في الوقت نفسه بحاجة لتوجيه العناية لمختلف الشواهد والأدلة العملية التي تبين ما في النتائج الأولية لهذه المشروعات واجراءاتها ما يعكس نجاحها وعلو أداء بعضها، وقدرتها على تحقيق درجة مقبولة من التعاون الاقتصادي العربي، تفوق في أبعادها كل ما أفرزته التجارب السابقة للتعاون العربي الجماعي الشامل في نطاق الجامعة العربية، أو عن طريق اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية أو من خلال السوق العربية المشتركة.

وأهم هذه الشواهد والأدلة ما يلي:

ـ تحقيق نوع من التكامل المالي بين الدول العربية من خلال اقامة مجموعة من المشروعات المشتركة الاستثمارية التي تعمل على استثمار أموالها في الدول العربية، في مشروعات انتاجية في شتى القطاعات، وفي دول عربية مختلفة، كالشركة العربية للاستثمارات البترولية، والشركة العربية للاستثمار، والشركة العربية للاستثمارات الصناعية، ومؤسسة الخليج للاستثمار.

ـ تعزيز الجهاز المصرفي المالي العربي بانشاء العديد من المصارف، والتوسع في الأعمال المصرفية العربية على المستوى الدولي، وزيادة الامكانيات المالية للمصارف العربية القائمة عن طريق زيادة رؤوس أموالها، إلى جانب قيام بعض المصارف العربية المشتركة الضخمة من أبرزها المؤسسة المصرفية العربية (ABC) وبنك الخليج الدولي (GIB)، ويبلغ رأس المال المصرح به للمؤسسة مليار دولار أمريكي، والمدفوع ٧٥٠ مليون دولار امريكي، وميزانياتها في حزيران/يونيو ١٩٨٦ ما يساوي ١٢,٦ مليار دولار امريكي، ويبلغ رأس المال المدفوع لبنك الخليج الدولي (مع الاحتياطات) ٧١٥ مليون دولار امريكي وميزانيته ٧,٥ مليارات دولار أمريكي.

ـ إقامة مجموعة مهمة من المشروعات الصناعية العربية المشتركة، في شتى فروع الصناعة ومجالاتها المختلفة، كصناعة الاسمنت والبناء، والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، والدوائية، وصناعة الاسمدة، وصناعة تكرير النفط، والصناعات المعدنية والغذائية، والغزل والنسيج والصناعات الهندسية[١٣].

ـ تعبئة جانب متزايد من الموارد المادية والبشرية والمالية العربية في مشاريع عربية مشتركة في مجالات التعدين، وخاصة الشركة العربية للتعدين التي أنشئت في عام ١٩٧٤ من قبل مجلس

---

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) لمزيد من الاطلاع في هذا الشأن، انظر: مسعود، «المشروعات الصناعية العربية المشتركة: نظرة تقويمية،».

الوحدة الاقتصادية العربية، كشركة قابضة برأسمال مصرح به قدره ١٢٠ مليون دينار كويتي والمكتتب به ١١٢,٢ مليون دينار كويتي، والمدفوع في عام ١٩٨٣، ٥٤,١ مليون دينار كويتي، وذلك بهدف القيام بجميع الأعمال الفنية والصناعية والتجارية المتصلة بالنشاط التعديني والمكملة له، وعلى الأخص الكشف والاستخراج والتركيز والتجهيز والنقل والتسويق والتصنيع.

ـ ظهور بوادر جدية في مجال الثروة الحيوانية تساهم بها مجموعة من الشركات العربية المشتركة، من أهمها الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية، التي أنشئت في عام ١٩٧٤ برأسمال مصرح به قدره ٦٠ مليون دينار كويتي، ومكتتب به ٥٩,٥ مليون دينار كويتي، ومدفوع في عام ١٩٨٤، ٥٦ مليون دينار كويتي، وذلك بهدف القيام بجميع الأعمال الفنية والزراعية والصناعية والتجارية المتعلقة بانتاج وتصنيع ونقل وتسويق المنتجات الحيوانية والأعلاف.

ـ ظهور اهتمامات جادة في مجال النقل والمواصلات تتبلور في مجموعة من الشركات العربية المشتركة، من أهمها شركة الملاحة العربية المتحدة التي أسستها الدول الخليجية في عام ١٩٧٦ برأسمال مصرح به قدره ٥٠٠ مليون دينار كويتي، ومدفوع ٢٨٠ مليون دينار كويتي، وتملك هذه الشركة في وقتنا الحاضر أكبر اسطول بحري تجاري في الشرق الأوسط يتألف من ٥٠ سفينة منها ٣٤ من سفن الحمولات العامة تبلغ حمولتها الاجمالية ٩٠٠ ألف طن ساكن تقريباً، و١٦ سفينة حاويات، طاقتها الاجمالية ٢٤ ألف حاوية نمطية تقريباً.

ـ ظهور بوادر جهود فعالة في اقامة مشروعات زراعية مشتركة، من أهمها الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي التي اكتمل انشاؤها في السودان عام ١٩٧٦، كتجسيد للجهود العربية المشتركة في مجال استغلال أكبر قدر من أمنه الغذائي. وقد حدد الرأسمال المصرح به لهذه الهيئة بـ ١٥٠ مليون دينار كويتي، والمكتتب به بـ ٩٩,٨ مليون دينار كويتي، والمدفوع في نهاية ١٩٨٥، ٩٥,٤ مليون دينار كويتي، وتم انشاؤها كنتيجة لجهود الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي في سبيل تحقيق الأهداف التي انشىء من أجلها، وهي التنمية والتكامل الاقتصادي على مستوى الوطن العربي، أو لعدد من الدول فيه[١٤].

وقد حققت الهيئة من خلال شركاتها انجازات على الرغم من الصعوبات المالية والتسويقية التي واجهت هذه الشركات، وتمثلت هذه الانجازات في زيادة المعروض من الغذاء بدولة المقر، وإدخال التكنولوجيا المتطورة والمحاصيل الجديدة في الزراعة السودانية[١٥].

ـ تدعيم صناعة البحر وأنشطة الملاحة المختلفة، من خلال تكوين خبرات عربية خاصة، ليس فقط بالنسبة لطواقم السفن، وإنما في مجالات الادارة المالية والادارية والاقتصادية

---

(١٤) ميرفت بدوي، «تجربة الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي في تحديد واعداد وتمويل المشروعات العربية المشتركة،» ورقة قدّمت إلى: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، الأمانة العامة، **تجربة منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول في مجال اعداد المشروعات العربية المشتركة: وقائع ندوة منهجية التخطيط القومي واعداد المشروعات العربية المشتركة**، ص ٢١٧.

(١٥) «الأمن الغذائي في ضوء ورقتي عمل اللجنة الوزارية السداسية لمجلس وزراء الزراعة وفريق عمل الأمن الغذائي العربي،» ورقة عمل قدّمت إلى: الدورة الحادية والأربعين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، عمان (الاردن)، ٧ ـ ١٠ أيلول/سبتمبر١٩٨٦، ص ٨ ـ ٩.

والأنشطة الهندسية وأعمال الصيانة السريعة والخدمات العادية في مختلف التخصصات والحرف التي تعتبر الأقطار العربية في أمس الحاجة اليها.

ـ قيام جهود عربية مشتركة ومنسقة لتطوير الخبرات والكفاءات الفنية اللازمة للأقطار العربية، وذلك من خلال معاهد كثيرة أقيمت كمشروعات عربية مشتركة منها: معهد النفط العربي للتدريب، الذي أنشأته منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول في عام ١٩٧٧ بهدف تكوين وإعداد المدربين، والمستويات القيادية العربية في القطاعات النفطية وتنمية القدرات المتوفرة فيها، وتمكينها من أحدث الأساليب التعليمية والتدريبية.

ـ تدعيم وتنمية القدرة الذاتية في مجال الخدمات النفطية التي تعتبر حكراً على الشركات النفطية، وذلك من خلال الشركة العربية للخدمات البترولية التي أنشأتها منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط في عام ١٩٧٧ برأسمال مصرح به قدره ١٥٠ مليون دينار ليبي، ومكتتب به ١٥ مليون دينار ليبي والمدفوع ١٤.٣٥ مليون دينار ليبي. وذلك بهدف إنشاء شركات متخصصة في فرع واحد أو أكثر من فروع الخدمات النفطية، أي أن نشاطها يقتصر على وضع الشركة الأم أو الشركة القابضة التي لا تمارس العمليات بصفة مباشرة، وإنما عن طريق ما تنشئه من شركات فرعية أو تابعة.

ثالثاً: معوقات المشروعات العربية المشتركة

إذا نظرنا، الآن، إلى أوضاع المشروعات العربية المشتركة السائدة حالياً، نجد أنه على الرغم من انجازاتها، وآثارها الايجابية العديدة التي سبق ذكرها، فإن عدداً كبيراً من هذه المشروعات ما زال يحيطه العديد من المشاكل والمعوقات التي تضعف من نتائجها وآثارها الايجابية.

وتظهر هذه المشاكل والمعوقات في مجالات كثيرة، تبعاً للمرحلة التي يمر بها المشروع المشترك سواء أكان ذلك في مرحلة الاعداد أو التنفيذ أو التشغيل.

ففي مرحلة اعداد المشروع، هناك معوقات كثيرة من أهمها:

١ ـ إعطاء المعالجات الظرفية ذات الأبعاد المحددة أهمية كبيرة عند اختيار المشروعات العربية المشتركة، دون الاهتمام بالمعالجات الاستراتيجية ذات الاتجاهات الاقتصادية العامة والتحديات المصيرية، التي تلعب الدور الأهم والرئيسي في تحقيق النقلة التنموية والتكاملية الكبيرة في الاقتصاد العربي[١٦].

٢ ـ عدم وجود دليل عربي موحد لإعداد وتقويم المشروعات العربية المشتركة يشتمل على معايير وأساليب واضحة قابلة للتطبيق وتتلاءم مع معطيات الظروف العربية الاقتصادية منها والاجتماعية، وتستخدم كقاعدة إلزامية في العملية التقويمية خاصة في ما يتعلق بكثير من المواضيع الحيوية الأساسية، كاختيار البدائل الاستثمارية والتوطين الصناعي.

ولا ريب أن هذا الأمر على جانب كبير من الأهمية، وأن غيابه يؤدي إلى عرقلة الاجراءات

---

(١٦) مسعود، «المشروعات العربية المشتركة بين الواقع والمستقبل،» ص ١٢٦.

المؤدية إلى إقامة المشروعات العربية المشتركة. ويتضح تأثير هذه المعوقات جلياً عند تحديد الموقع الملائم للمشروعات المقترحة، حيث يصعب استكمال الدراسات التفصيلية المبنية على أسس علمية معترف بها لاختيار أنسب المواقع المتاحة.

ولهذا السبب تثور مشاكل وتعقيدات كثيرة، تؤثر أحياناً على الغاء المشروع أو تأجيله أو إقامته في موقع غير مناسب، ليست له مميزات في تكاليف الإنتاج، فيقوم مثل هذا المشروع، والحالة هذه، على مزايا الدعم والحماية الواسعة التي لا بد أن تتوفر له لكي يكون قادراً على الانتاج أو تقديم الخدمات بتكاليف لا تخرج عن الخط الذي يسير عليه منافسو هذه المشاريع في الأسواق العالمية، خاصة في حالة السلع المعدة للتصدير حيث يجب أن تكون تكاليف انتاجها زائداً تكاليف تسليمها مساوية لتكاليف المنافسين[١٧].

وتظهر هناك أيضاً معوقات ومشاكل في مرحلة تنفيذ المشروعات العربية المشتركة تتمثل بتعدد الأشكال القانونية الأساسية المستخدمة في إنشاء المشروعات العربية المشتركة، وخضوع أغلبها لاجراءات روتينية مبالغ فيها لاتمام عمليات التوقيع والتصديق من قبل السلطات التشريعية في الدول العربية المساهمة. وهذا يؤدي إلى إطالة المدة الزمنية الفاصلة ما بين التوقيع على المشروعات العربية المشتركة وتنفيذها.

وبطبيعة الحال، فإن عنصر الوقت له انعكاساته الكثيرة على هذه المشروعات كماً ونوعاً، ويؤدي في أغلب الأحيان إلى إحداث تغييرات كثيرة على عملياتها الاستثمارية، مما يتبعها من عمليات ومقتضيات أخرى كثيرة[١٨].

ولعل أهم المعوقات هي تلك التي تواجه المشروعات العربية المشتركة في مرحلة التشغيل الفعلي والتي يمكن تلخيصها بما يلي[١٩]:

١ ـ نقص الوضوح في النصوص المتعلقة بالمزايا والحصانات، وامتناع بعض الدول المساهمة عن تقديم مزايا تنافسية لمنتجات المشاريع العربية المشتركة المساهمة فيها. وامتناع دول المقر أحياناً عن تنفيذ الواجبات الملقاة عليها في هذا الشأن.

٢ ـ عدم النص بالتفصيل وبالتحديد على الاعفاءات الجمركية وما في حكمها، وعدم الزام الأحكام التأسيسية الدول ذات العلاقة باعفاء الشركة من قيود التصدير على منتجاتها واستيراد مستلزماتها، وترك أمر تنظيم هذه العلاقة للاتفاق بين الشركة والدول المعنية واجتهاد الجهات المسؤولة فيها.

٣ ـ النقص والغموض في الأحكام التأسيسية المتمثلة في عقد التأسيس والنظام الأساسي، وعدم شمولها على كثير من البنود المهمة المتعلقة بالنواحي التسويقية، والإنتاجية.

---

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٢٧ ـ ١٢٨.

(١٨) المصدر نفسه، ص ١٢٨.

(١٩) استند هذا الجزء من البحث على ورقة للكاتب بالانكليزية حول «المشاكل والمعوقات الرئيسية التي تواجه المشروعات العامة المشتركة في مرحلتي الإعداد والتشغيل مع التركيز على بعض الجوانب الادارية والتنظيمية». وقد تم تقديمها لاجتماع مجموعة خبراء الأمم المتحدة حول المشروعات العامة المشتركة فيما بين الدول النامية المنعقد في نيويورك خلال الفترة ١٣ ـ ١٩٨٦/١/١٧ ومسجلة تحت رقم (DAD/PJV/INT. 85/WP/4).

٤ ـ سرعة تغير الكوادر العليا[٢٠] الممثلة للدول الأعضاء في مجالس الإدارة والإدارة العليا، وظهور كوادر جديدة بين الحين والآخر لا دراية لها بأعمال المشروعات المعنية، مما يعرقل أعمالها ويحد من إنجازاتها.

ومثل هذه المشكلة تمتد أيضاً إلى بقية فئات العمالة الأخرى، حيث يترك المشاريع العربية المشتركة عدد كبير من العمال بعد أن تكون هذه المشاريع قد بذلت جهوداً كبيرة لتدريبهم، وتحملت مبالغ طائلة من الأموال.

وهكذا، فرغم أن شركة «أسرى» (المنبثقة عن الأوابك والتي سبق ذكرها) تطالب المتدربين بضرورة تأمين كفيل ليتحمل نفقات التدريب، فيما لو ترك العامل الشركة، فقد ترك العمل من أسرى ١٢٧ عاملاً عربياً عام ١٩٨١ (٧٦ استقالة، ٥١ صرف من الخدمة وأسباب أخرى) كما ترك العمل ١١٠ عمال عرب عام ١٩٨٠ (٦٩ استقالة، ٤١ صرف من الخدمة وأسباب أخرى) و١٠٢ عامل عربي في عام ١٩٧٩ (٦٣ استقالة، ٣٩ صرف من الخدمة وأسباب أخرى)[٢١].

وتعاني مشاريع عربية مشتركة أخرى غير «أسرى» من هذه المشكلة نفسها، مشكلة دوران العمل سواء في الوظائف التي يشتد فيها التنافس أو الوظائف الصعبة، وبخاصة في المشاريع الصناعية (كمصاهر الالمنيوم والحديد والصلب والأسمدة)، حيث تدل مثلاً البيانات المتوفرة أن نسبة دوران العمل في شركة صناعة الاسمدة الاردنية المساهمة المحدودة قد بلغت ٣٥بالمائة عام ١٩٨١ قياساً لعدد العرب والمحليين الذين تم تعيينهم في العام نفسه وهي نسبة عالية أهم أسبابها منافسة بقية الشركات المحلية في الاردن ودول الخليج، ومنحها امتيازات ورواتب لا تستطيع تقديمها الشركة المعنية.

٥ ـ صعوبة الحصول على الكوادر المؤهلة ذات الخبرة المتخصصة، وذلك للسببين التاليين:

ـ منافسة القطاع الخاص لها، ودفعه لرواتب وأجور عالية وامتيازات عديدة لا تستطيع بعض المشروعات العربية المشتركة دفعها. وكمثال على هذه الظاهرة يمكننا تبيان تجربة المشروعات العربية المشتركة المقامة في الاردن كما صاغها الباحثان عبدالله محمود ونزار نهاد[٢٢]، إذ وجدا أن الشركات العربية المشتركة في الاردن تعاني من المنافسة على الكفاءات الفنية والادارية فيما بينها من جهة، وفيما بينها وبين شركات القطاع الخاص في الاردن من جهة ثانية، بسبب اختلاف الرواتب الأساسية المقدمة لها.

وهذا التنافس يفسر الاجراء الذي قامت به الشركة العربية للتعدين في عام ١٩٨٢ بتعويض

---

(٢٠) عبّر د. علي عتيقة عن هذه المشكلة بالقول بأن الغالبية ممن يعملون في المشاريع العربية المشتركة يأتون اليها «كعابر سبيل» مما يجعلهم يتخلون عنها عند ظهور أول الصعاب، بسبب عدم انتمائهم لها وارتباطهم بها. لمزيد من الاطلاع في هذا الشأن انظر: عتيقة، «تجربة منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول في إعداد المشروعات العربية المشتركة،» ص ٦١.

(٢١) عبد الله محمود ونزار نهاد، «توفر العمالة في المشروعات العربية المشتركة،» ورقة قدّمت إلى: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، الأمانة العامة، **تجربة منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول في مجال اعداد المشروعات العربية المشتركة: وقائع ندوة منهجية التخطيط القومي واعداد المشروعات العربية المشتركة**، ص ٤٤٥.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٤٣٥.

موظفيها عن قيمة ضريبة الدخل التي يدفعونها للحكومة الاردنية التي قد تصل في شرائحها العليا الى ٢٥ بالمائة من الراتب الأساسي.

ـ نقص العمالة الفنية المؤهلة، وبخاصة في المجالات الصناعية لكونها حديثة الظهور في الدول العربية.

وتؤدي هذه المشكلة بطبيعة الحال إلى تعطيل أو تأخير الكثير من أعمال المشروعات العربية المشتركة، وبخاصة في مجال إعداد الدراسات الفنية والاختصاصات عالية المهارة.

وتحاول بعض المشروعات العربية المشتركة (وبخاصة العاملة في مجالات الإنتاج) التغلب على هذه المشكلة في الأجل القصير بالاعتماد على العمالة الوافدة من الخارج. أما في الأجل الطويل فتتجه نحو التدريب، وتعريب الوظائف الفنية والادارية، وتتحمل بذلك أعباء مالية باهظة بلغت على سبيل المثال لا الحصر ٨٤١ ألف دينار أردني عام ١٩٨٢ في شركة صناعة الأسمدة الاردنية المساهمة المحدودة، ٢ مليون دولار في عام ١٩٧٥ في الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (سنيم) في موريتانيا، ٢.١ مليون دولار عام ١٩٨١ في الشركة العربية لبناء واصلاح السفن (اسرى) في البحرين[٢٣].

٦ ـ الازدواجية ما بين المشروعات القطرية والمشروعات العربية المشتركة، لكون الكثير من الدول العربية قد اتجهت نحو إقامة مشروعات قطرية خاصة بها، لها مثيل في المشروعات العربية المشتركة، ومثل هذه الظاهرة تؤدي إلى التنافس ما بين المشروعات القطرية، والمشروعات العربية المشتركة وبخاصة في الأسواق الخارجية في حالة المشروعات الكبيرة المتجهة نحو التصدير.

٧ ـ عدم وجود هيئة تختص بمتابعة أعمال المشروعات العربية المشتركة، ودراسة المشاكل التطبيقية التي تواجهها، وإيجاد الحلول الملائمة لذلك.

٨ ـ نقص الاحصاءات والبيانات، وقصور المتاح منها عن تحقيق أغراض الدراسات اللازمة لتقويم أداء المشروعات العربية المشتركة القائمة.

٩ ـ غياب التنسيق بين المشروعات العربية المشتركة القائمة (الثنائية والمتعددة الأطراف)، مما يقلل من فعاليتها التكاملية في الاقتصاد العربي، ويجعلها متباعدة على نحو لا يحقق فائدة سوى تلك المصالح المباشرة للأطراف المنشئة لها.

١٠ ـ تأثير الظروف السياسية غير المواتية في المنطقة العربية على إعاقة متابعة تنفيذ بعض المشروعات المشتركة، أو تعثر القائم منها أو تصفيتها، حتى وإن كانت تمارس نشاطها وبنجاح.

١١ ـ التأخر في دفع المساهمات وحصص المساهمة، الأمر الذي يؤدي إلى تأخر انعقاد الجمعية العامة التأسيسية وبدء نشاط المشروعات، لأن الجمعية العامة هي التي تتولى اتخاذ الاجراءات اللازمة لبدء نشاط المشروعات المعنية وفقاً للأنظمة التأسيسية الخاصة بها، وهكذا تواجه العديد من المشروعات العربية المشتركة هذه العقبة في بداية تأسيسها، مما يضطر في كثير من الأحايين إلى خفض نسبة الاكتتاب في رأس المال على حساب توفر السيولة النقدية اللازمة.

---

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٤٢٢، ٤٣١ و٤٤١.

وهذا يؤدي بالطبع إلى تعذر أعمال بعض المشروعات واتجاهها نحو الاقتراض، وتحمل أعباء مالية لم تكن مأخوذة بعين الاعتبار عند إعداد الدراسات الاقتصادية والفنية.

١٢ ـ تشابك أهداف العديد من المشروعات العربية المشتركة، وصعوبة تصنيفها وتوزيعها على القطاعات المختلفة.

وقد قابل الكاتب ذلك عملياً، إبّان إعداده لدليل المشروعات العربية المشتركة، حيث صعب عليه توزيع الكثير من المشروعات التي تنتمي ـ من واقع أهدافها ـ إلى عدة قطاعات مختلفة في اختصاصاتها العملية، فمثلاً هناك العديد من شركات الاستثمار تتوزع أغراضها على قطاعات: الصناعة، والزراعة، والتجارة، والخدمات، وتختار العمليات التجارية الصرفة الأكثر ربحاً لاستثمار أموالها، دون أخذ أي اعتبار لأولويات التنمية الاقتصادية واحتياجات الأقطار المعنية.

١٣ ـ ضعف الهياكل الأساسية وانعدامها في بعض الدول، خصوصاً في مجال استغلال الخامات المعدنية التي توجد في أماكن جغرافية تكاد تنعدم فيها البنية الأساسية من طرق ومياه وسكن وشبكات كهربائية ووسائل اتصال.

ومثل هذه المشكلة تعيق الاستثمارات، أو على الأقل تضيف إلى تكلفة الإنتاج إضافات لا يمكن تجاهلها، تؤدي إلى انخفاض المردود، والتغاضي في بعض الأحيان عن إقامة بعض المشروعات.

هذا، وهناك معوقات أخرى كثيرة تثيرها المشروعات العربية المشتركة تتعلق بفرض القيود على التحويلات المصرفية الى الخارج، وتعدد أسعار الصرف للعملات الأجنبية في بعض الدول العربية، وعدم اعطاء سمة دخول للعاملين في المشروعات العربية المشتركة، وكيفية حساب سعر الطاقة والمرافق العامة، وتسعير المنتجات (حيث تطالب بعض المشروعات باعطائها الحرية الكاملة في التسعير بغض النظر عن حصولها على مستلزمات الطاقة والمياه بالأسعار المدعمة)، والبيروقراطية وتفسيراتها المتضاربة للأحكام التأسيسية للمشروعات العربية المشتركة، وتدخلها في بعض الأحيان في اختصاصات الإدارة العليا للمشروعات المشتركة دون الاستناد إلى معايير وأسس مهنية وإدارية واضحة ومعينة، وعدم اتساق التوجيهات السياسية العليا لبعض القرارات مع الاعتبارات التجارية والاستثمارية البحتة، والتناقض في أهداف الشركاء[٢٤]، وتدهور سعر صرف عملة الدولة المضيفة للاستثمار مقابل العملات الحرة القابلة للتحويل، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة مساهمة الطرف أو الأطراف الواحدة عند تقييم حصتها في رأس المال بالعملات التي ساهمت أصلاً بها.

ومن نافلة القول إن المعوقات السابقة ترجع في أساسها إلى التشبث بالتجزئة والقطرية على حساب العمل العربي المشترك، ووجود ٢٢ سوقاً عربية تفصلها الحواجز الجمركية والحمائية، وقوانين الاستيراد، وغير ذلك من التعقيدات التي لايتوفر مثلها في بقية دول العالم، إضافة إلى استمرار كل قطر عربي في تنفيذ مخططاته التنموية بشكل مستقل بعيداً عن الأقطار الأخرى،

---

(٢٤) فالشريك المضيف للاستثمار قد يهتم بالدرجة الأولى بتشغيل اليد العاملة المحلية، والحصول على العملات الأجنبية والاهتمام بالنواحي التنموية فقط، دون الاهتمام بالربحية التجارية، بينما الشريك الوافد قد يهتم بالربحية التجارية في المقام الأول، ثم بالنواحي الأخرى في المقام الثاني.

ومتناسياً ما تم الاتفاق عليه في ميثاق العمل العربي المشترك، واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك.

رابعاً: مستقبل المشروعات العربية المشتركة

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: ما هو مستقبل المشروعات العربية المشتركة، وما هي الحلول الضرورية لمجابهة معوقاتها؟

وللاجابة، يجب التأكيد بداية على أن التراجع النفطي (في الإنتاج، والأسعار والعوائد) الذي أخذ يصاحب بشدة فترة ما بعد الطفرة النفطية، قد أثّر تأثيراً كبيراً على العمل الاقتصادي العربي المشترك، وأخذ يشده للتحرك بخطوات واسعة ومتثاقلة نحو الوراء.

وكذلك فعل أيضاً التراجع السياسي في العلاقات ما بين الدول العربية، الذي بدأ يشتد بوضوح منذ بداية العقد الحالي.

ومن المفهوم، ضمناً، أن المشروعات العربية المشتركة باعتبارها أداة فعالة من أدوات العمل الاقتصادي المشترك بقطاعاته المختلفة الزراعية، والصناعية والخدمية والتجارية، تتأثر بهذه المستجدات، مما قلّص الاهتمام بها، وكثر الحديث في الساحة العربية عن معوقاتها واشكالاتها وحتى فشلها، والتشكيك في جدواها، مما حد من إنشاء المشروعات المشتركة الجديدة في السنوات القليلة السابقة، قياساً على ما أنجز في المرحلة الممتدة ما بين عام ١٩٧٤ و١٩٨١.

ولهذا، فإن مستقبل المشروعات العربية المشتركة مرتبط قبل كل شيء بما يلي:

١ ـ توجيه الجهود لسد النقص في تمويل المشروعات العربية المشتركة الذي تسببه مستجدات الساحة النفطية، من خلال ما يلي:

ـ تعميم «التمويل المشترك» كأسلوب لتمويل المشروعات العربية المشتركة، من خلال تضافر جهود الصناديق العربية الاقليمية والقطرية، وشركات الاستثمار القطرية والاقليمية وكذلك المصارف العربية التجارية.

ـ زيادة مفعول الشركات العربية المشتركة القابضة العاملة في مجالات الاستثمار، وهي كثيرة، ولديها رؤوس أموال ضخمة غير موظفة في المشروعات العربية المشتركة.

ـ تشجيع المصارف والمؤسسات التمويلية العربية الدولية على المساهمة في إنشاء المشروعات العربية المشتركة.

ـ تعديل قوانين الصناديق العربية الوطنية والاقليمية، بما يجيز لها المساهمة في تمويل المشروعات العربية المشتركة عن طريق المشاركة والاستثمار المباشر.

ـ تطوير القوانين المصرفية، بحيث يسمح للمصارف التجارية العربية بتجاوز دورها في تمويل العمليات التجارية إلى تمويل المشروعات العربية المشتركة، مع إمكانية إقامة «تجمع للمصارف» لتزكية المشروعات الكبيرة والمساهمة في رؤوس أموالها.

ـ إفساح المجال أمام القطاع الخاص، ولأكبر عدد من المواطنين العرب من دول العسر

واليسر، للمساهمة بالمشروعات العربية المشتركة بسبب: حيوية ومرونة القطاع الخاص، وقدرته على السعي الدؤوب واتخاذ القرارات في الوقت المناسب.

ـ تجميع مدخرات المواطنين العرب وتوظيفها في مشاريع مشتركة، وهذه المساهمة وإن كانت ضئيلة قياساً إلى ضخامة امكانيات القطاع العام وحكومات الدول العربية النفطية، إلّا أن لها فوائدها في خلق مصالح مادية تربط بين المواطنين العرب من كل الأقطار العربية، وهي دعوة مهمة في وقت نجد فيه أواصر التضامن والتفاهم العربية على درجة ضئيلة من الارتباط والنمو.

٢ ـ زيادة مستوى التضامن العربي وتعميقه، لأن إدراك الدول العربية لأهمية تماسك بعضها بالبعض الآخر، وعملها يداً واحدة في المجال الاقتصادي، وتوحيد جهودها في زخم عربي واحد، هو نقطة الارتكاز التي تستطيع من خلالها تثبيت مصالح عربية جماعية لها ومتشابكة، تكون المشروعات المشتركة احدى حلقاتها الرئيسية القادرة على تعميق التنمية الاقتصادية التكاملية، ودفع العمل الاقتصادي العربي المشترك قدماً إلى الأمام.

ولا غرو، فإن هناك دوافع كثيرة ترغم الدول العربية على الاتجاه نحو تضافر جهودها لإقامة المشروعات المشتركة فيما بينها، من أهمها إقامة منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني التي تعني مزيداً من الدعم للقدرة الذاتية الاسرائيلية والقدرة العدوانية، وزيادة مفعول الاتفاق الاستراتيجي الامريكي ـ الاسرائيلي الذي يشكل خطراً كبيراً على الدول العربية لا يمكن التصدي له الا بعمل عربي مشترك فعال، في كل المجالات السياسية والاقتصادية، بما فيها المشروعات المشتركة.

كذلك هناك أزمة الغذاء العربي، التي تعكس العجز العربي المتزايد في إنتاج السلع الغذائية الضرورية لتلبية الحاجات العربية، والتي لا يمكن حلها والتصدي لها إلّا من زاوية الامكانيات العربية المتضافرة، والتعاون العربي الجماعي، وإنشاء المشروعات المشتركة القادرة على تحقيق درجة متقدمة للأمن الغذائي العربي.

وهناك أيضاً دوافع أخرى كثيرة ذات صبغة اقتصادية وسياسية وتقنية واجتماعية، تدعو كلها للتشبث بالمشروعات العربية المشتركة، ودعمها في السنوات القادمة.

وفوق هذه الدوافع كلها، هناك أيضاً دافع عام مرده أن العمل المشترك هو منهاج هذا العصر الذي نحياه، تنتهجه المجموعات الدولية المتقدمة وتستبق به البلدان النامية وتتجاوب به مع كل التغيرات العلمية والصناعية والتقنية الكبيرة.

من خلال هذا كله، يتبدى لنا زيادة أهمية المشروعات المشتركة في السنوات القادمة. ونرى أن مستقبلها يكمن قبل كل شيء في تنفيذها ضمن برامج معينة تأخذ في الاعتبار ارتباط هذه المشروعات وتكاملها مع المشروعات القطرية، وفي ربطها بشكل عام باستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، وفي تخطيط يترجم هذه الاستراتيجية في إطار تصور عام عن توجهات وشكل التنمية التكاملية العربية[٢٥]، وكذلك في توسيع قاعدة أعمال المشروعات العربية المشتركة وتنويعها،

---

(٢٥) أي أن لا تترك المشروعات الجديدة للتلقائية كما حدث في الماضي، بصورة منفصلة وحسب اتفاق الجهات المعنية، دون تصور تنموي تكاملي، وبرامج انمائية تعمل على ربط المشروعات المشتركة بالمشروعات القطرية، وإرساء دعائم تلاحم وتشابك واسع ما بين الاقتصاديات العربية.

وفي توفير وسائل الدعم الضرورية لها بهدف تنشيط أدائها، والتصدي لمعوقاتها، ورفع مستوى فاعليتها بما يخدم العمل الاقتصادي العربي المشترك، ويساعد على خلق المناخات الضرورية لتطبيق أدواته التكاملية الشاملة.

والمسألة التي تنشأ الآن هي: إلى أي المجالات يجب أن تتجه المشروعات العربية المشتركة في المستقبل؟ وإلى أي حد يجب عليها أن تتوسع وتنمو في الوطن العربي؟

ونرى كإجابة عن هذا السؤال، أن المجالات التي يجب أن تعطى الأولوية في سلم خيارات المشروعات العربية المشتركة المستقبلية، هي المجالات الانتاجية القادرة على الوفاء بالاحتياجات التنموية للوطن العربي، على أن تتجه المشروعات التي ستقام فيها نحو الحجوم الاقتصادية الكبيرة المفعمة بالامكانيات الضخمة القادرة على تحقيق أفضل النتائج، أي تلك المشروعات التي لا تستنفد وفورات النطاق إلّا إذا بلغت حجماً كبيراً، غالباً ما تعجز السوق القطرية عن استيعاب إنتاجه، وقد يفوق أحياناً كثيرة الحجم الأمثل الواحد من هذه المشروعات حاجة السوق العربية بأكملها.

وعليه، فإن المشروعات التي تستحق أولوية في توسيع الامكانيات المستقبلية للعمل العربي الاقتصادي المشترك تتمثل بنظري في مشروعات الأمن الغذائي القادرة على سد الفجوة بين الإنتاج والطلب في الوطن العربي، وتحقيق حد أدنى من الأمن الغذائي على المستوى القومي، وفي مشروعات الصناعات الأساسية (كالصناعات المعدنية والهندسية والبتروكيماويات) القادرة على إنتاج الآلات والمعدات والسلع الصناعية المختلفة، وخلق صناعات خلفية وأمامية متساوية ومتكاملة لاستكمال السلسلة التكنولوجية داخل الوطن العربي.

هذا فيما يخص الاعتبارات المتعلقة بالمشروعات العربية المشتركة المستقبلية. أما بالنسبة للمشروعات العربية المشتركة القائمة فإن مستقبلها يتحدد قبل كل شيء، بالتصدي لمعوقاتها واشكالاتها وإيجاد الحلول الناجحة لها، بما يكفل استمرار تطورها وتنشيطها والتحامها بالعمل العربي المشترك، ويمكن تلخيص أهم هذه الحلول فيما يلي:

١ ـ اعطاء الأولوية للعمالة العربية والاهتمام بتدريبها، والسعي الجاد لدى دول المقر التي تنشأ فيها المشروعات العربية المشتركة لاعطاء حوافز إضافية لجذب العمالة المتخصصة للعمل فيها، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق إعفاء المشروعات العربية المشتركة من الخضوع الى تشريعات العمل والأجور والضرائب والتأمينات السارية في دولة المقر، ووضع لوائح وقواعد خاصة بها لتنظيم جميع شؤون العاملين في هذه المشروعات[٢٦].

٢ ـ أن يتم تسديد الأقساط المستحقة على الأقطار الأعضاء في مواعيدها، ودون أي تأخير.

٣ ـ ان تعمل الدول العربية المعنية على تسهيل انتقال العاملين في المشروعات العربية المشتركة، وتوفير المعلومات لها وإتاحة الدراسات التي يمكن للشركات القابضة (كابيكورب والشركة العربية للتعدين) من خلالها تحديد مجالات استثمارها.

---

(٢٦) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الأمانة العامة، «تجربة الوحدة الاقتصادية العربية في إقامة المشروعات الصناعية العربية المشتركة،» ورقة قدّمت إلى: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الأمانة العامة، المصدر نفسه، ص ٥٩٦.

٤ـ تقديم مزايا تنافسية من قبل الدول العربية لمنتجات المشروعات العربية المشتركة في مواجهة المنتجات الأجنبية.

٥ ـ إبعاد المشروعات القطرية عن مزاحمة المشروعات العربية المشتركة، وتغليب المصلحة القومية للمشروع المشترك عند تعارضها مع المصالح القطرية.

٦ ـ القضاء على تعقيدات الروتين الإداري التي تقف حجر عثرة في طريق المشروعات المشتركة، وتطبيق القوانين والأنظمة في الدول المضيفة، وترجمة الأحكام التأسيسية للمشروعات بروح متجاوبة متعاونة، وفي ضوء المصلحة العامة للدول المساهمة.

٧ ـ تقديم تسهيلات من قبل الدول المضيفة للشركات العربية المشتركة يمكن تلخيصها بالآتي:

ـ تسعير مدخلات الإنتاج اللازمة لها بأسعار مقبولة متساوية مع أسعار المدخلات الخاصة بالمشروعات القطرية، خاصة فيما يتعلق بأسعار اللقائم والمرافق العامة.

ـ اعطاؤها الأرض اللازمة لانشاء المشاريع المشتركة عليها بالمجان، أو بأسعار رمزية لا تؤثر على مستوى الأكلاف الانتاجية للمشروع.

ـ إنشاء الهياكل الأساسية اللازمة لأعمالها.

ـ تزويدها بالمعلومات الرقمية الضرورية لبلورة المشروعات، وتوضيح الفرص الاستثمارية المنتقاة.

ـ منحها الأولوية في ممارسة نشاطها، والسماح لها بالمساهمة بأي مشروع له علاقة باختصاصها ومجال أعمالها.

ـ أن تقدم لها جميع التسهيلات والاعفاءات والدعم التي تقدم للمشروعات القطرية.

ـ حرية تحويل الأرباح من الدولة المضيفة لها إلى الخارج، وكذلك اعطاؤها حق الاحتفاظ والتصرف في القطع الأجنبي واعفاؤها من جميع القيود النقدية والكمية.

٨ ـ التقيد بتنفيذ نصوص اتفاقيات المشروعات العربية المشتركة من قبل الدول العربية المعنية، وبخاصة فيما يتعلق بالبنود الخاصة بالحوافز والامتيازات الخاصة بتدعيم هذه المشروعات وحمايتها.

٩ ـ ضرورة دمج المشروعات العربية المشتركة ذات الطبيعة المتشابهة بهدف التخلص من الازدواجية وتقليص المصاريف واختصار الاجراءات بعمل مجلس إدارة واحد لها وجمعية عمومية واحدة، مما يترتب عليه تخفيض في تكاليف الإنتاج، وذلك على أساس المنهج نفسه الذي تتجه اليه الهيئة العربية للاستثمار الزراعي، والشركات الكويتية التونسية المشتركة العاملة بصناعة الاسمدة الفوسفاتية والتي تواجه في الوقت الراهن صعوبات مالية كبيرة، بسبب ما يواجه صناعة الاسمدة الكيماوية في الوقت الحاضر من كساد. وقد تم تشكيل لجنة مشتركة من جميع هذه الشركات تقوم بإعداد مشروع الدمج وتقديمه إلى جمعياتها العمومية غير العادية المقرر عقد اجتماع لها في عام ١٩٨٧.

١٠ ـ تحييد المشروعات العربية المشتركة وابعادها عن هيمنة البلدان المضيفة لها، وتشغيلها

على أسس اقتصادية وتجارية بحتة، بعيدة كل البعد عن المؤثرات السياسية والمصالح القطرية الضيقة[٢٧].

١١ ـ تعميم صيغة (أو صيغ) تنظيمية وإدارية مرنة يتم بها ادارة المشروعات العربية المشتركة بما يتلاءم وظروفها التجارية، تسمح لها بحرية التحرك في عالم الأعمال، وتبعدها عن الصيغ الإدارية التقليدية التي تقيد المشروعات المشتركة باجراءات ولوائح إدارية ومالية، وتجعلها مشابهة للمؤسسات العامة والدوائر الحكومية، وتقلل من فاعلية روح المبادرة والمسؤولية فيها.

١٢ ـ ضرورة وجود تقويم خارجي دوري لإداء المشروعات العربية المشتركة، يتم بها مقارنة نتائجها المحققة وأهدافها المحددة، وما تقدمه من منافع للاقتصادات العربية.

١٣ ـ إعطاء الأفضلية لمنتجات المشروعات العربية المشتركة، وتقديم جميع التسهيلات الضرورية لتسويقها في الأسواق العربية، بما في ذلك تقديم التسهيلات الائتمانية، وحل مشاكل النقل والاتصال بين الدول العربية، وتنفيذ مبادىء اتفاقية السوق العربية المشتركة، ومبادىء اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

خاتمة

ومن هنا، نستطيع أن نقول في خاتمة المطاف ان المشروعات العربية المشتركة أداة تكاملية مهمة لها ثقلها في العمل الاقتصادي العربي المشترك، اتجهت الدول العربية لها مبكراً مع انشاء الجامعة العربية بهدف إزاحة العوائق التي تواجه التكامل الاقتصادي الشامل المتمثلة بقلة الإنتاج وانخفاض مرونة العرض ومحدودية السوق العربية.

وقد حملت السنوات الماضية في طياتها العديد من المشروعات العربية ـ العربية، والعربية ـ الدولية، يبلغ عددها في الوقت الحاضر ٨٥٠ مشروعاً تقارب رؤوس أموالها ٣٦ مليار دولار أمريكي وتعمل في شتى القطاعات الاقتصادية. وعلى الرغم من الانجازات القيمة التي حققتها هذه المشروعات حتى الآن، فإن ثمة مشاكل ومعوقات كثيرة ما زالت تواجهها، وتحد من أدائها.

وقد بيّنت الصفحات السابقة أهم هذه المشاكل والمعوقات في مراحل اعداد المشروعات المعنية، وتنفيذها، وتشغيلها، وحاولت اعطاء أمثلة عملية عنها، وصورٍ رقمية، وحالات تطبيقية أفرزتها الحياة العملية المعاشة.

وفي ضوء ما تم بحثه، فإنه لا بد من توجيه رعاية الجهات المعنية والمساهمة في المشروعات العربية المشتركة لزيادة دورها في تطبيق الحلول العاجلة للمعوقات، والمشاكل التي تواجهها هذه المشاريع، حتى تتمكن من رفع كفاءة أدائها، وتتبوأ دورها في دفع التنمية العربية، وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي الشامل.

كذلك لا بد في إطار التوجهات المستقبلية من إعطاء أهمية خاصة للمشروعات الانتاجية المشتركة في مجالات الأمن الغذائي والصناعات الأساسية، بهدف إنشاء مشروعات كبيرة لا

---

(٢٧) يستثنى من ذلك المشروعات الاستراتيجية التي تقام لأسباب قومية.

تستنفد وفورات النطاق، إلا إذا بلغت حجماً كبيراً، غالباً ما تعجز السوق القطرية عن استيعاب انتاجها.

وخير ما يساعد على تحقيق هذه التطلعات المستقبلية، ان التغيرات الهيكلية الحالية التي تعيشها المنطقة العربية نتيجة انخفاض انتاج النفط وتدني عائداته المالية، توجب على الدول العربية التوجه نحو المستقبل كمجموعة واحدة يتفاعل فيها العمل القطري والقومي معاً، وتتشابك فيها المصالح والمنافع المتبادلة في ظل مبادىء استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك □

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

الطبعة الرابعة من كتاب

دور التعليم في الوحدة العربية

بحوث ومناقشات ووقائع
الندوة الفكرية التي نظمها
مركز دراسات الوحدة العربية

د. سمدون حمادي — د. زكي الجابر
د. مسارع الراوي — د. عدنان ابو عمشة
د. قمرالدين قرنبع — محمود محمود
د. عزيز حنا

المنظومة الاصطلاحية الخلدونية:
(مقاربة نظرية للمصطلح عند ابن خلدون)

د. المنصف وناس

باحث، عالم اجتماع، ومتخصص في الثقافة والحضارة العربية الاسلامية.

أولاً: منطلقات اولية

ان قضية المصطلح، مثلت وتمثل في الفكر العربي هاجساً ثابتاً، من الهواجس التي تدفع بالفكر دفعاً، للبحث والابتكار والمغامرة في الفضاءات الصعبة والغامضة: فالمصطلح ابن وفي لبيئته، لمناخه، ولحضارته: يختزل الفكر، والعصر، الزمن: ويعطي للتواصل الانساني دلالة واضحة محددة، ومنظمة.

وبقدر ما ينتظم المصطلح، وتتوضح دلالته، وتتعدد استعمالاته، بقدر ما ينمو الفكر، نمواً متأكداً وسريعاً. أما اذا ما انكفأ المصطلح على ذاته، وانغلق في ثنايا الابهام، فإن الخطر يصبح مهدداً مباشراً للفكر، ولجانب رئيسي من جوانب التعايش الانساني، ألا وهو التواصل بين سكان هذه الأرض: ان أي اختلاف في آليات اللغة وآليات التبليغ، يحول هذا العالم الى غابة قفراء، يسكنها الرعب والدمار... فقدر الانسان ان يلتقي مع أخيه الانسان مهما تباعدت المسافات.

ولهذه الاسباب مجتمعة، رأينا ضرورياً الاهتمام بالمنظومة الاصطلاحية الخلدونية، كجزء بارز من تراث قائم وموصول.

يمكن القول، بادىء ذي بدء، بأن ظهور المقدمة منذ حوالى ٦٠٠ عام كان حدثاً بارزاً في تاريخ الثقافة العربية، لأنها شكلت **مسحاً شمولياً للتركيبات الاجتماعية**، تداخلت فيه الابعاد التاريخية والاجتماعية، كما كانت **نسقاً معرفياً** طرح في جوهره مسألة التواصل والانفصال بين المثقف والهياكل الثقافية القائمة من جهة، وعلاقة المعرفة بالسلطة من جهة أخرى.

فالمقدمة ليست حدثاً عابراً، بدليل أنها شكلت فيما بعد ما يسمى **بالتراث الخلدوني**، الذي كان مصدر انشغال الفكر الاوروبي في النصف الثاني من القرن العشرين، ولكن القراءات التي وضعت كانت قراءات جزئية افقدت المقدمة شموليتها وعلاقتها بالتركيبة الثقافية السائدة.

فقد أهملت هذه العلاقة بحكم أن ما كتب حول ابن خلدون كان إما مدحياً، أي أنه ينصبّ على تبيان وجه الاسبقية للتفكير الخلدوني وعملية مقارنة مع تفكير عصره، وأما تجزيئياً يكتفي بجزء دون آخر، وبجانب دون غيره؛ ولا نقصد بكلمة «مدحي» سوى هذه النزعة التراثية التي تبالغ في اعتبار ابن خلدون تراثاً عربياً لا يجوز الاستغناء عنه، باعتباره يحتفظ بامكانيات الحياة التي يمكن الاستفادة منها[١]. فالمسألة أكثر تعقيداً من كل ذلك، لأن قيمة ابن خلدون لا تكمن فقط في هذه الناحية، فهناك جوانب أخرى من المفيد التعرض لها: أولاً: فلسفة التاريخ أو الوعي التاريخي، ثانياً: فلسفة المعرفة.

ولهذا تعتبر المقدمة نموذجاً لوعي التاريخ، تداخلت فيها الاعتبارات الذاتية والاعتبارات الموضوعية؛ وهي على تناقضها الظاهري تكوّن ما نسميه نظرية «المعرفة الخلدونية» ان صح هذا التعبير؛ ولئن سجلنا احترازاً تجاه وجود أو عدم وجود هذه النظرية، فنحن نؤكد عدم علمية النظرة الاقصائية التي تفصل بين الفكر الخلدوني ومنهجية العصر من ناحية، والهياكل الاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى. فعملية العزل هذه كما يفضل ان نسميها ولدت فراغاً كبيراً، وأظهرت ابن خلدون كما يقول علي الوردي «سبقاً علمياً لا مثيل له»[٢].

ثانياً: نظرية ابن خلدون في المعرفة

ولعل الخاصية الأولى لنظرية المعرفة الخلدونية، هو **انطلاقها من الذاتي** (أي التجربة السياسية الشخصية) الى الموضوعي (قانون المعادلة التاريخية والتطور الانساني وقوانين البناء المجتمعي). وهذه الانطلاقة على خصوصيتها تشكل حجر الزاوية للمنهجية الخلدونية وفلسفة المصطلح الاجتماعي، أي الموضوع الذي نتكفل به الآن؛ ومنطق الكتابات المدحية يتمثل في اعادة انتاجها لفكرة محورية تعتبر ابن خلدون مؤسساً «لعلم جديد» غير العلوم المتعارف عليها في عصره، لم يكتشفها من قبل من يسميهم «الحكماء».

لذلك، كان ابن خلدون واعياً بأهمية ترسيخ أسبقيته واستقلاليته، أسبقيته في اكتشاف العلم الجديد: «فانه ذو موضوع، وهو العمران البشري والاجتماع الانساني وذو مسائل وهي بيان ما يلحقه من العوارض لذاته واحدة بعد أخرى، وهذا شأن كل علم من العلوم وضعياً كان أم عقلياً»[٣]؛ مؤكداً في الآن نفسه استقلاليته باعتبار أن **الحكماء** (ودلالة الحكماء ماضياً وحاضراً غير مفهومة) لم يتفطنوا الى هذا

---

(١) محمد عابد الجابري، «ما تبقى من الخلدونية،» ورقة قدّمت الى: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ندوة ابن خلدون والفكر العربي المعاصر. انظر ايضاً: ابو يعرب المرزوقي، **الاجتماع النظري الخلدوني والتاريخ العربي المعاصر** ([بيروت]: الدار العربية للكتاب، ١٩٨٣).

(٢) علي الوردي، **منطق ابن خلدون في ضوء حضارته وشخصيته** (تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٧٧). ولم يكتف الوردي بتبيان وجه الاسبقية وانما عمل على تطبيق المقولات الخلدونية على المجتمع العراقي في كتابه الثاني: علي الوردي، **دراسة في طبيعة المجتمع العراقي: محاولة تمهيدية لدراسة المجتمع العربي الاكبر في ضوء علم الاجتماع الحديث** (بغداد: مطبعة العاني، ١٩٦٥).

(٣) ابو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون** (بيروت: دار العودة، ١٩٨١)، ج ١، ص ٤٠٦. لقد كان ابن خلدون واعياً بضرورة اختلاف علمه مع العلوم السابقة، وهو يقارن علمه بالعلوم الخطابية لعصره والمعارف الكلامية الانشائية المنتشرة.

العلم، ولذلك وقع التخلي عنه، أو هجره كما يقول ابن خلدون. ولعل الاسئلة التي تطرح هي التالية:

- هل يجوز ان تطرح المعرفة الخلدونية، في إطار ثنائية الاستقلالية والاسبقية؟
- الا يحمل المشروع الخلدوني في مجال المعرفة، **كوامن تناقض داخلية وبوادر** تواصل مع النسق المعرفي السائد تنقص من مبدأ الاستقلالية؟

فالمنظومة الاصطلاحية الخلدونية مجال بارز من مجالات اثبات هذا التعايش بين نزعتين مختلفتين:

- نزعة **تاريخية سلفية** تلتقي اصطلاحاً مع كل مؤرخي الحكم والمؤرخين المستقلين.
- نزعة اجتماعية «تطورية» تركز على المنطق الداخلي للاجتماع الانساني.

والمشروع الخلدوني، هو مشروع في كتابة التاريخ وقراءة العمران البشري، استناداً الى مؤشرات قياسية أو ظواهر اجتماعية، كما تسمى في لغة علم الاجتماع، مثل العمران والدولة وقوانين العصبية. فالمعرفة الخلدونية ليست تنظيراً فقط، وانما هي **تتبع ومعاينة واستقصاء** من أجل ارساء فلسفة التاريخ كمشروع أصلي وضبط قواعد الكتابة كمشروع فرعي[٤]. ولكن هذه المعرفة الجديدة - كما تنبأ لها ابن خلدون - معرفة تستند الى **تراكم معرفي سابق** ومنظومة اصطلاحية متقدمة، بدليل المقارنات التي يقيمها ابن خلدون بينه وبين الحكماء.

فالمعرفة الخلدونية تواصل مع البنية المرجعية السائدة، ومع ابيستمية العصر؛ وهذه المعادلة الثنائية في فروعها تتضح أكثر في منطق الاستقراء الذي اعتمده ابن خلدون، وهو **منطق القياس الديني السائد** في العلوم الاسلامية من فقه وقضاء وتشريع. هذا المنهج، أي المنهج الاستقرائي التاريخي، كان يبحث عن استقلالية فكرية بمعنى التأكيد على الخصوصية في التقويم وعلى خصوصية المصطلحات المرجعية، وعلى خصوصية المصطلحات المستعملة؛ فاذا أردنا البحث عن التميز في الخطاب الخلدوني، فلا بد من الاتجاه الى البحث في امكانية أو عدم امكانية تحقيق مبدأي **الاسبقية والاستقلالية**. ومن هنا كانت البنية الاصطلاحية (العمران - البداوة - الاعراب...) بنية **تابعة لثقافة** المجتمع الشامل، وهي ثقافة حضرية في أساسها وجوهرها؛ فقد بشر ابن خلدون منذ البداية بطموحه المعرفي: تأسيس علم جديد، وبناء تصوّر جديد للمعرفة استناداً طبعاً الى منظومة من المصطلحات. لكن هذه المنظومة اصطدمت بصلابة الثوابت الابيستمولوجية والعوائق السياسية؛ بحكم الارتباط الوثيق القائم بين الانتلجانسيا التقليدية، وبين السلطة السياسية؛ وهذا الارتباط ناتج عن حاجة السلطة السياسية الى اكتساب ولاء المجتمع المدني، والى تدعيم شرعيتها. ولذلك شكل هذا النمط من المثقفين عائقاً أمام العلم الجديد؛ فبناء المنظومة الاصطلاحية يستوجب، حسب ابن خلدون، **قطيعة** مع قوانين الثقافة القائمة ومع **المفاهيم الارسطية** التي تناولها الفلاسفة اليونانيون والفلاسفة العرب من بعدهم؛ ولكن المصطلحات الخلدونية كانت مصطلحات استقرائية استنباطية، أي تعتمد على استنتاجات جزئية تتحول فيما بعد الى مفاهيم عامة وشمولية.

فالمرتكزات النظرية للمصطلح الخلدوني، كانت مرتكزات أرسطية، من حيث القياس

---

(٤) الجابري، «ما تبقى من الخلدونية»، ص ٢٧٥. وهي محاضرة عالج فيها الأوجه الصالحة والمتبقية من التراث الخلدوني والتي يمكن ان تساعد على فهم المجتمعات العربية المعاصرة.

الاصولي من جهة (قياس الغائب على الشاهد) ونتاجاً لسياق حضاري معين من جهة أخرى[٥]. لقد طرح ابن خلدون في مقدمته الواقع العمراني ـ الحضاري، وذلك من خلال تسجيله لظواهر عمرانية، اقتصادية اجتماعية، وصولاً الى استجلاء المنطق الداخلي وتبيّن الثوابت التي تتحكم في آليات التغير الاجتماعي؛ فمفهوم العمران مثلاً ينقسم الى عنصرين اثنين: عمران حضري وعمران بدوي.

وهذه المصطلحات ـ الثوابت ـ تمثل جوهر التفكير الخلدوني، باعتبار ان التاريخ حركة دائمة من الانتقال من البداوة الى التحضر، عبر مؤسسة الدولة التي تبقى رهينة تغيرات البنية القبلية ومنطق العصبية. فمصطلحات «العمران والبدو والعصبية» وهي **مفاهيم سائدة في عصر ابن خلدون وليست مفاهيم خاصة بالعلم الجديد**، الذي أراد ارساء دعائمه، لأنه كان ممكناً لابن خلدون أن يدرس قوانين النمو الداخلي الاجتماعية والاقتصادية.

فالتناقض الهيكلي بين البدو والحضارة، كان تناقضاً بين الرقة والخشونة، أي على مستوى الممارسة الثقافية، كما يسميها علماء الانثروبولوجيا.

فالخشونة هي«المعاش الطبيعي من الفلح والقيام بالانعام... وعلى الضروري من الأقوات والملابس والمساكن وسائر الأحوال والعوائد» في حين ان الرقة هي «احوال الرفاهة والدعة... وعوائد الترف البالغة مبالغها في التأنق في علاج القوت واستجادة المطابخ وانتقاء الملابس...»[٦]. ولعل ذلك ما قد يوحي بالجانب الاستنتاجي والاستنباطي في فلسفة المصطلح الاجتماعي عند ابن خلدون، لأن التباين بين هذين النمطين من الحياة **تباين سطحي** لا يتجاوز حدود ثقافة العصر؛ فالتفكير الخلدوني يوحي بنوع من التثبيت على الاعتبار الثقافي دون سواه... فقد وصف ابن خلدون البدو بصفات مثل **التخريب والتوحش والنهب**، ووصفهم **بالبعد عن الفن والصناعة**، ولكنه يتدارك هذه السلبيات فيما بعد، ليؤكد على متانة خلقهم وسلامة فطرتهم والابتعاد عن الترف والابتذال والتسفل.

وفي كتابه عن **منطق ابن خلدون**[٧]، يقول علي الوردي عن ابن خلدون بأنه ينحو منحى الواقعيين، مخالفاً بذلك مفكري زمانه. وهكذا يتضح حسب الوردي ان المنهج الخلدوني هو منهج الواقعية باعتباره عايش البدو والحضر في الوقت نفسه، عاش في قصور الملوك والأمراء، كما عاش مع الفقراء والمعوزين.

ان علي الوردي عالم الاجتماع العراقي، اكتفى بالتركيز على منطق الواقعية، غير مدرك للخلفيات الاجتماعية والثقافية لهذه الواقعية. وكذلك فعل ويفعل كتاب آخرون من بعده، حتى يكاد يتعلق الأمر بسلسلة لا نهاية لها.

ولكن السؤال يبقى مطروحاً كالتالي:

هل ان منهجية ابن خلدون تختلف عن منهجية العلماء المسلمين؟

---

(٥) المصدر نفسه.

(٦) ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، ج ٢، ص ٤٠٨.

(٧) الوردي: **منطق ابن خلدون في ضوء حضارته وشخصيته، ودراسة في طبيعة المجتمع العراقي: محاولة تمهيدية لدراسة المجتمع العربي الاكبر في ضوء علم الاجتماع الحديث**.

يمكن القول في هذا السياق، بأن محاولة ابن خلدون في مجال ارساء علم جديد، جاءت مزامنة وموازية لانحطاط الحضارة العربية الاسلامية، وتحول الفلسفة الوضعية الى خطابة، وانهيار اقتصاد المجتمعات العربية الاسلامية؛ وهذه الموازاة اشعرت ابن خلدون بوجود **فراغ معرفي** يجب أن يملأ **بتراكم معرفي مضاد**. ولكن هذه المحاولة كشفت أمرين اثنين:

أولاً: ان هامش الحرية الذي تمتع به ابن خلدون تجاه ثقافة عصره، هامش محدود نسبياً، مما أثر على بنية وتركيبة الخطاب الخلدوني[٨].

ثانيا: ان المنظومة الخلدونية، لاعتبارات سياسية كثيرة، لم تقدر على ان تصدم عصرها، وانما فضلت الاستعانة بثقافة العصر، حتى لا تكون القطيعة نهائية.

ومن هنا، فإن المصطلح مزدوج من حيث مصادره، مقارنة مع تفكير الفلاسفة العقلانيين (ابن سينا، ابن رشد)، لانه من أنصار الخضوع لماسكي السلطة الدينية باعتبار ان الحقيقة الالهية حقيقة لا تملك أمامها المعرفة الا ان تكون مؤمنة. ولعل ما يمكن ان يشكل مجال دراسة خاصة، هو أن ابن خلدون لا يقيم فروقاً واضحة بين الفلاسفة والصوفيين، ويهاجمهما بشدة، معتبراً أن العلم أو ما يسميه فلسفة الكلام لا يمكن ان يكون الا تصديقاً للوحي.

ولقد أقحم ابن خلدون **الدين في تحليل كل الظواهر** التي تسمى اليوم سوسيولوجية، لانه كان مقتنعاً بأن الدين لا يمتلك فاعلية سياسية، بمعنى انه يحتاج الى قوة سياسية واجتماعية أخرى مدعمة ومساندة؛ ولذلك فهو يعتبر الدين غير قادر وحده على مزاحمة الظاهرة السياسية، **فحتى النبوة لا تتحقق الا بواسطة العصبية**، كظاهرة مؤثرة وفاعلة على المستوى التاريخي والاجتماعي والسياسي.

فكل محاولة لافتكاك الحكم تستند فقط الى الادعاء الديني، تكون نتيجتها الفشل، باعتبار وجود هذه العلاقة التكاملية بين الظاهرة الدينية من ناحية،والظاهرة الاجتماعية من ناحية أخرى؛ ومن ثم، فان الدين **كقيمة مرجعية يمثل نقطة ارتكاز** رئيسية في الفضاء الخلدوني النظري والتطبيقي. وهكذا يكون ابن خلدون قد عزل نفسه عن تقاليد التفكير التي بدأها فلاسفة عقلانيون، كما استند الى الايديولوجيا الدينية، بهدف تفسير ظواهر عصره مثل العمران والبدو والاستبداد.

اذن أين هي شحنة المعاصرة في فلسفة المصطلح الخلدوني؟

بادىء ذي بدء، ان مسألة المصطلح الاجتماعي أصبحت من اهتمامات العلوم الانسانية. وللاجابة عن هذا السؤال لا بد من الاشارة الى نقطتين رئيسيتين: ١ ـ المفهوم الخلدوني للدولة والمجتمع وكيفية تصوره للصراع الاجتماعي. ٢ ـ طبيعة المصطلحات النظرية والعملية التي استعملها ابن خلدون لابلاغ تفكيره.

ان الفلسفة الخلدونية في شموليتها قدمت تفسيرات هيكلية، أي تفسيرات تتفاعل فيها الابعاد الاقتصادية والاجتماعية[٩]؛ فلم يعد الفرد القيمة المرجعية الاساسية، ولم يعد المجتمع مجموعة من الأفراد المتناثرين، بل هناك **مفهوم جدلي جنيني** للمجتمع، وهو مفهوم تجاوز النظرية

(٨) Abdelkader Djeghloul, *Trois études sur Ibn Khaldoun* ([s. l.]: Centre de documentation des sciences humaines, 1980).

(٩) المصدر نفسه.

الفردية للتاريخ التي تبشر بها بعض المدارس الاجتماعية المعاصرة.

ولكن ابن خلدون لم ينشىء منظومة مفاهيمية خاصة به، تستجيب للحاجات النظرية للعلم الجديد، وقاعدة ابيستمولوجية لعلم الاجتماع الجديد؛ ولعل ذلك ما قد يعتبر مجال جدل نظري كبير.

ومع كل هذا، فإن المصطلح الخلدوني يمكن ان يساعد على استقراء التاريخ السياسي وخصوصيات التشكيلات الاجتماعية المغربية، باعتبار ان المقدمة تراكم معرفي يمكن ان يساعد على تصحيح مفاهيم بقيت «غامضة ومتوترة»، مثل مفهوم الدولة والعصبية والأمة، احتارت تجاهها النظريات المعاصرة؛ كما أن المجتمعات المغربية الحالية تحتاج الى ربط جدلي بين الماضي والحاضر، لان جزءاً من سلبيات الحاضر ناتج عن ثغرات الماضي.

ولهذا، يمكن ان يكون العمل الخلدوني منطلقاً لاستكناه الماضي واستثماراً علمياً لحل مكامن الغموض في الماضي، عملاً ذا جدوى معاصرة!

ويبقى في الاخير السؤال التالي قائماً: ما هو جدوى المصطلح الخلدوني في مجتمعات مغربية تابعة تتعرض لنهب رأسمالي امبريالي منظم؟

ان قيمة الاصطلاح الخلدوني ظرفية، أي أنها ترتبط بسياقات الحيز الحضاري المفرز لها، وبخصوصيات مجتمعات متشابهة من حيث الشكل «العصبي» والعلاقة الصدامية بين الدولة والبنية القبلية؛ ولكن المعايشة الخلدونية لصراعات الحضارة العربية الاسلامية ليست الا تراكماً معرفياً أولياً لدراسة اشكالية الدولة والسلطة والخلافة، وفهم القوانين المتحكمة في التركيبات الاجتماعية المغربية، فالخطاب الخلدوني يمكن ان يكون الانطلاقة الأولى كمشروع نقدي[١٠] لمعرفة مكامن التوتر والتأزم في هذه المجتمعات التي قام بمسحها ابن خلدون من أجل فهم منطق ديناميتها الداخلية. فالمجتمعات المغربية هي الآن، أي بعد مرحلة التحرر الوطني، أقل دراسة وتحليلاً مما كانت عليه في الخمسينات والستينات على أيدي باحثين غربيين. ومن هنا، فالمشروع المعرفي هو نقطة الانطلاق الأولى لمعرفة نقدية للمجتمعات المغربية، بحكم ما يمثله من تراكم نظري متكامل[١١]. ولا يمكن ان نغفل ضرورة الاشارة الى ان وجهاً من وجوه الأزمة في المجتمعات المغربية هو غياب منظومة اصطلاحية خصوصية، تستجيب لحاجة هذه المجتمعات ومن ثم، فهذا الفراغ النظري هو مؤشر على غياب النظريات التي تمكننا من استيعاب واقع المجتمعات المغربية.

انه فراغ مستحكم، لأنه سهل استهلاك نظريات خارجية دون اعتبار الخصوصيات الحضارية، كما اثار اشكالية اهمية الفكر الخلدوني أو عدم اهميته في المرحلة المعاصرة؛ وتفرقت المدارس في هذه المسألة تفرقاً كبيراً وجذرياً، بين من يدعو الى اعتبار ابن خلدون القيمة النظرية الرئيسية والوحيدة في فهم المجتمعات المغربية، وبين من يعتبر ابن خلدون قيمة تراثية تتوقف أهميتها عند دلالة تاريخية لا غير.

ولقد جرت محاولات كثيرة من قبل باحثين عرباً، أو من قبل مفكرين غربيين، لتطبيق

---

(١٠) هذه الاستعمالات مأخوذة من: الجابري، «ما تبقى من الخلدونية».

(١١) Djeghloul, Ibid.

المقولات الخلدونية، والبحث في مسألة مدى انطباقها على المجتمعات العربية؛ ولا شك أن هذه المحاولات قد لقيت صعوبات كثيرة:

أولاها: توقف هذه المحاولات عند حدود الفترة ما قبل الاستعمارية، أو بداية الاستعمار، أي انها لم تتمكن من تتبع آليات التطور الطارئة على هذه المجتمعات في المرحلة ما بعد الاستعمارية.

ثانيتها: ان متغيرات التأثير على الدولة لم تعد العصبية والبدو والعمران، وانما هي عوامل جديدة ذات علاقة بنمط الاقتصاد وتوزيع الثروة وتركيبة المجتمع الطبقية والتأثيرات السياسية الخارجية المفروضة.

ثالثتها: محدودية المفاهيم الخلدونية، مقارنة مع المدارس النظرية التي بدأت تفرض نفسها على مستوى بلدان المغرب العربي، خاصة وأن الفكر الماركسي من حيث البناء النظري والمنظومة الاصطلاحية مؤهل، أكثر من غيره، لتحليل دينامية هذه المجتمعات الجديدة، التي لا صلة لها بالمجتمعات التي اهتم بها ابن خلدون.

فهناك تغير مجتمعات يستوجب تغير النظريات. فقد اختفت البنية القبلية التقليدية، وتغيرت قواعد ومرتكزات قيام الدولة وتوزع السلطة على الفضاء الاجتماعي، ولم يعد الصراع القبلي وصراع العصبيات محركاً للمجتمع المعاصر، لأن اشكالاً اخرى من الصراع المجتمعي حلت محل الاشكال التقليدية، فالمجتمعات المغربية المعاصرة لا تعيش فقط أزمة داخلية نتيجة تخلف هياكلها السياسية والاقتصادية، بل أيضاً أزمة تبعية خارجية وعجز عن مواجهة المستقبل.

فوجوه الأزمة متعددة ومتناقضة، وقد زادها الاستعمار الخارجي تعقيداً، لانه هدم البنية الاقتصادية والاجتماعية التقليدية، من دون ان يخلق بديلاً مندمجاً ومتوازناً لها. ولعل ذلك ما خلق وضعاً متسماً بالاختلال والارتباك، كنتيجة لتحضر سريع وتحديث غير متوازن، في حين أن أزمة المجتمعات التي عاصرها ابن خلدون أزمة داخلية تعود الى عجز السلطة وانحطاط الهياكل السياسية والاجتماعية.

ثالثاً: نحو رؤية نقدية للمشروع الخلدوني

يبدو أنه أكثر فائدة أن نتجنب الرؤية القدسية للمشروع المعرفي الخلدوني، لأن ذلك يساعد على طمس خصوصية هذا المشروع وخصوصية المعطيات الحاضرة. ومن المؤكد أن ابن خلدون جزء من الذاكرة التاريخية العربية، ولكن هذا الاعتزاز لا يحول دون أن تكون قراءتنا له قراءة تاريخية ونقدية. ولعل من سلبيات القراءات الخلدونية المعاصرة، هو هذا البعد الايديولوجي، أي الانطلاق من المفاهيم الخلدونية واسقاطها اسقاطاً على المجتمعات المغربية، من دون الاعتبار للخصوصيات الحضارية.

فللفكر الخلدوني خصوصياته التي لا يمكن ان تكون أكثر من منطلق معرفي وتراثي، ذلك أن منطلق هذا المشروع هو كتابة التاريخ، خاصة في مرحلة تاريخية، تتسم بانفجار رهيب تعيشه الامبراطورية الاسلامية في القرن الرابع عشر. ومهما يكن من أمر، فالمنظومة الخلدونية تمثل تساؤلاً دائماً يغري باستمرار الفكر العربي المعاصر، ونمطاً من القطيعة المعرفية يتصدر النقاشات الكبرى منذ أواخر القرن العشرين؛ فالمنظومة الخلدونية، تساؤل في جوهرها، عن أسباب الانحطاط

العربي، مقارنة مع حضارات أخرى، كانت تستعد لبدء مرحلة تاريخية جديدة من التوسع الخارجي ولذلك يمكن القول بأن هذا التساؤل الخلدوني تساؤل يتجاوز مرحلته وعصره، ليصبح تساؤلاً دائماً يغري العقل العربي، في مختلف تطوراته. ولهذه الأسباب مجتمعة، ابتدع ابن خلدون الملاحظ، منظومة اصطلاحية لمواجهة هذا التساؤل الحضاري، كانت في جزء كبير منها نتاجاً للتجربة السياسية الذاتية ومن ثم، يمكن القول بأن ابن خلدون كان شاهداً، طور أدواته المعرفية والمنهجية، بقدر ما تحتاجه الشهادة التاريخية «Le Témoignage». ولعل ذلك ما قد يبرر اعادة قراءة المنظومة الخلدونية، كمشروع تاريخي، لاستجلاء المكونات المنهجية لهذا النمط من الخطاب؛ فثمة تداخل بين عدد من الانساق الفكرية (اللاهوت ـ المنطق ـ الفلسفة ـ الاجتماع)، على الرغم من الاختلاف الجذري بين مراجعها الفكرية وأصولها المنطقية[١٢].

وقد يكون ذلك مبرراً لفهم أسباب اختلاف دلالات المفاهيم الخلدونية، وتبدل معانيها من سياق الى آخر. ولئن استطاع ابن خلدون اعلان طموحه في تأسيس علم جديد، فإن المنظومة الدالة التي أسسها، لم تتحول، فعلياً، الى بديل قائم وشرعي للمعرفة التقليدية، التي تدعمها بنى وهياكل ورموز قائمة منذ زمن بعيد. فالمنظومة الخلدونية ليست منظومة سردية، كما هو شأن التاريخ الكلاسيكي، لأنها تعتمد منطقاً بنيوياً، يعتني بفهم وتحليل قوانين تطور البشر والمجتمعات.

ولهذا الاعتبار، اتخذ علم التاريخ، مع ابن خلدون، طابعاً نقدياً، لم يحدث قطيعة نهائية مع الانتاج المعرفي للعصر، وانما سعى للاجتهاد تحت راياته؛ وقد تحملت المنظومة الخلدونية هذا الوضع الابيستمولوجي، تحملاً خاصاً، فعكست اندفاع الطموح العلمي من جهة، ومحدودية التصدي لثقافة العصر من جهة أخرى، هذه الثقافة التي ليست إلا أداة لاضفاء الشرعية على الطبقة الحاكمة، حسب عبارة عبد الله العروي.

فبعد هذه الجولة، في هذا الحقل الابيستمولوجي، يتضح أن المنظومة الخلدونية، ليست منظومة مستهلكة نهائياً[١٣]، وانما هي معرفة، تستند الى جملة من الثوابت، التي افتقدت أهميتها، أو حتى وجودها في المرحلة المعاصرة، بحكم التحولات الجذرية الطارئة على الوجود العربي□

---

(١٢) عبد الكبير الخطيبي، **النقد المزدوج** (بيروت: دار العودة، ١٩٨٠)، ص ١٧١.
(١٣) هذا وصف استعمله الخطيبي في: المصدر نفسه.

اليمن العربية على أعتاب عصر النفط(*)

د. وليد خدوري

مدير تحرير نشرة «ميس» التي
تصدر من نيقوسيا ـ قبرص.

تُعزى أهمية اكتشاف النفط بكميات تجارية في اليمن العربية إلى عدد من العوامل الاقتصادية والجيوبوليتيكية المهمة. فهذه، من ناحية، هي المرة الأولى التي يتم فيها العثور على كميات تجارية من النفط الخام في الجزء الغربي من شبه الجزيرة العربية. وقد عزّز من هذه الامكانية، اكتشاف تجاري آخر قامت به بعثة حفر سوفياتية في منطقة شبوة عبر الحدود في اليمن الديمقراطية[1]. ومن ناحية أخرى، فإن اليمن العربية تعد من أكثر مناطق شبه الجزيرة العربية ازدحاماً بالسكان، حيث يبلغ تعداد سكانها ٨,٤٥ ملايين نسمة، ويبلغ المعدل السنوي للنمو السكاني فيها ٢,٨ بالمائة. كما أن اليمن العربية تعد من البلدان الفقيرة جداً في الوطن العربي، حيث يبلغ معدل الدخل الفردي فيها ٥٥٠ دولاراً سنوياً. فضلاً عن ذلك، فإن من الأمور ذات الأهمية، ان انتاج اليمن العربية من النفط سيكون إضافة جديدة إلى حجم إنتاج شبه الجزيرة المتزايد، والذي يتم تصديره خارج مياه الخليج العربي ومضيق هرمز اللذين يكتنفهما التوتر. ومع التوسع الأخير لخط الأنابيب السعودي الشرقي / الغربي جهة ميناء ينبع في البحر الأحمر، والذي سيضيف ٣,١ ملايين برميل / يومياً (ب / ي)، فضلاً عن ٥٥٠,٠٠٠ ب / ي من سلطنة عمان، و٢٠٠,٠٠٠ ب / ي آخر من اليمن العربية، فإن طاقة الشبكات التصديرية لشبه الجزيرة خارج الخليج العربي، سوف ترتفع إلى ٤ ملايين ب / ي تقريباً في مقابل ٧ ملايين ب / ي، وهي الكميات التي تمر حالياً عبر مضيق هرمز.

قد لا يعد اكتشاف شركة هنت، في تموز / يوليو ١٩٨٤ في منطقة امتياز مأرب ـ الجوف شمال شرقي اليمن، ضخماً قياساً بمعايير الاحتياطات النفطية المتوافرة في الشرق الأوسط، حيث تصل التقديرات الرسمية للاحتياطي الثابت القابل للاستخراج في حقل ألِف إلى ٥٠٠ مليون برميل. غير أن الموقف يشهد تغيراً مستمراً في ضوء عمليات التطوير التي تتم في حقل ألف نفسه،

(*) نشر هذا المقال باللغة الانكليزية في: *Middle East Economic Survey* (MEES), (4 May 1987).

(١) انظر نشرة: *MEES* (27 April 1987).

إضافة إلى الاكتشافات الجديدة في منطقة وادي الجوف، والتي سترفع الاحتياطي إلى حوالى ١ مليار برميل. غير أن مجمل الوضع النفطي في اليمن العربية متوقف ـ إلى حدٍ كبير ـ على القرارات الاستكشافية التي ستتخذها الشركتان الأخريان صاحبتا الامتياز في البلاد، وهما إكسون و س.ف.ب ـ توتال. ومن المتوقع أن تعلن هاتان الشركتان في وقت ما هذا الصيف، عما إذا كانتا ستقومان بعمليات حفر استكشافي في منطقتهما في الجزءين الأوسط والغربي من البلاد، أو ما إذا كانتا ستتنازلان في المقابل عن تراخيصهما. وسوف تبين هذه القرارات ما إذا كانت الاحتمالات النفطية الجيدة منتشرة في البلاد كلها، أو منحصرة في منطقة مأرب ـ الجوف وحدها.

أولاً: الجهود الاستكشافية المبكرة

تميزت الجهود التنقيبية المبكرة في اليمن العربية بسمتين: السمة الأولى، منح عقود الامتياز في المناطق المغمورة في البحر الأحمر والسهل الساحلي المجاور لها بدلاً من المناطق الداخلية؛ والثانية، الاهتمام المحدود الذي أبدته الشركات الأجنبية حيال المنطقة، بسبب عدم الاستقرار السياسي في العقود السابقة. ففي فترة ما قبل الثمانينات، كان إجمالي عدد الشركات التي وقعت عقود تنقيب، سبع شركات، وكان التنقيب مقتصراً في كل الحالات على الجزء الغربي من البلاد. والشركات السبع هي: شركة دلمان برجبو الألمانية الغربية (١٩٥٣)؛ المؤسسة الأمريكية لإدارة النفط والغاز ومقرها تكساس (١٩٥٥)؛ المؤسسة الامريكية للاستثمار عبر البحار وميكوم (١٩٥٩)؛ شركة سوناتراك الجزائرية (١٩٧٠)؛ شركة مشتركة: لتومن اليابانية وسانتافي الأمريكية (١٩٧٤)؛ دويتش شل الألمانية الغربية (١٩٧٤). ومن بين كل هذه الشركات لم تقم بالحفر إلا اثنتان: المؤسسة الأمريكية للاستثمار (ميكوم) وشركة دويتش شل.

في عام ١٩٥٩، مُنحت المؤسسة الأمريكية للاستثمار عبر البحار، ومقرها هيوستون، حق الامتياز في ١٠,٠٠٠ ميل مربع. ولم تقم الشركة بنشاط يذكر حتى حل جون ميكوم محلها في عام ١٩٦١. وقد غطى الاتفاق منطقة تمتد من الحدود السعودية ـ اليمنية في الشمال، وحتى منطقة قريبة جداً من مخا في الجنوب. وتغطي هذه المنطقة ٦٠ ميلاً من اليابسة و١٢ ميلاً من المياه المغمورة. ونص الاتفاق على فترة تنقيب مدتها خمسة أعوام تبدأ من عام ١٩٦١، وفترة تطوير مدتها ثلاثون عاما تمتد اختياريا لثلاثين عاما أخرى. كما اشتمل العقد على شرط آخر يتم بمقتضاه الاشتراك في الأرباح بنسبة ٤٠/٤٠، على أن يدفع كل طرف ١٠ بالمائة أخرى إلى صندوق التنمية اليمني. وفي الفترة ما بين تموز / يوليو ١٩٦١ وتموز / يوليو ١٩٦٢ تم إنفاق ٣ ملايين دولار على حفر خمس آبار عشوائية متوسطة العمق بالقرب من الصليف والحديدة. كانت أربع من الآبار الخمس جافة، في حين ظهر الغاز في بئر (الزيدية ـ ١) في المناطق المغمورة، على مسافة حوالى ١٥ ميلاً غربي الصليف. وقد توقف العمل في البئر عند عمق ٩,٨٥٢ قدما. كما توقف نشاط شركة (ميكوم) في عام ١٩٦٣، بعد سنة تقريبا من قيام الثورة اليمنية، ولم تتم أعمال تنقيبية أخرى في اليمن العربية لفترة تزيد على العقد، نتيجة اندلاع الحرب الأهلية.

في كانون الثاني / يناير ١٩٧٤، وقعت شركة دويتش شل (مقرها في هامبورغ) عقد امتياز في المناطق المغمورة بمنطقة مساحتها ١٩,٠٠٠ كلم مربع، تمتد من الحدود السعودية ـ اليمنية شمالاً حتى ميناء الحديدة جنوبا. ونص الاتفاق على فترة تطوير مدتها ٣٠ عاما قابلة للتجديد لعشرة أعوام أخرى، على أن يتم إنهاء العقد بعد عشرة أعوام، إذا لم يتوافر اكتشاف تجاري. وفي

أيار / مايو ١٩٧٧ أضيفت مساحة ساحلية في سهل تهامة مجاورة للمنطقة المغمورة. وتم في الفترة بين ١٩٧٦ ـ ١٩٨١ حفر ثلاث آبار: «كتهيب ـ ١» في المناطق المغمورة، وقد تم حفرها عام ١٩٧٦ ووصل عمقها إلى ٨,٠٦٧ قدما؛ وبئران بريان هما «علوش ـ ١» (٩,٢٢٦ قدما) و«عباس ـ ١» (١١,٢٠٠ قدم). وتبيّن أن الآبار الثلاث جافة،فانسحبت الشركة على أثرها في عام ١٩٨١.

ثانياً: اكتشافات شركة هنت في مأرب ـ الجوف

لا يزال الغموض يكتنف ظهور شركة هنت للنفط، وهي شركة مستقلة مركزها مدينة دالاس في ولاية تكساس، على مسرح اليمن العربية، مثلما يكتنف الأسس التي قام عليها اختيارها لأول امتياز لها في الشرق الأوسط في منطقة مأرب ـ الجوف البكر النائية، والواقعة في الجنوب الغربي من الربع الخالي. ولا يوجد سجل رسمي لتنقيب سابق بالمنطقة، رغم أن شركة «أرامكو» أجرت مسحا للجزء السعودي من تلك الصحراء الشاسعة. كل ما توافر لشركة هنت كان بعض الصور المأخوذة للخطوط المغنطيسية الجوية التي أجريت لحساب الحكومة خلال مسح تعديني في ١٩٨٠/١٩٨١. غير أن الأمر الجلي، هو أن الجيولوجيين العاملين لحساب شركة هنت كانوا يأملون خيراً في الامكانات النفطية لمنطقة مأرب ـ الجوف، مما حدا بهم إلى إقناع إدارة الشركة بالتقدم بطلب حق الامتياز إلى السلطات في صنعاء[٢]. وكانت شركة هنت في ذلك الوقت مهتمة فعلاً في البحث عن مناطق للتنقيب عن النفط، خارج الولايات المتحدة.

تقع منطقة مأرب ـ الجوف على بعد حوالى ٢٠٠ كلم شمال شرقي العاصمة صنعاء، على ارتفاع ٣,٠٠٠ قدم تقريبا. تبلغ مساحة الامتياز الأصلي ١٢,٦٠٣ كلم مربع، وبموجب اتفاقية مشاركة الانتاج التي وقعت في ٣ أيلول / سبتمبر ١٩٨١ بين حكومة اليمن العربية وشركة هنت اليمن للنفط، وهي شركة مملوكة بالكامل لشركة هنت للنفط، وافق الطرف الثاني على ما يلي:

ـ **الحد الأدنى للالتزام التنقيبي**: أن ينفق ما لا يقل عن ١٩ مليون دولار وتحفر أربع آبار على امتداد ستة أعوام على النحو التالي: ـ تنفق ٤ ملايين دولار على الأعمال الميدانية الجيولوجية السطحية، والأعمال الجيوفيزيائية، وعلى برنامج سيزمي خلال فترة مبدئية مدتها عامان، يكون للشركة بعدها حق الانسحاب إذا لم يتم الحفر؛ تنفق ٧ ملايين دولار على حفر بئرين في فترة اختبارية مدتها عامان؛ وتنفق ٨ ملايين دولار على حفر بئرين في فترة اختبارية أخرى مدتها عامان.

ـ **التطوير**: لمدة عشرين عاما تمدد لفترة خمسة أعوام أخرى.

ـ **العلاوات**: ـ الإنتاج ـ ١ مليون دولار حين يبلغ الإنتاج ٥٠,٠٠٠ ب / ي، ٢ مليون دولار حين يبلغ ١٠٠,٠٠٠ ب / ي، ٤ ملايين دولار حين يصل إلى ٢٠٠,٠٠٠ ب / ي، و٦ ملايين دولار حين يبلغ ٣٠٠,٠٠٠ ب / ي.

---

(٢) في محاضرة شفوية غير منشورة قدم السيد إي. ميكوك (شركة هنت اليمن للنفط) عرضا شاملاً للوصف الجيولوجي لمنطقة مأرب ـ الجوف، وكيفية استنتاج الجيولوجيين العاملين في الشركة لاحتمالات وجود النفط بالمنطقة، وكيف شرعوا في التنقيب عنه. كانت المحاضرة تحت عنوان: «استكشاف النفط وتطويره في حوض مأرب ـ الجوف بالجمهورية العربية اليمنية». وقد القيت في آذار / مارس ١٩٨٧ في مؤتمر نفطي في البحرين.

- **المساعدة التقنية والتنموية**: ١٠٠,٠٠٠ دولار سنويا لتدريب الجيولوجيين اليمنيين، و١٠٠,٠٠٠ دولار سنوياً مع بداية الإنتاج التجاري للتنمية الاجتماعية، و١٠٠,٠٠٠ دولار إضافية في السنة، حين يبلغ الانتاج ٢٠٠,٠٠٠ ب / ي.

- **استعادة التكلفة**: تستعاد التكلفة والنفقات من نسبة لا تتعدى ٣٠ بالمائة من النفط الخام الذي يتم انتاجه. وتستعاد نفقات الاستكشاف والتطوير بمعدل مقداره ٢٠ بالمائة سنويا.

- **الرسوم والضرائب**: الرسوم: ١٠ بالمائة من الإنتاج الزائد عن ١٠٠,٠٠٠ ب / ي. والضرائب: ٥٠ بالمائة ضريبة دخل تدفع للدولة.

- **المشاركة في الإنتاج**: يتم اقتسام النفط الخام المتبقي كل عام بعد خصم نفط استعادة التكلفة والرسوم (١٠ بالمائة من الانتاج الزائد على ١٠٠,٠٠٠ ب / ي) على النحو التالي: (١) ٧٠ - ٣٠ لصالح الدولة من الإنتاج الذي يصل حتى ١٠٠,٠٠٠ ب / ي؛ (٢) ٧٥ - ٢٥ من الإنتاج المتراوح بين ١٠٠,٠٠١ و ٢٠٠,٠٠٠ ب /ي؛ (٣) ٨٠ - ٢٠ للإنتاج المتراوح بين ٢٠٠,٠٠١ - ٣٠٠,٠٠٠ ب / ي؛ (٤) ٨٥ - ١٥ من الإنتاج المتراوح بين ٣٠٠,٠٠١ - ٤٠٠,٠٠٠ ب / ي؛ (٥) ٩٠ - ١٠ للإنتاج الزائد على ٤٠٠,٠٠٠ ب / ي.

- **التخلي عن الحقوق**: للشركة حق الانسحاب طوعا في نهاية فترة الاستكشاف الأولى، وعليها حينئذ أن تتخلى عن ٢٥ بالمائة من منطقة الامتياز الأصلية في نهاية الفترة الامتدادية الأولى التي مدتها عامان، وأن تتخلى عن ٢٥ بالمائة أخرى عند نهاية فترة العامين الامتدادية الثانية.

بدأت شركة هنت اليمن للنفط الأعمال السيزمية والاستكشافية في أوائل عام ١٩٨٢، مستخدمة ثلاثة أطقم سيزمية صورت حوالى ٨,٠٠٠ كلم من الخطوط السيزمية. ومن خلال المسح السيزمي لـ ١,١٤٥ خطا الأولى، تم تحديد تسعة مواقع نفطية محتملة، بما في ذلك حقل «ألف». كما استخدمت الشركة ثلاث فرق للحفر (سوديكو، فوريكس، وستبرن وهنلي) قامت بتشغيل خمسة أجهزة للحفر وآخر مائي. وفي ٤ تموز / يوليو ١٩٨٤ - تم الاكتشاف النفطي الأول - إذ استخرج ٤,١٦٢ ب / ي من بئر «ألف - ١» من نوعية ٣٩,٨° API، منخفض الكبريت على عمق تراوح بين ٥,٧٥٠ - ٥,٧٦٥ قدما، و٣,٦٦٩ ب / ي على عمق ٥,٧٠١ - ٥,٧٢٤ قدما. وبلغت التدفقات التالية حوالى ١٠,٠٠٠ ب / ي. وتم حفر ١٥ بئراً عشوائيا تبين احتواؤها على النفط.

لا يزال الاكتشاف الرئيسي يتمثل حتى الآن في حقل «ألف» في منطقة مأرب (بمساحة ٣٦ كلم مربعا) حيث يوجد احتياط نفطي قابل للاستخراج مقداره ٥٠٠ مليون برميل طبقا للتقديرات الرسمية، كما يوجد احتياطي غازي كبير. وبحلول آذار / مارس ١٩٨٧، تم حفر اثنتين وخمسين بئراً، ٣٢ منها آبار نفط، والأخرى معظمها حقول غاز يصل متوسط عمقها إلى حوالى ٦,٠٠٠ قدم. كما عثر على الغاز في منطقة «لام» القريبة (على بعد ١٠ كلم غرب ألف)، ومن منطقة «ميم» (٣٠ كلم شمال شرق ألف)، ومن منطقة «ياء» (١٥ كلم شمال شرق مأرب). وقد توقف العمل في المناطق الأخيرة في الوقت الراهن. ويعتقد أن شركة هنت قد تستأنف الحفر في حقل «ميم» في وقت قريب، حيث توجد مؤشرات مشجعة على وجود النفط. وفي الوقت ذاته، تم العثور على المزيد من النفط في الاكتشافات التي تمت منذ تشرين الثاني / نوفمبر الماضي في منطقة وادي الجوف، شمال وشمال شرق حقل «ألف»، مما يزيد الاحتياطات الثابتة إلى حوالى ١ مليار برميل. وتشمل

هذه الاكتشافات الجديدة حقول أزال، ريدان، كمران، سبأ وبلقيس. وقد أشار الحفر المبدئي إلى أن الحقول الخمسة تشتمل على تركيبات منفصلة. ويعتقد أن حقل ريدان (٤٥ كلم شمال شرق ألف) وأزال هما أكثر الحقول الواعدة، فقد بلغ معدل التدفق من بئر أزال الاستكشافي (حوالى ١٥ كلم شمال ألف) ٥,٤٠٠ ب / ي بدرجة ٤١° ـ ٤٢° API. كما أجري اختبار مثير للاهتمام في سبأ. ويقدر خبراء نفطيون تكلفة الانتاج بأقل من ٥ دولارات للبرميل الواحد. ويزيد إجمالي احتياطي الغاز المكتشف حتى الآن في منطقة الامتياز على ٥ تريليون قدم معكب.

ثالثاً: الانتاج والتصدير

أشارت التقديرات الأولية إلى أن انتاج حقل «ألف» سيكون بحدود ١٠٠,٠٠٠ ب / ي في أوائل عام ١٩٨٨، تزيد إلى ٢٠٠,٠٠٠ ب / ي بعد عام أو عامين تقريبا. غير أن الرئيس اليمني عبدالله صالح أكّد في تصريحاته الأخيرة، ان الإنتاج سيصل إلى ١٥٠,٠٠٠ ـ ٢٠٠,٠٠٠ ب / ي بحلول منتصف تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٧، تزداد إلى ٤٠٠,٠٠٠ ب / ي في «السنوات القليلة القادمة» على ضوء الاكتشافات الجديدة في وادي الجوف، والتطور المستمر لحقل «ألف»، والتركيبات الجيولوجية الأخرى في منطقة مأرب. وبافتراض بقاء الانتاج عند ٢٠٠,٠٠٠ ب / ي خلال العامين أو الثلاثة القادمة، وبقاء الأسعار عند ١٨ دولاراً للبرميل الواحد، فسيكون صافي الدخل الحكومي من صادرات النفط الخام حوالى ٧٠٠ مليون دولار[٣].

لا توجد حتى الآن قرارات محددة لتصريف نصيب الحكومة من النفط الخام. والاحتمالات المتوافرة أن يتم التسويق من خلال شركة وطنية للتسويق، أو من خلال شركة كبرى، أو من خلال شركة هنت ذاتها. وتجري حاليا اتصالات مبدئية مع عدة شركات ومؤسسات دولية بخصوص هذا الموضوع. ويقدر حجم النفط الخام الذي سيكون على الحكومة تصريفه بحوالى ٦٣,٠٠٠ ب / ي بعد خصم المستحقات المطلوبة تحت حساب استعادة التكاليف والضرائب، وبفرض أن اجمالي الانتاج سيبلغ ٢٠,٠٠٠ ب/ي.

---

(٣) تم التوصل إلى الرقم ٧٠٠ مليون دولار على النحو التالي:

	(مليون دولار)
١ ـ ٧٣ مليون برميل سنويا × ١٨ دولارا للبرميل	١,٣١٥
٢ ـ نفط التكلفة ٣٠ بالمائة	٣٩٤
٣ ـ رسوم ١٠ بالمائة (من ١٠٠,٠٠٠ ـ ٢٠٠,٠٠٠ ب / ي)	٦٦
٢ + ٣	٤٦٠
٤ ـ نصيب الشركة قبل خصم الضرائب (٦٠ بالمائة عن الـ ١٠٠,٠٠٠ ب / ي الأولى، و٥٠ بالمائة عن الـ ١٠٠,٠٠٠ ب / ي الثانية)	٤٧٤
نصيب الشركة بعد الضرائب (٤ × ٠,٥٠)	٢٣٧
٥ ـ نصيب الحكومة من الإنتاج (٤٠ بالمائة عن الـ ١٠٠,٠٠٠ ب / ي الأولى، و٥٠ بالمائة عن الـ ١٠٠,٠٠٠ ب / ي الثانية)	٣٨١
+ الرسوم (٣)	٦٦
+ الضرائب (٤ × ٠,٥٠)	٢٣٧
المجموع	٦٨٤

ومن أجل المزيد من المعلومات والتحليل حول هذا الموضوع، أنظر نشرة: *MEES* (18 May 1987).

في خريف عام ١٩٨٤، وبعد اكتشاف حقل «ألف» بفترة وجيزة، باعت شركة هنت اليمن ٢٤,٥ بالمائة من حصتها في حقل «ألف»، مقابل ٤٩ بالمائة من تكلفة الاستكشاف إلى مجموعة كونسورتيوم كورية جنوبية تقودها شركة يكونغ (٦٥ بالمائة) وتشمل شركة هونداي (١٠ بالمائة) والشركة الكورية لتنمية النفط (١٠ بالمائة) وشركة سام وام (١٥ بالمائة). وفي ٢٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٥، وبمجرد الاعلان عن حقل «ألف» حقلاً للاستغلال التجاري، أسست شركة هنت بالاشتراك مع شركة أكسون مشروعاً مشتركاً سمي «بالشركة اليمنية للاستكشاف والبترول»، حصلت أكسون بموجبه على ٤٩ بالمائة من حصة هنت في حقل «ألف» إضافة إلى الحصة نفسها في بقية امتياز مأرب ـ الجوف. وظلت شركة هنت للنفط الشركة العاملة في الحقول. ويوجد عنصر رئيسي في اتفاق هنت / أكسون ينص على «استكشاف مناطق إضافية في المساحة المملوكة للطرفين» كما ورد في بيان صحفي صدر في ذلك الوقت. ولكن لم يتم الإفصاح عن بنود الاتفاق المحددة، ولا سيما المبلغ المدفوع من قبل شركة أكسون، والتزاماتها المادية في مرحلة تطوير الحقول وبناء منشآت التصدير.

يكمن السبب الرئيسي وراء البيع، من وجهة نظر شركة هنت، في الحاجة الماسة إلى السيولة النقدية، وذلك لأن شركة هنت صغيرة الحجم ولم تدخل سابقاً في عمليات دولية أو نفطية بهذا الحجم أو التكلفة، فضلاً عن الارتباط بشركة نفطية كبرى (أكسون) طمعاً في الدعم التقني واللوجستي. كما أن عملية الشراء هذه قد خدمت استراتيجية شركة أكسون في الوقت نفسه والرامية إلى الاكتساب ـ عن طريق الشراء وليس عن طريق المخاطرة بالاستكشاف ـ لاحتياطيات نفطية مؤكدة، وهو عنصر مهم في سياسة شركة أكسون خلال السنوات القليلة الماضية. ويقدر إجمالي النفقات المطلوبة حالياً بحوالى ٦٠٠ ـ ٧٠٠ مليون دولار تشمل: ١٥٠ مليون دولار لتطوير حقل «ألف» ببرنامج يشتمل على حوالى ٥٠ بئراً (بمتوسط تكلفة ٣ ملايين دولار للبئر الواحدة)؛ حوالى ٣٠٠ مليون دولار لتركيب خطوط الأنابيب عند الحقول، وتركيب وحدة المعالجة المركزية في منطقة صافر المجاورة لمصفاة مأرب، علاوة على خط أنابيب التصدير والمنشآت الملحقة به؛ كل هذا فضلاً عن النفقات التي تنطوي عليها عملية التنقيب وتطوير الحقول الأخرى في منطقة امتياز مأرب ـ الجوف. وتتم تغطية التكلفة الكلية من خلال الشركة صاحبة الامتياز، ولكن تقوم شركة أكسون، فعلياً، في تغطية معظم المصاريف في المرحلة الراهنة.

حصلت شركة هنت نفسها في المراحل المبكرة على قرض قدره ٩ ملايين دولار من مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي، علاوة على قرض قيمته ٢٠,٧ مليون دولار من المؤسسة الأمريكية الخاصة للاستثمار عبر البحار. إلاّ أنه كان واضحاً حينذاك، أن العملية تتطلب المزيد من التمويل، رغم إدخال الأموال الكورية في عملية تطوير حقل «ألف». ولم يكن هناك استعداد، لا لدى الحكومة اليمنية ولا لدى شركة هنت، لاقتراض مبالغ ضخمة من أسواق التمويل الدولية. فقد كان الاقتصاد المحلي لليمن العربية في موقف عسير بالفعل، نظراً للتناقص المستمر في القروض الميسرة وفي تحويلات العاملين بالخارج (تقدر التحويلات حالياً بـ ٨٠٠ مليون دولار سنوياً بعد أن بلغت ١,٤ مليار دولار في أوائل الثمانينات). وبلغت الديون الخارجية للحكومة ٢,٤ مليار دولار عام ١٩٨٤، وعمَّ البلاد نفور عام من القروض الأجنبية. أما شركة هنت نفسها، فرغم أنها حصلت على تقدير ممتاز لوضعها الحالي من مؤسسة «ستاندرد اند بور» في صيف عام ١٩٨٦، فلم تكن مستعدة لوضع معظم مواردها الحالية في مشروع رئيسي واحد أو لتحمل عبء الديون الثقيلة. كما

أن الشركة كانت في حاجة إلى التكنولوجيا والخبرة المتوافرة لدى شركات النفط الكبرى. ومن ثم تم الاتفاق مع شركة اكسون بحيث تتحمل شركة هنت نسبة ضئيلة جداً من تكلفة التطوير والانشاءات، في حين يظل نصيبها المتبقي من إنتاج النفط كله في صورة ربح تقريباً.

شرح السيد راي لي هنت، رئيس شركة هنت للنفط، الفلسفة التي تقوم عليها استراتيجيته لمجلة **فوربز** الامريكية في ٢٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٦، فقال: «هناك انكماش واضح في الصناعة النفطية الآن. ولهذا فإن المنافسة أقل شدّة حالياً. ولكن حين يستقر السوق وتتغير السياسات، فإن الصناعة النفطية سوف تدر ربحاً مؤكداً. نحن نريد ان نتواجد في الموقع المناسب وتظل فرق الاستكشاف التابعة لنا سليمة معافية، ونريد أيضاً الحصول على مساحات وفيرة لنستكشفها، ونريد علاقات وثيقة مع ثلاث أو أربع شركات نفطية كبيرة. هكذا كان يعمل كبار رجال النفط المستقلين الأوائل». وراي هنت هو الأخ غير الشقيق لهيوبر وبنكر هنت اللذين ورثا ما يقدر بحوالى ٢ مليار دولار من والدهما هـ. ل. هنت في عام ١٩٧٤ واللذين اشتهرا بدورهما في أزمة الفضة في عامي ١٩٨٠/١٩٨١. وقد ورث راي وشقيقتاه وزوجة هـ. ل. هنت الثانية شركة هنت للنفط التي كانت قيمتها تقدر حينذاك بحوالى ٢٠٠ ـ ٢٥٠ مليون دولار. وقد حصلت الشركة منذ ذلك الحين على عقود مشاركة الانتاج في اليمن العربية، علاوة على حقوق امتياز في الأردن وكوريا الجنوبية وفرنسا.

ما أن تم تأسيس شركة هنت/اكسون المشتركة، حتى اتفقت وزارة البترول والثروة المعدنية مع الشركة اليمنية للاستكشاف والبترول (وهي الشركة المشتركة الجديدة لهنت وأكسون) على إنشاء خط أنابيب للتصدير يمتد من منطقة صافر في حقل «ألف» إلى رأس عيسى على البحر الأحمر. وتم في أيلول / سبتمبر ١٩٨٦ منح عقد لكونسورتيوم مكون من مجموعة اتحاد المقاولين اللبنانية (الشركة العاملة) ومركزها أثينا، وشركة مانزمان الألمانية الغربية وشركة سايبم الايطالية، لمد خط أنابيب لتصدير النفط الخام طوله ٤٣٠ كلم، وسُمكه ٢٤/٢٦ بوصة في فترة ١٣ شهراً، ذو طاقة استيعابية مقدارها ٢٠٠,٠٠٠ ب / ي، يمكن رفعها إلى ما يزيد على ٤٠٠,٠٠٠ ب / ي من خلال إقامة منشآت ضخ إضافية. ويقضي المشروع أيضاً بتركيب ثلاث محطات ضخ على السفح الشرقي للسلسلة الجبلية، ومحطتين لتخفيف الضغط على السفح الغربي، علاوة على معدات ملحقة، مثل ٦ أبراج ميكرويف. ويمتد خط الأنابيب كذلك لمسافة ٩ كلم تحت سطح البحر من مدينة الصليف بالقرب من رأس عيسى على البحر الأحمر، حيث سترسو الناقلات النفطية في عرض البحر لاستقبال النفط الخام عبر خزان عائم. ويقوم بانشاء الخط الشركة الوطنية للانشاءات البترولية ومقرها أبو ظبي. واشترت الشركة اليمنية للاستكشاف والبترول في كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٦ ناقلة عملاقة من شركة اكسون لتخزين ٣ ملايين برميل.

تحدد منتصف شهر تشرين الثاني / نوفمبر موعداً لبدء تصدير النفط الخام. ولكن يعتقد أن العمل الفعلي في خط أنابيب التصدير سوف يكتمل قبل هذا الموعد ـ وبالذات في نهاية شهر أيلول / سبتمبر، أي بعد ٢٥ عاما بالضبط من قيام الثورة وإعلان الجمهورية العربية اليمنية. وقد كان على المشروع مواجهة مشكلتين رئيسيتين: هما الطبيعة الطبوغرافية القاسية والتضاريس الوعرة، حيث كان على خط الأنابيب أن يعبر قمماً جبلية يصل ارتفاعها الـ ١٢,٤٠٠ قدم، فضلاً عن الطريق نفسه كان يجب تعديله بحيث لا يمر خلال السفوح الجبلية الزراعية البالغة القيمة والأهمية الاقتصادية، والتي طورتها القبائل على مر السنين. وقامت مجموعة اتحاد المقاولين، المسؤولة عن بناء خط الأنابيب، بالتعاون الوثيق مع السلطات النفطية على معالجة القضايا الشائكة المتنوعة التي كانت تنشأ مع القبائل التي لا تزال تشكل قوة مهمة لا يستهان بها في

البلاد. وقد بذلت جهود مضنية لتأمين تعاون القبائل، بما في ذلك تشغيل بعض رجال القبائل ضمن القوة العاملة في عملية الانشاء والبالغة ١٧٠٠ ـ كلهم من اليمنيين.

رابعاً: الجهود الاستكشافية الجديدة

من نافل القول إنه من السابق لأوانه الكلام عن ظاهرة الانتعاش النفطي اليمني، ما لم تحدث اكتشافات أخرى في حقول جديدة وفي أجزاء أخرى من البلاد. ومن المتوقع أن تعلن شركتا اكسون وس.ف.ب ـ توتال في أوائل صيف عام ١٩٨٧ عن قراراتهما بخصوص ما إذا كانتا ستبدآن الحفر في المناطق الوسطى والساحلية بالترتيب، أو ما إذا كانتا ستفضلان التخلي عن امتيازاتهما، نظراً لعدم اقتناعهما بوجود احتمالات نفطية. وفي حال اتخاذ القرار بالحفر، ومن ثم العثور فعلاً على النفط بكميات تجارية، فسوف يكون لهذه القرارات أهميتها الكبرى بالنسبة للحياة الاقتصادية والسياسية المستقبلية في البلاد، وما إذا كانت ستنضم إلى مجموعة الدول النفطية الكبرى أو تهبط إلى منزلة المجموعات النفطية الأقل شأنا.

تم توقيع أربع اتفاقيات أخرى للمشاركة الانتاجية خلال الثمانينات، وخضعت كلها لشروط مماثلة تقريباً لتلك الممنوحة لشركة هنت في امتيازها في منطقة مأرب ـ الجوف. ففي كانون الثاني / يناير ١٩٨٤، حصلت شركة بريتش بتروليوم البريطانية على ترخيص تنقيب يغطي ٢٢،٠٠٠ كلم مربع في سهل تهامة الساحلي. ولم تكن المسوح السيزمية مشجعة، مما حدا بالشركة إلى التخلي عن امتيازها في أوائل عام ١٩٨٦. وتم توقيع عقدين آخرين في أيار / مايو ١٩٨٥. فمنحت شركة س.ف.ب ـ توتال ترخيص تنقيب لمساحة ٩،٠٤٧ كلم مربع في المناطق المغمورة واليابسة من إقليم المخا ـ الخوخة في سهل تهامة الجنوبي والمنطقة المجاورة من البحر الأحمر. وقد تم إجراء مسح سيزمي اقتضى تصوير ٣،٠٠٠ كلم من الخطوط السيزمية للمناطق المغمورة، كما أجرى مسح لقياس الجاذبية في منطقة اليابسة. ووقعت شركة اكسون أيضا اتفاقا تنقيبيا يغطي ٢٢،٠٠٠ كلم مربع من المنطقة الوسطى للبلاد ويغطي أربع محافظات مجاورة، ويمتد من الشمال إلى الجنوب من سعدة إلى صنعاء ومن ذمّار. وتشترك منطقة الامتياز هذه في بعض الحدود الشمالية مع منطقة امتياز هنت / اكسون في مأرب ـ الجوف. وقد أنهت كل من س.ف.ب ـ توتال وأكسون عمليات المسح، وهما الآن بصدد تحليل النتائج قبل اتخاذ القرار حول ما إذا كانتا ستبدآن الحفر أو تتخليان عن اتفاقياتهما.

أما الامتياز الرابع، فيتألف من منطقة مغمورة تبلغ مساحتها ١٣،٠٠٠ كلم مربع، منحت لشركة هنت للنفط في تموز / يوليو ١٩٨٥. وتمتد المنطقة من أعلى حدود البلاد البحرية شمالاً حتى الحديدة جنوبا. بعد أن فرغت شركة هنت من المسوح السيزمية، قامت مرة أخرى بدمج جهودها وتوزيع تكاليفها مع شركة نفطية كبرى، فوقعت عقد بيع مع شركة إلف أكويتين للبحر الأحمر (الفرنسية الجنسية) في ١٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٦. وحصلت شركة إلف أكويتين بموجب هذا الاتفاق على ٤٩ بالمائة من الامتياز، في حين ظلت هنت الشركة العاملة، حائزة على حصة ٥١ بالمائة من الامتياز. ويعتقد أن شركة إلف أكويتين اضطلعت بكامل تكاليف التنقيب مقابل حصولها على حصتها هذه، كما وافقت على حفر بئرين استكشافيتين بحلول شهر كانون الثاني / يناير ١٩٨٩. ومن الجلي أن هذه الصفقة كانت مغرية بالنسبة لشركة هنت، حيث انها لم تكن ترغب في استثمار أموال ضخمة في مزيد من عمليات الاستكشاف الباهظة التكاليف قبل بدء

التصدير من حقل «ألف»، والحصول على السيولة النقدية اللازمة. ولكن بما أنه، حسب الاتفاق مع الحكومة اليمنية، كان عليها إما البدء بالحفر أو التخلي عن امتيازها، فقد لجأت شركة هنت مرة أخرى إلى المشاركة مع شركة نفطية كبرى لمساعدتها في عملها.

حُفرت البئر الأولى، «الميثاق ـ ١»، بالقرب من الصليف في كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٦ على عمق ٦,١٠٠ قدم، ولكنها هجرت بعد شهر. ووجدت إلف أكويتين ضغطا منخفضا ومسامية شديدة الانخفاض في هذه البئر الجافة. وتجري مفاوضات حالياً حول الجدول الزمني لعملية الحفر الثانية، حيث ترغب الشركة الفرنسية في الانتظار حتى كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧ أو كانون الثاني / يناير ١٩٨٨ حتى يسنح الوقت لمزيد من المسوح السيزمية، في حين أن الحكومة تتطلع إلى برنامج أسرع. وقد أظهر الحفر السابق في البحر الأحمر أن هناك دفقاً مرتفع الحرارة في قشرة الأرض تحت سطح البحر، الأمر الذي يحدّ من العمق الذي يمكن العثور على النفط عنده. غير أن المسؤولين الرسميين في صنعاء يعتقدون أن تجارب الحفر الأخيرة يمكن أن تسفر عن تفسيرات مختلفة، ومن ثم يبشر هذا بإمكانيات مستقبلية مشجعة في هذه المنطقة.

وإلى جانب كل هذه النشاطات الاستكشافية، فقد أبدت شركات عدة اهتماماً، في الوقت نفسه، بالمساحة التي تخلت عنها شركة هنت في حوض مأرب ـ الجوف، وذلك حسب الاتفاق بينها وبين الحكومة اليمنية. وقد جرت اتصالات مبدئية مع شركات وينترشال الألمانية الغربية، وبيكتين (فرع شركة شل في أمريكا) وأموكو الأمريكية وس.ف.ب ـ توتال الفرنسية، حول احتمال العمل هناك. كما قام البنك الدولي، من جانبه، بمساعدة الحكومة في إعداد مسودة نموذج اتفاقية مشاركة انتاجية جديدة تأخذ في اعتبارها الاكتشافات النفطية، ومن ثم جعل بنود الاتفاق أكثر ميلاً لصالح البلاد من ذي قبل، عندما لم تكن هناك أي اكتشافات نفطية أو تجارب في الصناعة النفطية.

خامساً: المشروعات النفطية المحلية

ظل الطلب على المنتجات النفطية يتزايد باطّراد في اليمن العربية في السنوات القليلة الماضية، حيث ارتفع من ٢٢,٠٠٠ ب / ي من خمسة أعوام إلى ما يقرب من ٣٥,٠٠٠ ب / ي حاليا، وينتظر أن يصل إلى ٥٠,٠٠٠ ب /ي في أوائل التسعينات. حتى العام الماضي، كانت الدولة تستورد كل احتياجاتها من المنتجات النفطية، الأمر الذي أحدث فجوة كبيرة في ميزان المدفوعات، وإن كانت الحكومة قد ضيقت هذه الفجوة بعض الشيء بفضل المساعدات والمنح القادمة أساساً من العربية السعودية، أو من ليبيا كما حدث مؤخرا بالنسبة للمساعدات النفطية. ولهذا كان من أوائل المشروعات التي أقرت الحكومة إقامتها بمجرد اكتشاف حقل «ألف» هو بناء مصفاة صغيرة تساعد على تلبية جزء من احتياجات الطلب المحلي من المنتجات النفطية.

وقد نوقشت بدائل عدة تتعلق بحجم المصفاة الأولى وموقعها، ما إذا كان ينبغي أن تكون ضخمة للوفاء بالاحتياجات الحالية والمستقبلية، وتقام في الجزء الأوسط من البلاد بالقرب من المدن الكبرى، أو إذا كان من الأفضل إقامتها بأسرع ما يمكن بالقرب من الحقول بحيث تنقل الشاحنات الإنتاج عبر البلاد. في آب / أغسطس ١٩٨٤، وبعد الإعلان عن اكتشاف حقل «ألف» مباشرة، اختارت الحكومة البديل الثاني وكلفت شركة هنت اليمن بإنشاء مصفاة صغيرة بالقرب

من حقول النفط. ومنحت هنت الشركة الامريكية بتروفاك (ومقرها تايلر ـ تكساس) عقدا قيمته ١٨ مليون دولار للاضطلاع بالأعمال الهندسية والتصميمية والتركيبية، وشحن المحطة التي تبلغ طاقتها ١٠,٠٠٠ ب / ي إلى مأرب. وفي ١٢ نيسان / ابريل ١٩٨٦ افتتح المصفاة الرئيس اليمني علي عبدالله صالح، ونائب الرئيس الامريكي جورج بوش، الذي كان في جولة في الشرق الأوسط في ذلك الحين. وتفي المصفاة بحوالى ثلث احتياجات البلاد الحالية، وتقوم بمعالجة ٣,٠٠٠ ب / ي من البنزين و٣,٥٠٠ ب / ي من الديزل و٣,٠٠٠ ب / ي من نفط الوقود. وهي تحتوي على مستودعي تخزين سعة كل منهما ٥٥,٠٠٠ ب / ي. وخلال الفترة نيسان / ابريل ـ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٦، وفرت مصفاة مأرب ١١٦,٦١٧ طنا من الديزل، و٩٥,٤٢٥ طنا من البنزين و١٢٤,٥٢٢ طنا من زيت الوقود.

في ضوء التزايد في الطلب المحلي على المنتجات النفطية نتيجة للتطور الاقتصادي في البلاد، قامت الحكومة، مستعينة بمنحة من البنك الدولي، بتكليف يونيفرسال أويل برودكتس (الفرع البريطاني للشركة الامريكية) في شباط / فبراير الماضي، بإجراء دراسة جدوى مدتها ثلاثة أشهر لبناء مصفاة طاقتها ٥٠,٠٠٠ ب / ي وإبداء الاقتراحات بخصوص إمكانيات تحديث المصفاة الموجودة. ولم يتم تحديد موقع معين للمصفاة الجديدة، غير أن الدراسة ستبحث في المواقع المحتلة إما في حقل «ألف» نفسه، أو في مأرب على بعد ٦٥ كلم، أو عند منطقة ما على الساحل. ويتبين أنه في حين اتخذت الحكومة قراراً بإنشاء مصفاة ثانية، فإن مسألة توقيت المشروع الجديد لا تزال مفتوحة في انتظار نتائج الدراسة التي تجريها الشركة.

وفي الوقت ذاته، قامت السلطات النفطية اليمنية، مستعينة بمنحة قدرها ١,٤ مليون فلورين هولندي (٦٧٠,٠٠٠ دولار) من الحكومة الهولندية والبنك الدولي، بتكليف شركة فلور نيدرلاند ب.ف. بدراسة إنشاء محطة لغاز النفط المسال. كما طُلب إلى جازوني انجينرينغ إجراء دراسة جدوى حول الاستخدام المستقبلي للغاز في البلاد. وتكتمل الدراستان خلال النصف الثاني من عام ١٩٨٧. وطبقا للاتفاق مع شركة هنت، تنطبق مبادىء المشاركة الانتاجية على الغازات غير المصاحبة. وتظل الغازات المصاحبة التي لا تصدّر على هيئة سائل أو التي تستخدم في العمليات النفطية ملكا للدولة. ويوجد بند ينص على انشاء شركة لتسويق هذه الغازات محلياً، على أن تتولى الدولة تسويق هذه الغازات بمفردها في حالة تعذر إقامة هذه الشركة. وتجري محادثات حاليا بين الحكومة وشركة هنت حول التفسير الدقيق لمادة العقد المتصلة بالغاز، ومختلف الاستخدامات المحلية الممكنة للغاز ومسؤولية كل طرف في هذا المضمار.

سادساً: التحديات المستقبلية

بعد خمسة وعشرين عاما من الثورة وإعلان النظام الجمهوري، أتيحت لليمن العربية أخيرا الفرصة للتنمية، والتحرر من الفقر المدقع، والاعتماد الكبير على المساعدات الأجنبية. وسوف يتحدد قدر كبير من مستقبل البلاد للعقود القادمة تبعا للخطط والسياسات التي يتم إرساؤها حاليا. إن تأخر ظهور اليمنيين على المسرح النفطي يمنحهم ميزة الإدراك المؤخَّر، والفرصة لتجنب الأخطاء والنواقص التي وقعت فيها الاقطار العربية المنتجة للنفط. وسوف يتوقف الشيء الكثير على كمية النفط الموجودة بالفعل، وأماكن وجودها، والجهة المكتشفة، ومتى يتم الاكتشاف. وهناك عدد من القيود المفروضة على التنمية، طويلة الأجل، والتي هي خارج قطاع النفط، منها ندرة الأراضي

القابلة للزراعة، وقاعدة الموارد المحددة. كما أن هناك مشكلات عدة أخرى في الأفق.

المشكلة الأولى، هناك مسألة الخبراء المتخصصين والعمالة الماهرة المطلوبة لصناعة النفط. تم توقيع عدد من الاتفاقات مع مؤسسة التنمية الدولية (التي قدمت قرضاً ميسراً قيمته ١٦ مليون دولار، يدفع على فترة ٤٠ سنة بفائدة مقدارها ٢,٥ بالمائة، ومع بعض الدول الأوروبية والعراق لتقديم المساعدة التقنية اللازمة وتدريب المواطنين اليمنيين، ووضع الخطط للتنظيم الإداري للصناعة النفطية في البلاد. كما أن شركة هنت ملتزمة، بموجب عقد المشاركة الإنتاجية، بتوفير البرامج التدريبية. غير أن هذه العمليات واجهت بعض التأخير، ومن الواضح أن هناك مشواراً طويلاً يجب قطعه قبل أن تتوافر الكوادر الوطنية الكافية لصياغة السياسات المناسبة، والإشراف على عمليات الشركات الأجنبية ونشاطاتها. وتعد هذه مشكلة ملحة بصفة خاصة، حيث تبذل الحكومة جهداً كبيراً لإشراك المزيد من شركات النفط، ومن أقطار متعددة، في عمليات الاستكشاف ولحصول الدولة على قدر أكبر من المشاركة المباشرة في الصناعة النفطية المحلية: التصفية وتطوير صناعة الغاز.

المشكلة الثانية، التي تشغل السلطات هي القضاء على خرافة أن اليمن العربية ستكون بلداً غنياً، ولو في المستقبل المنظور على الأقل. وقد صرح الرئيس اليمني علي عبدالله صالح في لقاء صحفي في وقت سابق من هذا الشهر بما يلي: «نحن لم نصبح دولة نفطية غنية بعد. سنظل في حاجة إلى مساعدة الأشقاء والأصدقاء». وتبذل الحكومة جهداً مخلصاً للتغلب على الصعوبات الاقتصادية والمالية القصيرة الأجل والناشئة عن الانخفاض الكبير في تحويلات العاملين بالخارج، والقروض الميسرة (تقل هذه حالياً بنسبة ٥٠ بالمائة و٦٠ بالمائة بالترتيب عن معدلاتها في عام ١٩٨٣ بسعر الدولار). ويتمثل هذا الجهد في تنفيذ سياسات مالية ونقدية صارمة، علاوة على القيود التجارية المتشددة بالنسبة للاستيراد. وقد أنجزت هذه الإجراءات الاقتصادية، الكثير في مجال معالجة العجز في الميزانية وميزان المدفوعات. فقد انخفض عجز الميزانية من ذروته البالغة ٣٢ بالمائة من إجمالي الناتج القومي عام ١٩٨٢ إلى حوالى ١٢ بالمائة من إجمالي الناتج القومي عام ١٩٨٦. في حين تحسن موقف ميزان المدفوعات من عجز بلغ ٣١٠ ملايين دولار عام ١٩٨٢ إلى فائض صغير عام ١٩٨٦. ولكن مجيء عصر النفط فرض، في الوقت ذاته، تحديات على السلطات السياسية والاقتصادية في صنعاء، تمثلت في تأخير إعداد الخطة الخمسية الثالثة نتيجة للتساؤلات العديدة حول الكميات التي ينبغي اعتمادها لمستوى صادرات النفط، ومعدل أسعار النفط العالمية في السنوات المقبلة، ومن ثم كمية الدخل المتوقع للبلاد، ونسب توزيعه على القطاعات المختلفة. كما يجب مراعاة الدقة لضمان ألا يخلق قطاع النفط اقتصاداً غير متوازن على حساب الزراعة والصناعة، وألا يخلق البلبلة والاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية التي خلقها في بعض البلدان المنتجة للنفط، نتيجة هيمنة هذا القطاع على القطاعات الانتاجية الأخرى. كما يجب ضمان أن تشجع الاستراتيجية التنموية المنتقاة نمواً متزناً على المدى الطويل.

هناك قضية رئيسة أخرى، وهي الأمن. ففي حفل افتتاح مصفاة مأرب العام الماضي، أكّد نائب الرئيس الامريكي جورج بوش على الأهمية الاستراتيجية المتنامية التي يعلقها الغرب على تطوير مصادر النفط الخام من مناطق جديدة وبعيدة عن منطقة الخليج العربي وممر مضيق هرمز. وقد تبنت اليمن العربية، من جانبها، سياسة عدم الانحياز وتطوير العلاقات الودية مع القوى العظمى كلها، وتنويع مصادر السلاح والقروض الميسرة. كما أنها اتخذت موقفاً دبلوماسياً

نشطاً من الناحية الإقليمية ليكفل لها استمرار العلاقات الطبيعية المستقرة مع جيرانها. والأرجح أن هذا واحد من أكبر التحديات التي تواجه الحكومة.

إن تاريخ اليمن العربية الحديث لا يشتهر بالسلام والهدوء. وتعد الحرب الأهلية الأخيرة في الستينات، نموذجاً رئيساً للصراعات المسلحة والنزاعات الإقليمية التي احتوت هذا البلد ذا الموقع الاستراتيجي عند الركن الجنوبي الغربي من شبه الجزيرة العربية، المطل على باب المندب، البوابة الجنوبية للبحر الأحمر، والممر إلى قناة السويس. ومن مصادر الاحتكاك الرئيسة، التأثير القبلي المسيطر على حساب الحكومة المركزية، والفرصة التي أتاحتها هذه المسألة للدول الأجنبية والإقليمية للتدخل في السياسة اليمنية. ولم تتمكن السلطات في صنعاء، إلّا في وقت قريب، من كسب القبائل تدريجياً إلى صفها من خلال إشراك زعماء القبائل وأفرادها في مختلف المؤسسات السياسية وتشجيع التنمية الاقتصادية الإقليمية. ولكن تكوين الجيش القوي كان، دون شك، أهم العوامل التوحيدية.

هناك عنصر يزيد الأمور تعقيداً، وهو غياب الحدود المرسومة مع السعودية واليمن الديمقراطية، والخلاف حول تبعية بعض المناطق لطرف أو لآخر تبعاً للقبيلة التي تقطن المنطقة والتي تستطيع الدفاع عنها. وكما هو معروف في هذه الحالات، فإن أوضاعاً سائبة كهذه ستؤدي، في أحسن الأحوال، إلى الخلافات أو الصراعات. وقد نشبت بالفعل حوادث متعددة بين الأطراف المعنية خلال السنوات الماضية. فعلى سبيل المثال، تفيد مصادر دبلوماسية موثوقة بأن وزارة الخارجية السعودية، أرسلت خطاباً إلى شركة هنت في عام ١٩٨٤، مفاده أن طاقم الشركة الاستكشافي قد انتهك حرمة الأراضي السعودية. وقد اعترضت هنت على ذلك، مستعينة بخريطة زودتها بها وزارة الخارجية الأمريكية، تبين أن منطقة امتياز مأرب ـ الجوف بكاملها تقع داخل نطاق أراضي اليمن العربية. كما قدمت وزارة الخارجية في صنعاء احتجاجاً على هذا الحادث. ولاحظ المراقبون العرب في شهر آذار/مارس الماضي تصاعد التوتر بين البلدين، ووقوع صدام على الحدود. وعزا المراقبون هذا، إلى إصرار السعودية على رسم الحدود المتنازع عليها مع اليمن العربية. وأنكر السعوديون حدوث أي توتر أو صدام، قائلين إن الأمر كان مجرد «عملية مطاردة حدودية روتينية». وأعلن مصدر رسمي سعودي في ٢٨ آذار / مارس «ان الانباء المترددة عن طمع المملكة العربية السعودية في نفط اليمن هي محض افتراء ملفق».

كانت هناك أيضاً اضطرابات متقطعة مع اليمن الديمقراطية، آخرها سلسلة الصدامات القبلية التي وقعت في أواخر عام ١٩٨٤. ونتيجة لذلك، اتفق رئيسا البلدين من حيث المبدأ في كانون الثاني / يناير ١٩٨٥ على تحديد منطقة للتنمية المشتركة لأغراض التنقيب عن النفط والمعادن، في حين أقرت اليمن الديمقراطية بسيادة اليمن العربية الكاملة على منطقة مأرب ـ الجوف (يبعد حقل «ألف» حوالى ٦٠ ميلاً عن الحدود، وحوالى ٢٠٠ كلم تقريباً عن مواقع التنقيب السوفياتية في منطقة شبوة باليمن الديمقراطية، حيث اكتشف النفط مؤخراً). ولم يتم التصديق على اتفاق عام ١٩٨٥، إلّا أن النظام الجديد في عدن أعلن تأييده للاتفاق بشكل علني.

إن مثل هذا النوع من الاضطرابات المتواترة هو الذي يشكل أصعب عقبة تواجه حكومة صنعاء، لأنه يتطلب استعداداً عسكرياً مستمراً. ومن ثم قد تبتلع مشتريات الأسلحة الغالية مقداراً ضخماً من الدخل النفطي على حساب الحاجة الملحة إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي طال انتظارها□

الدولة الريعية في الوطن العربي

د. حازم الببلاوي

رئيس بنك انماء التصدير في مصر.

عادت فكرة «الريع» و«الدولة الريعية» إلى جذب الاهتمام في الآونة الأخيرة كأداة للتحليل الاقتصادي والاجتماعي، وخاصة مع ظهور عصر النفط وبزوغ الدول العربية النمطية. وقد استحوذ «الريع» على اهتمام الاقتصاديين منذ وقت بعيد، وخاصة مع الاقتصاديين التقليديين. وقد جاءت في عبارة شهيرة «لآدم سميث» التفرقة بين الريع وصور الدخل الأخرى: الأجور والأرباح. فيرى سميث أن «الريع يدخل في تكوين الأسعار بشكل مختلف عن الأجور والأرباح. فعلى حين أن ارتفاع أو انخفاض الأجور والأرباح تعتبر سبباً لارتفاع أو انخفاض الأسعار، فإن ارتفاع أو انخفاض الريع يعتبر نتيجة لارتفاع أو انخفاض الأسعار»(١). وهكذا اختلفت النظرة إلى الريع منذ البداية. وإذا كان اصطلاح «الريع» ينصرف عادة إلى دخول الملاك العقاريين، فإن ذلك لم يمنع من استخدام الاصطلاح نفسه، في الحالات الأخرى، والتي تمثل دخلاً لملكية الموارد الطبيعية أو أصحاب المزايا الخاصة.

فيؤكد ريكاردو ـ وهو من أهم الاقتصاديين الذين طوّروا فكرة الريع ـ أن «المناجم شأنها شأن الأرض تدفع ريعا لأصحابها»(٢)، وهكذا نجد أن فكرة الريع قد استخدمت في جميع الأحوال التي يتمتع فيها بعض الأفراد بدخول، نتيجة لمزايا طبيعية أو تفصيلية، سواء في الموقع أو المناخ أو غير ذلك. وهكذا ينصرف اصطلاح الريع في مفهومه الواسع «إلى كافة أشكال الدخول الراجعة إلى هبات الطبيعة»(٣).

(١) Adam Smith, *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations* (London: W. Straham and J. Cadell, 1776), p.412.

(٢) David Ricardo, *The Principles of Political Economy and Taxation* (London: Everyman's Library, 1821), p. 590.

(٣) «The Religious valuation of restless, continuous, systematic work in a wordly calling, as the highest means to asceticism, and at the same time the surest and most evident proof of rebirth and genuine faith, must have been the most powerful conceivable level for the expansion of the attitude toward life wich we have here called the spirit of capitalism».

انظر: Max Weber, *The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism,* translated by Talcott Parsons with a foreword by R.H. Tawney (New York: Scribner, 1958), p.127.

والريع بهذا المفهوم الواسع ظاهرة عامة تعرفها جميع الاقتصادات، وينحصر الخلاف بينهما فقط في مدى الأهمية النسبية التي يمثلها الريع بالمقارنة ببقية مصادر الدخل الأخرى.

ولا تهدف الدراسة الحالية إلى اعادة مناقشة مشكلة الريع النظرية، ومكانها في النظرية الاقتصادية، أو التعرض لمختلف أشكال الريع المعروفة مثل التمييز بين الريع وشبه الريع أو بين الريع المطلق (ريع الندرة)، والريع النسبي (ريع التمييز). هذه الأمور وغيرها قد استقرت في النظرية الاقتصادية، ولم تعد قضية الريع تشغل بال الاقتصاديين المحدثين. فالاتجاه الحديث هو أن إدارة الموارد الاقتصادية وحسن استخدامها يتطلبان استخدام أثمان عناصر الإنتاج، ولا يختلف الريع عن غيره من أثمان عناصر الإنتاج، فالريع لا يعدو أن يكون ثمناً كغيره من الأثمان يعالج معالجتها نفسها، دون أية أحكام تقديرية. وقد ساعد في ذلك أن ظاهرة الريع لا تمثل عادة في الاقتصاديات الحديثة سوى نسبة ضئيلة من الناتج القومي، فضلاً عن أنها كثيراً ما تكون موقوتة. وليس الأمر كذلك دائماً، وخاصة في ظروف خاصة مثل تلك التي صاحبت نمو الثروة النفطية، وحيث يشغل الريع بمعناه التقليدي جزءاً مهماً من الحياة الاقتصادية.

كذلك فإنه رغم أن الاتجاه الحديث في النظرية الاقتصادية يميل إلى عدم التمييز بين أثمان عناصر الإنتاج المختلفة، وعدم معاملة الريع معاملة خاصة، فإنه لا يخفى أن الباحثين الاجتماعيين ـ ومنهم الاقتصاديون ـ ما زالوا متأثرين بالنظرة القديمة للريع باعتباره نوعاً من الدخل غير المبرر وغير المرتبط بدورة الإنتاج. ومن هنا فإن النظرة لأصحاب الريع ما زالت تشوبها أشكال من الريبة، لانفصالها عن قيم الإنتاج وبذل الجهد وتحمل المخاطر، ومن هنا، جاء التمييز بين الريع وغيره من أشكال الدخول المكتسبة، باعتبار أن الريع غير مكتسب أو غير مبرر. وتجد هذه النظرة جذورها في القيم الأخلاقية التي تشجع على العمل، وخاصة في بروز الروح الرأسمالية وغلبة القيم البروتستنتية والبيوريتانية على مفهوم النشاط الرأسمالي، وهي القيم التي ترى في العمل سبيل الخلاص في الدنيا والآخرة[٤]. وهكذا يمكن أن نلمح تراثاً مستقراً في الأدب الاقتصادي لمعارضة الريع وأصحاب الريع. فربما باستثناء مالتس، فإن الاقتصاديين التقليدين ومن بعدهم ماركس كانت لهم دائماً انتقادات شديدة لظاهرة الريع، ولدور أصحاب الريع في التطور الاقتصادي والاجتماعي. وهكذا اجتمعت التيارات الاقتصادية الليبرالية والراديكالية على انتقاد ظاهرة الريع والدور الاجتماعي لأصحاب الريع، باعتبارهم عناصر غير منتجة، بل وربما غير اجتماعية لمشاركتها في ثمار الناتج، دون أن يكون لهم دور مقبول في تحقيق هذا الناتج.

وعندما نتحدث هنا عن الريع والدولة الريعية، فإننا لا نشير إلى المعنى الاقتصادي للريع كثمن لأحد عناصر الإنتاج، وإنما نتحدث بشكل خاص عن الوظيفة أو السلوك الاجتماعي لفئة تحصل على نصيب من الناتج، دون أن يكون لها إسهام أو مسؤولية خاصة في تحقيق هذا الناتج. فالحديث عن ظاهرة الريع، هو بالدرجة الأولى حديث عن نمط للسلوك الاجتماعي يفتقد النظرة الانتاجية، ويكاد ينعزل عن دورة الإنتاج، وما تتطلبه من جهود وتحمل للمخاطر.

ومن الضروري التأكيد، هنا، على أن هذه النظرة الخاصة للريع إنما ترتبط بالسلوك الاجتماعي لأصحاب الريع وانفصالهم عن دورة الانتاج، وليست بالضرورة معارضة أو انتقاداً لنظام الملكية الخاصة. ولذلك نجد أن الكتاب أنفسهم الذين يعارضون أو يتحفظون على أشكال

(٤) Alfred Marshall, *Principles of Economics*, 8th ed. (London: Macmillan, 1920), p.350.

الريع المختلفة، يدافعون وبإعجاب شديد عن فكرة المنظم والملكية الخاصة وتحمل المخاطر. ولعل هذا يظهر بشكل واضح عند شومبيتر الذي يرى أن المنظم هو أساس التقدم الاقتصادي، بما يمثله من قدرة على الابتكار والتجديد والديناميكية وتحمل المخاطر. فالمنظم ـ وهو يستند إلى الملكية الخاصة ـ هو نقيض أصحاب الريع من حيث دوره وسلوكه الانتاجي.

وأخيرا، فإنه من الضروري الإشارة إلى أن نموذج صاحب الريع الذي يحصل على دخل دون مشاركة في الإنتاج أو تحمل للمخاطر، استنادا إلى بعض المزايا القانونية أو الفعلية، لا يعدو أن يكون نوعا من التجريد. ففي الواقع، لا توجد مثل هذه النماذج الخالصة أو النقية للريع المجرد من كل أشكال الجهد أو تحمل المخاطر. ففي معظم الأحوال نجد أن عناصر الريع تختلط بعناصر أخرى من الجهود بشكل أو بآخر[٥].

لقد أدت صدمة النفط في الستينات، مع ما ارتبط بها من قيام ثروات مالية ضخمة غير مرتبطة بجهود أو قدرات فنية أو مهارات جديدة، إلى إحياء فكرة الريع والاقتصادات الريعية. ففي خلال فترة قصيرة من الزمن، تدفقت أموال هائلة بشكل لم يسبق له مثيل على عدد محدود من الدول النفطية، ودون جهود مقابلة على ظروف الإنتاج، مما أعاد للأذهان فكرة الدخول غير المكتسبة، ومن ثم وصف الاقتصادات الريعية. وقد انعكست هذه الظاهرة في مجموعة من أنماط السلوك على مستوى الجماعات والأفراد مما تطلب معالجة خاصة. وإذا كانت الدراسة الحالية تستخدم فكرة الدولة الريعية لدراسة الظاهرة النفطية في الوطن العربي، فإن ذلك لا يعني إحياء فكرة الريع التقليدية في التحليل الاقتصادي، وإنما لأنها تساعد ـ فيما يبدو ـ على تقديم بعض العناصر المفيدة في فهم أثر الظاهرة النفطية الجديدة، وما خلقته من أنماط للسلوك الاجتماعي سواء في طبيعة دور الدولة، أو في سلوك الأفراد ونظرتهم إلى النشاط الاجتماعي. ومع ذلك، تظل فكرة الدولة الريعية مجرد محاولة للإحاطة بأهم نتائج الظاهرة النفطية على السلوك الاجتماعي في الوطن العربي، دون أن يمكن القول بأن فكرة الريع في ذاتها محددة بدرجة كافية.

أولاً: الدولة الريعية: عناصر للتعريف

ليس الغرض من هذه الورقة الوصول إلى تعريف محدّد لفكرة الريع أو الدولة الريعية، بقدر ما هي محاولة لفهم التطورات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة، وخاصة الظاهرة النفطية، وأثرها على مفهوم الدولة في المنطقة العربية. واستخدام فكرة الدولة الريعية لا يعدو أن يكون أسلوبا لتحديد الظاهرة من خلال أحد المفاهيم النظرية المناسبة. ولذلك، فقد يكون من الضروري أن نحاول أن نعطي مفهوم الدولة الريعية مزيداً من الضبط.

ولعل أول ما ينبغي أن نوجه النظر إليه، هو أن ظاهرة الريع ظاهرة عامة لا يختص بها اقتصاد دون آخر، ففي كل اقتصاد توجد بالضرورة بعض العناصر الريعية، وتختلف الاقتصادات فيما بينها، من حيث درجة توافر العناصر الريعية. فالخلاف هو خلاف في الدرجة أو النسبة، ولكنه خلاف قد يسمح بالقول بأن طبيعة النظام قد تغيرت، نتيجة لغلبة العناصر الريعية، وهكذا فإن

---

(٥) H. Mahdavy, «Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran,» in: M.A. Cook, ed., *Studies in Economic History of the Middle East: From the Rise of Islam to the Present Day* (London: Oxford University Press, 1970), p.428.

الحديث عن اقتصاد ريعي لا يعدو أن يكون إشارة إلى الظروف والأوضاع التي تغلب فيها العناصر الريعية. ولا يخفى أن هذه مسألة تقدير يمكن أن تختلف حولها الآراء.

كذلك، فإننا عندما نصف اقتصاداً بأنه اقتصاد ريعي، فإننا نشير عادة إلى الأوضاع التي تغلب عليها عناصر الريع الخارجي[٦]. ونعتقد أن المصدر الخارجي للريع، يعتبر أمراً أساسياً في تحديد مفهوم الاقتصاد الريعي، ذلك أن وجود أشكال للريع الداخلي أو المحلي - وإن زادت نسبتها - لا تساعد على وضوح النمط الخاص للاقتصاد الريعي. فوجود ريع داخلي لا بدّ وأن يستند بالضرورة إلى قطاعات إنتاجية داخلية أو محلية، وبحيث تشارك العناصر الريعية في الاستيلاء على نسبة أو جزء من هذا الناتج المحلي، نتيجة تمتع هذه العناصر الريعية بمزايا خاصة قانونية أو فعلية. وهكذا فإن وجود العناصر الريعية يفترض في الوقت نفسه وجود عناصر إنتاجية، بل إن وجود الريع نفسه لا يتصور دون هذا النشاط الانتاجي. ولذلك، فإن ظهور الريع الداخلي أو المحلي لا يعدو أن يكون وجهاً للعملة، أما الوجه الآخر فهو وجود قطاعات إنتاجية. فالريع الداخلي هو، في حقيقة الأمر، نوع من المدفوعات التحويلية من القطاعات الانتاجية لفئات أو عناصر تتمتع ببعض المزايا الخاصة. ولذلك فإن إطلاق وصف الاقتصاد الريعي على مثل هذه الأوضاع، سيكون بالضرورة وصفاً جزئياً للاقتصاد في مجموعه، يشير إلى بعض الفئات دون الأغلبية. أما في حالة الريع الخارجي - وخاصة إذا كان مهماً بالنسبة للناتج القومي - فإنه يشير إلى تحويلات من الاقتصاد الخارجي دون أن يفترض وجود قطاعات انتاجية محلية مهمة. ولذلك فإننا نستخدم اصطلاح الاقتصاد الريعي بشكل أساسي للأحوال التي يلعب فيها الريع الخارجي دوراً أساسياً في الحياة الاقتصادية.

ويمكن أن ننظر إلى الدولة الريعية باعتبارها حالة خاصة من الاقتصاد الريعي، وهي الحالة التي يؤول فيها الريع الخارجي أو نسبة عالية منه إلى فئة صغيرة أو محدودة تعيد توزيع أو استخدام هذه الثروة الريعية على الغالبية من السكان. وهكذا نجد أن فكرة الدولة الريعية تقتضي التفرقة من ناحية بين الأقلية والأغلبية، ومن ناحية أخرى بين خلق الثروة وتوزيعها أو استخدامها. وبطبيعة الأحوال، فإن التفرقة بين خلق الثروة (الريع هنا) وبين استخدامها أو توزيعها ليست دائماً حاسمة أو واضحة. ومع ذلك، فإنه يمكن القول بأن خلق الثروة هو سبب أو محرك النشاط الاقتصادي، في حين ان استخدام الثروة وتوزيعها هو نتيجة لذلك. ولا يمنع ذلك بطبيعة الأحوال من أن يؤدي توزيع أو استخدام الثروة إلى خلق نشاط اقتصادي تابع، وهكذا نجد أن هناك تداخلاً بين مختلف النشاطات بحيث تختلط الأمور ويصعب التفرقة بوضوح بين الأسباب والنتائج. ومع ذلك، فإنه في أوضاع الدولة النفطية فإن الأمور تبدو أكثر وضوحاً في أن مصدر النشاط الاقتصادي هو إيرادات النفط الخارجية، بحيث يمكن اعتبارها الأساس في كل النشاط الاقتصادي.

وفي حالة الدولة الريعية، فإننا نجد أن فئة محدودة من المجتمع تحصل بشكل مباشر على عناصر الثروة (الريع الخارجي) في حين يقتصر دور الغالبية العظمى من السكان على استخدامات هذه الثروة، وبحيث ان ما ينشأ عن ذلك من نشاطات اقتصادية تابعة يعتمد اعتماداً كبيراً على المصدر الأساسي للثروة. وعلى ذلك، فإنه لا تعتبر دولة ريعية تلك الأحوال التي يساهم في توليد

---

(٦) Giacomo Luciani, «Allocative and Productive States,» in: Ibid.

الريع الخارجي عدد كبير من المواطنين. فهنا نكون بصدد اقتصاد ريعي، وليس دولة ريعية، كما هو الحال في عدد من الجزر السياحية التي تعتمد حياتها على السياحة الخارجية، نتيجة لظروفها الجغرافية أو المناخية.

والربط بين اصطلاح الدولة الريعية وبين دور الأقلية في توليد الريع الخارجي، يرجع إلى أن هذا الوضع المتميز لدور هذه القلة يؤدي في معظم الأحيان إلى أن تصبح الدولة أو الحكومة هي المستفيد المباشر من هذا الريع الخارجي. فتركيز هذه القوة الاقتصادية في يد عدد محدود، لا يلبث أن يؤدي إلى تركيز القوة السياسية فيها في الوقت نفسه، فلا يخفى أن السيطرة الاقتصادية التي تتمتع بها هذه الصفوة، تمكنها عادة من الاستحواذ على السيطرة السياسية أيضا، أو تدفع السلطة السياسية إلى الاستيلاء على الريع الاقتصادي دون تخوف من ردود فعل شديدة من الغالبية التي قد تتعاطف، على العكس، مع مثل هذه الاجراءات. وهكذا نجد أن الدولة أو الحكومة تلعب دوراً متميزاً في الدولة الريعية، ومن شأن هذا الدور ان ينعكس في انماط خاصة للسلوك الاقتصادي والاجتماعي لمختلف الفئات الاجتماعية.

وبعد هذه المحاولة لتحديد أهم خصائص الدولة الريعية، فإنه من الضروري التأكيد بأن اختيار هذا المفهوم لتفسير أوضاع المنطقة العربية، خلال الفترة الأخيرة، إنما يستند إلى فرض أساسي، وهو أن الدولة الريعية تساعد على خلق عقلية خاصة هي العقلية الريعية، وما ينشأ عن ذلك من أنماط خاصة للسلوك الاقتصادي والاجتماعي. وأخطر ما يميز العقلية الريعية، هو نظرتها الخاصة للعائد وبخاصة انفصاله عن الجهد أو تحمل المخاطر. فالعائد لا يعدو أن يكون رزقا أو حظا أو صدفة، وليس جزءاً من نظام إنتاجي. العقلية الريعية ترى في الريع عملاً منعزلاً يرتبط بالظروف أو القدر، وليس حلقة في عملية إنتاجية، وما يرتبط بها من جهد ومخاطر. ومن هنا يظهر التعارض بين العقلية الريعية والعقلية الانتاجية. ففي هذه الحالة الأخيرة العائد أو المكسب هو نتيجة لعمل إنساني منظم، وكجزاء على الجهد أو مقابل تحمّل المخاطر يندرج في تصور متكامل للنظام الانتاجي.

ولا يخفى أخيراً، أن غلبة الحقبة النفطية لم تؤد فقط إلى ابراز التعارض بين مراكز الانتاج والمراكز الريعية في المنطقة العربية، وإنما انتهت الى غلبة العقلية الريعية على الاقتصاد العربي في مجموعه في المراكز الريعية والانتاجية على السواء، مما انعكس على أنماط السلوك في القطاعات الانتاجية ذاتها. وهكذا فإن حقبة النفط خلقت اقتصاداً نفطياً ريعياً شمل معظم الدول العربية، سواء الغنية بالنفط أو الفقيرة من دونه.

ثانياً: الدول النفطية: هيكل من الشرائح الريعية

ربما تعتبر الدول الخليجية النفطية أفضل تجسيد لفكرة الدولة الريعية. فهذه الدول تعتمد في اقتصادها على تصدير سلعة خام، وهي النفط، بالنظر إلى أهمية هذا المصدر للطاقة في الاستخدامات في العالم الحديث. وهكذا يستند اقتصاد هذه الدول إلى نوع من الريع الخارجي المعتمد على توافر ظروف منجمية مناسبة، وطلب خارجي هائل. وتمثل إيرادات النفط العنصر الغالب على النشاط الاقتصادي، ومن ثم يتشكل الهيكل الاقتصادي وفقا لمقتضيات هذه السلعة. فإيرادات النفط تمثل أكثر من ٩٠ بالمائة من الصادرات، وحوالى النسبة نفسها من إيرادات

الميزانية، ورغم أن عدد المشتغلين في إنتاج النفط لا يجاوز ٢ ـ ٣ بالمائة من مجموع العاملين، فإن إنتاج النفط يمثل ما بين ٦٠ ـ ٨٠ بالمائة من الناتج المحلي، ويؤول دخل النفط إلى الدولة مباشرة. وبذلك يتوافر لهذه الدول العناصر التي أشرنا إليها في تعريفنا للدولة الريعية. وقد أثر هذا الوضع، بالضرورة، على طبيعة دور الدولة ومفهومه في هذه الاقتصادات النفطية[٧].

ولعل أخطر النتائج المرتبة على قيام هذه الدولة الريعية، هي أن الدولة ـ وقد وضع تحت تصرفها معظم مصادر الثروة الوطنية ـ أصبحت وظيفتها الأساسية هي توزيع المزايا والمنافع على أفراد المجتمع. وبذلك تحدد دور الدولة الأساسي باعتبارها مؤسسة لتوزيع المنافع والمكاسب. وقد انعكس ذلك بدوره على تشكيل علاقات المجتمع، بحيث تم ترتيب هذه العلاقات على نحو يسمح للمصالح الخاصة والفئات الاجتماعية المختلفة بالحصول على أكبر قدر من إعادة توزيع الريع المتحقق لدى الدولة. وفي هذا التطور، ظهرت فكرة المواطنة مع قوانين الجنسية الحديثة، باعتبارها من عناصر الثروة ومصادر الكسب الاقتصادي لأبناء هذه الدول، ومن هنا ظهر الحرص الشديد على عدم التوسع في التجنس، وفي التمييز بين فئات المواطنين بين المواطنين الأصليين والمتجنسين. وقد ترتب على قيام هذه الدولة الريعية، نشوء شبكة من العلاقات لتوزيع وإعادة توزيع المزايا، بحيث انتظم المجتمع في هيكل أشبه بهرم من الشرائح الريعية المتتابعة التي تحصل على مزايا خاصة نتيجة لموضعها المتميز، وهي تقوم بدورها بإعادة توزيع جزء منه لحلقات تالية من الشرائح الريعية. وهكذا تظهر الدولة الريعية في شكل هيكل من الشرائح الريعية تقف الدولة على رأسه، باعتبارها المصدر الأول للريع والملاذ الأخير للشرائح الريعية الأخرى، إذا تعرضت لأية مصاعب. وقد يكون من المفيد الإشارة هنا إلى أن الطبيعة الريعية للدول النفطية الحديثة، وان وجدت تفسيرها الرئيسي في الظاهرة النفطية، فإنها قد استندت في الوقت نفسه إلى أرضية مناسبة من التراث القبلي لهذه المجتمعات. فالمجتمعات القبلية السابقة على ظهور الدولة الحديثة، كانت تعتمد في استقطاب الولاء من القبائل والعشائر على توزيع العطايا والمنح، وجاءت ثروة النفط فأكدت هذا الدور في رداء حديث من دولة الرفاهية التي تقدم للمواطنين المزايا والخدمات. وهكذا اختلط دور الدولة الحديثة في توفير الخدمات العامة في دولة الرفاهية، مع فكرة عطايا الحاكم ومنحه التقليدية للقبائل لكسب ولائها في المجتمعات السابقة[٨].

وقد انعكس دور الدولة باعتبارها موزعاً للمزايا والخدمات في تحديد علاقة الأفراد بالدولة، ونظرتهم إلى حقوقهم في المشاركة السياسية، بحيث أصبحوا بشكل عام أقل تشدداً في المطالبة بهذه المشاركة. فإذا كانت الدعوة الديمقراطية قد وجدت أحد أصولها في مطالبة الأفراد في المشاركة في تحديد عبء الأعباء العامة المفروضة عليهم وخاصة الضرائب، فإن انعدام أو ضآلة حجم الأعباء المفروضة على الأفراد قد خفف من هذه المطالبة السياسية بالديمقراطية والمشاركة في الحكم. وكانت معظم أشكال المشاركة السياسية المحدودة في العصر الحديث منحة من الحاكم، تمنح وتمنع وفقاً لرغباته دون مقاومة شديدة من الأفراد.

وقد كانت الكويت أسبق دول الخليج النفطية في الأخذ بفكرة توزيع جزء من ايرادات النفط

---

(٧) Thomas Stauffer, «The Dynamics of the Pertoleum Dependency: Growth in an Oil Rentier State,» *Finance and Industry* (The Industrial Bank of Kuwait), no.2 (1981).

(٨) Michael Field, *The Merchants* (London: John Murray, 1984), p.99.

على المواطنين بشكل منظم، من خلال انشاء دولة الرفاهية. فقد اتخذ الشيخ عبدالله السالم أمير الكويت، في بداية الخمسينات، قراراً بتوزيع جزء من ايرادات النفط على المواطنين، من خلال الخدمات العامة التي تقدمها الدولة للمواطنين من ناحية، وتوزيع مباشر لجزء من الثروة عليهم من خلال توزيع الأراضي وشرائها بأسعار عالية من ناحية أخرى. وقد قصد بذلك إلى تكوين نواة من المصالح العائلية حول الدولة الجديدة. وكان أسلوب استملاك الأراضي، هو الأسلوب الأساسي لتوزيع جزء من الثروة النفطية على عدد من العائلات الكبيرة والمتوسطة. ويعتمد هذا الأسلوب على توزيع الأراضي، والاعتراف بملكية الأفراد لها، ثم إعادة شرائها بأسعار مبالغ فيها من جانب الدولة. وهكذا بدأت تنشط سوق رائجة للأراضي مع وجود الدولة دائماً كمشتر أخير بهذه الأسعار المرتفعة. وقد ترتب على ذلك، قيام ثروات خاصة مهمة إلى جانب ثروة الدولة المستندة إلى عائدات النفط. ولم تلبث دول الخليج الأخرى ـ قطر والامارات ـ أن أخذت بأساليب مشابهة. وقد كان تقليد منح العطايا من الحاكم وخاصة من الأراضي الأخرى للمقربين أسلوباً معروفاً في السعودية، حتى قبل ظهور الثروة النفطية منذ العشرينات والثلاثينات. وعندما ضم ابن سعود الحجاز إلى مملكته، استخدم جزءاً من عائدات الحج (نوع أخر من الريع الخارجي) لتوزيع العطايا على القبائل الموالية. وقد استمرت الحكومة السعودية في هذه السياسة، بعد ظهور الثروة النفطية. وهكذا ارتبطت تجارة الأراضي بثروة النفط منذ البداية، وقد نشطت تجارة الأراضي والمضاربات عليها فيما بعد، مما أكّد استقرار ونمو العقلية الريعية. والأرض ـ كما هو معروف ـ هي المجال التقليدي لمفهوم الريع.

وغني عن البيان أن دور الدولة لم يلبث أن جاوز هذا المفهوم القبلي الضيق إلى ممارسة وظائف الدولة الحديثة في تقديم الخدمات العامة للمواطنين. وهكذا بدأت الدولة تقدم الخدمات العامة للمواطنين بشكل منتظم، سواء في الدفاع أو الأمن أو التعليم أو الصحة أو التأمينات الاجتماعية وفرص العمل، فضلاً عن توفير شبكات البنية الأساسية المتقدمة من طرق واتصالات ومواصلات.. إلخ. وغالبا ما تقدم هذه الخدمات بمستوى جيد وأحياناً بمستوى راقٍ جداً. وعادة ما تقدم هذه الخدمات مجاناً أو مقابل رسوم زهيدة. ورغم بروز هذا المفهوم الحديث للدولة، فما زال التراث القبلي القديم يترك بعض بصماته على خدمات الدولة بدرجات متفاوتة. فليس من المستغرب مثلاً في دولة كالسعودية أن يحقق المسؤولون بعض المنافع الخاصة من وراء تنفيذ المشروعات العامة[٩]. وفي كثير من الأحوال ينظر إلى إرساء العطاءات كنوع من التعبير عن رضا الحاكم وعطاياه[١٠]. وهكذا فإن التمييز بين الخدمة العامة والمصلحة الخاصة، يبدو مختلطا ومتداخلاً، وكثيراً ما تختلط الأمور وتستخدم الوظيفة العامة لتحقيق المنافع الخاصة. وليس من المستغرب أن تسخّر بعض المشروعات الكبرى للتنمية أو المشروعات المشتركة أو العطاءات الضخمة لتحقيق فرص الثراء لبعض شاغلي المراكز العامة[١١]. وبطبيعة الأحوال، فإنه يصعب التعميم في هذا الشأن، فالأمور تختلف من مكان لآخر. ويمكن القول بأن الكويت تمثل بشكل عام

---

(٩) المصدر نفسه، ص ١٠١ ـ ١٠٢.

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) Hazem Beblawi, «The Predicament of the Arab Gulf Oils States : Individual Gains and Collective Losses,» in: Malcolm H. Kerr and El-Sayid Yassin, eds., *Rich and Poor States in the Middle East* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1982), p. 216.

نموذجاً أكثر صرامة وتشدداً في الفصل بين الخدمة العامة والمنافع الخاصة، وأن السعودية تعتبر أكثر تحرراً أو تجاوزاً في هذا السبيل. وبشكل عام فإنه يمكن القول بأن معظم الثروات الخاصة لم تتكوّن بعيداً عن ممارسات السلطة العامة في سياساتها الانفاقية. فالإنفاق العام كان، إلى حدٍ بعيد، مسؤولاً عن تكوين الثروات الخاصة. وإذا كانت بعض الأسماء قد اكتسبت شهرة خاصة في تحقيق المكاسب نتيجة لصلاتها الوثيقة بالسلطة مثل عدنان خاشقجي، أو مهدي التاجر أو بعض الأمراء مثل محمد بن عبدالعزيز أو محمد بن فهد أو سلطان بن عبدالعزيز، فإن الحقيقة تجاوز ذلك بكثير[١٢].

والدولة ليست فقط مصدر الثروات الخاصة وتوزيع المزايا والخدمات على المواطنين، بل إنها تمثل أيضاً المصدر الرئيسي للتوظيف والعمالة. فالحكومة هي أكبر مستخدم للعمالة. ويتطلع المواطنون إلى الدولة للحصول على وظيفة حكومية، وفي معظم الأحيان تستجيب الحكومة إلى هذا التطلع بحيث يكاد يجد غالبية المواطنين فرصاً للعمل في الحكومة إذا لم تستهوهم فرص العمل الحر. فرغم أن معظم هذه الدول تأخذ بمبادىء الاقتصاد الحر في الاعتماد على قوى السوق وتدعيم حرية التجارة، إلّا أن تضخم أجهزتها الحكومية لا يكاد يختلف عن تلك الدول التي تأخذ بأيديولوجية القطاع العام. وبطبيعة الأحوال، فإن إنتاجية الموظفين تكون عادة منخفضة بشكل كبير، وتكاد تتركز واجبات الموظف العام في التواجد (الدوام)، في مقر العمل بصرف النظر عن نوع وحجم الخدمة التي يؤديها.

ولعلّ أخطر ما يترتب على قيام الدولة الريعية، هو أنها تخلق هيكلاً من شرائح ريعية. فإذا كانت إيرادات النفط (الريع) تذهب مباشرة إلى الدولة، فليس معنى ذلك أن الدولة هي صاحب الريع الوحيد، بل ان منطق النظام يتطلب تكوين شرائح متعددة من أصحاب الريع ترتبط مع الدولة في حلقات متتابعة. وهكذا تساعد الدولة الريعية على خلق ظروف تسمح لفئات أخرى باكتساب أنواع متعددة من الريع. فالتجارة مثلاً، وكما هو الحال في العديد من الحرف أو المهن الحرة، لا تعدو أن تكون مناسبات للإفادة من المزايا أو الظروف الخاصة التي تتوفر لبعض الفئات بحكم القانون أو الواقع. فالشركات الأجنبية لم تستطع ممارسة نشاطها في هذه الدول إلّا من خلال وكلاء محليين، كما أن معظم الهيئات والمؤسسات الأجنبية تحتاج إلى معونة من المواطنين لتسيير معاملاتها مع الإدارات والأجهزة الإدارية. وقد استفاد من هذا الوضع عدد من العائلات التجارية التي لم تلبث أن كونت تجمعات مالية هامة تباشر توكيلات العديد من الشركات الأجنبية، فضلاً عن القيام ببعض الأعمال التجارية المحلية[١٣]. وقد تكونت معظم الثروات الخاصة من خلال الوكالات للشركات الأجنبية، ولذلك فإننا نجد أن معظم الأسماء والعائلات التي اكتسبت شهرة في عالم المال والتجارة في الخليج قد ارتبطت بشكل أو بآخر بوكالات عن الشركات الأجنبية. ففي ميدان توزيع السيارات نجد أسماء عائلات الغانم في توكيلات جنرال موتورز في الكويت، والجفالي في توكيلات مرسيدس في السعودية، والبشير والكاظمي في الكويت، وعائلة الفطيم في توكيلات تويوتا في دبي، والسايس في الكويت.. وهكذا[١٤].

---

(١٢) Field, Ibid.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٨.

(١٤) «Arabian Trading,» *Financial Times* (23 January 1985).

ولا يقتصر احتكار الوطنيين على التوكيلات الأجنبية - وهو أمر شائع في معظم الدول - بل إن ممارسة العديد من الحرف والمهن تقتصر قانونا على المواطنين. وتظهر أهمية هذا الحظر على غير الوطنيين، في ضوء ظروف الندرة الشديدة التي تعاني منها هذه الدول في الخبرات المهنية والحرفية. وهكذا بدأت تظهر شخصية «الكفيل»، وهو الشخص الذي يقدم اسمه لغيره من العاملين من الأجانب لممارسة مختلف الحرف والمهن، والتي تقتصر ممارستها قانونا على المواطنين. ويحصل الكفيل بطبيعة الأحوال على مقابل أو ريع، نظير السماح باستخدام اسمه لغير الوطني لممارسة المهنة أو الحرفة. وهكذا أصبحت الجنسية أو المواطنة، مع ظهور شخصية الكفيل، مصدراً للكسب. بل إن النظرة إلى الجنسية كعنصر للثروة أو مصدر للكسب، قد جاوزت علاقة المواطنين بالأجانب، لتشمل بعض علاقات المواطنين فيما بينهم، وخاصة فيما عرف ببيع الجنسيات بين المواطنين للتنازل عن بعض المزايا التي تقررها الدولة لمواطنيها. وقد ظهر ذلك بوجه خاص فيما يتعلق بالتصرف في أسهم بعض الشركات العامة، والتي تخصص الدولة حصصاً من الأسهم فيها للمواطنين. فقد عمدت الدولة إلى إنشاء عدد من الشركات المساهمة العامة، وطرح أسهمها في الأسواق مع تخصيص عدد من الأسهم لكل مواطن. وبالتالي أصبح لبعض المواطنين فرصة في التنازل عن حصصهم في هذه الأسهم مقابل جعل، وظهر ذلك بوجه خاص في فترات فوران أسواق الأسهم. وبذلك نجد أن فكرة الدولة الريعية قد أدت إلى قيام مجتمع ريعي، تتابع فيه شرائح من أصحاب الريع ويعتمد كل منها على البعض الآخر في تحقيق بعض المكاسب، نتيجة لبعض الظروف أو المزايا التي يتمتعون بها.

وقد ارتبطت فكرة الريع دائماً بظاهرة المضاربة. فإذا كان الريع يرجع عادة إلى بعض المزايا الخاصة وغير المرتبطة بالجهد، فإن ذلك سرعان ما يؤدي إلى قيام عقلية المضاربة التي تسعى إلى تحقيق فرص للربح في جو من الظروف المناسبة نفسياً لإمكانيات الكسب دون جهد. وقد عرفت دول الخليج النفطية مراكز متميزة للمضاربة، وخاصة في مجالات المضاربات العقارية ثم المضاربات المالية في أسواق الأسهم، وهي كلها لم تكن بعيدة عن سيادة عقلية الريع في تحقيق المكاسب، نتيجة لبعض الظروف الخاصة القائمة أو المفتعلة.

وقد سبق أن أشرنا إلى أن توزيع الأراضي قد لعب دوراً أساسيا منذ البداية في توزيع أموال النفط من الحكومات إلى الأفراد، وقد أدى استعداد الحكومات المستمر لشراء الأراضي بأسعار مرتفعة إلى المساهمة في ارتفاع أسعار الأراضي مما خلق ظروفا مناسبة للمضاربات العقارية. وقد ساعد على استمرار المضاربات على ارتفاع أسعار الأراضي، ما لجأ إليه المضاربون وسماسرة العقارات من أسلوب البيوع الآجلة. وقد نجح السماسرة الكويتيون بوجه خاص في هذا النوع من البيوع الآجلة، ثم أمكن استخدامه بشكل موسع في سوق الأسهم، وأمكن عن هذا الطريق ضمان استمرار ارتفاع الأسعار حتى مع ظروف تقييد الائتمان. ذلك أنه مهما بلغت التوقعات المتفائلة عن إمكان استمرار ارتفاع الأسعار، فإن هناك حداً لذلك، وهو يرتبط بمدى توافر السيولة لمساندة طلبات الشراء المتزايدة. ولذلك فقد أمكن للسماسرة الكويتيين وخاصة في سوق المناخ للأسهم الخليجية، أن يوفروا لهذه السوق آلية خاصة للائتمان غير المقنن، والذي يسمح للمتعاملين في هذا السوق بخلق ائتمانهم الشخصي بدلاً من الائتمان المصرفي لضمان استمرار ارتفاع الأسعار. وكانت تتم هذه العمليات عن طريق البيوع الآجلة، وبمقتضاها يقدم المشتري شيكاً آجلاً للدفع، ويتم تداول هذه الشيكات الآجلة للدفع بدلاً من وسائل الدفع المعروفة. وهكذا أحل المتعاملون

ائتمانهم الشخصي بدلاً من الائتمان المصرفي، وأصبح المتعاملون هم أنفسهم نوعاً من المصارف غير المنظمة والتي تصدر مديونيات آجلة تقبل للوفاء في شراء الأسهم وتداولها.

وتتم عمليات بيع الآجل عادة عن طريق شراء سلعة (أسهم أو عقار) وتسلمها مع التعهد بدفع قيمتها في المستقبل، عن طريق تقديم شيكات آجلة مستحقة في وقت لاحق. وعادة يمثل الثمن المدفوع بهذا الشكل الثمن السائد في السوق مع علاوة ٥٠ ـ ٢٠٠ بالمائة في السنة. وهذه العلاوة هي في الحقيقة نوع من الفائدة على الدفع الآجل، أو هي بالأحرى شكل من أشد أشكال البيع بالربا. وعند تاريخ الوفاء، فإن المشتري إذا لم تتوافر له السيولة نتيجة التصرف في السلعة، فإنه يستطيع ان يعرض على البائع، إما تجديد الشيك مع علاوة أخرى، أو بأن يتقدم الى طرف ثالث لشراء سلعة جديدة (عقار أو سهم) شراء آجلاً، وتحويل هذه السلعة الى السيولة المطلوبة ببيعها في السوق، وبذلك ينتقل إلتزامه إلى هذا البائع الجديد. وهكذا يمكن أن تستمر العمليات إلى ما لانهاية، طالما أن المتعاملين في السوق مستعدون لقبول شيكاتهم الآجلة فيما بينهم. والعادة أن يكون كل شخص بائعاً ومشترياً بالآجل في الوقت نفسه، ومن ثم حائزاً لعدد من الشيكات الآجلة في الوقت نفسه الذي أصدر فيه شيكات آجلة عليه. وفي كل دورة، ترتفع الأسعار وترتفع العلاوة وتتزايد الثروات الوهمية. ويمكن هذا النظام أي شخص، سواء أكان مليئاً أم مغامراً، من الدخول في السوق وشراء أسهم وعقارات بمبالغ طائلة، دون أن يملك أية ثورة، ويكفيه أن يبدأ بتحرير شيكات آجلة للغير. وهذه قصة سوق المناخ، والذي بدا معه أن المتعاملين قد نجحوا في نهاية الأمر في أن يحققوا حلم المضاربة والمغامرين في اختراع ماكينة خلق النقود. فكل شخص قد أصبح بنكاً يصدر ما يشاء من المديونيات التي تقبل في التعامل، وتمكنه من الحصول على عناصر الثروة من عقارات وأسهم. وبطبيعة الأحوال، فقد أدى ذلك إلى انشاء العديد من الشركات الوهمية بمجرد توزيع أسهم جديدة في السوق والمضاربة عليها. وقد جذبت هذه السوق عدداً هائلاً من المواطنين، وأصبح حديث المدينة هو الأرباح التي تتحقق في هذه السوق. ولم يكد يفلت من هذه السوق أحد، فالشباب وخريجو الجامعات بدأت تستهويهم هذه اللعبة الجديدة، كما أن عدداً من الزوجات والبنات اكتشفن فجأة قدراتهن التجارية. ولم يخل الأمر من بعض غير المواطنين الذين حاولوا ولوج هذا العالم الجديد، بل إن بعض البنوك وفروعها الأجنبية لم تخل من التعامل بشكل أو بآخر في هذه السوق. وهكذا عرفت سوق المناخ رواجاً غير طبيعي، وفي كل يوم تظهر أسهم شركة جديدة وترتفع الأسعار، وتزيد كمية الشيكات الآجلة المتداولة وتتضخم الثروات. ولم يعد هناك من جديد في المدينة سوى أرباح وثروات سوق المناخ[١٥].

وبطبيعة الأحوال، فإن النتيجة المتوقعة كانت انهيار هذه السوق وانقشاع هذا الحلم الجميل عن كابوس أسود رهيب. ففي صيف ١٩٨٢، وقد بدأ القلق يشوب بعض المتعاملين عن مدى إمكان تحصيل أموالهم المؤجلة، فقد عمد بعضهم إلى تقديم هذه الشيكات المؤجلة إلى البنوك لتحصيلها، وهكذا بدأت رحلة العودة وتوالت الإفلاسات وتوقف الجميع عن الدفع، وعاد الجميع إلى أرض الواقع الرهيب، في واحدة من أشد الأزمات المالية المعروفة.

وإذا كان من الصعب القول بأن الدولة قد شاركت، بشكل مباشر، في هذه السوق، فلا يخفى أنها قد ساهمت بشكل غير مباشر في وجود هذه المضاربات. فعندما واجهت الكويت شيئاً من ذلك

(١٥) Hazem Beblawi, *The Arab Gulf Economy in a Trubulent Age* (London: Croom Helm, 1984), p.173.

في نهاية ١٩٧٦ تدخلت الحكومة الكويتية بحجة انقاذ صغار المتعاملين في السوق، وذلك بشراء عدد كبير من الأسهم، ومن ثم انقاذ المتعاملين في السوق وتوفير السيولة اللازمة لهم. ورغم أن الحكومة قد أعلنت في ١٩٨٢ عزمها على عدم التدخل، فإنها قد ضخت كميات ضخمة من الأموال لحماية صغار المتعاملين، وهم لا يتجاوز حجم مديونياتهم ٢ مليون دينار أي حوالى ٧,٦ ملايين دولار. كذلك، فإن الحكومة وإن لم تتدخل كمؤسسة في هذه السوق، فلم يخل الأمر من وجود عناصر عديدة في الوزارات وفي مجلس الأمة من المشاركين في مضاربات هذه السوق بشكل أو بآخر.

وأخيراً، فقد سبقت الإشارة إلى أن وجود الاقتصاد الريعي لا يعني عدم وجود قطاعات انتاجية في الدولة نفسها، ويمكن القول، بصفة عامة، ان تقسيم الاقتصاد إلى قطاعات ريعية وأخرى انتاجية، يقابله تقسيم آخر اجتماعي بين المواطنين والوافدين، وبشكل عام فقد غلب الوافدون على القطاعات الانتاجية، في حين تركز الاقتصاد الريعي في أيدي المواطنين. فالوافدون يكسبون أرزاقهم ـ بشكل عام ـ عن طريق العمل الذي يقدمونه وتوفير الخدمات والسلع المطلوبة، وهكذا فإن العلاقة بين العمل والعائد لم تزل قائمة بشكل من الأشكال في ظروف الوافدين. أما الاقتصاد الريعي، فقد كان قاصراً في الغالب على المواطنين، دون أن تمتد آثاره إلى الوافدين، إلاّ على سبيل الاستثناء. وهكذا تعمقت الحواجز والفواصل بين المواطنين والوافدين. فلم يعد يقتصر الأمر على التمييز في الحقوق السياسية والفروض بين المواطن والأجنبي، بل إن الوطنيين قد ضمهم نمط ريعي بشكل عام، في حين انخرط الوافدون في نمط إنتاجي. على أن غلبة الخط الريعي لم تلبث ان انعكست أيضا حتى على القطاعات الانتاجية بشكل أو بآخر. فنظراً إلى أهمية المزايا المالية الريعية التي أمكن للمواطن أن يحصل عليها، فقد كان من الصعب على هذه المجتمعات قبول تذويب الوافدين وانصهارهم فيها. فالوافد، ومهما كانت فترة إقامته في هذه الدولة، ليس من حقه التطلع إلى الانصهار في هذا المجتمع الجديد والاندماج معه. فهو جزء من قوة العمل، ولكنه غريب عن المجتمع الذي يقيم فيه. وقد أثر ذلك بالضرورة على الأوضاع النفسية لعدد كبير من العاملين من الوافدين في هذه الدول. فإذا كانت ظروفهم المعيشية والمادية تفوق مثيلاتها في دولهم الأصلية، فإن شعور عدم الاستقرار والغربة قد غلب عليهم بشكل واضح. ومع تزايد المنافع الاقتصادية الناجمة عن ثروة النفط في السبعينات، فإن التمايز بين الفئتين قد اتجه إلى التزايد، وليس إلى التقارب مع مرور الزمن. ولذلك، فقد تميزت فترة النفط وتزايد الثروة، بتزايد القيود على الوافدين في ممارسة مختلف النشاطات، أو في تطلعهم لاكتساب الجنسية والاندماج في المجتمعات الجديدة. وفي هذا، نجد اختلافاً بين توجهات الستينات، وحيث كانت الغلبة للتوجهات القومية وتقريب الفوارق بين أبناء مختلف الدول العربية، وبين السبعينات وحيث غلبت النزعات الإقليمية على معظم المتصدرين للسياسة العامة، حتى من أكثر الفئات تحرراً.

ثالثاً: الدول العربية غير النفطية: دول شبه ريعية بدون نفط

لا يمكن اعتبار الدول العربية غير النفطية دولاً ريعية، بالمعنى المشار إليه آنفاً. ومع ذلك، فإنه لا يمكن أن نغفل أن غلبة الظاهرة النفطية على تطور المنطقة العربية خلال الحقبة الماضية، لم يلبث أن ألقى بظلاله على الدول غير النفطية أيضاً، بحيث أصبحت تشارك في بعض خصائصها الدول النفطية الريعية.

ولعله من المفيد أن نبدأ بالإشارة إلى أن الأهمية الاستراتيجية لسلعة النفط في العلاقات الدولية قد جلبت على المنطقة العربية في مجموعها ـ دولاً نفطية أو غير نفطية ـ أهمية استراتيجية عالمية. فالمنطقة أصبحت تمثل أهمية استراتيجية من حيث الموقع. ولذلك، فإن الدول الكبرى أصبحت تسعى إلى الحصول على مواقع قدم في هذه المنطقة الحيوية. وقد أفادت من هذه الميزة الاستراتيجية دول كانت تبدو ـ في الماضي ـ بعيدة عن الصراع أو التنافس الدولي. وهكذا نجد تنافساً بين الدول العظمى على استقطاب نوع من النفوذ من خلال المعونات وغيرها، لدى دول كانت هامشية حتى وقت غير بعيد، مثل الصومال. وبطبيعة الأحوال، فإن الأمثلة الأخرى لاجتذاب قدر مهم من المعونات تبدو واضحة في حالة مصر التي تمتعت بأعلى معونات يقدمها الاتحاد السوفياتي لدولة خارج المعسكر الاشتراكي حتى نهاية الستينات، لتصبح مع إسرائيل أكثر الدول افادة من المعونات الأمريكية في السبعينات. ولا تكاد تختلف أمثلة سوريا والأردن واليمن الديمقراطية عن ذلك. وهكذا فإننا نجد أن المنطقة، في مجموعها، قد عرفت نوعاً من ريع المواقع.

ولم تقتصر أهمية الموقع لدول المنطقة على الإفادة من المعونات والدعم من الدول الكبرى خارج المنطقة، بل إن بعض الدول أصبحت قادرة على تحقيق قدر من المنافع والمزايا تبعاً لموقعها أو لقدرتها على توفير الأمن والاستقرار، أو بالعكس تهديدها بتعكير الأمن لدى دولة أخرى غنية مجاورة. وينبغي النظر إلى المعونات العربية فيما بين الدول العربية بأشكالها المختلفة، ليس فقط باعتبارها تعبيراً عن التعاون والتكامل العربيين بقدر ما يتضمن في كثير من الأحوال الرغبة في شراء السلام والاستقرار. فنمط توزيع جزء من الثروات النفطية على المواطنين، تحقيقاً للاستقرار والأمن الاجتماعي داخل الدول النفطية، لم يختلف كثيراً عن أسلوب إرضاء عدد من الدول المجاورة عن طريق المعونات والتدفقات المالية لها. وهكذا نجد أن أسلوباً للمشاركة في توزيع ريع النفط داخلياً، بتوزيع جزء من هذه المنافع على المواطنين داخل حدود الدولة، قد صاحبه أسلوب مقابل على المستوى الخارجي بإعطاء بعض المزايا للدول أو الهيئات الخارجية، بحثاً عن الأمن والاستقرار. وقد مثلت فكرة القومية العربية ستاراً ومشروعية لهذه العملية التوزيعية فيما بين بعض الدول العربية. وهكذا أدى ظهور النفط والثروة النفطية، إلى ظهور نمط التوزيع الريعي فيما بين الدول العربية، كما ظهر من قبل بين الدولة ومواطنيها، داخل كل دولة نفطية[١٦].

ولم تقتصر أهمية ريع الموقع على حصول بعض الدول العربية الشقيقة على معونات وتدفقات من أشقائها الدول العربية، بل إن هناك صوراً تقليدية سابقة للإفادة من مزايا الموقع، كما هو الحال بالنسبة لرسوم المرور في قناة السويس في مصر، أو أنابيب النفط في سوريا، باعتبارهما دول عبور[١٧].

وقد اكتسبت تحويلات العاملين أهمية خاصة بالنسبة لموارد الدول العربية غير النفطية من العملات الحرة. وتعتبر اليمن حالة خاصة، حيث تحصل من هذا الصدد على ما يقرب من ٨٥ بالمائة من ناتجها القومي. وقد أصبح هذا المصدر أهم مصادر العملات الأجنبية في مصر. ويلعب هذا المصدر دوراً مهماً في سوريا وتونس والمغرب والأردن. وليس من السهل اعتبار تحويلات العاملين دخلاً ريعياً. فالعامل يحصل على دخله مقابل عمل يؤديه، ولذلك فإن الصلة بين العائد /

(١٦) Fouad Ajami, «The End of Pan-Arabism,» *Foreign Affairs*, vol. 57, no. 2 (Winter 1978-1979).

(١٧) Mahdavy, «The Pattern and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran,».

العمل تبدو بشكل واضح في هذه الدخول، مما لا يسمح بمعاملتها معاملة الدخول الريعية. ومع ذلك، فإنه من وجهة نظر الدولة المرسلة للعمالة، فإن هناك وجهاً لمقابلتها بالمعونات التي تحصل عليها الدولة من الخارج، وإن كان مقدم هذه المعونة هم ابناء الدولة المقيمون في الخارج.

وإذا نظرنا إلى العناصر الخارجية للدخل غير الخاضعة لسيطرة الدولة، نجد أن نسبتها قد زادت بشكل كبير، في حالة الدول العربية غير النفطية. فقد بلغت هذه النسبة حوالى ٤٥ بالمائة في مصر، ومعظم هذه الدخول ترد مباشرة إلى الحكومة، مما يجعل وضع هذه الدولة يقترب من أوضاع الدول النفطية الريعية في الحصول على تحويلات من الخارج. ومن هنا، فإن إضفاء صفة الدولة شبه الريعية على هذه الأوضاع الجديدة يبدو مبرراً.

وقد انعكست طبيعة الدولة شبه الريعية على سلوك الأفراد والحكومات. فالدولة تقدم جميع الخدمات للمواطنين مجاناً. وإذا كانت جذور فكرة دولة الرفاهية تختلف في هذه الدولة عن جذورها في الدول النفطية الريعية، فإنه لا يخفى أن انتشار النمط الريعي نفسه يؤكد على استمراره. وقد ارتبط هذا الدور بنمو الإدارة والبيروقراطية، وهي طبقة بدأت تبدو عليها معالم الطبقات الريعية التي تحقق كسباً دون جهد مقابل. ورغم أن مستوى أجور العاملين يعتبر منخفضاً بشكل عام، فإن هذه الأجور تمثل مقارنة بالعائد وانخفاض الانتاجية عبئاً شديداً، وتعتبر باهظة التكاليف على الاقتصاد في مجموعه.

وكما هو الحال في الدول النفطية الريعية، أدى وجود النمط الريعي للدولة إلى إنشاء حلقات من الشرائح الريعية التي تتبادل الكسب لمجرد توزيع المزايا. فأدت انتقالات العمالة إلى دول الخليج النفطية إلى نشوء عمليات تجارة لتسهيل عمليات انتقالهم، كما ظهرت فئة العاملين في التحويلات النقدية وتجار العملة.

ومع تزايد أهمية المصادر الخارجية للدخل القومي، فإن الحكومات في الدول غير النفطية، أصبحت أكثر تجاوباً مع مطالب أصحاب الريع في الداخل والخارج، وتوفير مختلف الحوافز والاعفاءات لمراضاتها. وقد ظهرت هذه الاتجاهات في معظم الدول العربية بصرف النظر عن توجهاتها الايديولوجية.

رابعاً: خاتمة: اقتصاد نفطي عربي

يتضح من كل ما تقدم أن الظاهرة النفطية قد طبعت الاقتصاد العربي في مجموعه بخصائصها الريعية، تستوي في ذلك الدول العربية النفطية والدول غير النفطية. وقد ساعدت الدولة، كأداة للسلطة أو القهر، على انتشار هذا النمط النفطي وما ارتبط به من سلوك ريعي. ولذلك، لم يعد من قبيل المبالغة القول بأن الدول العربية قد عرفت مع النفط حقبتها الريعية، وحيث لم يفلت من الفورة النفطية وأثارها أحد.

وقد تعددت الأمثلة والنماذج لهذه الأنماط النفطية، فهي هنا العائدات النفطية، وهي هناك تحويلات العاملين، وهي في مكان ثالث الكفيل، وآخر سوق المناخ. وهكذا غلب الاقتصاد النفطي على المنطقة وغلبت اخلاقيات الريع والفصل بين العائد والعمل. فالعائد لم يعد مجازاة على العمل الجاد، بقدر ما هو نتيجة الصدفة وحسن الحظ. وبعبارة أخرى، فقد ساد منطق الريع وغاب منطق الإنتاج□

دول رصد التخصيصات مقابل دول الانتاج: اطار نظري

جياكومو لوشياني

مدير الدراسات في معهد الدراسات الدولية - روما.

ليس هناك مكان، في أغلب الظن، تظهر فيه الأهمية الحاسمة للأسس الاقتصادية للدولة كما تظهر في العالم العربي، وهو أمر تدل عليه بجلاء التطورات التاريخية في الأزمنة المعاصرة. إن التناقض بين سجل بنية الدولة المركزية في مصر قبل ستة آلاف سنة وبين الافتقار الكلي لأية بنية سلطوية مستقرة في شبه الجزيرة العربية حتى أواسط القرن الحالي لا يحتاج الى بيان. وقد لعبت العوامل البيئية والاقتصادية دوراً في تكييف بنية الدول وامتدادها الجغرافي في تاريخ العرب بأسره.

لذا فلا داع للمرء ان يتقبل اي نموذج تخطيطي أو تقريري، لكي يستدل به على أهمية الأسس الاقتصادية لبنية الدول في تكييف المفترضات الأساسية للسياسة العربية. إن الواقع الاقتصادي يتحكم بمجموع الموارد التي تستطيع دولة بمفردها ان تحشده. وكانت هذه الموارد في بعض الحالات، حتى بضعة عقود ماضية من السنين، غير وافية لإتاحة المجال للدول ان تترسخ بحيث انها كانت، نتيجة لذلك، ما أن تظهر للوجود حتى تختفي. ثانياً، ان طبيعة العمليات الإنتاجية السائدة تكيّف مفترضات أساسية معينة لبنية الدول القائمة، مثل درجة المركزية والميل الى الحكم الاستبدادي. وأخيراً، فإن طبيعة مصادر الدخل للدولة تؤثر في القواعد الأساسية للحياة السياسية في كل قطر بمفرده. وإذ سينصب اهتمامنا على بحث هذا الجانب الأخير، فإن الجانبين الأول والثاني يجب ان يظلا ماثلين في الذهن،لأنهما بالدرجة نفسها من الأهمية.

لقد انتفعنا ضمناً في السطور المتقدمة، من تمييز معين يجب تحديده لغرض هذا البحث. إن مصطلح الدولة، في الاستعمال الانكليزي، يعني دائماً الاشارة الى قطر مستقل، وكذلك الى بنية السلطة التي تمارس ما تتصف به السيادة. سنتناول في هذا البحث مسألة طبيعة الدولة فيما يتعلق فقط بالمعنى الثاني المذكور.

أولاً: الواقع الاقتصادي وحجم الدولة

إن بنية الدولة تنحو تاريخياً الى الاستقرار، اذا كان تحت تصرفها ما يكفي من الموارد لضمان بقائها. وهذا يعني ضمناً، وبالدرجة الأساس، القدرة على صد العدوان الخارجي، كما يعني ايضاً القدرة على ممارسة الدولة لسلطتها ممارسة فعالة على الأقاليم التي تقع ـ أو يعتقد عموماً أنها تقع ـ تحت سيادتها. والموارد التي تحتاجها الدولة لتطبيق سلطتها تختلف كثيراً باعتبارها دالة على الواقع البنيوي (جغرافياً، ديمغرافياً) والسياسي، كما أن القدرة على رد العدوان الخارجي هي كذلك دالة على قوة هذا العدوان. لذا فمن الصعب القول هل ان نظاماً اقتصادياً معيناً يقدّم، أو لا يقدم، المكنة للحفاظ على بنية مستقرة للدولة. مع هذا، فالواضح من التاريخ العربي أنه يمكن في عدد من الحالات ان تزال الدول من الوجود، إذا تعرّضت حتى الى عدوان على نطاق ضيق، كما أن دولاً في حالات أخرى لم تكن قادرة في الواقع على ممارسة سلطتها على أقاليم تسيطر عليها إسمياً ولا تدعيها دولة أخرى لنفسها.

لم تترسخ بنية الدول في العالم العربي ويمتد سلطانها على جميع اراضيها، الا في العصر الاستعماري وتثبيت الحكومات لأسعار المنتجات النفطية، وهذان تطوران مترابطان. كانت البنية الاستعمارية للدولة، في عدد من الحالات، هي التي بدأت تحكم بشكل فعال الأقاليم التي تدعيها الدولة، كما ان جميع بُنى الدول تقريباً التي كانت قائمة في شبه الجزيرة العربية حتى الحرب العالمية الثانية ما كان يمكن لها أن تبقى الا بفضل الإعانات البريطانية. وحتى بعد الحرب العالمية الثانية، لم يكن بمستطاع ليبيا المستقلة إتفاقاً ان تحافظ فعلاً على بنية لدولتها، الى أن بدأ تصدير النفط في أواخر الخمسينات. مع هذا ففي ١٩٦٠ كانت المعونة البريطانية والدفوعات الأمريكية عن تأجير قاعدة ويليس تمثل ٣٥ بالمائة من إجمالي الإنتاج القومي الليبي كما تمثل جميع عوائد الدولة تقريباً[١].

وغيّر النفط الصورة تغييراً جوهرياً. ففي معظم الحالات زوّد النفط البنى الضعيفة للدول بموارد مالية وافرة. أما في الحالات الأخرى، فإن أقطاراً فقيرة وضعيفة لا تنعم بعوائد نفطية، تمكنت مع ذلك من أن تزيد دخلها زيادة كبيرة، وذلك بتشجيع الهجرة أو أن تبحث خلاف هذا عن موارد خارجية، إقليمية ودولية معاً. لذا فمن النادر جداً اليوم ان نجد حالة يتعرض فيها وجود بنية الدولة ذاته للخطر بسبب الافتقار للموارد: مع هذا فإن الأهمية النسبية للموارد، في دعمها لكل دولة من الدول، تختلف كثيراً.

ثمة ما يدعو للاعتقاد ان الفوارق في دخل الدولة، بالنسبة للفرد الواحد، تعكس الفوارق في إجمالي الناتج المحلي بالنسبة للفرد الواحد، وذلك على أساس الافتراض أن قدرة كل دولة بمفردها على تخصيص حصة معينة من اجمالي الناتج المحلي، هي قدرة ثابتة في المدى القصير. مع هذا، فليست هذه هي الحال بالتأكيد بالنسبة للأقطار المنتجة للنفط، حيث تكون السلسلة السببية سلسلة مقلوبة، وحيث يقرر دخل الدولة إجمالي الناتج المحلي وليس العكس. وفي هذه الدول، تعكس الفوارق في إجمالي الناتج المحلي للفرد الواحد المتغيرات في فرص الدخل وأفضليات الإنفاق لكل

---

(١) G. Luciani, «Acqua, il Petrolio e la Natura dello Stato in Libia,» in: G. Luciani, ed., *OPEC nell'Economia Internazionale* (Turin: Einaudi, 1976), pp. 121-123.

بنية من بنى الدول. بل إن دخل الدولة لا يمكن ان يعتبر بأي معنى معقول، كجزء من إجمالي الناتج المحلي، إلا إذا أنفق فعلاً، وكان هذا الإنفاق داخلياً فقط.

ثانياً: هل ثمة «مجتمعات هايدروكاربونية»؟(*)

يتزايد الاستقرار في تشكيلات الدول، إذا كانت قادرة على تخصيص موارد لأغراضها، وإذا كانت تلعب، كذلك، دوراً اقتصادياً من شأنه أن يزيد موضوعياً من الحصيلة الكلية للموارد المتاحة للقطر الذي تديره. ومع ان هذا بذاته لا هو بالشرط الضروري، ولا بالشرط الكافي لهذا الاستقرار فمن المعقول القول ان الدول التي تقوم بوظيفة اقتصادية نافعة سيتم قبولها بسهولة كبيرة في الشكل المعين الذي تتخذه. لذا، فإن طبيعة تشكيلات الدول وسلوكها يتأثران بالسمات السائدة للحياة الاقتصادية في الأقطار التي تحكمها.

اما بالنسبة للشرق الأوسط خاصة، فإن أهمية الماء يتكرر ذكرها، طالما كانت الزراعة هي الفعالية الاقتصادية السائدة، ثمة بالطبع تأكيد Wittfogel على مجتمعات هايدرولية(٢). إن حجته تبدو لنا اليوم مبالغاً فيها جداً، وقد انتقدت من وجهة نظر تاريخية. مع هذا فإذا نظرنا الى تاريخ ما يعرف اليوم بالعالم العربي، والى الحيوية الفائقة لتشكيلات الدول في وادي النيل وحوض ما بين النهرين، نجد أن هذه الحيوية لها علاقة وثيقة بالماء والري.

على أن أهمية الماء، وتوافره أو عدم توافره، وأثر هذه الأهمية في صياغة المؤسسات السياسية والحياة السياسية وإملائها الصفات الجوهرية لتشكيلات الدول في نهاية المطاف، لا تؤيد بالضرورة حجة «وتفوغل». لقد اشار عدد من المؤلفين حديثاً، وخاصة علماء الأجناس، الى أهمية إدارة المياه في صياغة الحياة الاجتماعية والسياسية لأقطار بعينها(٣).

ويمكن القول ان التأثير السياسي للنفط شبيه من نواح عدة بالتأثير السياسي للماء، ومختلف في الوقت ذاته عنه في بضعة جوانب أساسية.

النفط، بالطبع، سائل. وهذه مصادفة أكثر من سطحية لأنها تعني ان انتاج النفط ونقله، إنما يتمان على الوجه الأفضل من خلال إقامة شبكة متكاملة من المنشآت الهايدرولية. ثمة حاجة فعلية لتنسيق مركزي: وغالباً ما كان هذا التنسيق يجري بواسطة كيانات غير تابعة للدولة سواء في الأقطار الصناعية أو على المستوى الدولي (مثلاً، ستاندرد أويل قبل ١٩١١، و«التفاهم» غير الرسمي بين شركات النفط العالمية بعد ذلك: أو وكالات تنسيقية مثل «لجنة سكة حديد تكساس»). أما في الشرق الأوسط، فلا تتوافر مثل هذه الكيانات محلياً، كما أن المهمة ينظر اليها طبيعياً على أنها تتعلق بالدولة.

فضلاً عن ذلك فان النفط يتطلب، كأعمال الري المعقدة، «نمطاً بذاته من تقسيم العمل»(٤)،

(*) اي قابلة للتبخر والزوال؟

(٢) Karl August Wittfogel, *Oriental Despotism: A Comparative Study of Total Power* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1957), pp. 48-49.

(٣) Dale F. Eickelman, *The Middle East: An Anthropological Approach* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1981), pp. 48-72.

(٤) Wittfogel, Ibid., p. 22.

نمطاً تتضح فيه بجلاء شريحة تكنوقراطية تتمتع بالمعرفة الجيولوجية والكيميائية والمالية الضرورية لإدارة الأعمال النفطية إدارة جيدة وناجحة.

والشبه الآخر هو أن النفط، كالماء، إنما يوجد في «أحواض» و«أقاليم». ومع أن الحاجة لإدارة متكاملة هي حاجة ملموسة **بمعنى الكلمة** على مستوى حقل النفط الواحد فقط، ولكن من الممكن اكتساب الكثير عن طريق التنسيق على مستوى أعلى من ذلك أيضاً. لقد كان لهذا الأمر آثار على التحديد الاقليمي للدول العربية. إن تخطيطات حدودية معينة أصبحت موضع تنازع، في حين ان غيرها زالت عنها هذه الصفة. والمناطق التي لا نفط فيها طرحت عنها الميول الانفصالية التي ربما كانت تراودها في الماضي (كالحجاز) أو قبلت بترتيبات اتحادية مع جاراتها الغنية بالنفط (كالامارات العربية المتحدة)؛ أو أن الموقع المركزي لأحواض النفط قد حل أثره محل القوى الرافضة للمركزية، وهي قوى عميقة الجذور. ففي حالة ليبيا، تحقق دمج مناطق طرابلس وبرقة وفزان دمجاً نافذاً لأن النفط موجود فيها جميعاً.

لكن هناك فوارق مهمة أيضاً. الفارق الجوهري الأول بين النفط والماء، هو أن النفط لا يتطلب تعبئة عدد كبير من السكان. على العكس، فانتاج النفط عملية آلية جداً تستخدم فيها القلة، ونسبة عالية من هذه القلة من العاملين الاختصاصيين، المتفرغين. إن أغلبية السكان الساحقة لا تشارك في العمليات النفطية.

والنقطة الأساسية الثانية هي أن النفط، خلافاً للماء، لا فائدة مباشرة له لبقاء الأغلبية الساحقة من الأهالي ورفاههم. صحيح، إن المنتجات النفطية يجري استهلاكها، ولكن الصلة المباشرة بالنفط ليست مهمة **بذاتها**، كما هي الصلة المباشرة بالماء. أما المهم، فهو الصلة المباشرة **بعائدات** النفط، التي تمكّن المستهلك من شراء أنواع كثيرة من السلع، بضمنها المنتجات المشتقة من النفط. وهكذا فإن الأغلبية الساحقة من الأهالي لا تشارك بالنفط سواء في انتاجه أو في الانتفاع منه. إن اهتمامهم هو بعائدات النفط، أي أن ثمة وسيط بينه وبينهم، والوسيط هو الدولة.

ومما يتصل بالفارق الثاني اتصالاً مهماً، ان النفط ينتفع منه على الأغلب في الخارج. وسواء أكان نفطاً خاماً أو مصفى، فإنه لا قيمة له إلا إذا صدّر. والنفط لا تجري المتاجرة به محلياً في الأقطار المنتجة له. ولأن تثبيت أسعاره ينطوي على علاقة مع بقية العالم، فهو يقع بشكل طبيعي ضمن مسؤولية الدولة، كما انه يخلق تضامناً بين رعاياها.

لذا فإن الصفات الخاصة بانتاج النفط وتسويقه قد يكون لها أثر على استقرار تشكيلات الدول والهيئة التي تتخذها. على ان من الخطأ اتباع رأي «وتفوغل» الخاص بنظرية «المجتمع الهايدروكاربوني». ثمة خطر جلي في المبالغة بهذا الرأي، وفي إغفال الحقيقة التي مفادها أن النفط، كالماء تماماً، ليس هو البعد الحيوي الوحيد.

والمسألة هي أن عدداً من جوانب الحياة الاقتصادية في العقود الأخيرة، أخذت تنحو الى زيادة الدور الاقتصادي للدولة وزيادة تأثيرها. وبصرف النظر عن التوجهات الايديولوجية للحكومات، فإن الواقع الدولي أجبر كل دولة على اتخاذ بعض الخطوات الأساسية،كإصدار وسيلة ائتمان نقدية لاستعمالها داخل حدودها، أو الأخذ بتشريع اقتصادي معقد. ومع أن التجارة الخارجية يجري تنظيمها دائماً في معظم الحالات، فإن أهمية هذا التنظيم قد ازدادت بسبب الأهمية المتنامية للتجارة الدولية. يضاف الى هذا ان الدولة قد عهدت الى نفسها في معظم الحالات

مسؤولية صيانة وتحسين البنية الاساسية فيها، من طرق ونقل وبريد وهاتف وكهرباء وماء الخ، الى درجة أنه من غير المتصور اليوم قيام أية فعالية اقتصادية لا تتصل بشكل ما بالحضور الفعال للدولة، ولا تتكيف به.

إن الاتجاه نحو دور مباشر للدولة هو، بالطبع، مهم جداً من وجهة النظر السياسية. إن تشكيلات الدول التي بدت اصطناعية واعتباطية تماماً عند انشائها، قبل خمسين عاماً أو أقل، هي اليوم واقع عميق الجذور من الصعب تحويره. لذا فإن أية محاولة لتصوير الأقطار المنتجة للنفط على أنها مجتمعات هايدروكاربونية، إنما هي تبسيط مرفوض.

ثالثاً: النفط وطبيعة الدولة

وفي حين لا ينبغي لنا أن نتحدث عن مجتمعات ودول هايدروكاربونية، فإن من الحقائق ان يكون لانتاج النفط تأثير قوي وحاسم على طبيعة الدولة. ويتم ذلك عن طريق تأثيرات هذا الانتاج على تركيب عوائد الدولة، وعلى معدل النسبة بين العوائد التي يحصل عليها محلياً وبين العوائد التي يحصل عليها من الخارج.

إن العامل الرئيسي في هذه المناقشة هو الفهم الدقيق لذلك الشيء الذي يحدث الفارق. فأحياناً تعزى أهمية كبيرة الى كون النفط هو مصدر دخل الدولة، والى كون عوائد النفط تتضمن ريعاً كأحد العناصر السائدة فيها.

ومن هنا مفهوم «الدولة الريعية» rentier State الذي يؤخذ به أحياناً لوصف الدولة في الأقطار المصدرة للنفط. ومع أن هذا المفهوم يرصد جوهر المشكلة، ولكن بعض النقاط بحاجة الى ايضاح:

١ ـ ثمة مصادر أخرى للعوائد شبيهة بالريع وهي تترتب للدولة مباشرة الى جانب النفط، لذا فإن الدول الريعية ليست بالضرورة دولاً مصدرة للنفط.

٢ ـ إن بعض الدخول المهمة التي تتضمن مكوّناً يتألف من ريع، لا تترتب للدولة مباشرة، وفي هذه الحالة ينبغي ألا نتحدث عن دولة ريعية، ولو ان بإمكاننا وصف الاقتصاد عموماً بأنه اقتصاد ريع، وذلك بالمعنى الذي اتبعه ببلاوي وعبد الفضيل[٥].

٣ ـ من الأمور الجوهرية ان يتسم دخل الدولة بطبيعة الريع، وليس هذا فقط، بل يجب كذلك ان يكتسب في الخارج؛ فإذا اكتسب داخلياً، فلن تتأثر طبيعة الدولة بشكل أساسي.

لهذه الأسباب أفضل ان اقترح تصنيفاً جديداً لا ينظر الى طبيعة دخل الدولة، وانما الى منشئه، وهل هو داخلي أم خارجي. إن التأثير الكبير لانتاج النفط وتصديره، يتجلى في أنه يحرر الدولة من الحاجة الى جمع الدخل داخلياً. وتصدير النفط هو الذي يلعب دوراً أساسياً في هذا الشأن أكثر مما يلعبه حتى انتاج النفط **بذاته**، فالدولة في قطر ينتج كثيراً من النفط ولا يصدّر منه شيئاً، قد تسمى أو لا تسمى دولة ريعية، ولكنها لا تختلف كثيراً عن أية دولة أخرى يعتمد دخلها على مصادر داخلية. وفي كلتا الحالتين، فإن القوة العمومية والطاقة الانتاجية للاقتصاد الداخلي، هما اللتان تكيفان دخل الدولة. أما إذا كان النفط يصدّر أغلبه، ودخل الدولة يرتبط بهذا

---

(٥) انظر مقالتي د. حازم الببلاوي ود. محمود عبد الفضيل في هذا الملف.

التصدير، فإن الدولة تتحرر من قاعدتها الاقتصادية الداخلية، ويجري دعمها بالقاعدة الاقتصادية للأقطار التي تستورد نفطها.

وهكذا، فإذا نظرنا الى منشأ عوائد الدولة فعلينا بالأحرى أن نتحدث عن «دول خارجية الموارد» ـ وهي التي تغلب فيها عوائد تترتب مباشرة في الخارج ـ و«دول داخلية الموارد» ـ وهي التي تغلب فيها العوائد المحلية، والضرائب. وقد يكون الأمر أكثر وضوحاً، إذا نظرنا الى هذا التمييز بطريقة مختلفة، وهذا يتعلق بالوظيفة الغالبة للدولة. فيكون التمييز، من ناحية هذه الوظيفة، بين «دول رصد التخصيصات» و«دول الانتاج»، استناداً الى اعتبار إحدى هاتين الوظيفتين ـ مجرد رصد التخصيصات أو الانتاج وإعادة الرصد ـ هي المهمة الضرورية للدولة.

إن دولة الريع أو دولة الموارد الخارجية سيؤول أمرها حتماً الى القيام بدور رصد التخصيصات من الدخل الذي تتسلمه من بقية انحاء العالم. ولها أن تقوم بذلك بشتى الطرق، فقد تكون تقوية القاعدة الاقتصادية المحلية من بين الأغراض المختلفة التي تنفق من أجلها الأموال، ولكن الأمر ليس بالضرورة هكذا. وحتى إذا حدث وان كان هذا هو أحد أهداف الدولة، فإن تقوية الاقتصاد المحلي لا ينعكس أثرها في دخل الدولة: لذلك فإن هذه التقوية ليست شرطاً مسبقاً لبقاء الدولة وتوسعها، وهذا طالما ان الاقتصاد المحلي لا ينقب فيه لجمع المزيد من الدخل عن طريق الضرائب المحلية.

وعلى العكس من هذا، فكلما كان دخل الدولة قائماً على التنقيب في الاقتصاد المحلي، جمعاً للأموال بمختلف الوسائل المالية، أمكن للدولة أن تنمّي وظيفة رصد التخصيصات وأن تؤدي هذه الوظيفة، ولكن فقط في الحدود التي يوفر فيها الاقتصاد المحلي ذلك الدخل الذي تحتاجه للقيام بذلك. إن النمو في الاقتصاد المحلي هو إحدى صور «الترف» المختلفة التي تستطيع الدولة شراءها بدخلها النفطي، وذلك في إحدى الحالتين المذكورتين آنفاً، وهو، أي النمو، شرط مسبق جوهري لبقائها ونموها في الحالة الأخرى. إن جميع الدول، كما هو واضح، تهدف الى القيام بوظيفة رصد التخصيصات، لأن هذا بمعنى من المعاني هو ما ترمي اليه السياسة: وجميع الدول تقوم بأداء شيء من وظيفة رصد التخصيصات. بيد أن رصد التخصيصات، بالنسبة للدول التي تعتمد على دخل من الخارج، هو العلاقة الوحيدة التي تحتاجها لإقامة اقتصادها المحلي: أما جميع الدول الأخرى فتعتمد على اقتصاداتها الداخلية اعتماداً كلياً، بكل ما يترتب على ذلك.

هناك، الى جانب النفط، مصادر أخرى من الدخل الخارجي تترتب للدولة، وهي المساعدات الدولية من اقتصادية وعسكرية وسياسية، ولكنها أحياناً تقدم عيناً أو تكون مقيّدة، مما يحدّ من حرية رصدها للأغراض البديلة المختلفة.

ومن جهة أخرى، فإن فرض الضرائب على التجارة الدولية ليس مصدراً من مصادر الدخل الذي يأتي من بقية انحاء العالم، لأن عبء مثل هذه الضرائب يقع على المستهلك أو المنتج المحلي، لا على المستورد أو المصدر الأجنبي. كما لا تعتبر تحويلات المهاجرين كذلك، لأنها تعود لهم لا للدولة. وقد تحاول الدولة ان تفرض ضريبة على دخل المهاجرين، ولكنها لا تكون في وضع يمكنها من ذلك قبل تحويل الدخل ووصوله. ولا يمكن فرض الضريبة على هذا الدخل لكي يصبح من مصادر دخل الدولة، إلا بعد أن تدخل التحويلات في الاقتصاد المحلي (ولا يتم ذلك عادة بعد دخولها مباشرة وذلك لتشجيع المهاجرين على تحويل دخولهم). والدولة، عندئذ، إنما تفرض

الضريبة على اقتصادها المحلي. والواقع أن أهمية تحويلات المهاجرين هي التي تفرض التمييز بين اقتصاد الريع وبين دولة رصد التخصيصات (أو الدولة الريعية). فكلما تكون التحويلات مهمة، أضفى ذلك طابع الريع على الاقتصاد ككل، ولكن القاعدة الاقتصادية للدولة لا تتغير.

يمكننا ان نعرّف دول رصد التخصيصات بأنها الدول التي تستمد عوائدها في الأغلب (أكثر من ٤٠ بالمائة) من النفط أو من مصادر أجنبية أخرى، والتي تكوّن مصروفاتها جزءاً جوهرياً من إجمالي ناتجها المحلي.

ونجد أمثلة بارزة عن دول رصد التخصيصات في أقطار الخليج العربي. ففي الكويت، يمثل دخل النفط وحده ٦٢ بالمائة من مجموع الايرادات في ١٩٨٢، وكانت هذه النسبة ٨٤ بالمائة في ١٩٨٠: فإذا أضيف دخل الاستثمارات الخارجية (٣١,٨ بالمائة من مجموع الايرادات في ١٩٨٢) بلغ ما يترتب من مجموع الايرادات من مصادر خارجية ٩٤ بالمائة وبموجب المقاييس التقليدية لمسك الحسابات بلغت ايرادات الحكومة حداً مقداره ٩٤,٢ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي في ١٩٨١، ولكن هذه النسبة انخفضت فيما بعد، إذ أخذت عوائد النفط تنخفض بسرعة أكبر من إجمالي الناتج المحلي. كانت ايرادات الحكومة قبل ١٩٨٢ أكبر بكثير من مصروفاتها، ولكن الفارق بين الاثنتين أخذ بالتناقص بعد ذلك، إذ تزايدت المصروفات وتقلصت الايرادات. فقد بلغت مصروفات الحكومة ٥٣ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي عام ١٩٨٢، ثم انخفضت بعد ذلك وأخيراً، إذا كان لنا أن نعدّل أرقام إجمالي الناتج المحلي وفق مقاييس مسك الحسابات التي يقترحها Stauffer، فإن مصروفات الحكومة تمثل جزءاً أكبر بكثير من إجمالي الناتج المحلي (أو بمصطلح «ستوفر»ND-GDP). مع هذا، فإذا أخذنا بطريقة «ستوفر» فينبغي علينا كذلك ان نعدّل أرقام دخل الحكومة، ونحدد مستوى دخل لها «قابل للمحافظة عليه دائماً» وذلك بطرح ريع النفط، الأمر الذي سيمحو دخل الحكومة بأسره تقريباً. إن هذه التمارين الحسابية مفيدة لغرض فهم طبيعة العلاقة بين دخل الحكومة وإجمالي الناتج المحلي في قطر كالكويت.

إن أغلب أقطار الخليج العربي هي في الوضع ذاته. ففي عمان، بلغت مصروفات الحكومة ٥٥,٥ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي عام ١٩٧٨. وانخفضت النسبة الى ٤٠,٦ بالمائة في ١٩٨٠، وهي أدنى ما بلغته، ثم ارتفعت بعد ذلك لتصل الى ٤٧,٣ بالمائة في ١٩٨٢. وقد أظهرت ميزانية عمان اتجاهاً نحو وجود عجز فيها. إن عائدات النفط والمنح التي تأتي من الخارج تمثل ٩٠ بالمائة (١٩٨٢) من مجموع الايرادات.

وفي السعودية، وفي سنة شهدت ذروة هبوط أسعار النفط، وهي سنة ١٩٨٤، كانت عائدات النفط تمثل ٦٤ بالمائة من مجموع الايرادات، كما أن الدخل من الاستثمارات الخارجية جاء بنسبة أخرى تقرب من ١٨ بالمائة. وهكذا تعتمد الحكومة كل الاعتماد على دخل يأتي من الخارج، ولكنه يمثل في الوقت ذاته حصة أصغر من إجمالي الناتج المحلي. فقد مثلت ايرادات الحكومة في ١٩٧٧، حين أظهرت الميزانية فائضاً كبيراً، ٦٦,٣ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي، وقد انخفض هذا المعدل الى ٥٠,١ بالمائة في ١٩٨١. فلما تجاوزت مبالغ المصروفات مبالغ الدخل في السنين اللاحقة تغير كذلك تكوين إجمالي الناتج المحلي، كما أن القطاع الخاص (غير النفطي) أخذ يكوّن، اعتباراً من ١٩٨٣/١٩٨٤ أكثر من نصف إجمالي الناتج المحلي.

أما خارج الخليج، فيحتمل ان تقع ليبيا ضمن هذه الفئة، ولكن ميزانية ليبيا توضع

بشكل غير تقليدي جداً مما يجعل إجراء التحليل المقارن أمراً مستحيلاً.

وأخيراً يقع كل من الأردن وسوريا في نموذج دولة رصد التخصيصات، مؤقتاً على الأقل. ففي الأردن تراوحت مصروفات الحكومة حول ٥٠ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي حسب إحصائيات صندوق النقد الدولي (١٩٨١: ٥٢.٤ بالمائة: ١٩٨٢: ٤٥.١ بالمائة): ولكن إدخال الهيئات المستقلة العامة من شأنه ان يرفع المعدل كثيراً الى نسبة ٨٥ بالمائة[٦]. اما المنح من الخارج فقد بدأت ترد بشكل مهم، بالنسبة للأردن في ١٩٧٩، حين بلغت ذروة مقدارها ٥٤.٤ بالمائة من مجموع الايرادات. وانخفضت بعد ذلك حتى بلغت في الميزانية سنة ١٩٨٤ مقدار ٢٤.١ بالمائة من مجموع الايرادات. ومثلت المنح في سوريا ٤٠.٩ بالمائة من مجموع الايرادات عام ١٩٧٩ و٣٠ بالمائة منه عام ١٩٨١: بيد ان من غير الواضح هل تدخل جميع المنح في الميزانية أم لا. وقد بلغت مصروفات الحكومة السورية ٣٨.٨ بالمائة من إجمالي الناتج القومي عام ١٩٧٩، وبلغت ٣٨.١ بالمائة منه في ١٩٨١.

أما في الجزائر، فإن ايراداتها من المواد الهايدروكاربونية (بضمنها الغاز) تمثل حصة متناقصة من مجموع الايرادات (٦٧ بالمائة في ١٩٨١، ٥٣ بالمائة في ١٩٨٤)[٧]. وتمثل مصروفات الحكومة ٨٤.٨ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي. لذا فالجزائر هي حالة على حافة دولة رصد التخصيصات.

كذلك حالة البحرين والعراق لأسباب مختلفة. إن النفط والمنح هما في كلا القطرين من مصادر العوائد الرئيسية (يمثلان بالنسبة للبحرين ٧٨.٥ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي في ١٩٨٢: أما بالنسبة للعراق فلا تتوفر بيانات حديثة)، ولكن مصروفات الحكومة تمثل حصة أصغر نسبياً من إجمالي الناتج المحلي: ففي البحرين كانت ٤٠ بالمائة في ١٩٧٧ وقد انخفضت الى ٣٤.٦ بالمائة في ١٩٨١، أما في العراق فقد كانت ايرادات الحكومة تبلغ ٢٦.٨ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي في ١٩٧٨ و٢٥.٣ بالمائة في ١٩٨٠.

ولا يمكن أن تدعى الدول ذات الصادرات النفطية القليلة والعدد السكاني الكبير نسبياً، مثل مصر وتونس، بدول رصد التخصيصات. ففي مصر تمثل الايرادات غير الضريبية، والتي تشتمل على عوائد النفط وعوائد القنال ايضاً، وكذلك تشتمل على ايرادات محلية معتادة، تمثل كلها ٢٣.٨ بالمائة من مجموع الايرادات، في حين بلغت مصروفات الحكومة ٤٧ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي. وهذه الحقيقة الأخيرة ليست استثنائية أبداً، إذ ان حقيقة الموضوع المهمة هي ان هذا المستوى من المصروفات يزيد كثيراً على الايرادات، وهذه الايرادات إنما تستمد بدورها من الاقتصاد المحلي. لقد كانت نسبة عوائد النفط في تونس سنة ١٩٨١ بمقدار ١٨.٦ من مجموع الايرادات، ولم تضف رسوم الأنابيب والمنح سوى ٠.٧ بالمائة فقط. أما مصروفات الحكومة فكانت أيضاً أكبر بكثير من الايرادات، وبلغت في ١٩٨١ نسبة ٣٧.٣ بالمائة من إجمالي الناتج القومي. وهذا وأن الأهمية النسبية لمصادر الدخل الأجنبية هي حتى أقل من هذا في اقطار عربية أخرى مثل المغرب (الاقصى).

وهكذا نرى ان العالم العربي ينقسم بوضوح الى قسمين متساويين تقريباً من دول رصد

---

(٦) *Middle East Economic Digest* (MEED), (4 January 1985), p. 12.
(٧) *Marchés tropicaux et méditerranéens* (24 février 1984), p. 429.

التخصيصات ودول الانتاج، ويضم القسم الأول أقطاراً ليست منتجة للنفط، ولكنها تتسلم دخلاً كبيراً من الخارج على أسس شتى. ففي أية ناحية من النواحي، يمكن لنا ان نتوقع ان تكون قواعد اللعبة السياسية مختلفة في دولة رصد التخصيصات عنها في غيرها.

نجد في الاقطار التي تكون فيها الدولة من النمط الانتاجي، ان القسم الأعظم من سكانها يستمدون دخلهم من مصادر تختلف عن الدولة ذاتها. قد تكون الأغلبية في الأنظمة الاشتراكية، مستخدمة في صناعات القطاع العام، لا في أجهزة الدولة حسب تعريفها الأضيق. والدولة، بسبب حاجتها للاعتماد على الضرائب (أو، في حالة الأنظمة الاشتراكية، على دخل من صناعات القطاع العام)، لها مصلحة في توسيع قاعدة الدخل الذي تفرض عليه الضرائب. إن النمو الاقتصادي هو الهدف الأساسي للسياسة الاقتصادية التي تتبعها جميع دول الانتاج، ولكن ليس هناك سياسة اقتصادية محايدة من وجهة نظر التوزيع، كما أن استقطاب المجتمع لشتى الجماعات ذات المصالح التي تصطرع للتأثير في السياسة الاقتصادية هو لازمة ضرورية. ومع أن المنطويات السياسية الدقيقة التحديد لفرض الضرائب قد تختلف حسب طبيعة الضريبة نفسها، فإن العملية، في أغلب الحالات، تتطلب درجة عالية من قبول السكان. إن التهرب من الضريبة يمكن قمعه إذا كان ظاهرة هامشية، أما إذا اصبح التهرب هو القاعدة العامة أمست جباية الضريبة عالية الكلفة جداً. وهذا يقيم صلة بين القدرة على جباية الضرائب والشرعية، وهي صلة تتمثل بالمقولة التي مفادها ان «لا ضريبة بلا تمثيل». ومع أن الصلة المباشرة بين فرض الضرائب والديمقراطية النيابية قد لا تكون موجودة، كما يتضح من أمثلة لا تعد ولا تحصى، ولكن من حقائق الأمور أنه كلما اعتمدت الدولة اعتماداً جوهرياً على الضرائب أصبحت قضية الديمقراطية مسألة لا مناص منها، ونشأ حتماً تيار قوي في صالح الديمقراطية. إن هذه نتيجة للحقيقة التي مفادها ان الناس إنما يُستدرجون طبيعياً للتلاحم في مواقفهم وفق مصالحهم الاقتصادية، كما أن الجماعات التي لا تجد سبيلاً للتأثير في عملية صنع القرار لصالحها، تأخذ بالمطالبة بإجراء التغييرات المناسبة في المؤسسات. والدولة من جانبها يجب ان تظهر مصداقية للفكرة القائلة بأنها تمثل الصالح العام؛ لهذا فإنها تنحو الى طرح اسطورة وطنية غرضها هو أن تتجاوز نزاع المصالح الذي يخلقه وجود الدولة ذاته أو يفاقم منه، وقد تكون للأساطير الوطنية مواصفات شتى، وأقلها في الخطاب البلاغي فكرة الناتج القومي الاجمالي أو الناتج المحلي الاجمالي، والتشديد على هدف النمو الاقتصادي، كما ينظر اليه بمعزل، عن هموم التوزيع.

ولا يوجد شيء من هذا في دولة رصد التخصيصات. إن الدولة، بالنظر لكونها مستقلة عن قوة الاقتصاد المحلي، ليست بحاجة إلى صياغة أي شيء يستحق أن يسمّى سياسة اقتصادية ، فكل ماتحتاج إليه هو سياسة مصروفات. ولأن ايرادات الدولة ذاتها هي أكبر أقسام إجمالي الناتج المحلي، فإن مجرد الإنفاق محلياً سيؤدي الى نمو معدل هذا الناتج الى حده الأقصى. والمشكلة الوحيدة المتعلقة بدولة رصد التخصيصات هي الحصول على أقصى ايراد ممكن من العالم؛ بيد أن هذا لا علاقة له إلّا قليلاً بالاقتصاد المحلي. ولأن دولة رصد التخصيصات إنما تنفق فقط ولا تفرض الضرائب، فإن سياسة مصروفاتها لا يمكن أن تضر إلا ببعض أبنائها وبصورة غير مباشرة؛ وهي من جهة أخرى ينظر اليها عادةً على أنها تنفع الجميع.

أما أن المنافع ليست موزعة بالتساوي، فهو أمر لا صلة له بالحياة السياسية، لأنه ليس حافزاً كافياً لتلاحم الناس ومحاولتهم تغيير المؤسسات السياسية. والحل، بالنسبة للفرد الذي

يشعر أن منافعه ليست على ما يرام، هو أن يناور من أجل الحصول على مغانم شخصية ضمن الوضع القائم، وهذا الحل يتقدم دائماً على ابتغاء تحالف مع آخرين هم في ظروف متشابهة. ففي التحليل النهائي لا يوجد أساس موضوعي للإدعاء بأن للفرد أن يحصل على مزيد من المنافع، وذلك لأن إسهامه قابل على العموم بالاستغناء عنه على كل حال. وإن لم تكن هذه هي الحالة، فإن الفرد سيجد نفسه عادةً في وضع يمكنه من زيادة دخله إذا ترك البلاد وسعى للعمل في الخارج؛ ولكن دول رصد التخصيصات تدفع في العادة أجوراً طيبة. وبما أن «الخروج»[٨] ينطوي عادةً على خسارة كبيرة في الدخل، يصبح «الكلام» أمراً خطيراً ويكون «الولاء» شيئاً رائجاً بالنسبة لأغلبية السكان الساحقة.

والولاء هو للنظام، لا لأفراد في السلطة. ومن المتوقع أن تحدث مكائد كثيرة في دول رصد التخصيصات، على نسق النمط العريق الذي يجري في سياسة الأروقة في بلاط، وهذا لا يتطور إلا نادراً جداً إلى نقاش سياسي حقيقي. إن الديمقراطية ليست مشكلة بالنسبة لدول رصد التخصيصات. ومع أن هذه الدول قد تجد من مصلحتها الآنية أن تقيم نوعاً ما من الهيئات التمثيلية للتنفيس عن بعض النقمة والسيطرة عليها، والتي تولدها حتى سياسة أروقة البلاط، ولكن هذه الهيئات تكون حتماً ذات صلة ضعيفة جداً بمن تمثلهم في الظاهر: إن مناقشاتها يتابعها الجمهور بلا مبالاة، كما أن بوسع الحاكم حلها فلا يواجه أية مقاومة على الإطلاق. والسائد هو عدم وجود هيئات تمثيلية إطلاقاً، أما الحاجة لإقامتها فلا تجد سوى معسول الكلام. وحتى هذا إنما يقصد منه إرضاء رغبات الرأي العام في الخارج أكثر من تلبية الضغط الكبير في الداخل. والحقيقة هي أن «لا تمثيل بلا ضريبة»، ولا استثناء من هذه الصيغة المقلوبة من المقولة.

ولا تتطور المعارضة السياسية الواسعة، إلّا في حالة فشل دولة رصد التخصيصات، أو ساد الاعتقاد بفشلها، في الانتفاع كلياً من إمكانية تسلم دخلها من بقية أنحاء العالم. ومع أن الجماعات المعارضة قد تكون محدودة العدد ولكنها أحياناً تجد نفسها في وضع يمكنها من قلب النظام السياسي القائم. وتكون النتيجة عادة قيام نظام مختلف، وإن ليس نظاماً أكثر ديمقراطية بأي حال. ويعتبر تاريخ ليبيا، وربما العراق أيضاً، نموذجياً في هذا المضمار. ففي كلتا الحالتين، كان ينظر إلى الأسرة الحاكمة السابقة فيهما على أنها خاضعة للمصالح الأجنبية، ليس فقط من وجهة نظر سياسية، بل من وجهة نظر مالية أيضاً: كانت العائلة المالكة تصادر الإيرادات. هنا يصبح الفساد أمراً مهماً: إن عدم العدالة في التوزيع لا يكون قضية، ولكن إذا كان البحث عن منفعة شخصية يؤدي إلى الفشل في الحصول على الريع الممكن كاملاً، فإن عدم العدالة في التوزيع يتطور الى قضية مهمة جداً. والسبب هو ما يلي: ففي حين أن عدم العدالة في التوزيع لا يصحح إلا بإفادة البعض والإضرار بالبعض الآخر، فيكون الفرد على غير بصيرة تُرى في أي جانب منهما سيكون، فإن سوء الادارة للماكنة المالية للدولة إنما يصحح بإفادة جميع أبناء البلاد على العموم.

ودولة رصد التخصيصات ليست بحاجة إلى الركون الى أسطورة وطنية، بل إنها في واقع الأمر تتجنب ذلك في العادة. والأسطورة الوطنية قد تفسّر، حين تقتصر على القطر ذاته، على أنها أساس للمطالبة بالمشاركة في عملية رصد التخصيصات. والدولة الوراثية غير القومية تكون، من

---

(٨) A.O. Hirshmann, *Exit, Voice and Loyalty* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1970).

جهة أخرى، في أحسن أوضاعها كدولة لرصد التخصيصات، لأن نشأتها تقيّد بشكل طبيعي عدد الناس الذين لهم رأي في المشاركة.

ولأن دول رصد التخصيصات لا تركن إلى أسطورة وطنية ذات حجم ملائم، فإنها قد تتحاشى وضع دائرة محددة بوضوح تضم أنصارها ومؤيديها. وبالنظر إلى أن هذا من شأنه ادامة أهمية السياسة الفئوية التقليدية وأهمية وجود الجماعات القائمة على صلة القربى، بل ربما من شأنه تعزيز هذه الأهمية، فإن كون أغلب إجمالي الناتج القومي يتأتّى من مصروفات الحكومة إنما يضمن عملياً عدم ظهور جماعات بديلة تحل محل الأقرباء.

إن العدد الصغير من المستخدمين في صناعة النفط يجعل من الممكن التخلص بسهولة من إمكانية ظهور النقابات في هذا القطاع. أما في القطاعات الأخرى، فإن الافتقار الى المؤسسات الصناعية والى الفعاليات الانتاجية عموماً، سيحول دون ظهور بنية نقابية أو تطور ثقافة نقابية. فالنقابات إنما تولد في المعامل لأن هذه تضم عدداً كبيراً من العمال ذوي المصالح المشتركة. ومن الممكن أن تنتقل النقابات من المعامل الى قطاعات أخرى ومؤسسات أصغر فتنتشر فيها، ولكن من الصعب جداً أن يبدأ قيام حركة نقابية من قطاع الخدمات أو من معمل للبتروكيماويات. وكل ماتدعو الحاجة إليه هو الكبت المخفف جداً، إذا سوّلت لأحدهم نفسه أن يقلد التجارب الأجنبية.

ويصح هذا إلى حدٍ كبير على الأحزاب. فبما أن دول رصد التخصيصات تتبع سياسة لا تتيح مجالاً لتمثيل المصالح الاقتصادية للمواطنين من غير صفوة القوم، فإن الأحزاب لن تظهر إلا لتمثيل توجهات ثقافية أو ايديولوجية. أما في التطبيق العملي، فالظاهر أن مذهب الأصولية الإسلامية هو نقطة التجمع الوحيدة التي يمكن أن يتشكل حولها شيء يقرب من حزب في دول رصد التخصيصات العربية؛ يضاف الى هذا بالطبع الأحزاب التي تشكل بوحي الحكومة، أينما وجدت.

يصبح التمييز بين دول رصد التخصيصات ودول الانتاج غابشاً، حين تكون هذه الدول على الحافة في التطبيق الفعلي. فالجزائر تتزايل تدريجياً في كونها دولة لرصد التخصيصات، في حين أن مصر وتونس تتمتعان ببعض الدخل من الخارج، فهما لذلك ليستا من دول الإنتاج تماماً. والظاهر أن الفارق الوحيد هو في درجة الضيق في الميزانية: فإذا كان المال موجوداً قل الاهتمام بالعائدات من الانفاق على الوحدات؛ وإذا ندر المال توجهت الأنظار الى توقع نتائج من المشاريع القائمة. هذا ومن المستحيل التفريق بدقة بين الدول التي تتخذ من التصنيع أداة للسيطرة السياسية، وبين الدول التي تقوم بالتصنيع لأنها تتوقع مردوداً اقتصادياً أكيداً وعائداً متزايداً.

مع هذا، فحتى العوائد المحدودة من الخارج ترفع من اقتدار الدولة كثيراً في إضفاء الشرعية من خلال رصد التخصيصات، كما أنها تزيد من استقرار النظام. فتوجد في العراق منذ أوائل السبعينات وفي الجزائر منذ الاستقلال تقريباً بنى سلطوية مستقرة بشكل مشهود. أما ايران فهي المثال الرئيسي لعكس ذلك. فقد كان الشاه أكثر اهتماماً بتوسيع حركة التصنيع التي لا تبالي بشيء آخر، وذلك حتى على حساب مفاقمة النزاع الطبقي، منه بكسب التأييد السياسي. ولم يفعل الذين خلفوه في الحكم شيئاً يذكر في اتجاه تطبيق الديمقراطية، ولكن ما جاءوا به من المزيج من مذهب الشعبية والإحياء الإسلامي والاستخدام المناسب لأموال النفط لشراء الإجماع على مستوى متجزّىء (مثل العناية بالفقراء وتحسين ظروف المعيشة في الأرياف) قد أخذ ينجح بعض

الشيء، فيما يبدو عملياً بدرجة أكثر قليلاً مما توقعه معظم المراقبين. يضاف إلى هذا بالطبع وجود الكلام البشع عن الحرب.

رابعاً: السياسات الفعلية وطبيعة الدولة

تبيّن حالة إيران بوضوح أن طبيعة الدولة ليست مقرِّراً جامداً للسياسات الحكومية. إن هذه السياسات قد تختلف كثيراً عمّا كنا سنتوقعه على أساس تحليل طبيعة الدولة. فإذا اختلفت السياسات، فقد يتوقع أن تكون غير مستقرة إذ انها ستؤدي إلى تناقضات اقتصادية و/أو سياسية تحتم في النهاية تغيّرها. لذا فالتمييز المقترح بين دول رصد التخصيصات ودول الانتاج، هو أبعد من أن يكون أداة سهلة تتيح لنا أن نتنبأ بالسياسات المستخدمة، ولكنها قد تساعدنا على فهم أفضل لمسألة هل أن السياسات المطبقة مستقرة أم لا.

إن من المهم، على وجه التحديد، الاقرار بوجود دول رصد التخصيصات، وبحقيقة أنها تكوّن منظومات سياسية متماسكة منطقياً، بوسعها أن تظهر استقراراً كبيراً إذا جرى اتباع السياسات المناسبة. وهذه السياسات ليست ذاتها التي سنراها مناسبة لدول الانتاج.

إن كثيراً مما يكتب عن المنظومة السياسية العربية يعاني من الافتراض القائل بأنه لا يوجد سوى نموذج «حديث» واحد للدولة، وبأن الاستقرار لا يكسب، على العموم، إلّا عن طريق السياسات «التحديثية». هذا المدخل لا يفسر تفسيراً صادقاً الحركات الجماهيرية الرجعية كالحركات التي في ايران، كما أنه مدخل يؤدي إلى إشكاليات لا نهاية لها. أنظر الى مفهوم Michael Hudson عن «الملكيات التحديثية»: إن ملكاً يحكم دولة وراثية هو ليس بالضبط ما يسميه أغلب الناس بالملك «الحديث» ـ إنهم في واقع الأمر غالباً ما يسمونه بالملك «التقليدي» أو «الاقطاعي». فلا بد من وجود خطأ ما هنا: إن ملكاً تحديثياً ينبغي أن يرجى منه تسريع الحركة الديمقراطية فيتطور هو بالتدريج إلى رئيس دولة لشؤون التشريفات على نمط التقليد السائد في أوروبا الشمالية. مع هذا فإن هؤلاء الملوك والأسر الحاكمة، على حبّهم للتقنية الحديثة واستخدامهم للكومبيوترات والطائرات النفاثة، ليس لديهم نية فيما يبدو على المشاركة في سلطتهم، أو في تغيير دورهم.

ان مفهوم دولة رصد التخصيصات يجعل من الممكن التغلب على الإشكالية. إن الملكيات الوراثية الحاكمية لا هي بالتقليدية ولا هي بالاقطاعية. إنها لم تكن إقطاعية قط؛ أما أنها تقليدية فربما، بمعنى أنها ذات تقليد، ولكن ليس بالمعنى الذي يفيد أنها هي هي كما كانت عليه منذ عشرين أو ثلاثين سنة خلت. إن المظاهر قد لا تتغير كثيراً (والواقع أنها تغيرت إلى حد غير قليل) ولكن الجوهر شيء مختلف تماماً: إن أولئك الحكام «التقليديين» يرأسون اليوم دولاً لرصد التخصيصات بلغت شأواً كبيراً من التعقيد والسفسطة المتقدمة. والذي يحدث هو أن الشكل الوراثي للحكومة يلائم على أحسن وجه الطبيعة بعينها لدول رصد التخصيصات والعكس بالعكس؛ فهو من جهة أخرى، شكل لا يلائم على الاطلاق طبائع دول الإنتاج. أما الديمقراطية فإن لها مزايا حسنة في حالة دول الإنتاج، ومزايا سيئة جداً في إدارة دول رصد التخصيصات.

ودول رصد التخصيصات لا هي بالأحسن ولا بالأسوأ من دول الانتاج من وجهة النظر الأخلاقية، وهي ليست أكثر حداثة ولا أقل. إن كلاً منها لها قواعدها الخاصة باللعبة وتسلك درباً

مختلفاً. وليس هناك سبب يدعو إلى الاعتقاد بأنها ستلتقي في نهاية المطاف في السير نحو نوعٍ ما من الحداثة القياسية.

خامساً: العلاقات بين دول رصد التخصيصات ودول الانتاج

إن العلاقات بين دول رصد التخصيصات ودول الانتاج ليست علاقات سهلة. إن كل مجموعة منهما تعطي نموذجاً مختلفاً للعلاقات الدولية، وذلك وفق مصالح معينة وهموم أمنية خاصة.

إن الموارد المتاحة لدول رصد التخصيصات هي مصدر حسد وخيبة أمل بالنسبة لدول الانتاج المجاورة. وافضل الحلول بالنسبة لهذه الأخيرة هي إزالة دول رصد التخصيصات من الوجود، واقتسام مصادر دخلها. بيد أن هذا حل مستحيل، وما من أحد ينتظر أن تسير الأمور على هذا النحو. ولكن هذا التوتر الأساسي يظل، على نحو ما، كامناً ويتغلغل في جميع العلاقات السائدة بين نمطي التشكيلات السياسية. من جهة أخرى، فإن دول رصد التخصيصات تميل بطبيعة الحال الى أن تُظهر للأسرة الدولية نمطها المتميّز الخاص بالحصول على الإجماع في داخل بلادها. لذا فإنها تقدم نفسها لدول الإنتاج المجاورة على أنها مصادر للدخل لها، وهي بذلك تباشر بعملية قد تحوّل الدول الأخيرة الى دول رصد التخصيصات. ولكنْ، وفي حين أن دول الانتاج تهتم باقتسام الدخل، ودول رصد التخصيصات مستعدة لذلك، فإن هذا لن يؤدي إلى تعايش منسجم، وذلك لأن مسألة من ستكون بيده السيطرة ستظل مسألة مفتوحة حتماً.

ويتوقف توازن اللعبة على الأهمية النسبية للموارد المالية المتاحة لدول رصد التخصيصات، بالقياس الى المكنة العسكرية والحاجات الاقتصادية لدول الانتاج. فإذا شعرت هذه الأخيرة أنها الدول الأقوى، كما في الخمسينات وأوائل الستينات، فإنها ستقترح نموذجاً للعلاقات العربية يقوم على ايديولوجية عربية ذات مسحة ثورية، وتفترض حل هياكل الدول المنفصلة القائمة. أما اذا شعرت دول رصد التخصيصات أنها الأقوى فإنها ستقترح أيضاً ايديولوجية عربية ولكن يسود فيها المقوّم الاسلامي ويزول المقوّم الثوري، فينظر الى الشؤون العربية على أنها أساساً تعاون بين رؤساء دول عربية مستقلة.

كان العالم العربي، في مرحلة هيمنة دولة الانتاج، تسوده مصر وهي أهم تشكيلة سياسية في هذا الصدد. كانت مصر تأتي في المقدمة كلما كان الانتاج والنمو الاقتصادي من المشاكل الرئيسية بصورة جدية في السياسة العربية، ولكن الهزيمة العسكرية والكارثة الاقتصادية، إضافة الى تصاعد أسعار النفط، غيرت من تعريف القوة في الشرق الأوسط. ثمة، كما يقول Kerr، «الاعتقاد الجديد بأن القوة تنشأ لا من فوهة البندقية ولا من جاذبية زعيم ثوري أو حركة ثورية، بل من خزينة وافرة في الدولة»[٩].

وهكذا فقدت مصر القيادة وتولتها السعودية، مستخدمة حججاً جذابة جداً حتى للزعامة المصرية. وبعد أن حاولت الدولة المصرية اكتساب حصة من دخل النفط بأرخص وسيلة، وذلك باستغلال حماسة القذافي الناصرية عن طريق الاتحاد في ١٩٧٢/١٩٧٣ فإنها وُضعت وجهاً لوجه

---

(٩) Malcolm H. Kerr and El-Sayid Yassin, eds., *Rich and Poor States in the Middle East* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1982).

أمام إمكانية تحولها الى دولة مفتعلة لرصد التخصيصات، خاضعة لرغبات السعودية. ولكن هذا الحل لم يتحقق، والسبب، بصرف النظر عن الكبرياء، هو أن المال المقدم لم يكن كافياً لضمان القدرة على الحصول على الاجماع السياسي الداخلي في قطر معقد كثير السكان كمصر. فلكي تقام دولة مفتعلة مستقرة لرصد التخصيصات في مصر، يحتاج الأمر الى أموال أكثر بكثير مما كان السعوديون مستعدين لتقديمه، فتحوّل السادات الى الولايات المتحدة الأمريكية التي توقّع منها أن تكون مستعدة لإمداد البلاد بمعونة وافرة في المدى القصير، وأن تكون في الوقت ذاته قادرة على فتح أفاق تنمية جديدة في المدى الطويل. وبمجيء مبارك تجدد التشديد على أهمية الانتاج المحلي والنمو الصناعي والتصدير. إن البلاد لا تزال تعتمد كثيراً على دخل يأتي من العالم الخارجي، ولكن الدولة تنظر الى نفسها على أنها دولة انتاج.

وتقدم سوريا والأردن أحسن مثلين على الدولة المفتعلة لرصد التخصيصات. هذان القطران مهمان جداً لأمن دول رصد التخصيصات في الخليج، لأنهما في خط المواجهة الأول امام اسرائيل، ولأنهما ـ منفردين ومجتمعين ـ يحملان مفاتيح السيطرة على منظمة التحرير الفلسطينية، ولأنهما أخيراً قد يكونان مفيدين بطرق متباينة تماماً، في احتواء ايران، إن هذا يتيح للقطرين استحصال دخل كبير جداً بالقياس الى حجمهما، والبقاء في الوقت ذاته في وضع يكاد يخلو كلياً من التدخل في سياساتهما الداخلية. على ان دولة مفتعلة لرصد التخصيصات لا تكوّن تشكيلة مستقرة. إن بقاءها ذاته، قد يتهدد بصورة جدية بحدوث تطورات دولية أو بإضعاف مموّنيها بالأموال.

إن دول رصد التخصيصات ودول الانتاج تقدم نموذجين متضاربين للتكامل الاقليمي. كلاهما تجتذبه بشكل لا مفر منه أسطورة وطنية عربية، ولكن المحتوى الحقيقي والمعنى الفعلي اللذين تلحقهما كل دولة بهذه الاسطورة هما مختلفان. إن الوحدة العربية اليوم، بعد سقوط الطريقة الناصرية التي كانت ترتأي تحقيق الوحدة السياسية دون خطوات تمهيدية ـ وهي في جوهرها محاولة لإزالة الملكيات العربية التقليدية من الخارطة السياسية ـ إنما يجري السعي اليها من خلال عمليات متدرجة في التكامل الاقليمي. والغرض الأساسي، بالنسبة لدول الانتاج، من هذا التكامل هو اكتساب مجال اقتصادي أوسع يتيح لقطاعاتها الصناعية الانتفاع من الاقتصاديات ذات الوزن الكبير. ودول الانتاج تهدف الى نوع من التعاون الاقليمي الذي من شأنه أن ينظم الهجرة، ويحرر التجارة والتدفق المالي ضمن المنطقة من القيود ويقيم الحماية بوجه بقية انحاء العالم. إنها مهتمة بوسائل من شأنها خلق أفضلية للاستثمارات المالية داخل المنطقة دون الاسواق العالمية. ومع أن الوضع الخاص بالمنطقة العربية يختلف من نواح عديدة، ولكن دول المنطقة ميّالة الى النموذج الأوروبي، وفيه يجري السعي لتحقيق الوحدة السياسية عن طريق خلق إطار اقتصادي يتاح فيه للمبادرات الخاصة والاتصالات الشخصية ان تتكاثر، وذلك الى درجة تكون المنطقة معها قد توحّدت بشكل فعال فلا تعود الوحدة السياسية مسألة جدلية.

ودول رصد التخصيصات هي ذات مصالح وأهداف تختلف تماماً عن غيرها. ولأنها تعتمد بنيوياً على الاستيرادات لجميع السلع الاستهلاكية والاستثمارية تقريباً، فإنها تتردد كثيراً في تفضيل اي قطر من الأقطار، أما الأولوية التي تتمسك بها فهي أن تكون قادرة على التبضّع بحرية. وللسبب ذاته، فهي ترجو أن تتمكن من استثمار فائض أموالها في أي مكان من العالم. إنها واقعياً بحاجة الى عمال مغتربين ولكنها لا ترغب ان تعترف بذلك رسمياً، فتوقع اتفاقات حول ذلك مع دول المنشأ. ونجد من الواضح في خططها الاستثمارية الحالية ان مجال الوصول الى

اسواق الأقطار الصناعية، وهو أهم لها بكثير من مجال الوصول المحاط بالحماية الى سوق إقليمي. والتعاون والتكامل الاقليميان هما بالنسبة اليهم من مسائل الشؤون السياسية والأمنية أكثر مما هو مسائل أخرى. والتكامل الاقليمي هو اطار للتعاون بين حكومات ذات سيادة ولا ينتظر فيه أن يلعب الفرد أو المؤسسة دوراً يذكر. والغرض من هذا التعاون بين الحكومات هو إخماد المنازعات المحلية وحلها وتحسين الظروف الأمنية. والهدف النهائي ليس هو شكل من أشكال الوحدة العربية السياسية على الاطلاق، بل هو بالأحرى بقاء دول رصد التخصيصات. وتضحى الأسطورة الوطنية العربية، إذاً، غطاءً ايديولوجياً يضفي الشرعية على درجة معينة من التدخل في الشؤون الداخلية لأقطار أخرى لقاء منحٍ ومعونات. والتكامل كما تبتغيه دول رصد التخصيصات ـ هو، مثالياً ـ ما يتم بين دول رصد التخصيصات الأصلية والمفتعلة دون سواها.

سادساً: تطور دول رصد التخصيصات في المدى الطويل

إن مفهوم دولة رصد التخصيصات لا يعطي فيما يبدو نمطاً واضحاً للتطور.

من الممكن، تأثراً بما يصدر عن العالم من آراء ونصائح، أن تتبع بعض دول رصد التخصيصات تنويعاً في قاعدتها الاقتصادية المحلية فتتحول تدريجياً الى دول انتاج. وقد تتطور بالتدريج أيضاً أنظمتها السياسية، كما قد يُطور حكام اليوم الوراثيون لأنفسهم، بصورة بطيئة، طرقاً شبيهة بملوك الدول الاسكندنافية.

وعلى نقيض هذا، لنا أن نتصور وضعاً تستمر فيه دول رصد التخصيصات دون تغيير حتى تصدّر آخر قطرة من النفط. عندئذٍ تغلق الدولة أبوابها وتُهجر البلاد، إذ تكون أكثرية المواطنين قد جمعت من الأموال ما يكفي للعيش في مكان آخر. وربما تتحول عواصم النفط الحالية الى مدن مهجورة، مما يعرف باسم مدن الأشباح، يقتصر دورها على اصدار جوازات السفر وتوفير الحماية الدبلوماسية للسكان، وأغلبهم من المغتربين. مثل هذه الدول لن تواجه خطراً أمنياً لأنها لن يطمع بها أحد: إنها، شأنها شأن لنجتنشتاين أو سان مارينو، لن يشغل بالها أمر الدفاع عن نفسها. وما أن يؤخذ بالاعتبار الأمد المحتمل لدوام احتياطات النفط، بالإضافة الى امكانية تراكم موجودات مالية تتيح للدولة مصدر دخل دائم نظرياً، حتى نجد أن السيناريو المذكور لا يستبعد حدوثه في بعض أقطار الخليج القليلة السكان، وربما حتى في ليبيا.

أما في الحالة الوسط، ففيها تواجه دولة رصد التخصيصات من المطالب ما لا تستطيع تلبيته، فتتحول تدريجياً إلى دولة انتاج. يجوز اعتبار الجزائر والعراق كذلك. إن هاتين الدولتين ليستا وراثيتين على أية حال، لذا فإن التحول في طبيعة الدولة قد يحدث بقليل من الصدمة السياسية.

والمسألة هي كما يلي: بما أن النفط، وهو الأساس الاقتصادي الرئيسي لدولة رصد التخصيصات، قابل للنفاد، فإن دول رصد التخصيصات هي بالضرورة ظاهرة عابرة. ولكن السؤال هو: عابرة بأية سرعة؟ وكما هي الأمور الآن فإن بوسع جميع تلك الدول أن تركن الى خمسة أو ستة عقود من الحياة الطيبة. وهذا أجل طويل.

سابعاً: الخـــاتمـــة

لقد ركز هذا البحث على مسـألة الأسس الاقتصـادية للـدولة في العـالم العربي، وأكـد على أهمية العوامل التي توردها أدبيات المـوضوع تقليـدياً ـ مثـل ظروف مخـزون المياه ـ وغـيرها من العوامل مثل ظروف انتاج النفط، وكذلك الدور المتزايد الذي تلعبه الـدولة في الحيـاة الاقتصاديـة بشكـل عام. وانصب الاهتمـام على مصـادر ايـراد الـدولـة، فـاقتُـرح التفـريق بـين دول رصـد التخصيصـات ودول الانتاج. إن الظـروف الاقتصاديـة لا تفسـر، بـالطبع، جميـع جوانب سلـوك الدولة، كما أن العوامل الاقتصادية لا يمكن اختزالها الى تكوين ثنائي بسيط، تقف فيه دولة رصد التخصيصات إزاء دولة الانتاج. وما هذا التفريق إلا أداة تحليلية أخرى تضاف الى غيرها لغرض تحقيق فهم أفضل للواقع العربي.

والتفريق المقترح قد ينطبق كذلك على أقطار خارج العـالم العربي. فـالنفط إذاً لا يعود هـو العامل الاساسي. مع هذا فإن الدولة تعتمد في عدد من الأقطار على دخـل يرد من الخـارج، وليس من مواطنيها.وفي حين أن تقديم المساعدات يمثل بعداً مهماً في العلاقات الدولية اليوم، فإن كونهـا قد تولد دولاً مفتعلة لرصد التخصيصات هو أمر لا يتم إدراكه بصورة وافية. والأهميـة المتزايـدة للواقع الدولي، أخذت تسمح بظهور عدد متزايد من البنى السلطوية، بحيث تصبح مستقلة أساساً عن أنصارها الطبيعيين في الداخل: إن الذي بيده السلطة يستطيـع الحصول عـلى موارد أجنبيـة، الأمر الذي يجعله من الناحية الفعلية فوق مستوى التحـديات الـداخلية. وكثيـراً ما نجـد المعلقين يشددون على عدم الاستقرار في الأقطار الناميـة، ولكن الذي ينبغي أن يـدهشنا هـو الاستقرار في بعض الأنظمة المتفسخة وغير الشعبية، وذلـك في العديـد من الحالات. إن الاستقـرار قد يعني في واقـع الأمر جمـوداً سياسيـاً، وهذا لا يكـون للأحسن إلا نـادراً. وما هـو متجمد ليس بـالضرورة السلام بل الخصام؛ ليس الحرية بل القمع □

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

الطبعة الثانية من كتاب

الصراع العربي الاسرائيلي

بين الرادع التقليدي والرادع النووي

أمين حامد هويدي

السلوك والأداء الاقتصادي للدول النفطية الريعية في المنطقة العربية

د. محمود عبد الفضيل(*)

استاذ الاقتصاد في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.

أولاً: الملامح الأساسية المميزة لاقتصادات الدول النفطية الريعية

تتميز اقتصادات ومجتمعات الدول النفطية الريعية[1] بعدد من السمات الاجتماعية والاقتصادية، التي يعتبر أكثرها أهمية هو انفصام العلاقة بين تيار العائدات النفطية التي تؤول إلى حكومات هذه الدول، وبين الجهد الانتاجي للمجتمع ككل، إذ ان أسعار الصادرات النفطية، كما تتحدد في السوق العالمي، تعتبر منفصلة تماماً عن تكاليف الانتاج المحلي للنفط، ذلك لأن المدخلات المطلوبة للتنقيب واستخراج النفط ـ على الأقل تلك المدخلات التي لها تكلفة فرصة بديلة (Opportunity Cost) ـ تعتبر في غاية الضآلة، لدرجة يمكن معها اعتبار العائدات النفطية بمثابة هبة حرة من هبات الطبيعة[2].

وهكذا فإن العائدات النفطية تشكل نوعاً من «الريع الخارجي» الذي يتدفق على المجتمع. وتدخل كلمة «خارجي» هنا بمعنى أن العائدات النفطية، التي تتدفق على المجتمع، تعتمد على مجموعة من العوامل الخارجية (أو الدولية). من بينها المقدرة على المساومة الجماعية للدول النفطية المصدرة، وهي عوامل لا تخضع لسيطرة راسم السياسة الاقتصادية.

(*) أود أن أتوجه بالشكر الى السيدة مليار فراج والآنسة رشا عبد الحكيم، من طلبة الدراسات العليا بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، على الجهد الفائق الذي قامتا به لاعداد البيانات الخاصة بتركيب مصفوفات الحسابات القومية لكل من دولة الكويت وجمهورية اليمن العربية.

(١) يعود الفضل في طرح مقولة «الدولة الريعية» (Rentier State) بأسلوب علمي إلى الاقتصادي الايراني حسين مهداوي في دراسة مهمة له عن حالة ايران. انظر:

H. Mahdadvy, «Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran,» in: M.A. Cook, ed., *Studies in Economic History of the Middle East: From the Rise of Islam to the Present Day* (London: Oxford University Press, 1970), pp. 428-476.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٢٩.

وفي مثل هذه «الاقتصادات النفطية الريعية»، تصبح الدولة بمثابة الوسيط الرئيسي بين قطاع النفط من ناحية، وبين بقية قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى من ناحية أخرى. فهي تتسلم العائدات التي يجري تخصيصها للفروع المختلفة للنشاط الاقتصادي، من خلال برامج الإنفاق العام... ومن ثم فإن الإنفاق العام يشكل نسبة كبرى من الدخل القومي. كما أن تخصيص هذه الأموال العامة بين الاستخدامات البديلة يعتبر في غاية الأهمية بالنسبة لنمط التنمية السائد والمسار المستقبلي لنمو تلك المجتمعات.

ولعله قد غدا اليوم مستقراً في التحليلات أن الفورة النفطية (Oil Boom) خلال حقبة السبعينات قد أدّت الى «موجة إنفاقية» غير مسبوقة في تاريخ الأقطار النفطية في المنطقة العربية. فلقد دفعت وفرة الموارد المالية الجديدة صانعي السياسات في هذه الدول الى المبالغة في تحديد أهداف النمو، وانتهاج **برامج إنفاقية إنفجارية**، على حد تعبير بعض الوثائق الرسمية.

ولقد أدى النمو الهائل في حجم التوظيف العام، واتساع نطاق السلع والخدمات العامة كالتعليم، والصحة والخدمات المجتمعية.. الخ، في عديد من البلدان النفطية الريعية في السبعينات إلى إيجاد آليات هامة لاعادة توزيع العائدات النفطية بين الفئات الاجتماعية المختلفة في المجتمع.

وتشير البيانات الاحصائية إلى أن **مشروعات البنية الأساسية** تلتهم النسبة الكبرى من الإنفاق العام. ولعل السبب في ذلك هو أن مشروعات البنية الأساسية تلبي الاحتياجات والتسهيلات السريعة اللازمة لمساندة أنشطة الاستهلاك في البلدان النفطية الريعية.

ويمكن استخلاص أهمية الدور الطاغي الذي تلعبه أنشطة البناء والتشييد في إطار برامج الاستثمار العام في البلدان العربية النفطية، من خلال المبالغ النقدية الهائلة المخصصة لأنشطة البناء والتشييد، وبصفة خاصة لمشروعات البنية الأساسية الضخمة.

فالثابت فعلاً أن الدول النفطية الريعية قد جنحت إلى إنفاق نسبة كبرى من عائدات النفط لديها، على إنشاء الطرق الواسعة ومشروعات الإسكان. وطبقاً لبعض المحللين، «فإن هناك عدداً من الأسباب الكافية وراء هذا السلوك، منها أن مشروعات الأعمال العامة تتمخض عنها آثار سياسية مظهرية واضحة للجمهور العريض، يمكن أن يشاهدها كل ذي عينين»[٣].

ومن ناحية أخرى، تجدر بنا الإشارة إلى أن ارتفاع **درجة الكثافة الاستيرادية لأنشطة** البناء والتشييد في الدول النفطية الريعية، قد أدت الى ضعف روابط التشابك القطاعي في الاقتصاد الوطني، نتيجة ضعف آثار المضاعف والمعجل على المستوى الكلي.

ونتيجة لذلك، فإن علاقة الترابط والتشابك بين قطاع النفط من ناحية، وبقية قطاعات الاقتصاد الوطني من ناحية أخرى، ظلت محدودة وهامشية للغاية... وذلك لاقتصار مساهمة هذا القطاع، أساساً، على إتاحة الموارد المالية اللازمة لتمويل الإنفاق الحكومي.

وبالتبعية، فقد اقتصرت آثار **مضاعف الإنفاق العام** على إفساح إمكانات واسعة للربح في قطاعات الإسكان والعقار والتجارة والمال، (وهي المجالات الرئيسية لتكوين رأس المال الخاص)[٤].

---

(٣) Dudley Seers, *The Mechanism of an Open Petroleum Economy*, paper no. 47 (New Haven, Conn.: Yale University, Economic Growth Centre, 1974).

(٤) المصدر نفسه.

وطبقاً لروث فيرست (Ruth First)، فإن ثمة لصيقة **بالدولة النفطية الريعية** وهي:

«إن الآية قد انقلبت بالنسبة لعملية التنمية الاقتصادية في حالة البلدان النفطية. فبدلاً من الانتقال التدريجي من الأنشطة الزراعية الى الأنشطة الصناعية والخدمية، فإن نمو قطاع النفط يؤدي إلى إحداث النمو وازدهار القطاع الثالث (الخدمات)، وذلك في شكل ازدهار مجموعة الخدمات المرتبطة بهذا القطاع والتي تتطلبها شركات النفط، كوسائل الراحة والتسلية، الأنابيب، وخزانات النفط وتموين جحافل العاملين من الأجانب والليبيين في الصحراء». **وهكذا** «فإن قطاع الخدمات في المجتمعات النفطية إنما ينمو بنسب انفجارية لا تحقق العلاقة التوازنية لهذا القطاع مع بقية القطاعات الاقتصادية في تلك المجتمعات»(٥).

وفي **حالة الجماهيرية الليبية**، فإن قطاع الزراعة الذي أعال الغالبية العظمى من السكان قبل النفط، أخذ يعاني من نكسة حادة. لقد اندفع جموع السكان إلى قطاع الخدمات في المناطق الحضرية، مما أدى الى تناقص الانتاج الزراعي، وبالتالي نشأت دورة جديدة تبدأ باستخدام عائدات النفط في شراء الغذاء من الخارج(٦).

ولما كانت الفورة النفطية قد أخذت مكانها بصفة عامة في مجتمعات قاست من الركود والفقر المزمن لقرون طويلة، فلقد واكبت هذه الفورة النفطية اتجاهات قوية **لتعظيم المكاسب الاستهلاكية الآنية** في جميع المجتمعات النفطية الريعية. وبالطبع، فإن تزايد عائدات النفط بمعدلات خيالية خلال سنوات قليلة، قد دعم تلك الاتجاهات نحو زيادة الاستهلاك الحالي في تلك المجتمعات(٧).

وتدريجياً، غدت أنماط الحياة والأنماط الاستهلاكية في الدول الريعية النفطية معتمدة بدرجة مفرطة على استيراد السلع التي يصعب إنتاجها محلياً.

ويبدو أن راسمي السياسات في الدول النفطية الريعية قد نسوا أو تناسوا أن العائدات النفطية سوف تنخفض لا محالة مع مرور الزمن، ولذلك فهم يعمدون إلى **تمديد فترة الرخاء المؤقت**(٨). وهنا تكمن المفارقة التاريخية الكبرى التي تعيشها المجتمعات النفطية، إذ ان أبرز الخصائص التي تميز المجتمع الريعي النفطي، هو ذلك الأمان الخادع الذي يسود خلال الأجل المتوسط، والذي يوفر فترة سماح (Grace Period) للمجتمع، يمكن خلالها إنجاز المهام المعقدة لعملية التنمية الاقتصادية بإمكانات معززة. بيد أن ذلك «الأمان» الذي كان يمكن أن يساعد الدولة على أن تتبنى منظوراً طويل الأجل للأمور الاقتصادية، قد أدى إلى **حالة من الاسترخاء**، وترجيح التفصيلات الزمنية في صالح الحاضر، وعلى حساب المستقبل، مما يؤدي إلى تقصير الأفق الزمني للمخططين وصانعي السياسة في تلك البلدان(٩).

---

(٥) Ruth First, «Libya: Class and State in an Oil Economy,» in: Cook, ed., Ibid., p. 120.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) Economic Commission for Western Asia (ECWA), «Some Aspects and Problems of Foreign Private Investment in the Middle East,» in: *Studies Development Problems in Selected Countries in the Middle East, 1973* (New York: United Nations, 1974), p. 9.

(٨) في عديد من الحالات فإن تخطيط المدن، التي ستبقى لقرون طويلة، إنما يعكس الرخص النسبي لأسعار الوقود والوفرة النفطية المؤقتة. انظر بهذا الخصوص:

Dudley Seers, «The Life Cycle of a Petroleum Economy,» *Journal of African Development,* vol. 1, no. 1 (April 1978).

(٩) ECWA, Ibid.

ونظراً لشح الأيدي العاملة الماهرة في البلدان النفطية الريعية، وضيق سلم المهارات، فإن الخدمات الأساسية والأنشطة،لا بد أن يتم تشغيلها بواسطة **عمالة وافدة** من خلال قنوات الهجرة. ولقد أدى قدوم العمالة الوافدة لتلك المجتمعات الى اقتسام جانب هزيل من الريع النفطي، وذلك من خلال تضمن الدخول المكتسبة بواسطة مجموعات العمالة الوافدة من الفنيين والمهنيين والعمال المهرة على عنصر «شبه ريعي» (Quasi-rent)[١٠].

وينتج عن ذلك أن العلاقة بين الجهد الانتاجي والعائد المالي، (Financial Reward) قد باتت جد ضعيفة في تلك الدول النفطية الريعية.

ومن ناحية أخرى، نجد أن العديد من الموظفين الحكوميين (من السكان الأصليين) تراودهم فكرة التحول الى فئة من «الريعيين الخُلَّص» Pure rentiers، وذلك عن طريق الجمع بين صنوف مختلفة من الريع، تتأتى لهم فقط من خلال الإتجار في جنسيتهم (أي مقابل **صكوك المواطنة** في بلد نفطي ريعي)[١١].

ان مثل هذا السلوك المحموم الذي يأخذ شكل السعي للحصول على الريع بأي ثمن ومن أي مصدر، من قبل غالبية المواطنين في المجتمعات الريعية النفطية، إنما يؤثر على نظرة الأفراد لآليات وأسلوب أداء النظام الاقتصادي ككل. ولقد سبق أن ذكرت الأستاذة **آن كروجر**: «أنه اذا اعتبرنا توزيع الدخل في مجتمع ما هو نتاج لعبة الحظ والمصادفة (Lottery Game)، حيث ينقسم السكان الى **أفراد ناجحين (أو محظوظين)** يحصلون على أقصى قدر من الريع النفطي، **وآخرين فاشلين**، لم يحالفهم الحظ أو المهارة للحصول على الريع بأشكاله المختلفة، في مثل هذا النوع من المجتمعات، فإن آلية السوق تغدو ضرباً من الوهم»[١٢].

وبايجاز، فإن المحصلة النهائية لهذه العملية هي أن عقلية اللهث وراء الريع، أياً كانت صورته، تصبح عقلية سائدة وحاكمة لمجمل النشاط والسلوك الاقتصادي في تلك المجتمعات.

ثانياً: نمط التفاعل بين الريع النفطي الخارجي وأنماط «إعادة التدوير» للريع النفطي

عندما تشكل العائدات النفطية المصدر الرئيسي للريع في دولة نفطية ريعية، فإن إعادة التدوير الداخلي للريع النفطي داخل الاقتصاد القومي يؤدي إلى توليد تشكيلة من الدخول الريعية الثانوية (أو المشتقة) من خلال برامج الانفاق العام. إن تيارات الإنفاق الحكومي التي تنشأ عنها الأشكال الثانوية للدخل الريعي تتمثل فيما يلي:

---

(١٠) يمكن تعريف «شبه الريع» بأنه ذلك العائد الذي يحصل عليه بائع السلعة أو الخدمة بما يفوق «تكلفة الفرصة البديلة»، عندما يكون المعروض من السلعة في حالة ثبات بصفة مؤقتة. إن هذه الفكرة قد طبقها الفريد مارشال في مجال تحديد ثمن رأس المال في الأجل القصير، وفي حالة ثبات عرض رأس المال. إن أصحاب رأس المال في هذه الحالة يحصلون على مقابل يفوق «تكلفة الفرصة البديلة» باستخدام ذلك المورد، ويعتبر هذا الفرق بمثابة «شبه الريع». اما في **الأجل الطويل**، وعندما يكون عنصر الانتاج قابلاً للزيادة أو النقص، فإن السعر التوازني سوف يعكس تكلفة الاستخدامات البديلة. ولذا إن «شبه الريع» ظاهرة تتعلق بالأجل القصير، بصفة أساسية.

(١١) انظر في ذلك ورقة د. حازم الببلاوي في هذا الملف.

(١٢) Ann Krueger, «The Political Economy of the Rent Seering Society,» *American Economic Review*, vol. 64, no. 3 (June 1974), p. 302.

- الانفاق على مشروعات البناء والتشييد، بما يولده ذلك من عمولات، وعائد على المضاربات العقارية.
- التحويلات أو مدفوعات الرفاه مثل برنامج شراء الأراضي في الكويت. (أنظر الشكل رقم (١)).

ومن ناحية أخرى، تقوم الدولة بإعادة تدوير جزء من الريع النفطي في اتجاه العالم الخارجي، من خلال محفظة الاستثمارات المالية الخارجية. وتؤدي عملية إعادة التدوير الخارجي «للريع النفطي» إلى تعميق الطبيعة الريعية للاقتصادات النفطية، نظراً لما تولده حافظة الاستثمارات الخارجية من أنواع جديدة للدخل الريعي (كوبونات الاسهم، الفوائد على الودائع والسندات) تضاف الى حصيلة الدخل القومي القابل للتصرف لدى الدولة الريعية.

ونتيجة لذلك ينشأ **تحالف ثلاثي** بين الدولة وصفوة رجال الأعمال المحليين (التجار، المقاولون، ورجال المال) ودوائر رأس المال الدولي (المالي والمصرفي). ويصور الشكل رقم (٢)، العلاقة الجدلية المتبادلة بين الأطراف الثلاثة، إضافة إلى آثار التغذية العكسية، التي تؤثر أساساً في طريقة أداء الدولة النفطية الريعية في الوطن العربي.

وهكذا فإن الدول النفطية الريعية تعتمد في تسيير أمورها الاقتصادية على **تشكيلة متنوعة من الدخل الريعي الخارجي**:

- ريع النفط.
- ريع الموقع (مثل رسوم المرور بقناة السويس).
- ريع الصادرات المعدنية.
- تحويلات العاملين بالخارج.
- دخل حافظة الاستثمارات الخارجية.

وكما هو معروف جيداً، فإن جميع انواع الريوع الخارجية والتحويلات «من جانب واحد» (كالمنح والمعونات والهبات والتحويلات) تولّد **آثاراً مضاعفية** (Multiplicative Effects) على الاقتصاد المُستقبل لهذه الأموال.

ولقد اقترح البروفسور توما ستوفر (Thomas Stuaffer) مضاعفاً جديداً، أسماه «بمضاعف الدخل الريعي» (Rentier-income multiplier)، لقياس الأثر الكامل لاعتماد الدولة الريعية على الريوع الخارجية والتحويلات من جانب واحد. وهذا «المضاعف الريعي» إنما هو شبيه «بالمضاعف الكينزي» المألوف في التحليلات الاقتصادية المعاصرة. حيث انه يوضح كيف يؤدي **الحقن الأوّلي** (initial injection) للريع الخارجي الى زيادة أكبر في حجم الطلب الفعال، وكيف يؤدي هذا بدوره الى زيادة في حجم الدخل القومي القابل للتصرف بشكل يفوق حجم الحقن الأوّلي[١٣].

وفي حالة الريع النفطي، فإن الجانب الأعظم من عائدات النفط الاجمالية يؤول الى خزانة الدولة، وتدخر الحكومة عادة نسبة معلومة من هذه الايرادات في شكل ما يسمى «باحتياطي

---

(١٣) Thomas R. Stauffer, «Income Measurement in Arab States: Economic Rents, Dependency and the Growth Illusion,» paper presented at: The Corfu Conference on Nations, State and Integration in the Arab World, 1-6 September 1984.

شكل رقم (١)
نمط تدفق الموارد الاقتصادية في دولة ريعية

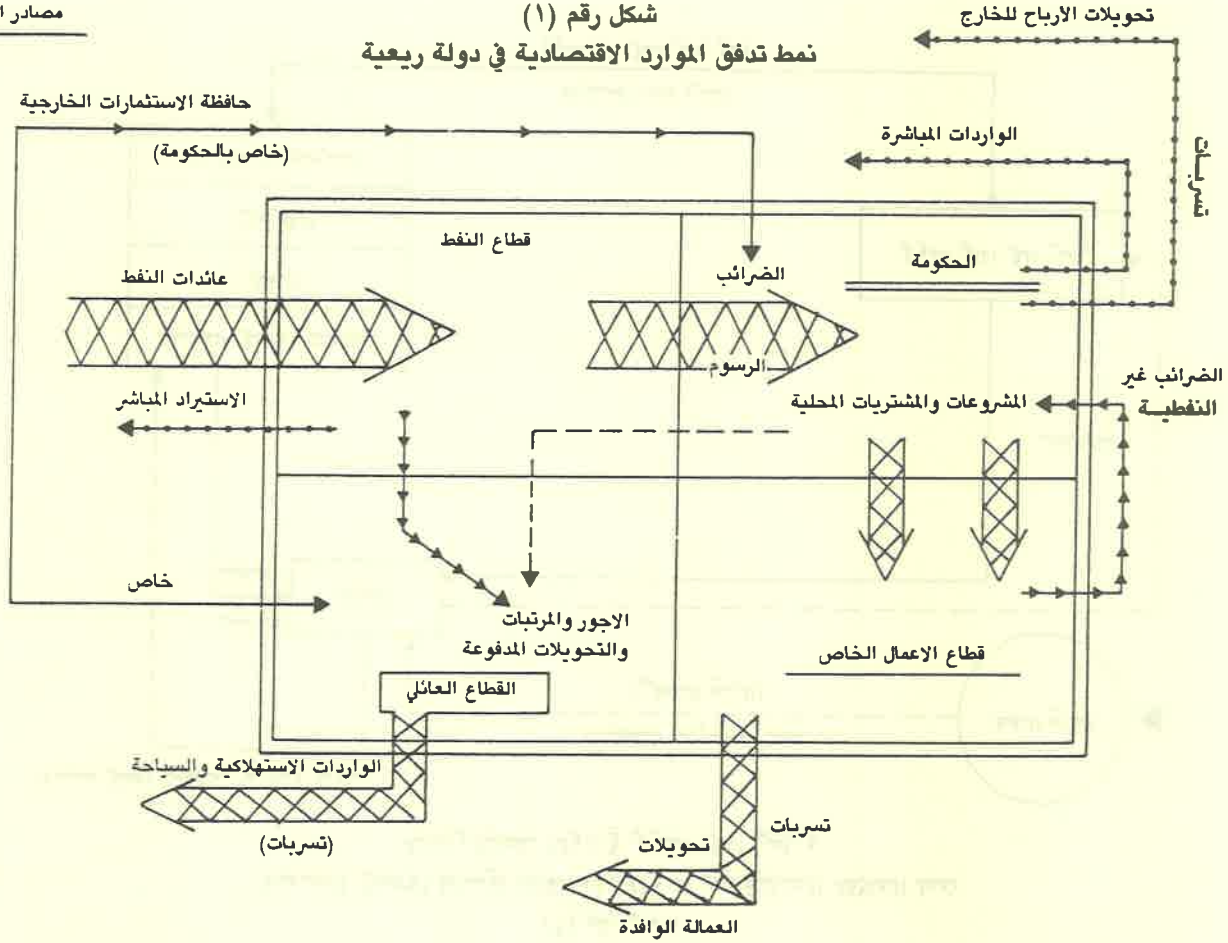

المصـدر: Thomas R. Stauffer, «The Dynamics of the Petroleum Dependency: Growth in an Oil Rentier State,» *Finance and Industry* (The Industrial Bank of Kuwait), no. 2 (1981), p. 26.

شكل رقم (٢)
نمط العلاقة الجدلية بين الدولة وتحالفات اوساط الأعمال الجديدة
ورأس المال الدولي في دولة نفطية ريعية

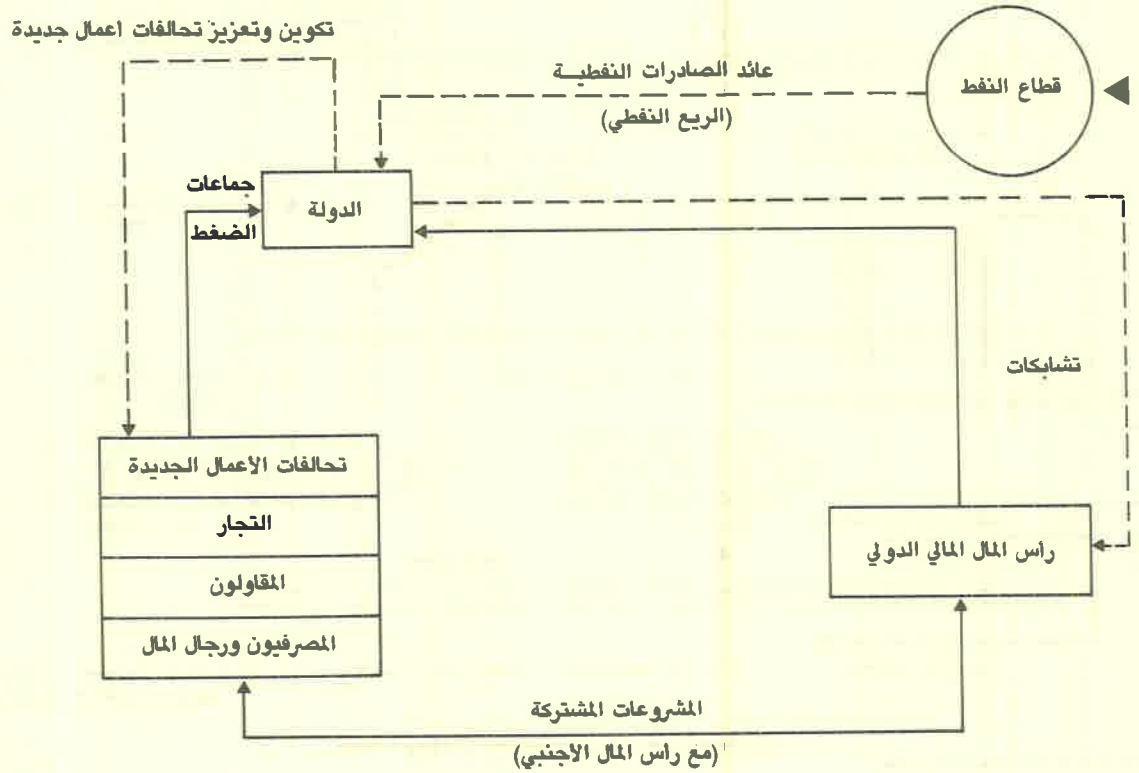

الأجيال القادمة»، كما أن الحكومة تقوم بالإنفاق بصورة مباشرة على الواردات من الأسلحة والحزم التكنولوجية الحديثة والخدمات الاستشارية. وأما فيما يتعلق ببقية النفقات الجارية، فإن الحكومة تخصصه لدفع أجور ومرتبات موظفيها وشراء السلع والخدمات والمهمات التي تضيف الى دخول الأفراد وقطاع الأعمال، حتى مع كون هذه السلع والخدمات مستوردة، وذلك من خلال المكون المحلي لها من ربح التجزئة (retail markups)، وكذلك تيارات الإنفاق على أعمال التشييد والبناء[١٤].

وعندما تصل هذه الأموال الى أيدي التجار المحليين، والمقاولين وموظفي الدولة، فإنهم ينفقون جانباً من هذه الأموال على الواردات التي تعتبر تسرباً مهما من تيار الدخل القومي. ولكن بقية تلك المبالغ يعاد إنفاقها في الداخل، وبالتالي يتم حدوث دورة ثانية من الإنفاق وهكذا[١٥].

وهكذا تتضح لنا **الآثار «غير المتماثلة»** لعمليات المضاعف، حيث ان هذه الآثار تميل الى ان تكون أكثر تمركزاً باتجاه قطاعات محددة (التشييد والبناء والتجارة والمال)، وفي صفوف فئات اجتماعية ـ اقتصادية معينة.

وفي حالة البلدان العربية التي يمكن ان نطلق عليها وصف البلدان **«نصف الريعية»** (non-oil Semi-rentier)، **كمصر واليمن العربية والأردن**، فإن تحويلات العاملين في الخارج تعتبر هي التدفق الأكثر أهمية من الناحية الريعية، وينتج عنها توليد آثار مهمة لمضاعف الانفاق في الاقتصاد المُرسل للعمالة.

واذا افترضنا أن $E_R(t)$ تمثل الانفاق الاستهلاكي خلال الفترة (t)، الذي يتم تمويله بصفة أساسية بواسطة تحويلات العاملين في الفترة (t-1)، وأن الميل المتوسط للاستهلاك من واقع هذه التحويلات هو (c)، فإنه يمكن لنا **صياغة مضاعف تحويلات العاملين** على النحو التالي[١٦]:

الزيادة في حجم الانفاق الكلي = ΔY

$$= \frac{E_R}{1 - c + m} = \frac{E_R}{1 - (c - m)} =$$

حيث: (m)هي الميل الحدي لاستيراد السلع والخدمات ذات الطبيعة الاستهلاكية.

كذلك اقترح بريان فان أركادي (Brian Van Arkadie) صيغة أخرى لمضاعف الانفاق القومي، على النحو التالي[١٧]:

$$\frac{1 - t}{1 - c + m}$$

---

(١٤) Thomas R. Stauffer, «The Dynamics of the Petroleum Dependency: Growth in an Oil Rentier State,» *Finance and Industry* (The Industrial Bank of Kuwait), no. 2 (1981), p. 12.

(١٥) Stauffer, « Income Measurement in Arab States: Economic Rents, Dependency and the Growth Illusion,» p. 12.

(١٦) M. Abdel-Fadil, «The Economic Impact of International Migration, with Special Reference to Workers Remittances in Countries of the Middle East,» paper presented at: The 20th Conference of the IUSSP, Florence, 5-12 June 1985.

(١٧) Brian Van Arkadie, *Benefits and Burdens: A Report on the West Bank and Gaza Strip Economies Since 1967* (New York: Carnegie Endowment for International Peace, 1977), appendix II.

حيث (t) هي نسبة الاحلال بين تحويلات العاملين في الخارج، وبين الدخول المحلية التي كان يمكن لها أن تتولد، لو لم تتم هجرة تلك العمالة.

وعلى أية حال، يمكن لنا الإشارة الى انه كلما ارتفع الميل الحدي للادخار من واقع التحويلات، وكذلك الميل الحدي للاستيراد لتيار الانفاق الاستهلاكي الممول بواسطة التحويلات، كلما انخفضت آثار المضاعف المتولدة داخل بنية الاقتصاد المحلي[١٨].

ثالثاً: الجدول الاقتصادي للدول الريعية ونصف الريعية: حالة الكويت واليمن العربية

يهدف هذا القسم من بحثنا الى استطلاع دور «الريع النفطي» كشكل تاريخي محدد «للفائض الاقتصادي»، وذلك من زاوية تأثيره على السلوك الديناميكي للمتغيرات الاقتصادية الكلية لمجموعة البلدان الريعية النفطية.

إن هذه الجولة الاستطلاعية سوف تسمح لنا بالقاء نظرة تحليلية على آليات أداء حالات نموذجية للمجتمعات النفطية الريعية، تستند الى قواعد مختلفة لتحديد الأولويات، ونمط تخصيص الموارد وإعادة تدوير الريع النفطي داخل المجتمع.

وسوف نقوم هنا بمحاولة بدائية لتطبيق صيغة معدّلة للجدول الاقتصادي الشهير (Tab-leau Economique) لفرانسوا كينيه F. Quesnay، باعتباره أداة مهمة للتحليل الاقتصادي الكلي في إطار ساكن (أو استاتيكي).

ولقد كانت **مدرسة الفيزوقراط الفرنسية**، هي أولى المدارس في مجال التحليل الاقتصادي التي نظرت الى عملية الانتاج في ظل نمط الانتاج الاقطاعي، باعتبارها عملية تقوم أساساً على خلق فائض من انتاج السلع الزراعية الاستهلاكية، لمساندة «الأنشطة غير المنتجة» كأنشطة الحكومة **والحياة الثقافية للسادة الاقطاعيين** في الربع الثالث من القرن الثامن عشر.

إن **الجدول الاقتصادي لكينيه**، الذي ظهرت الطبعة الأولى منه عام ١٧٥٨، يمثل أداة تحليلية مُبدعة، إذ يربط بين مجالين مهمين للتحليل الاقتصادي[١٩]: تحليل تيارات وتدفقات الدخل القومي (National Income Analysis) والتحليل الاقتصادي الرياضي (Mathematical Economies).

فلقد قدم كينيه في هذا الجدول صورة تحليلية رائعة لدورة الناتج المحلي، وكيف يتم اقتسامه بين مختلف طبقات المجتمع، حتى قد أصبح هذا الجدول نقطة الارتكاز في التحليلات الاقتصادية للفيزوقراط.

ويوضح الجدول ثلاث حقائق عامة وبسيطة في مجال تحليل تدفقات الدخل القومي:

الأولى: ان الاقتصاد الوطني عبارة عن نظام مترابط من المتغيرات الكمية المستقلة، والتي

---

(١٨) Abdel-Fadil, Ibid.

(١٩) انظر بهذا الخصوص: A. Phillips, «The Tableau Economique as a Simple Leontieff Model,» *Quarterly Journal of Economics*, vol. 69, p. 137.

تتفاعل مع بعضها البعض... الى درجة أنه اذا تغير أحدها، فإن باقي المتغيرات تميل الى التغير، بقدر أكبر أو أقل وفقاً لعلاقات محددة.

الثانية: أن هناك دائماً، في أي مجتمع، **دورة تدفقية دائرية** للدخل والانفاق، بمعنى أن إنفاق المنتجين على الانتاج يتحول الى دخول للمستهلكين، وهذه الدخول تتحول بدورها الى ايرادات للمنتجين عندما ينفقها المستهلكون في شراء المنتجات. وأخيراً فإن هذه الايرادات التي يحصل عليها المنتجون تتحول الى تيارات إنفاقية جديدة على إنتاج جديد وهكذا.

الثالثة: انه في داخل أي اقتصاد، هناك مجموعة من **شروط التوازن العام** لجميع المتغيرات الكلية والتيارات والتدفقات الاقتصادية، وأن تفاعل حركة كل المتغيرات الكلية يؤدي الى الوصول إلى صورة توازنية لجميع الانشطة الاقتصادية في المجتمع في إطار ساكن (استاتيكي)، أو ساكن مقارن.

وبشكل عام، يمكن توصيف الجدول الاقتصادي لفرانسوا كينيه على أنه محاولة رائدة **لتصوير الحركة الدائرية للتدفقات الدخلية فيما بين القطاعات والطبقات الاجتماعية المختلفة في نظام أشبه بنظام الدورة الدموية في الجسد الانساني.**

ويقسم كينيه في جدوله الاقتصادي الشهير، المجتمع الفرنسي آنذاك الى ثلاث طبقات رئيسية:

١ ـ **الطبقة المنتجة**، وهي الطبقة التي تقوم بعملية الانتاج الزراعي، وتنتج «الفائض الاقتصادي» السنوي المتجدد، في شكل غذاء وشراب ومواد خام لازمة لتصنيع السلع.

٢ ـ **الطبقة غير المنتجة** (أو العقيمة)، ويقصد بها الحرفيون في المدن، والتي تتميز «بانفاقها غير المنتج» على شراء السلع المصنعة والمنتجات الأجنبية.

٣ ـ **الطبقة المالكة**: وهي بطبيعتها «طبقة ريعية،» تعيش على ريع الأرض من عرق الطبقة المنتجة من المزارعين، وفقاً لعلاقات السيطرة الاقتصادية والسياسية (الملك، الكنيسة، السادة الاقطاعيون).

١ ـ الجدول الاقتصادي للكويت لعام ١٩٧٩

على خلاف الاقتصاد الزراعي في فرنسا القرن الثامن عشر عند كينيه، يتكوّن الاقتصاد الكويتي من أكثر من ثلاث طبقات اجتماعية، ويرجع ذلك أساساً الى وجود عدد ضخم من القوى العاملة الوافدة غير الكويتية. فبدلاً من «الطبقة المنتجة» و«غير المنتجة» و«الطبقة المالكة»، يضم الجدول الاقتصادي المقترح لدولة الكويت فئتين أساسيتين هما: «الكويتيون» و«غير الكويتيين».

ويلاحظ بصفة عامة، أن «غير الكويتيين» يحصلون على أجور مرتفعة نسبياً عما يحصلون عليها في بلدان المنشأ، بينما لا يحصلون على دخول في شكل «فوائد وأرباح وريع»، بسبب القيود المفروضة على تملك الشركات أو الإسهام فيها. وهكذا يكاد يقتصر الدخل «غير الأجري» على الرأسماليين الصناعيين والتجار الكويتيين، وكذلك مالكي الأراضي الكويتيين. أما **الموظفون الحكوميون** فينقسمون الى قسمين: «كويتيين» و«غير كويتيين،» بنسبة ٤٠ بالمائة، ٦٠ بالمائة على التوالي (بيانات عام ١٩٧٦). كذلك لا توجد عمالة زراعية كويتية بالمعنى الدقيق. كذلك هناك فرق

جدول رقم (١)

مصفوفة الحسابات الاجتماعية (SAM) للكويت عام ١٩٧٩

(بملايين الدينارات الكويتية)

	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤
العناصر الارض																								
العمل																								
راس المال																							٩٢٠	٩٢٠
الطبقات الكويتية كملاك الاراضي الكويتيين	١٢																							١٢
التجار والرأسمالية الصناعيون الكويتيون			١٨٠٠٧		٤٤٨	٢٧٦		١٩		٩٠٤	٦	٢٤٩	٧٦	٤٤٣٦										٢٤٤٢١
المستخدمون الكويتيون في الحكومة																					١٢٣١			١٢٣١
العاملون بالنواحي الادارية والفنيون															٣	٢٠٣	٢٥٣	١٣	١٩٤	١٢٩				٧٩٥
العمل الصناعي الكويتي																٤٨								٤٨
عمالة كويتية اخرى																	٢٦٨	٧		٨				٢٨٣
الطبقات غير الكويتية الحرفيون والاداريون والفنيون من غير الكويتيين															١٥	٩٥٢	٤١٢	٤٨٦	٢١٩٤	١١٦١				٥١٧٠
العمل الزراعي غير الكويتي															٨٣									٨٣
العمل الصناعي غير الكويتي																١٥١١	١٦١							١٦٧٢
العمالة الاخرى غير الكويتية																		٩٩٨	١٧٧	١٧١٤				٥٨٨٩
المستخدمون في الحكومة من غير الكويتيين																					١١٦٢			١١٦٢
القطاعات الزراعة																							٣٦	٣٦
الصناعة			٣٥٤	٢٢٠٤																	٣٥	٩٢٩	٢٧٢	١٥٩٠
النفط																					١٥	٧٤٥٨	٤٧٨١	١٤٤٥٨

يتبع

تابع جدول رقم (١)

	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤
التشييد																								
التجارة والتمويل			٤٨٣																					٤٨٣
اخرى																					٢٦٩٥			٢٦٩٥
الدولة			٥٣٢														٩٢٧٥			١٤٧				٩٩٥٤
راس المال المال																					٣٤٠١				٣٤٠١
الصف		١٤٧																			١٦٤٦	٦٢			١٨٥٥
المجموع الكلي	١٢	١٤٧	١٩٣٧٦	٢٢٠٤	٤٤٨	٢٧٦		١٩		٩٠٤	٦	٢٤٩	٧٦	٤٤٣٦	١٠١	٢٧١٤	١٠٣٦٩	١٤٩٧	٢٥٧٢	٣١٠٩	١٠١٨٥	٨٤٤٩	٦٠٠٩	٧٠١٩٥

المؤسسات

حجم الانفاقات = ٧٠١٩٥

حجم المتسلم = ٧٣١٥٣

الفروق هي عبارة عن السهو والخطأ.

جوهري آخر يتعلق بالجدول الاقتصادي لكينيه، يتمثل في وجود عنصري انتاج آخرين بخلاف **الأرض**، وهما بالتحديد **رأس المال والعمل**.

وفي حالة الاقتصاد الكويتي، فان الدخول المتولدة من قطاع النفط يمكن اعتبارها أساساً لبناء الجدول الاقتصادي المختصر، نظراً لكونه القطاع الأساسي الذي يساهم في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، وتغذيه عائدات الحكومة. ويضم الجدول أيضاً بقية فروع النشاط الأخرى، وذلك في محاولة للإمساك بالمعالم الاقتصادية الاجتماعية الأساسية للمجتمع الكويتي. وتعتبر الصيغة المعدلة للجدول الاقتصادي بمثابة المسوّدة الاولى لمصفوفات الحسابات الاجتماعية Social Accounting Matrices (SAMs) المعروفة في الدراسات الحديثة للمحاسبة القومية[٢٠].

أ ـ المعالم الأساسية لمصفوفة الحسابات الاجتماعية للكويت عام ١٩٧٩

(١) حسابات العالم الخارجي

ـ كان دخل الاستثمار من الخارج موزعاً كالتالي:

ما يؤول الى الحكومة ٥٨ بالمائة

ما يؤول الى القطاع المالي (المصارف وشركات الاستثمار والتأمين) ١٦ بالمائة

ما يؤول على جهات أخرى خاصة ٢٦ بالمائة

وهكذا يتضح أن الحكومة تستأثر بالنصيب النسبي الأكبر من دخل الاستثمارات الخارجية يتلوها القطاع الخاص.

ـ التحويلات النقدية للعمالة الوافدة الى العالم الخارجي سجلت رقم ١٤٧ مليون دينار

---

(٢٠) حول هذه النقطة، انظر:

T. Barna, «Quesnay's Tableau in Modern Guise,» *Economic Journal,* vol. 85 (September 1973).

كويتي. وهذا المبلغ يعطي ميلاً متوسطاً للتحويل يعادل نسبة ١,٣ بالمائة من مجموع الدخل الأجري لغير الكويتيين، مما يجعلنا نشك في ان التحويلات المسجلة من خلال الجهاز المصرفي لا تمثل سوى جانب محدود من التحويلات التي تتم من خلال تجار العملة والقنوات «غير الرسمية».

ـ عائد صادرات النفط يمثل ٩٤ بالمائة من اجمالي حسابات الصادرات مما يدل على الدور الطاغي الذي تلعبه الصادرات النفطية في بنية الاقتصاد الكويتي «كاقتصاد ريعي».

(ب) حساب الفئات الاجتماعية ـ الاقتصادية

يتركز الدخل «غير الأجري» بصفة أساسية في أيدي الرأسماليين الصناعيين والتجاريين الكويتيين، بينما يستحوذ ملاك الأراضي على نصيب ضئيل للغاية من مجموع الدخول «غير الأجرية».

ويتوزع **الدخل «غير الأجري»** على فئات الرأسمالية «التجارية» و«الصناعية» من الكويتيين على النحو التالي:

	النسبة المئوية
العائد على رأس المال الصناعي والتجاري والعقاري	٧٢,٣
دخل الاستثمارات الخارجية	١,٣
تحويلات بين الطبقات في شكل «مدفوعات ريعية»	١,٨
مدفوعات ريعية بواسطة العاملين بالحكومة من الكويتيين	١,١
مدفوعات ريعية بواسطة العمال الصناعيين من الكويتيين	٠,١
مدفوعات ريعية بواسطة المهنيين غير الكويتيين	٣,٧
مدفوعات ريعية بواسطة العمالة الزراعية غير الكويتية	صفر
مدفوعات ريعية بواسطة العمالة الصناعية غير الكويتية	١
مدفوعات ريعية بواسطة الفئات الأخرى غير الكويتية	٠,٣
مدفوعات ريعية للعاملين بالحكومة من غير الكويتيين	١٨,٢
	١٠٠

مدفوعات الدولة في شكل أجور ومرتبات وبدلات ومكافآت الموظفين المدنيين تتوزع الى ٥١ بالمائة و٤٩ بالمائة بين الكويتيين وغير الكويتيين على التوالي

ولقد كان التوزيع القطاعي لأجور العاملين الفنيين والاداريين الكويتيين كالتالي:

	النسبة المئوية
قطاع الزراعة	٠,٤
قطاع الصناعة	٢٥,٥
قطاع النفط	٣١,٨
قطاع التشييد والبناء	١,٦
قطاع التجارة والمال	٢٤,٤
قطاعات أخرى	١٦,٢
	١٠٠

وهكذا يتضح أن أقل فئة من بين كاسبي الأجور هي العمالة الصناعية الكويتية والتي يصل نصيبها النسبي الى ٢ بالمائة من إجمالي فاتورة الأجور المدفوعة للكويتيين العاملين بأجر.

وتفصح المصفوفة عن أن توزيع **فاتورة الأجور** فيما بين الفئات «غير الكويتية» كان على النحو التالي:

	النسبة المئوية
عمالة فنية وادارية	٤٧,٦
عمالة زراعية	٠,٨
عمالة صناعية	١٥,٢
عمالة أخرى	٢٦,٣
عاملون بالحكومة	١٠,٦
	١٠٠

كذلك تفصح المصفوفة عن **التوزيع القطاعي للأجور المدفوعة للعمالة المهنية والفنية والادارية** على النحو التالي:

	النسبة المئوية
الزراعة	٠,٣
الصناعة	١٨,٤
النفط	٨
التشييد	٩,٤
التجارة والمال	٤٢,٤
أخرى	٢١,٥
	١٠٠

ولعله من الواضح أن الجانب الأعظم من مدفوعات الأجور يتمركز في أيدي «غير الكويتيين» بنسبة ٨٢,٤ بالمائة، وفي مقابل ذلك نجد أن الدخول «غير الأجرية» تمثل نحو ٩١,٢ بالمائة من اجمالي الدخل الأجري وغير الأجري للكويتيين.

(ج) حساب الدولة

	النسبة المئوية
عائدات النفط	٩٣,٢
عائد الاستثمارات الخارجية	٥,٣
عائدات أخرى	١,٥
	١٠٠

ويتكوّن رقم العائدات النفطية من حصيلة صادرات النفط الخام إضافة الى رسوم الانتاج المفروضة على شركات النفط، وكذلك ايرادات المبيعات المحلية والضرائب. وتمثل مدفوعات الأجور نحو ٣٥ بالمائة من اجمالي انفاق الموازنة العامة لدولة الكويت.

(د) حساب رأس المال

تشير المصفوفة الى أن نحو ٨٨ بالمائة من جملة التكوين الرأسمالي الثابت كان مرجعه قطاع النفط، وفقاً لبيانات الحسابات القومية لعام ١٩٧٩.

٢ ـ الجدول الاقتصادي لليمن العربية لعامي ١٩٧٣، ١٩٨١

تشكل اليمن العربية مثالاً نموذجياً للدولة «نصف الريعية»، التي تعتمد بصفة أساسية على تحويلات العاملين اليمنيين في الخارج، وعلى تدفقات المساعدات والمعونات من جاراتها العربية النفطية الغنية.

ونقدم هنا محاولة لبناء مصفوفة حسابات قومية (SAM) لليمن العربية للسنة المالية ١٩٧٢-١٩٧٣ والسنة الميلادية ١٩٨١، وذلك لتحديد الطبيعة «شبه الريعية» المتفاقمة للمجتمع اليمني.

ويجدر أن نشير إلى أن جميع الأرقام التي تحتويها المصفوفة مقوَّمة بشكل نقدي، وأن السلع والخدمات مسعّرة بأسعار السوق الجارية ووحدة العملة هي الريال (= ١٠٠ فلس). وتمثل **الصفوف** في المصفوفة التسليمات الى الأنشطة الاقتصادية المختلفة أو الانتاج الكلي، بينما تمثل **الأعمدة** المدفوعات، أو المشتريات التي تقوم بها الأنشطة والمؤسسات والفئات الاقتصادية المختلفة.

وبمقارنة **مصفوفتي الحسابات القومية** اللتين تم تركيبهما لعامي ١٩٧٣ ـ ١٩٨١، فإن الطبيعة «شبه الريعية» للإقتصاد اليمني قد غدت واضحة بشكل ملفت منذ عام ١٩٨١، إذ قفزت تحويلات العاملين في الخارج إلى نحو ١٤٨٤ مليون ريال مقارنة بنحو ٢٥٢ مليون ريال فقط عام ١٩٧٣/٧٢.

كذلك بلغت الدخول المكتسبة مقابل **عائد الملكية من العالم الخارجي**، إضافة الى **التحويلات الجارية من العالم الخارجي** (تدفق المساعدات والمنح) نحو ٣,٥ مليارات يمني في عام ١٩٨١، مقارنة بنحو ٥٠ مليون ريال يمني فقط عام ١٩٧٣/٧٢. واجمالاً، فإن «الدخل الريعي الجاري» الوافد على الاقتصاد اليمني قد بلغ نحو ٥ مليارات ريال عام ١٩٨١ (أي ما يوازي ٤٠ بالمائة من الدخل المحلي الاجمالي).

ويمكن لنا تبيان تأثير الدور المتعاظم للصفوف المختلفة للدخل الريعي للاقتصاد اليمني، وذلك من خلال ملاحظة التغير الدرامي في بنود الانفاق المحلي الاجمالي، على النحو المبين في الجدول رقم (٢).

كذلك يمكن لنا البرهنة على الاتجاه نحو الاعتماد المتزايد على أنماط الدخل الريعي في تكوين الدخل القومي القابل للتصرف في الاقتصاد اليمني، من خلال ما تفصح عنه بيانات الجدول رقم (٣).

جدول رقم (٢)
مقارنة هيكل الانفاق المحلي الاجمالي بين عامي ١٩٧٣ و١٩٨٢
(بالأسعار الجارية وبالمليون ريال يمني)

العام / بنود الانفاق	١٩٧٣ (١)	١٩٧٢ (٢)	النسبة المئوية (١)/ (٢)
الانفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة	٣٦٥,٠	٣٨٩٩	١٠,٦
الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص	٢٧٠٧	١٣٩٢٧	٥,١
جملة التكوين الرأسمالي النهائي	٤٥٦	٦٠٣٩	١٣,٢
الزيادة في المخزون السلعي	١٢٠	١٩٠	١,٦
صادرات السلع والخدمات	١٢٨	١٤٥٧	١١,٣
ناقص الواردات من السلع والخدمات	٩٢٠ ـ	١٠٨٧٥	١١,٧
إجمالي الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي	٢٨٧٤	١٤٦٣٧	٥,٠٩

جدول رقم (٣)
الدخل القومي القابل للتصرف حسب المصدر في اليمن العربية
(بالمليون ريال يمني)

العام / البيان	١٩٧٣ (١)	١٩٨٢ (٢)	درجة التغيير (٢) / (١)
اجور العاملين (محلية)	٦٠٠	٤٤٦٥	٧,٤
اجور وتحويلات العاملين بالخارج(*)	٢٥٢	١٦٠٩	٦,٣
فائض العمليات (محلي)	١٩٧٣	٧٥٤٢	٣,٨
دخول الملكية والادارة من العالم الخارجي(*)	٧٥	٥٠٦	٦,٧
الضرائب غير المباشرة	٢٠٨	٢٢٦٥	١٠,٨
التحويلات الجارية الأخرى القادمة من العالم الخارجي(*)	٣٩١	٤١٢١	١٠,٥
المجموع	٣٤٩٩	٢٠٥٠٨	٥,٨

(*) أشكال ريعية ونصف ريعية للدخول.

وبمقارنة المصفوفتين، يتضح لنا أيضاً الأهمية المتناقصة لقطاع الزراعة في توليد فائض التشغيل المحلي (الفائض الاقتصادي، فلقد بلغت نسبتها ٤٤ بالمائة فقط عام ١٩٨١، بينما ازدادت الأهمية النسبية لقطاع التجارة ليصل الى ٢٧ بالمائة، كذلك ارتفعت الأهمية النسبية

لقطاعي الصناعة والتشييد ارتفاعاً محدوداً، حيث لم تتعد الأهمية النسبة لكل منهما نسبة ٥,٩ بالمائة.

إن التطور الرئيسي الذي شهدته الفترة ٧٢ ـ ١٩٨١ تمثل في الطفرة الهائلة في دور **القطاع المالي والمصرفي**، فقد قفز النصيب النسبي لهذا القطاع في «فائض التشغيل المحلي» (بعد استبعاد مصاريف الابنوك) من ٢ بالمائة عام ١٩٧٣/٧٢ إلى ٢٠ بالمائة عام ١٩٨١.

وعلى الرغم من الزيادة في حجم المدخرات القومية من ٣٨٣ مليون ريال عام ١٩٧٣/٧٢ الى ٢٣٠٠ مليون ريال عام ١٩٨١ (أي بنحو ست مرات)، فإن قدرتها على تمويل الاستثمارات قد تناقصت. كما أنه، وبالمقارنة، فإن الاعتماد على التمويل الخارجي قد تزايد بصورة درامية. فبينما بلغ عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات ٢٠ مليون ريال فقط (أي ما يوازي ٥ بالمائة من الانفاق الاستثماري) عام ١٩٧٣/٧٢، إلّا أن حجم الاقتراض الصافي قد بلغ نسبة ٥٣ بالمائة من التمويل اللازم للاستثمارات عام ١٩٨١. ان فجوة تمويل الاستثمار هذه انما تعكس حقيقة مهمة مفادها أن معظم الزيادات التي حدثت في الدخل قد امتصتها زيادات في مستويات الاستهلاك الخاص والعام، مما أدى إلى تخفيض حجم الطاقة الادخارية للاقتصاد اليمني.

وفضلاً عن ذلك، فإن جانباً مهماً من تيار الانفاق الكلي قد تسرّب إلى الخارج في شكل زيادة في الطلب على الواردات، كما هو ملاحظ من ذلك الحجم الهائل الذي بلغته الواردات عام ١٩٨١. وعلى الاجمال، فإن هيكل الانتاج المحلي قد تحول في صالح القطاعات الخدمية، وبصفة خاصة قطاعي التجارة والمال. وفي الوقت نفسه، تم اهمال قطاع الزراعة، وتراجعت مكانتها النسبية التي احتلتها في الماضي، كمصدر رئيسي لتوليد الفائض الاقتصادي في اليمن العربية.

رابعاً: الدول النفطية الريعية ومشاكل توزيع الرفاه والثروة عبر الاجيال

يجدر بنا الاشارة بادىء ذي بدء انه سواء حددنا الأفق الزمني لرفاه المجتمع ليكون العام القادم أو القرنّ القادم، فإن ذلك سوف يؤدي الى فروق واضحة في المواقف ازاء اتجاه التغير الهيكلي في اقتصاد نفطي ريعي. ولعله من النادر أن يكون هناك اجماع على تحديد الافق الزمني في مجتمع معين، ومن ثم فإن تحديد هذا الأفق يتوقف على المجموعة أو المجموعات الاقتصادية الاجتماعية التي تمتلك القوة والثروة والسلطة. وبمجرد تحديد **نمط التفضيل الزمني** لتلك المجموعة المهيمنة (أو المجموعات المهيمنة)، فإن تعظيم رفاه المجتمع يتم من خلال فرض نمط التفضيل الزمني الخاص بها على بقية المجموعات والفئات الاجتماعية المختلفة[٢١].

ويبدو أن هناك قبولاً عاماً في معظم البلدان النفطية الريعية للمقولة القائلة بأن تفضيلات معاصرينا إنما يُعطى لها وزن أكبر بالنسبة لتفضيلات أولئك الذين لم يولدوا بعد، إذ يتم اعطاء وزن هامشي في تكوين مواقف عامة الناس والأجيال القادمة تجاه الاختيارات الزمنية. وليس هناك

---

(٢١) انظر بهذا الخصوص: J. de Van de Graaff, *Theoretical Welfare Economics* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1967), pp. 93-96.

شك أن هناك تفضيلاً زمنياً قوياً للحاضر لدى أوساط رجال الأعمال والتجارة والمال في المجتمعات العربية الريعية النفطية. وقد عبر الاستاذ **روي هارود** عن تلك الذهنية بالقول التالي:

«سوف نموت في وقت ما في المستقبل، وليس هناك من داع لأن نعطي رفاهة ورثتنا نفس الأهمية العالية التي نعطيها لرفاهنا الخاص في الوقت الراهن. إن الرغبة في استخدام وإنفاق المال في الوقت الحاضر تحركها قوة المشاعر الغريزية. لهذا فإنه من الممكن القول بأن الجشع هو الاسم المناسب لما يطلق عليه عادة «التفضيل الزمني للحاضر»، وإن كان التعبير أقل احتراماً»[٢٢].

وليس هناك من شك في أن معدل الاستثمار في أي مجتمع، يعتبر عنصراً عاماً ومحدداً لما يمكن أن نطلق عليه توزيع الرفاه بين الأجيال وعبر الزمن.. ويتوقف المعدل الأمثل لهذا التوزيع على مدى قناعة المجتمع (أو من يدعي التحدث باسمه) بمدى القدر المرغوب فيه من التضحية برفاه الأجيال الحاضرة لصالح رفاه الأجيال المقبلة والمتعاقبة. إلا أن الشيء المهم بالنسبة لمعدل الاستثمار الأمثل، هو علاقته الوطيدة بالقرارات الخاصة التي يتم اتخاذها (صراحة أم ضمناً) بصدد الأفق الزمني للخيارات الاجتماعية والاقتصادية ذات البعد الزمني، وحجم الأصول المنتجة المطلوب تراكمها عند نهاية هذا الأفق الزمني المحدد. وبايجاز، فإن معدل الاستثمار الأمثل يصبح مسألة اختيار سياسي بالدرجة الأولى[٢٣].

وهكذا، إذا كانت الأجيال الحاضرة في اقتصاد نفطي «ذي طبيعة ريعية» تعمل على استنزاف مواردها النفطية بمعدلات مرتفعة للغاية، وبالشكل الذي قد ينتج عنه عدم ترك موارد قابلة للتجدد بالنسبة للأجيال القادمة، إذ ان المخططين وراسمي السياسة في هذه الدول قد يرون ضرورة التدخل لتجاوز ونفي الآثار الضارة لنمط التفضيلات الزمنية الفردية السائدة، وفرض قدر أكبر من الصيانة في مجال استغلال الموارد النفطية[٢٤]. إذ ينتج عن ذلك أن تمتلك الأجيال القادمة المزيد من النفط المختزن، في باطن الأرض على الأقل، حتى وإن كانت تلك الأجيال تفضل بدلاً من ذلك الأصول المنتجة الرأسمالية القابلة للتجدد.

ولعل هذا هو السبب الذي جعل العديد من رواد نظرية التخطيط في الفكر الاقتصادي، يتخذون من مقولة البروفسور بيجو ـ أحد مؤسسي اقتصادات الرفاه الحديثة ـ نقطة انطلاق في كتاباتهم، وهي التي تؤكد على أنه يجب أن لا نأخذ التفضيلات الزمنية الفردية في الاعتبار لدى اتخاذ قرارات في الأمور التي تتعلق بالمستقبل، طالما أن الفرد يفتقر الى القدرة على الرؤية البعيدة، ويميل إلى التقليل من شأن الإشباعات ذات الطبيعة المستقبلية[٢٥].

ومن جانب آخر، فإن السياسات الحالية لانتاج النفط والانفاق العام في الدول النفطية الريعية، تثير تساؤلاً مركزياً يتعلق بجانب العدالة في مجال توزيع منافع عائدات الثروة النفطية،

---

(٢٢) R. F. Harrod, *Towards a Dynamic Economics* (London: Macmillan, 1956), p. 37.

(٢٣) انظر في ذلك: A.P. Lerner, *The Economics of Control* (New York: [n.pb.], 1944), p. 262.

(٢٤) أكدت بعض الكتابات على ضرورة اعادة النظر في كيفية احتساب الدخل القومي في الدول المصدرة للنفط اعترافاً، بما للايرادات النفطية من طابع **الثروة الرأسمالية** لا من طابع **الدخل الجاري**، الأمر الذي مآله أن يظهر تلك الدول على غير ما تصور به عادة من أنها دول ذات مستوى دخل مرتفع. انظر: عبد اللطيف الحمد، «خمسة عشر عاماً من العمل الانمائي الدولي: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية،» **النفط والتعاون العربي**، السنة ٣، العدد ١ (١٩٧٧)، ص ٣.

(٢٥) انظر: A.C. Pigou, *The Economics of Welfare*, 4 th ed. (London: [n.pb.], 1932), p. 25.

فيما بين الأجيال المختلفة في الزمان والمكان. إذ انه من المعروف جيداً أن هناك عدداً من القنوات والآليات المحددة التي يجري من خلالها إعادة توزيع الكميات الهائلة من عائدات النفط لصالح الصفوة التجارية والعقارية[٢٦]، وتلك قضية تكتسب معنى خاصاً في حالة الدول النفطية الريعية. ذلك أنه في ظل الأوضاع الاقتصادية والبنى السياسية والاجتماعية السائدة، في تلك الدول، فإن محصلة السياسات الحالية لانتاج النفط والنمط الحالي لتوزيع عوائد النفط هي تحويل الثروة النفطية المختزنة في باطن الأرض، والمملوكة بالطبيعة لكل أفراد المجتمع، الى ثروة متداولة مملوكة لفئة قليلة من أبناء المجتمع. وهذا يعني من الناحية الواقعية تحويل جانب مهم من الثروة النفطية الوطنية ذات الطابع العام الى ثروة خاصة تقتصر ملكيتها على فئات اقتصادية واجتماعية محدودة العدد.

خامساً: المسارات المستقبلية للبلدان النفطية الريعية

قدم كل من الخوجا وسادلر في دراستهما الموسعة عن الاقتصاد الكويتي[٢٧]، نموذجاً تحليلياً مبسطاً بهدف القاء الضوء على بعض القضايا الانتقالية في مسار عملية النمو في الاقتصادات النفطية الريعية، مع الاشارة بصفة خاصة الى حالة الكويت.

وينهض التحليل المتضمن في هذا النموذج على افتراض رئيسي هو أن جميع ممتلكات وحيازات القطاعين الحكومي والخاص من الأصول الأجنبية، هي موجهة بالأساس لخدمة هدف معين، هو توليد أشكال جديدة من «الدخل الريعي المالي» لتحل تدريجياً محل عائدات النفط، والتي سوف تأخذ في التناقص مع اقتراب أجل وأفق نضوب النفط. ويمكن صياغة القضية الرئيسية التي يهدف التحليل لابرازها في أنها تحديد ذلك المستوى من حصيلة النقد الأجنبي الذي يكفي لسد الحاجات الجارية (الاستهلاكية والانمائية)، مع السماح في الوقت ذاته بتراكم الحجم المناسب من الأصول الأجنبية في مواجهة النضوب التدريجي للموارد النفطية. وذلك بحيث يمكن الحفاظ على ديمومة تدفقات الدخل الخارجي، التي تعود للاقتصاد الريعي عند مستوى يتسق مع الشروط المستهدفة للنمو في تلك الاقتصادات[٢٨].

---

(٢٦) في **حالة الكويت**، كان ذلك واضحاً في برنامج استملاك الأراضي. وقد كان شراء الحكومة للأراضي يعتبر أسهل وأسرع وسيلة لتوزيع الثروة النفطية القومية فيما بين المواطنين الكويتيين. وهكذا، فقد دفعت الدولة أكثر من مليار دينار كويتي (أي ٣,٤ مليار دولار امريكي) من خلال برنامج استملاك الأراضي خلال السنوات ١٩٥٢ ـ ١٩٧٥. وفي الواقع، فإن الحكومة قامت ـ من خلال هذه الأداة ـ بتوزيع حوالى ربع اجمالي عائداتها النفطية خلال الفترة ١٩٤٦ ـ ١٩٧١. وقد فاقت الأرصدة المخصصة لهذا البرنامج في هذه السنوات استثمارات الدولة في الأصول الأجنبية، كما كانت مساوية تقريباً لجملة الانفاق الانمائي الحكومي خلال الفترة نفسها. وقد كانت الحكومة تدفع مقابل شراء هذه الأراضي مبالغ من المال تفوق بكثير «القيمة السوقية» المعروفة لهذه الأراضي. وقد كان برنامج شراء الأراضي الذي تم تنفيذه في الستينات موضع نقد شديد لكونه أداة غير عادلة لتوزيع عائدات النفط لصالح أصحاب الأراضي، ولفشله في الواقع في انعاش الاقتصاد الكويتي، نظراً لأن أفراد القطاع الخاص الذين استفادوا من هذا البرنامج استثمروا في الخارج جزءاً كبيراً من الأرصدة المالية التي آلت إليهم. انظر في ذلك:

Mohamad Wafic Khouja, *The Economy of Kuwait: Development and Role of International Finance* (London: Macmillan, 1979), pp. 44-45.

(٢٧) يعتمد هذا القسم على التحليل الذي ورد في: المصدر نفسه، الملحق الخاص بالفصل التاسع.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ١٥٧ ـ ١٨٥.

ويوضح الشكل البياني رقم (٣) ميكانيكية عملية الانتقال من الوضع التقليدي للاقتصاد النفطي الريعي (الذي يعتمد على الريع النفطي الخارجي) إلى **نمط جديد من الاقتصاد الريعي** (المعتمد على الريع الخارجي المتولد من الأصول المالية المستثمرة في الخارج). ويوضح هذا الشكل نمط نمو تكوين الدخل الريعي من الأصول الأجنبية عبر الزمن، في مواجهة ثبات أو انخفاض العائدات النفطية الريعية، وعلاقة ذلك بالمستويات المختلفة لاحتياجات النقد الأجنبي.

وتتحدد احتياجات النقد الأجنبي في هذه الحالة بالفارق بين مجموع الأموال المخصصة لاستيراد السلع الاستهلاكية والاستثمارية، إضافة إلى تحويلات العاملين الوافدين إلى بلدان المنشأ، ناقصاً الصادرات غير النفطية (إن وجدت) ويعبّر الخط ك ك′ في الشكل رقم (٣) عن الانخفاض التدريجي لعائدات النفط السنوية عبر الزمن، في حين يمثل الخط ن ن′ نمو احتياجات صافي النقد الأجنبي السنوية والمشار اليها سابقاً. ويرمز المنحنى الثالث ب ب′ الى الدخل الحقيقي (بعد أخذ أثر التضخم في الاعتبار) التولد من الأصول المالية المملوكة للاقتصاد الوطني والمستثمرة في الخارج عند كل نقطة زمنية محددة. إلا أن انخفاض عائدات النفط عبر الزمن، سوف يتمثل في صورة إضافة متناقصة إلى جملة الأصول الأجنبية التي يمكن حيازتها بفضل توافر الفوائض النفطية مما ينتج فرطحة للمنحنى ب ب ليصبح ب ب′.

ويمكن تصوير مسارات الانتقال الممكنة في الاقتصادات النفطية الريعية على النحو التالي:

١ ـ طالما أن معدل الانخفاض (أو التناقص) لعائدات النفط السنوية (الخط ك ك′) أقل من معدل الزيادة في عائدات الاستثمارات المالية الخارجية (المنحنى ب ب′)، فإن مستوى الناتج القومي الاجمالي سيستمر في التزايد عبر الزمن، ولكن بمعدل متناقص.

٢ ـ إذا انخفضت عائدات النفط (الخط ك ك′) بمعدل أسرع من معدل التزايد في عائدات الاستثمارات المالية الخارجية (المنحنى ب ب′) فإن احتمالات نمو الناتج القومي الاجمالي في المستقبل، سوف تتوقف على ما إذا كان المنحنيان (ك ك′ ون ن′) سوف يتقاطعان فوق الخط ن ن′ أو تحته. ذلك أنه، إذا كانت نقطة التقاطع تقع فوق الخط ن ن′، فإن متحصلات النقد الأجنبي تكون في وضع يسمح لها بأن تحل محل عائدات النفط المتناقصة، مع السماح في الوقت ذاته بتكوين فائض صاف يضاف إلى مجموع الأصول الأجنبية. أما إذا كانت نقطة التقاطع تقع تحت الخط ن ن′ (وقد تكون هذه الحالة الأكثر واقعية مع قرب أفق نضوب النفط)، فإنه لا يمكن لمستوى وتركيب الناتج القومي الاجمالي أن يبقى في الأجل الطويل كما هو دون تعديلات هيكلية في تركيبة الاقتصاد المحلي لتخفيض مستوى احتياجات النقد الأجنبي ن ن [٢٩].

وإذا ما افترضنا أنه سوف يكون هناك فرطحة إضافية للمنحنى ب ب′ ـ والذي يعبّر عن الدخل من الاستثمار الخارجي ـ لكي يصبح ب ب″، فإن المنحنيات الثلاثة كما هي مرسومة سوف تتقاطع الآن في نقطة واحدة هي «ز». وهذا يعني أن الدخل الريعي من الأصول المالية الأجنبية يكفي بالضبط للتعويض عن مقدار التقلص في عائدات النفط، التي يتعيّش عليها الاقتصاد الوطني، وعند هذه النقطة، فإنه لن يكون هناك تراكم إضافي للأصول الأجنبية، إلا أن احتياجات الاقتصاد الوطني من النقد الأجنبي ستكون دائماً مغطاة. كما أن تقاطع المنحنى ب ب′ عند

---

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٥٩.

النقطة «ز» يعني أن الاستثمارات الأجنبية قد بلغت ذلك المستوى الذي يتولد عنده دخل ريعي جديد كاف لأن يجعلها تضطلع بمهمة العائدات النفطية كمورد رئيسي للنقد الأجنبي، وبالشكل الذي يؤدي إلى نوع من التكاثر المالي المستمر على مدار الزمن.

وإذا كنا نعتقد أن تحليل الخوجا وسادلر، الذي أوجزناه في الفقرات السابقة، مفيد في تكوين رؤية مستقبلية تحليلية لبعض القضايا الرئيسية التي تواجه مسارات النمو في الاقتصادات النفطية الريعية، إلا أن مجمل التحليل يظل أسير الصياغة الساكنة المقارنة.

شكل رقم (٣)
عملية الانتقال في الاقتصاديات النفطية الريعية
في ظل التناقض في عوائد النفط

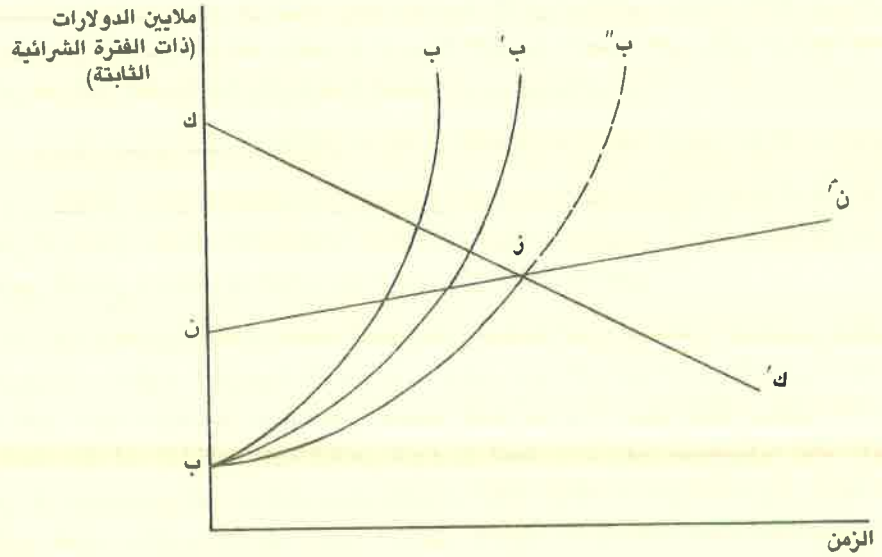

وفي الواقع، فإن التحليل أهمل العديد من العناصر الديناميكية التي تؤثر على المسارات الانتقالية موضع التحليل. وبصفة خاصة تلك القضايا المتصلة بوجود درجة عالية من المخاطر، وعدم التأكد بشأن مستوى أسعار النفط المستقبلية ومعدلات التضخم العالمي ومعدلات التقلب في أسعار الصرف الأجنبي لعملات البلدان المضيفة للاستثمارات المالية النفطية. فمن المعروف جيداً أن عائدات النفط ومتحصلات الأصول المالية المستثمرة في الخارج، عرضة لمخاطر متنوعة مصدرها المعدلات المرتفعة للتضخم العالمي وتقلبات سعر الصرف للعملات الرئيسية، ولا سيما في ظل الاضطراب الشديد الذي أصاب النظام النقدي الدولي مؤخراً.

وفي ظل هذه التحفظات، يصبح من الصعب قبول الافتراض الرئيسي الذي تبناه الخوجا وسادلر، بشأن القيمة الموجبة للعائد الحقيقي للأصول الأجنبية، وذلك عند كل نقطة زمنية في المستقبل.

وفضلاً عن ذلك، فإن هناك العديد من العوامل الديناميكية الأخرى التي تلقي بعض الظلال على معالم الصورة الشفافة التي تم رسمها لعملية الانتقال من اقتصاد ريعي نفطي إلى اقتصاد ريعي من نوع جديد، كما هو موضح في الشكل رقم (٣). وبهذا الصدد، من المفيد الاشارة إلى المشهد (السيناريو) الافتراضي الذي اقترحه د. حازم الببلاوي بالاستناد إلى بعض الفروض المبسطة للتأكد من قدرة الاقتصاد الامريكي ـ أهم الدول المضيفة للاستثمارات المالية النفطية ـ على الاستجابة لمطالبات الدول النفطية ـ بعد الثمانينات ـ لتحويل العائد المالي من استثماراتها الى سلع[٣٠]. ومع افتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها، فإن الدول النفطية إذا ما ارادت عند نهاية الثمانينات الحصول على سلع من الولايات المتحدة الأمريكية بما يعادل ١٠ بالمائة من مجموع استثماراتها المالية (١٢١ مليار دولار)، فإن معنى ذلك أن تخصص الولايات المتحدة حوالى ٤٠ بالمائة من صادراتها «دون مقابل من السلع»، أي أن الولايات المتحدة عليها أن تبدأ بتحمل عبء خدمة الاستثمارات النفطية بما يوازي ٤٠ بالمائة من مجموع صادراتها[٣١].

ورغم عدم اعتقادنا في إمكان بقاء الأشياء الأخرى على حالها، وعدم تعليق أهمية كبيرة على الدلالة المطلقة والنسبية للأرقام المستخلصة، إلا أن هذا المشهد يحمل في طياته تحذيراً واضحاً بأن عبء خدمة الأصول والاستثمارات المالية النفطية سيكون عبئاً ثقيلاً على موازين مدفوعات البلدان الغربية المضيفة للاستثمارات المالية لديها، مما يكفي للاقتناع بعدم إمكان بقاء الأشياء الأخرى على حالها، لا سيما وأن خدمة الأصول المالية النفطية ستأخذ شكل التحويلات من جانب واحد في موازين مدفوعات البلدان الغربية المضيفة للاستثمارات المالية النفطية.

ولذلك، فإننا نخلص إلى المسار الانتقالي من حالة الاقتصاد النفطي الريعي إلى اقتصاد ريعي من نوع جديد، يستند إلى ريع الأصول المالية المستثمرة في الخارج، يعدّ مساراً غير مستقر، بدرجة كبيرة، وتحفّ به مخاطر عدة يمكن أن تنتقص بشدة من رفاه الأجيال القادمة. ولذا، فإنه في ظل غياب سياسات محددة واضحة وحاسمة حول توجهات الاستثمار الداخلي، وتنويع هيكل الاقتصاد المحلي (على المستوى القطري أو على مستوى التجمعات الاقليمية)، فإنه يكون من المستحيل الوصول إلى توقعات موثوق بها حول قدرة الاقتصادات النفطية الريعية على حسن إدارة عملية الانتقال في ظل النضوب التدريجي للموارد النفطية□

---

(٣٠) انظر: حازم الببلاوي، «الفوائض المالية النفطية والبنيان الاقتصادي العالمي،» **النفط والتعاون العربي**، السنة ٤، العدد ٤ (١٩٧٨)، ص ١٨ ـ ١٩.

(٣١) المصدر نفسه.

الشرعية الدستورية والعقد الاجتماعي الجديد(*)

د. رضوان السيد

مدير المعهد العالي
للدراسات الاسلامية في بيروت.

- ١ -

فكرة الشرعية فكرة إشكالية في تاريخنا السياسي كلّه. ثم إنني لا أعرف مدى جدوى اتّخاذها مدخلاً لقراءة مسألة الدولة في الوطن العربي المعاصر. لقد سادت في العقود الثلاثة الأخيرة من السنين عدة أفكار حول ماهية الدولة، والنظام السياسي في التاريخ العربي الاسلامي، وشاركْتُ أنا فيها إلى حدٍّ ما، وأنا أرى الآن خطأها وخطرها، ليس على مستوى الواقع السياسي المعاصر فقط، بل على مستوى الفكر والوعي والنّص التاريخي. فليس صحيحاً أنّ فكرة «الدولة» عند العرب كانت هشّةً في صدر الإسلام رغم قَبَلية المجتمع، وارتفاع نسبة الأعراب (= البدو) فيه. يدلّ على ذلك الانضباط العالي الذي تميّز به العرب المسلمون أيام أبي بكر وعمر إبّان الرِّدّة والفتوحات، حين لم تكن للسلطة مؤسسات قامعة أو ضابطة، وكان الولاء للمشروع الكبير الذي اعتنقه العرب، وانساحوا لنشره في العالم. وعندما تفاقم الصراع على السلطة أيام عثمان وعليّ، وسُفِك دمٌ كثيرٌ. ظلّت لهذا الصراع ضوابطُهُ التي تُصِرُّ على وحدة الأمة في دار الإسلام، ووضوح العدوّ أو بعبارة أخرى وضوح المشروع الذي أنشئت السلطة المركزيّة (= الخلافة) لرعايته أو بتعبير الماوردي: «لحراسة الدين وسياسة الدنيا». صحيح أنّ الخوارج (أو من سمّوا بذلك) شكّكوا أيام عليّ وبعده بقليل بالسلطة القائمة تشكيكاً كاد يؤدّي إلى قولهم بإلغاء كلّ سلطة لكي يحكم القرآن المجتمع مباشرة (= لا حكم إلّا لله)، لكنّ هؤلاء أنفسهم ما لبثوا أن حاولوا إنشاء سلطة بل سلطات بديلة للسلطة المركزية التي استقرّت بدمشق، وبذلك تخلّوا عن هويتهم المعلنة كجماعة إلهية خاصّة أو مصطفاة، وتحوّلوا إلى معارضة عادية كالمعارضات الأخرى. ومع ذلك فإنّ إنكار المسلمين عليهم لم يخفّ أو يتضاءل. لقد نبزوهم بلقب **الخوارج**، وقالوا إنّ الخروج هو الخروج

(*) قارن بكتاب غسان سلامة الجديد، **نحو عقد اجتماعي عربي جديد. بحث في الشرعية الدستورية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).

على الامام أو سلطة المسلمين التي قال فيها حنظلة بن الربيع أحد أصحاب الرسول (ص) ومن المتحزّبين لعثمان بن عفّان:

عجبتُ لما يخوض الناس فيه يرجُّون الخلافة أن تزولا

ومع ذلك، فإنّ هناك «خيبة أمل» واضحة تطلّ من أقوال الصحابة والتابعين بالسلطة المركزية وما آلت اليه. وطبيعي ما دامت «الخيبة» هذه قد ظهرت أيام بني أميّة أن تقوم مقارنة بين الخلفاء الأوائل (وبخاصة أبي بكر وعمر) من جهة، والأمويين من جهة ثانية، وأن تكون هذه المقارنة لصالح الراشدين، وأن تتضخّم صورة تفوّقهم، وورعهم، وذوبانهم في مصلحة الأمة والاحساس الشديد بالمسؤوليات الملقاة على عواتقهم. لكنّ «خيبة الأمل» بالأمويين، بل وبمن قبلهم أحياناً لا تعود إلى ظلم الأمويين، أو عدم شرعيتهم، مع أنّ تصرفات بعض ملوكهم وأمرائهم لعبت دوراً في ذلك بلا شكّ. المشكلة كانت ولا تزال في فكرة العرب عن سلطتهم المؤسّسة على دين هو الاسلام. فقد تماهى الدين فيهم، وحسبوا أنّ السلطة كذلك. لكنّ للسلطة طبيعةً انفصاليةً مؤسّسيةً عُرفت بها عبر التاريخ سواء تأسّست على دين أو على عصبية قوة أو ثروة. إنّ الظهور التدريجيّ **لآيين الدولة** أو تقاليدها ورسومها ومؤسّساتها (= دواوينها)، أبرز انفصالها عن الناس، وحيادها تجاههم أو غربتها (والحياد والغربة أشدّ فظاعةً أحياناً من القمع)، وهذا أساسُ «خيبة الأمل» والحيرة، وان لعب الظلم، وطريقة الوصول للسلطة دورهما في الخيبة المتكررة الذكر. لقد تبين للمسلمين وفي وقت مبكّر أنّ سلطتهم التي أنشأوها، والتي لا يزالون يرون ضرورتها لوجودهم الاجتماعي، ومشروعهم الديني والسياسي، هذه **الدولة** هي دولة عادية رغم ما اختصّوها به من اسم (= الخلافة) تمييزاً لها عن النظم السياسية الأخرى التي عرفها عالم القرن السابع الميلادي. وبدلاً من أن تكون فكرة **الشورى** تعبيراً عن توحُّد السلطة بالأمة، صارت مدعاةً للاضطراب إذ لم يستطع حاكمٌ إنكارها جهراً لتأسّسها في القرآن الكريم. ومن جهةٍ ثانيةٍ لم يمكن تثبيتُ مبدأ الوراثة في السلطة، وتحديد الوارث أو الورثة المحتملين بسبب الشورى السالفة الذكر. لهذا كان موت الحاكم أو مرضه مدعاة لمخاوف كثيرة لما يُتوقّع من ثورات ومعارضات، ونزاع على العرش بين الأمراء من الأخوة والأبناء وأبناء العمّ؛ وهذا على الرغم من أنّ الخليفة الحيّ غالباً ما كان يَستخلف في حياته، ويرغم الناس على البيعة لمن استخلف من أولاده. وهناك أمرٌ آخر أسهم فيما آلت اليه الرؤية للدولة وأوضاعها أواخر القرن الهجريّ الأوّل، وهو يتّصل بطبيعة السلطة الانفصالية لكنّ هذه المسألة لا تستوعبه. فمع تحول السلطة إلى مؤسسة، تتكوّن لدَيها أنماط سلوك سياسي وأمني للحفاظ على ذاتها لا علاقة لها غالباً بالأهداف العامّة للسلطة في المجتمع؛ لكنّ الحُجّة تكونُ دائماً أنه لا بدّ من بقاء السلطة لكي تستطيع تحقيق أهداف المجتمع، وللبقاء متطلباتُهُ المؤلمةُ التي لا بُدَّ من التسليم بها كما يسلّم المرء بتجرّع مرّ الدواء من أجل الشفاء (وهذا التشبيه المقارن ليس من عندي بل من **كليلة ودمنة**، و**العقد الفريد** لابن عبد ربّه).

- ٢ -

قال المحدّثون أواخر القرن الأول الهجريّ استناداً إلى أثر رووه عن رسول الله (ص) أنّ **الخلافة** تحوّلت إلى **ملك**. ويعنون بذلك أنها فقدت خصوصيتها كسلطة ذات طبيعة مختلفة عن نظم الحكم التي كانت سائدة في عالم القرن السابع الميلادي خارج دار الإسلام. لكنّ هذا

الاستنتاج لم يزعزع **فكرة الدولة** لدى العرب المسلمين، بل على العكس من ذلك لقد أدّى إلى تعميقها. لكنّ هذا التوجّه لم يحمل هذه النتيجة فقط، التي سنعود إليها فيما بعد، بل حمل نتائج عدة يحسن أن نعرض لها أولاً. فقد كان الأثر الأول لهذه النظرة بدايات الصراع بين الدين والدولة، بما يعنيه ذلك من انفصالهما. وقد يبدو هذا القول مستغرباً لافتقار الإسلام إلى الأسرار، وإلى الجهاز الكهنوتي الهرمي، ولاقتران الدعوة بالسلطة في تاريخه الأول. لكنّ الواقع أنّ نهايات القرن الأول الهجريّ مهّدت بدايات ظهور فئة **الفقهاء** التي تؤوّل النصوص، وتجتهد في حلّ مشكلات الناس اليومية، وترمي إلى الانفراد بالاسلام في جانبه العقدي والاجتماعي والتشريعي. وقد حاول العباسيون في ثورتهم اعادة اللّحمة ما بين عهدي المنصور والمأمون ففشلوا، وكان الانفصال الذي تحوّل إلى صراع تاريخيّ بين الفقهاء الذين احتكروا تمثيل الاسلام، ولم يفقدوا الأمل في الاستيلاء على السلطة السياسية، والسلاطين والملوك الذين انفردوا بالنظام السياسي، ولم يفقدوا الأمل في الاستيلاء على الاسلام لوضعه في خدمة سلطتهم.

في الوقت نفسه تجذّرت فكرة الدولة وضرورتها واستعلاؤها على صراعات الأسر الحاكمة مع الفقهاء. قال الجميع بوجوب السلطة أو الامامة (ما عدا شذوذاً غير معتبر من جانب بعض المتكلمين). وبذلك افترق معنيا الدولة والامامة عودة إلى الأصل اللغويّ للمفردين. فالسلطة أو الامامة عبّرت في وعي الجميع عن «القهر من جانب السلطان الأعظم»، بينما عبّرت **الدولة** عن «انتقال السلطان من يد إلى يد». فالدولة ليست هي السلطة أو الامامة، بل هي سلطة الأسرة المعيّنة ضمن امامة دار الاسلام. مضمون السلطة أو السلطان أو الامامة اذن كان: أمة ودار وإمام. وهذا هو معنى: وجوب الامامة. إنه مشروع العرب المسلمين التاريخي للتوحّد والاستمرار والسيادة. وهو مشروعٌ لم يَجْر التخلّي عنه لأن ذلك يعني تخلّي العرب والمسلمين عن وجودهم الذي صار هذا المشروع مضمونه الوحيد. وشرعية أية **دولة** (لأسرة حاكمة) كانت تنقص أو تزيد تبعاً لمدى التزامها بالمشروع الأساسيّ. فإذا أصاب العجز أو التقصير أو الخيانة للمشروع أسرة حاكمة معينة دالت دولتها لينهض عهد جديد فيحمل أمان المشروع العظيم والتاريخي ضمن مفرداته الثلاث: الأمة والدار والامامة.

- ٣ -

ما الذي يهب أية دولة في تاريخنا شرعيتها؟ إنّ الذي يهبها ذلك مدى أمانتها للمشروع الذي قامت على أساس منه. وهناك تفصيلات هي بمثابة الشروط لقيام أية دولة في دار الاسلام مثل الشوري والبيعة والعدالة بتطبيق الشريعة. لكنّ هذه التفصيلات لا تؤثر في الشرعية السياسية بقدر ما تؤثر في الشرعية الدينية بسبب اشكال ارتباط الدعوة بالامامة في الاسلام الأول. صحيح أنّ **الامامة** لم تتخلّص من آثار هذا الارتباط التاريخي، لكنه وضع في خدمة المشروع الكبير في أكثر فترات التاريخ الاسلامي مذ جاء «كتاب» المدينة أو عهدها أو عقدها الاجتماعي ليحدِّد الجوهريَّ، ويترك التفصيلات للرأي والاجتهاد. جاء في كتاب النبيّ (ص). «بين المؤمنين والمسلمين من قريش وأهل يثرب، ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم.. إنهم أمةٌ واحدةٌ من دون الناس...». هنا اذن عقد حقيقيّ أوليّ ذو طبيعة سياسية واضحة لأنه يجعل «يهود بني عوف أمة مع المؤمنين، لليهود دينهم وللمسلمين دينهم...». فالعقد تعاقد على التوحّد في مجموعة سياسية لها سلطة مركزية واحدة، ولم تتحدّد الأرض أو الدار لأنها لم تكن قد استقرّت بعد، ولأنّ مشروع العرب المسلمين هذا مفتوح الآفاق. ولا يعني هذا تنكُّراً للأرض باعتبارها من مقومات النظام السياسي، بقدر ما يعني أنّ التحديد يسيء لمشروع

الوحدة. فلمّا استقرت حدود الأرض واقعياً أواخر القرن الأول الهجريّ نشأت **دار الاسلام** التي اكتمل بها مفهوم المشروع: الأمة والدار والامام. وبذلك تحدد أيضاً مفهوم المشروعية أو الشرعية: انه الحفاظ على هذه الأركان الثلاثة. وقد حضر عنصرا الجماعة (التي تنصبُّ في الأمة) منذ البداية وأعني بهما: المجموعة السياسية، والسلطة المركزية، ولم يكن تقدمهما تاريخياً فقط؛ بل إنه في وعي العرب المسلمين آنذاك متقدماً من حيث الأهميةُ على رقعة الأرض المحدّدة. لكنْ أين هي الأمة بدون أرض، حتى الأمة المفتوحة الآفاق: كيف تنساح في الآفاق إن لم يكن منطلقٌ ومستَقرٌ؟!

فإذا عُدْنا مع غسّان سلامة إلى ثلاثية ماكس فيبر واستون؛ فإنّ **الكارزما** المنشئة أو الشارعة في المنظومة الاسلامية ليست فرداً متشخصاً بل هي الأمة الواحدة: إنها الجماعة. والفكرة الكارزماتية هذه لا تنفصل تاريخياً عن السلطة أو الامامة القائدة، ومن هنا كان تأكيد الفكر السياسي الاسلامي على **الجماعة والطاعة**، أي أنّ الانتماء إلى الأمة في مشروعنا التاريخيّ شرطه الايمان بوجود جماعة واحدة، تخضع لسلطةٍ مركزيةٍ واحدةٍ، على أرضٍ هي دارُ الإسلام والمسلمين. وهذه هي «الصورة التاريخية» التي صارت **ايديولوجيا** الجماعة الأسلامية.

- ٤ -

... ويدعو غسّان سلامة إلى عقد اجتماعيّ عربيّ جديد، دون أن يصرّح ببطلان العقد القديم لكنّ أسبابه لذلك مفهومة. فقد اختلّ الوضُع التاريخيُّ للأمة مع انتهاء سلطنة بني عثمان. وقامت كياناتٌ وأوطانٌ على أنقاض دار الاسلام. وتناقضت نتيجة لذلك الاحساساتُ الوطنيةُ مع القومية مع الاسلامية. وكنت قد عرضت في كتاب **الاسلام المعاصر** لهذا المأزق الشعوري والسياسي لأفراد الأمة وجماعاتها. صحيح أنّ هذه المتغيّرات فُرضت فرضاً، لكنها صارت واقعاً لم يعد من الممكن تجاهله على المستويين السياسي والتشريعي. إنّ رغبة غسّان سلامة في مراعاة المستجدّات مشروعة إلى هذا الحدّ. لكنّ للأمر وجهه الآخر. فقد لاحظت في كتابات بعض المنظرين القوميين في الأعوام الأخيرة تأكيداً على ضرورتين: ضرورة بناء «وعي قومي» عربي، وضرورة فصل الدين عن القومية. بل يمكن القول إنّ هؤلاء يرون أن «الوعي القومي» يعني اخراج الاسلام من دائرة مقومات الأمة العربية. ولست هنا في معرض الدفاع عن الاسلام لأنّ هذه ليست الاشكالية المطروحة. لكنني أزعم أنّ وجهة النظر هذه تنبطن فرضيةً ضمنيةً مؤدّاها أنه ليست هناك أمة عربية، وأنه لا بدّ من انشائها الآن، ولذلك لا بدّ من عقد اجتماعي على أساس من «الوعي» الجديد. وهنا أعود إلى ما سبق أن قدّمته من أنّ الدعوة الاسلامية عملت في أكثر فترات تاريخنا ضمن مشروع الأمة التاريخي، بل إنها شكّلته تشكيلاً لا يمكن فصلُها عنه دون أن يفقد المشروع أهمّ مقوّمات وجوده. إنّ الأمة تتضمن أقليات دينية واثنية وجغرافية جرت معالجات تاريخية لاشكاليات وجودها ضمن المشروع الوحدوي، ولا أرى مانعاً من إعادة النظر في تلك الاجتهادات التاريخية باتّجاه عدالة أكثر، وفهم أعمق، دون أن يعني ذلك القول اننا أمام مشروع جديد لأمة لم تتكون بعد. فأمتنا موجودة، ومشروعها التاريخي موجود، وهناك عوائق داخلية وخارجية تحول دون بلوغ المشروع مداه، لكنّ ذلك لا يدفعُنا للتخلّي عن «صورتنا التاريخية»، وكارزما الأمة، وايديولوجيتها: إذ لو حدث ذلك لعنى الغاء لوجودنا، ولنضالات الآباء والأجداد. انني لا أفهم القومية العربية الاّ أيديولوجية واحدة لأمة موجودة تريد أن تتضام أجزاؤها الممزّقة في كيانات مفروضة. إنّ الكيانات المفتوحة على مشروعنا التاريخي ليست مشكلة بحدّ ذاتها. انما تتحول الى مشكلة عندما تصبح بعقد جديد أو دستور جديد «كياناً نهائياً» أو «وطناً نهائياً». إنّ الموجود

والنهائيّ والشرعيّ هو عقد الأمة الأول، وما عدا ذلك تفصيلات يمكن الخوض فيها باسم الدستور أو القوانين المنظّمة لحقوق وواجبات الأفراد في موطن صغير من مواطن العرب الحديثة والمعاصرة.

غسان سلامة يخلط هنا بين «العقد الاجتماعي» والدستور بقصد أو بغير قصد. فالعقد منشىء لأمة جديدة، أمّا الدستور فهو مواصفات تنظيمية لكيان موجود فعلاً. والاسلاميون الذين أيّدوا الدساتير التنظيمية كانوا ينطلقون من هذا الفرق. ولا أعرف دستوراً أنشأ أمة، بل الذي أعرفه أنّ دستور ألمانيا الاتحادية الذي يسمّونه «القانون الأساسي» أنشأ دولة على جزء من أرض **الأمة الألمانيّة** بعد الحرب العالمية الثانية. فالدستور أمر تفصيليّ في حيوات الأمم، ولا علاقة له بالعقد المؤسّس لوجودها، وإلاّ فأين هو **دستور** الأمة الانكليزية المؤسّس لوجودها؟!. إنّ الدولة أو الكيان السياسي لا يتماهيان مع الأمة أو ليس بالضرورة أن يكون الأمر كذلك. وحتى لو أردنا خدمة الكيانات العربية القائمة باعطائها شرعية معينة عن طريق الدساتير، فإن من مصلحة هذه الكيانات أن لا نماهي بين الدستور والعقد الأصلي، لأننا بذلك نلغيها ونحن نحاول تثبيتها.

مع ذلك فإنّ الدساتير ليست بالأمر القليل الأهمية في الكيانات العربية الحديثة. لقد ركّز غسّان سلامة على التأثير الأجنبي في مسألة الدستور. لكنّ هناك لحظةً داخلية مهمة بشأنها. فرجالات مثل جمال الدين ومحمد عبده وقاسم أمين كانوا يرون في الدساتير التنظيمية ضماناً داخلياً ضدّ استبداد الحاكم. فالضوابط الشرعية الاسلامية كانت قد أصبحت قليلة التأثير، وصار الحاكم المسلم طليق اليدين فيما يأتي ويذر. ومن هنا كان مشروع عرابي دستورياً، كما كان كثيرون يسعون لتقييد سلطات الحاكم الوطني بدساتير فرنسية أو سويسرية أو ما شابه. والوطن العربي اليوم يغصّ بكيانات استبدادية يشكّل أيّ دستور تنظيميّ تقدماً ملحوظاً في نطاقها. فلست بالقول إنّ الدساتير تفصيلية مقلّلاً من فائدتها الداخلية في ظلّ الأوضاع الراهنة للنظام الاقليمي العربي.

إنّ ما أقوله هنا يتضمن نفسه تعديلات واضحة أو اجتهادات واضحة التمايز عمّا كان. فأنا أتحدث عن «أمة عربية»، بينما كان السابق الحديث عن «أمة اسلامية». لكنّ هذا التمايز يحتفظ لمشروعنا التاريخيّ بميزته الأساسية: الوحدة؛ إذ بدون الوحدة ينتفي العقد وتنتفي الأمة. وعندما أجرؤ على هذا الاجتهاد فإنما أستند في ذلك إلى عقد العرب الأول، عندما أدخل النبي اليهود في المدينة في العقد، ولو كان في المدينة مسيحيون لفعل الشيء نفسه. أمّا الحديث عن عقد جديد فمغامرة غير محسوبة العواقب لأنّ ذلك يلغينا كأمةٍ بذريعة التوحّد، ولا توحّد مع ضياع المشروع، والتذرّر الذي لا آمن أن ينتهي عند حدّ.

إنني أحسب لغسّان سلامة همّه الأساسيّ الذي دفعه لتوليفية أراها صحيحة غير انتهازية أو متناقضة من الناحية الفكرية. كما أحسب له ادراكه لتناقضات المشروع الاسلاميّ، والمشروع القومي العلماني. وأحسب له أخيراً جرأة الطرح، وحسابات الربح والخسارة. لكنني أُصِرّ على أنّ المنطلق ليس الشرعية، وليس الديمقراطية، بل العقد التاريخيّ لأمتنا، ذلك العقد الذي يهب كلّ ما عداه مشروعيته، وتلك الأيديولوجيا التي صاحبتنا عبر الأحقاب فحمت وجودنا وهويتنا، وأجزم أنها ستحمي مستقبل أمتنا الموجودة والمتحققة والمستمرة. إنّ لدينا اجماعاً تاريخياً شرعياً ومشروعاً على الأمة وجوداً وهويةً. وانّ التغيرات أياً بلغ عمقُها لا تقتضي نقضاً للإجماع القائم على العقد الأول □

■ كتب

مجموعة من الباحثين

التجربة الديمقراطية في المملكة المغربية

جامعة الأمم المتحدة ـ منتدى العالم الثالث ـ مكتب الشرق الأوسط

(القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٧)، ٣٦٤ ص.

د. بوقنطار الحسان

استاذ بكلية الحقوق ـ الرباط ـ المغرب.

يندرج هذا الكتاب ضمن مشروع المستقبلات العربية البديلة، في المجال البحثي: «الديموقراطية والاتصال الجماهيري والمشاركة الشعبية في الوطن العربي»، الذي يضم أهم نتائج برنامج بحثي لجامعة الأمم المتحدة.

وقد ساهم في إنجاز دراسات هذا المؤلف مجموعة من الأعضاء المنتمين لجمعية «منتدى الفكر والحوار» وهي جمعية مغربية تأسست منذ عشر سنوات خلت، من أجل «تدعيم الوعي القومي الوحدوي الديموقراطي» من خلال تنظيم ندوات جماهيرية، استقطبت مفكرين من أرجاء الوطن العربي للتحاور حول بعض القضايا العربية(*).

لقد تم الارتكاز في مفصلة محاور الكتاب على تقسيم تاريخي، من خلال مراحل تاريخية، انتقيت بناء على تعريف المرحلة التاريخية على أنها: .. «.. فترة زمنية تبدأ بحادث متميز، وتنتهي بحادث متميز أيضاً ينبىء بتغيرات نوعية تعلن عن ارهاصات مهمة...» (ص ٦).

وتأسيساً على ذلك فقد تم رصد المراحل التالية:

ـ المرحلة الأولى: المسألة الدستورية قبل الحماية وإبانها.

ـ المرحلة الثانية: من سنة ١٩٥٥ حتى سنة ١٩٧٠.

ـ المرحلة الثالثة: حالة الاستثناء ١٩٦٥ ـ ١٩٧٠.

ـ المرحلة الرابعة: الأزمة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥.

ـ المرحلة الخامسة: ١٩٧٥ ـ ١٩٨٣.

وهكذا فقد عالج د. أحمد جديرة وعبدالحفيظ الرفاعي، في الفصل الأول، المسألة الدستورية قبل الاستقلال، ملاحظين، أن هذه القضية قد طرحت منذ نهاية القرن الماضي، على أساس أن دسترة الدولة هي ضمانة للحرية ووسيلة لصيانة الاستقلال في مواجهة الأطماع الاستعمارية. وقد تبلور هذا الشعور في بعض المذكرات وجهها علماء

(*) مثلاً: الاستراتيجية الصهيونية في الشرق الأوسط، التجارب الديمقراطية في الوطن العربي، التراث والسياسة، المجتمع العربي إلى أين؟. وقد نشرت أغلب هذه الندوات في كتب. كما نظم أياماً تضامنية مع الشعب اللبناني.

المغرب إلى السلطان مولاي عبد العزيز، تضمنت اقتراحات لمواجهة الأخطار المحدقة بالبلاد آنذاك، بيد أن هذه الأفكار لم تلق أي استجابة من طرف السلطان وحكومته المخزنية، مما نتج عنها خلعه (أي السلطان) ومبايعة أخيه مولاي عبد الحفيظ، انطلاقاً من وثيقة نصت على الاصلاحات الدستورية والاجتماعية الواجب انتهاجها لاصلاح المجتمع. غير أن ذلك لم يجد سبيله إلى التطبيق، حيث سقط المغرب في أحضان الحماية الفرنسية ابتداء من عام ١٩١٣.

في ظل الحجر، أصبح مطلب الاستقلال هاجساً رئيسياً لحركة المقاومة، كما تجلى عند أهم فصائلها وهو حزب الاستقلال، الذي يعتبر الباحثان أنه أخطأ عندما حصر مهامه في المطالبة بالاستقلال، دون التفكير في كيفية تأطير المستقبل، بسبب عوامل عدة مرتبطة بتفكيره، والظرفية التاريخية، وكذلك محيطه (ص ١٩ وما يليها).

والواقع، أن غياب تصور واضح لطبيعة السلطة والمجتمع، سيفتح الباب أمام صراعات متعددة بين مختلف الفرقاء مباشرة بعد الاستقلال. وذلك ما حاول تشجيعه د. الرفاعي في الفصل الرابع بعنوان (البدايات)؟؟ مبيناً أن تسوية ايكس لي بان Aix les Bain التي أنهت الأزمة المغربية، وسمحت برجوع الملك المغفور له محمد الخامس، لم تكن الا بداية لصراع مغلق، خاصة بين القصر وحزب الاستقلال، سعى من ورائه الأول إلى تقليم أظافر الثاني تدريجياً. لقد تبدى ذلك من خلال أول حكومة تأسست بعد الاستقلال، حيث أسندت مهمة رئاستها، والداخلية، الى شخصيتين مستقلتين، علاوة على ذلك، فإن الحكومة المؤسسة لم تعبر عن رغبتها في تطبيق البرنامج المرحلي الذي سطره مؤتمر حزب الاستقلال الذي انعقد في سنة ١٩٥٥. أضف الى ذلك، فإن هذا الأخير (أي الحزب) لم يدرك منذ البداية طبيعة الصراع، ومن ثمّ ظل يدور في مأزق ناتجة عن تسويات مختلفة. ساهمت في إضعافه وتفتيت وحدته، وذلك تحقق بعد الانشقاق الذي وقع داخله سنة ١٩٥٩، وأدى الى ميلاد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. كذلك فإن الانتخابات التشريعية الأولى التي جرت بعد صدور دستور ١٩٦٣ خيبت آمال المعارضة حزب الاستقلال واوق ش) حيث فازت جبهة الدفاع عن المؤسسات الديموقراطية بالأغلبية، التي مكنتها من تشكيل الحكومة، دون القدرة على ممارسة السلطة، وحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تفاقمت، وتفجرت في ٣٣ آذار/مارس ١٩٦٥، مما نتج عنه اعلان الملك لحالة الاستثناء، أي تعطيل عمل المؤسسات الدستورية في حزيران/يونيو من السنة نفسها، بعد فشل المحاولات الرامية إلى تشكيل حكومة وطنية.

لقد حلل د. محمد طالب حبيب في الفصل الخامس هذه الحقبة التي امتدت قانونياً من سنة ١٩٦٥ حتى سنة ١٩٧٠، منطلقاً من اعتبار مفاده أن أحداث آذار/مارس ١٩٦٥ شكلت دلالة واضحة على تقمص الصراع السياسي للبوسات طبقية، بعد ما كان متسربلاً باعتبارات وطنية موروثة عن الكفاح ضد الاستعمار. إلّا أن هذه المرحلة لم يرافقها تطور وتنامٍ للكفاحات الجماهيرية (باستثناء الحركة الطلّابية) بل تميزت حسب الكاتب بنوع من الضمور والركود، تزامن مع التراخي الذي عرفته حركات التحرر العالمية في تلك الفترة (الاطاحة ببعض الأنظمة الوطنية: سوكارنو، نيكروما، بن بللا) الصراع الصيني ـ السوفياتي. وبعد أن سجل الباحث، أن الشروط المنصوص عليها في الفصل ٣٥ من الدستور، لإعلان حالة الاستثناء لم تكن متوافرة، لاحظ أن تلك

الحقبة كانت بمثابة اقرار بفشل السياسة الرسمية المتبعة، وفي الوقت نفسه، كانت فرصة بالنسبة للحكم، من أجل اعادة النظر في البنية الاقتصادية والاجتماعية، في اتجاه فرض بعض الاختيارات شبه الليبرالية، وتهميش القوى التقدمية التي تعرضت لأزمات متوالية، قلصت من فاعليتها ودورها في مراقبة النظام السياسي.

أما المرحلة الثالثة الممتدة بين ١٩٧٠ و١٩٧٥ فقد عنونها كاتبها د. محمد اكرين بالأزمة. وقد أشار الى أن تلك الحقبة تميزت بركود سياسي، وبمحاولتين انقلابيتين عسكريتين للاطاحة بالحكم (١٠ تموز/يوليو ١٩٧٣ و١٦ آب/اغسطس ١٩٧٣)، وبموجة من القمع ضد المعارضة تأرجحت بين المحاكمات وحل بعض التنظيمات الجماهيرية (الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ـ فرع الرباط) وبالتالي ضعف التواصل بين الاحزاب والقصر، كان من اقراراته رفض التنظيمات السياسية المعارضة لدستور ١٩٧٠ الذي وضع قانونياً حداً لحالة الاستثناء، وكذلك دستور ١٩٧٣ المطبق حالياً.

على صعيد آخر، فقد اتسمت هذه الحقبة، في شقها الثاني، بجهود السلطة المتواصلة من أجل ضبط النظام السياسي، ودمج بعض شرائحه. وقد تمّ تدشين ذلك ببعض الاجراءات الاقتصادية (المغربة) لاشراك الرأسمالية المغربية في دواليب الاقتصاد. ومن جهة أخرى، فإن مسلسل استكمال الوحدة الترابية المغربية، سيترتب عنه، وبشكل حاسم، خلق شبه إجماع وطني، تمحور حول الوحدة الترابية، وبناء المؤسسات الديموقراطية. وفي هذا الصدد فقد منحت الشرعية لبعض التنظيمات التي كانت محظورة: الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، حزب التقدم والاشتراكية. والاتحاد الوطني لطلبة المغرب، فيما بعد.

إن هذا المناخ الجديد، قد مكن من اجراء انتخابات تشريعية وبلدية جديدة، شاركت فيها جميع التنظيمات السياسية. وهي تشكل خاصية المرحلة الأخيرة، التي عالجها د. مصطفى القباج ـ ما بين سنة ١٩٧٥ و١٩٨٣. وقد بنى دراسته على محورين: محور حدثي ومحور موقفي. ففي المحور الأول، رصد بشكل «كرنولوجي» أهم الأحداث، خاصة المرتبطة منها بالقضية الديموقراطية، منذ سنة ١٩٧٥. أما المحور الثاني، فقد سجل فيه بعض المقتطفات من الخطاب، سواء الملكي، أو الحزبي حول المسألة الديموقراطية. وقد انهى بحثه بمحاولة تأويلية، استنتج من خلالها، أن قواعد اللعبة الديموقراطية قد استقرت في نسق متميز للنظام السياسي (ملكية دستورية من نوع خاص) تتضمن منطقة الحكم، ومنطقة المعارضة المقبولة، ومنطقة المعارضة المتحفظ في شأنها، والتي تقع في يد طبقة من المثقفين الحالمين غير المتمرسين بأساليب الحكم (ص ١٩٣). ومن ثم، فإن ما تفرضه الأحزاب الوطنية التقدمية يبقى شكلياً، ويعبر عن التزام بقواعد اللعبة، دون أية محاولة لتجاوزها.

في ظل هذا التشخيص يضع الكاتب في ختام دراسته ثلاثة احتمالات لتطور التجربة البرلمانية المغربية:

١ ـ احتمال سكوني، أي استمرار التجربة بمعطياتها نفسها.

٢ ـ احتمال حركي أو ديناميكي، وهو تولّد تحولات بنيوية في رحم هذه الوضعية قد تؤدي إلى تغيير نسبي للحكم.

٣ ـ احتمال يأتي من مناطق ظل لا يعرفها الفرقاء السياسيون الحاليون.

وفضلاً عن هذه الفصول الخمسة التي انصبت على استعراض أهم المراحل التي مرت بها التجربة الدستورية والنيابية في

المغرب، فقد تضمن الكتاب دراستين شبه مستقلتين: الأولى حررها د. أحمد جديرة، وتتعلق بمقارنة دستورية وقانونية لبعض المقتضيات والمؤسسات الدستورية، كما نصت عليها الدساتير الثلاثة التي عرفها المغرب: ١٩٦٣ و١٩٧٠ و١٩٧٣. وهي دراسة مفيدة تقدم معلومات دقيقة ومركزة حول كل ما يتعلق بالاستفتاءات والمؤسسات السلطوية، وبعض المؤسسات الدستورية الأخرى.

أما الدراسة الثانية، والتي تضمنها الفصل الثالث، فهي تبدو كإضافة للمحتوى العام للكتاب، من حيث انها تشكل تقويماً للتجربة الديموقراطية في المغرب، وقد كتبها د. ادريس عبده المراكشي.

وفي الواقع، فإن هذا الكتاب يقدم مساهمة ايجابية للقارىء العربي لفهم التجربة الديموقراطية في هذا القطر العربي، وادراك التطورات السياسية التي عرفها المغرب منذ استقلاله، خاصة وأنه يتضمن جملة من الوثائق (ص ١٩٧ ـ ٢٦٠) تمكن القارىء من الرجوع اليها، للتعمق في هذه التجربة. بيد أنه لا بد من الاشارة لبعض الملاحظات التي تفرض نفسها عند قراءة هذا الكتاب:

فمن جهة أولى، لا ينم الكتاب عن صرامة منهجية في التعامل مع القضايا المطروحة. وقد انتبه إلى ذلك مقدم الكتاب، عندما أشار إلى أن الوثيقة (أي الكتاب) «.. عبارة عن تحليل تاريخي اجتماعي لمثقفين سياسيين للفهم فهماً أدنى لمجريات الحاضر يسمح بإعطاء مؤشرات دالة على سيرورة الحياة الديموقراطية في المغرب ومميزاتها..» (ص ٦). وهكذا يلاحظ نوع من التداخل في بعض الأبحاث، كما هو الشأن بالنسبة للتصميم الذي تبناه د. محمد اكرين، حيث تعبر عناوينه عن بعض التكرار للأشياء نفسها:

فشل حالة الاستثناء ـ أزمة الحكم بالمغرب ـ القوى السياسية قضية الصحراء ـ إعادة ارساء قواعد السياسة الاقتصادية ـ استرجاع الصحراء ـ انطلاقة المسلسل الديموقراطي ـ فهذه الفقرات كان من الأفيد اختزالها في الأجزاء التالية: ـ انتهاء حالة الاستثناء ـ التحولات الاقتصادية ـ الوحدة الترابية وانطلاق المسلسل الديموقراطي.

في السياق نفسه، كثيراً ما يلاحظ القارىء تساكن بعض الأفكار أو الآراء المتضاربة، ويكفي أن نشير، على سبيل المثال، إلى ما كتب في ص ١٣، حيث ورد «ان وثيقة البيعة اهتمت بتغيير أسلوب الحكم، مما سيجعله حكماً بالشعب وإلى الشعب، استناداً إلى كون الأمة هي مصدر السيادة...» إلّا أنه في الصفحة نفسها يقول الكاتب: «يمكن القول إن هذا العقد يعتبر بمثابة تحديد لسلطات الملك وبداية لظهور سلطة الأمة بجانب سلطة الملك». وغني عن البيان أن القول الثاني يتناقض مع الفكرة الأولى. وفي الصفحة ٩ يتحدث الكاتب نفسه عن قيادات الجبهة الوطنية، دون أن يحدد هوية تلك القيادات، وهل كانت موجودة فعلاً قبل الحماية. كما يلاحظ بعض الاطناب والحسم في قضايا اشكالية غير ثابتة، كما هو الشأن بالنسبة للفرضيات المتعلقة بالانقلاب العسكري الذي قاده الجنرال اوفقير، والذين كانت وراءه المخابرات الأمريكية (ص ٥٧ وما يليها) فالكاتب يبدو قاطعاً في تورط المخابرات الأمريكية في تلك العملية الفاشلة، وهو أمر غير ثابت.

من جهة ثانية، كثيراً ما يتم استعمال المراجع دون الاشارة إلى هويتها الحقيقية، حتى يتمكن القارىء من استثمارها. ونتلمس ذلك بالخصوص في مساهمة د. ادريس عبده المراكشي، حيث قدم في آخر مقاله جرداً مرجعياً بالعناوين فقط. وفي هذا الإطار، كان يستحسن ان يتضمن الكتاب في آخره، جرداً لأهم المراجع التي استعملها مختلف

الدارسين، حتى يتسنى تسهيل الاستفادة منها في دراسات أخرى.

من الناحية الجوهرية، يثور التساؤل عن شرعية ومبررات تقسيم التطور السياسي في المغرب إلى تلك المراحل. فهل تشكل فعلاً لحظات متميزة؟ في اعتقادنا أنه إذا كان ذلك التقسيم يستجيب لاعتبارات بحثية، فإنه لا يعبر عن ضرورات يكشف عنها تطور التجربة السياسية في المغرب. وخاصة فيما يتعلق بالمرحلة الثانية ١٩٦٥ ـ ١٩٧٠ والمرحلة الثالثة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥. فالأمر لا يتعلق بمرحلتين متميزتين، بل إنهما تشكلان مرحلة دستورية واحدة، تميزت بحالة الاستثناء، رغم نهايتها القانونية في سنة ١٩٧٠. فالمغرب عاش ما بين ١٩٦٥ وحتى سنة ١٩٧٧ من دون مؤسسات برلمانية. وكان من الأولى أن يبنى هيكل البحث على أسس أكثر موضوعية، بمعنى أن لا يبقى مقيداً بحدود تاريخية، حتى يتسنى اعطاء صورة أكثر عمقاً ونفاذاً للتفاعلات السياسية التي عرفها المغرب.

وصفوة القول، فإن هذه الهفوات المنهجية هي نتاج لطبيعة تكوين وهواجس الباحثين. وهي لا تقلل من إسهام هذا الكتاب في تسليط بعض الأضواء على التطور الديموقراطي في المغرب. والأمل وطيد في أن يساهم منتدى الفكر والحوار، من خلال اعضائه، في انجاز دراسات تساعد على فهم الواقع العربي، من خلال بعض مكوناته □

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة التراث القومي

الاعمال القومية لساطع الحصري: (١٤)

الطبعة الثانية من كتاب

حول القومية العربية

ابو خلدون ساطع الحصري

محمد حسن العيدروس

التطورات السياسية في دولة الامارات العربية المتحدة

(رسالة ماجستير، جامعة المنيا، كلية الآداب، مصر، ١٩٨٣).

خالد بن محمد القاسمي

عضو في اتحاد كتاب وادباء الامارات العربية المتحدة وعضو في جمعية الاجتماعيين في الشارقة.

هذا الكتاب هو في الأصل رسالة تقدم بها صاحبها للحصول على درجة الماجستير في التاريخ الحديث من كلية الآداب، جامعة المنيا بجمهورية مصر العربية. وكما يتضح من عنوانه، فإن موضوعه ينصب على رصد التطورات السياسية التي انتهت بظهور الامارات العربية المتحدة عام ١٩٧١.

ونقطة البداية التاريخية في هذا البحث هي عام ١٩٣٢ أما نقطة النهاية فتتوقف عند ١٩٧١، ويحدد المؤلف السبب الذي حدا به إلى اختيار عام ١٩٣٢ بالذات كمنطلق لهذه المعالجة بقوله ان هذا العام يرتبط بتاريخ ظهور النفط في المنطقة، وهو الذي شكل العامل الأساسي في تطور النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته تلك البلاد، كما أنه شهد بداية الادعاءات الايرانية التي أخذت طابعاً تهديدياً مستمراً منذ ذلك العام، وتزامن مع هذين الحدثين المهمين، ظهور مشكلة التنقيب عن النفط في السعودية عام ١٩٣٢ وتوسعها باتجاه شرق الجزيرة العربية. حيث بدأت تصطدم بشركات النفط البريطانية في الامارات العربية، ومن هنا كانت بداية فصل جديد ومهم في صراع هذه الشركات النفطية الغربية، وبالتالي دخلت نزاعات الحدود إلى حيز الواقع. أما عام ١٩٧١، وهو نقطة النهاية التاريخية في هذا العرض، فهو يمثل خروج الامارات العربية في شكلها المستقل عن أي نفوذ استعماري، وبروزها في صورة دولة فيدرالية جديدة، هي دولة الامارات العربية المتحدة، ودخولها عضواً في الجامعة العربية، وفي الأمم المتحدة.

ويقول لنا المؤلف في مقدمة كتابه، أنه عكف على جمع مادته العلمية من مصادرها الأساسية، واعتمد بدرجة كبيرة على وثائق مكتبة حكومة الهند ودار المحفوظات العامة، ومكتبة المتحف البريطاني، كما اعتمد على مجموعة الوثائق الرسمية التي نشرتها حكومة الامارات العربية، إضافة إلى عدد آخر من المراجع التي تناولت الموضوع من قريب أو بعيد، وأنه اتبع منهج البحث التاريخي، حيث انكبّ على فحص هذه المادة العلمية ونقدها.

يتحدث المؤلف، في الباب الأول، عن سكان الامارات وأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، فيذكر أن شعب الامارات

العربية يشبه أي مجتمع من مجتمعات الجزيرة العربية من ناحية تكوينه، ومن ناحية الانتماء إلى الأصل العربي الواحد، ومن ناحية العادات والتقاليد الواحدة، وصلات القربى والنسب القائمة بين أفرادها والتي يغلب عليها الطابع القبلي، إضافة إلى بعض الهجرات الأجنبية من دول آسيا المجاورة بعامة، ومن ايران بخاصة، وتلك الهجرات أتت إلى الامارات، بقصد الاستيطان وسعياً وراء الرزق.

وعندما ينتقل المؤلف إلى تحليل التركيبة القبلية لشعب الامارات العربية، يقول إن هذه التركيبة تتكوّن من قطاعين: قطاع يتمثل في بني ياس وحلفائهم، وقطاع يتمثل في القواسم وحلفائهم. فبالنسبة لقبيلة بني ياس فإن معظم أفرادها يقيمون في منطقة ليوا والعين ومدينة أبو ظبي وفي الجزر وفي المدن الساحلية، كما ينتشرون في الامارات الشمالية. ويذكر أنه على الرغم من أن بني ياس لا يؤلفون قبيلة واحدة، إلا أنهم امتزجوا والتحموا التحاماً كاملاً في شكل اتحاد قبلي في غضون القرون الثلاثة الأخيرة، بحيث بات في وسعهم أن يعتبروا أنفسهم اليوم قبيلة متماسكة واحدة. ويتزعم قبيلة بني ياس آل نهيان، وهي الأسرة الحاكمة لامارة أبو ظبي منذ أكثر من مائتي عام. وقد انشق عنهم فخذ البوفلاسة بزعامة المكتوم، واستقروا في مدينة دبي، وهم حكامها الآن.

أما قبيلة القواسم أو الجواسم، فقد أصبحت معروفة في المنطقة الواقعة إلى الشرق من دبي وإلى رأس مسندم شمالاً. وهذه المنطقة الشمالية من الامارات كانت تحت سيطرة التحالف القاسمي لفترة طويلة من الزمن، وهو التحالف الذي كان يتكوّن من قبائل الخواطر ويسكنون رأس الخيمة، وبني قتب ويسكنون الشارقة، وزعاب ويسكنون في منطقة الجزيرة الحمراء جنوب رأس الخيمة وشمال مدينة الشارقة، والعلى ويسكنون منطقة أم القيوين، والبوخريبات ويسكنون منطقة عجمان، إضافة إلى قبائل الشحوح، والحبوس والمزاريع... الخ.

ويتحدث المؤلف عن حرفة سكان هذه المنطقة في مرحلة ما قبل النفط، فيقول إنها اعتمدت بشكل أساسي على صيد اللؤلؤ والأسماك والزراعة، ويذكر أن صيد اللؤلؤ كان المصدر الوحيد للدخل، بل كان بمثابة الحياة بالنسبة لأبناء هذه المنطقة بعامة، وأبناء الامارات العربية المتحدة بخاصة، واستمر ذلك حتى أوائل الستينات من القرن العشرين. أما التجارة فكانت تدر دخلاً لا بأس به للأمراء والشيوخ عن طريق الضرائب المفروضة عليها، وكانت هذه التجارة تتم بين الامارات وغيرها من بلدان الخليج العربي والهند وشرق افريقيا.

ويناقش المؤلف الأوضاع الاجتماعية لشعب الامارات قبل النفط، فيذكر الأوضاع الاجتماعية التي سادت في الامارات وتمثلت في وجود البدو الذين كانت لهم تشكيلاتهم القبلية، والحضر الذين عاشوا حياة الاستقرار في المدن وعملوا بالتجارة والزراعة وبقية المهن الأخرى، وكان الحضر بدورهم ينقسمون إلى أربع طبقات اجتماعية هي طبقة الشيوخ (طبقة الأسرة الحاكمة)، وطبقة كبار تجار اللؤلؤ التي تلي الشيوخ، وكانت تشبه الطبقة الرأسمالية حيث ساهمت في اقراض المال وفي تنشيط الحركة المالية وفي دفع الضرائب للحاكم، ثم طبقة صغار التجار وهي الطبقة الوسطى، وأخيراً طبقة الغواصين والعبيد. ويقول عن هذه الطبقة الأخيرة انها كانت فريسة الديون التي تراكمت عليها مع الوقت، وهو ما كان ينتهي بها الى اشهار افلاسها، وقد زادت عمليات افلاس أصحاب السفن بصورة كبيرة في أواخر الأربعينات.

وفي فصل آخر، يتكلم المؤلف عن وضعية الامارات ومعاهدات التصالح والحماية فيقول

إنه، ومنذ البداية، دب الصراع بين بريطانيا وبين القوى الوطنية في الخليج العربي وبالأخص في الامارات العربية. فهذه المنطقة كانت تعني من وجهة النظر البريطانية قاعدة استراتيجية ممتازة لتجارتها ومواصلاتها إلى الهند والشرق الأقصى، وكذلك كانت لها قيمتها في إزاحة الخصوم والمنافسين حتى يخلو الجو لبريطانيا وحدها. ومن أجل ذلك، راحت الحكومة البريطانية تخترع المبررات التي حاولت أن تضفي عليها صبغة من الشرعية، لزرع أقدامها في منطقة الخليج العربي، هادفة من ذلك إلى القضاء على النشاط التجاري والبحري للعرب، وبخاصة في الامارات العربية، والذين وصفتهم بالقراصنة وتجار الرقيق، وأنها جاءت بهدف محاربتهم والقضاء على نشاطاتهم غيرالمشروعة ... الخ.

وبالفعل فقد نجحت الحكومة البريطانية، اثر قيامها بعدة حملات بحرية قوية ضد الامارات العربية، في فرض نفوذها على بعض هذه المناطق العربية في صورة معاهدات أو مشاهرات. وكانت تلك المعاهدات على أنواع ثلاثة:

(أ) **المعاهدات البحرية**، التي كان أولاها معاهدة السلام العامة التي وقعتها بريطانيا عام ١٨٢٠ مع جميع الأطراف في ساحل الامارات، وقد سُمي هذا الساحل من جانب البريطانيين بالساحل المتصالح، وأما الامارات فقد سميت بالدول المتصالحة، وقد استهدفت الحكومة البريطانية من هذه المعاهدة انشاء تحالف عسكري وصداقة مع حكام المنطقة حتى يتسنى لبريطانيا وقف الغارات العربية على السفن الانكليزية ضد رعاياها. وكانت تلك هي بداية السيطرة الفعلية على الامارات العربية. وتلا ذلك توقيع بريطانيا معاهدات انفرادية مع الشيوخ المذكورين هدفت من ورائها إلى تثبيت نفوذها وسلطاتها، بما يتفق وأهدافها السياسية في تجزئة الامارات، وبث روح الفرقة بينها، وربط القبائل فيها بروح الانتقام، وتدمير قوة الامارات تدميراً كاملاً... الخ. ويشير المؤلف في هذه الصدد إلى مجموعة المعاهدات البحرية الأخرى التي وقعتها بريطانيا مع حكام المنطقة ومنها: معاهدة الهدنة البحرية الأولى عام ١٨٣٥، ومعاهدة الهدنة البحرية الثانية عام ١٨٤٣، ومعاهدة الصلح الدائم عام ١٨٥٣.

(ب) **المعاهدات السياسية**، وجاءت في مرحلة لاحقة على توقيع المعاهدات البحرية السالفة الذكر. وهذه المعاهدات الجديدة عملت على ربط الامارات العربية بالادارة البريطانية في أمور السياسة الخارجية، بحيث تأكدت تبعية هذه الامارات بالكامل لبريطانيا. وأبرز تلك الاتفاقات، الاتفاقية الموقعة عام ١٨٩٢ والمسماة بالاتفاقية النهائية، التي أهدرت ما بقي من سيادة خارجية للامارات العربية، بحيث أصبح وضعها الفعلي أشبه بالمستعمرة التي يتحكم فيها البريطانيون عن طريق ادارتهم السياسية في المنطقة.

(ج) **المعاهدات الاقتصادية**، وهذه تبدأ بعد عام ١٩٠٣، أي أن السيطرة الاقتصادية على الامارات العربية بدأت تستقر فور اتمام عملية السيطرة السياسية عليها، واتخذت هذه السيطرة طابع الاحتكار الاقتصادي من جانب الشركات البريطانية التي تتعامل مع الامارات، سواء أكانت هذه شركات نفطية أم غيرها. ثم جاءت الاتفاقات النفطية التي عقدتها حكومة الهند البريطانية والمقيم البريطاني في الخليج العربي، بعد أن تم الحصول على تعهد من جميع حكام الامارات بعدم اعطاء حق التنقيب عن النفط في أراضي الإمارات، إلّا بعد موافقة الحكومة البريطانية.

وبعد التعهدات الخاصة بالنفط، جاءت اتفاقات الطيران ومطار الشارقة في تموز/يوليو ١٩٣٢، واتفاقية الطيران التجاري

في دبي في تموز/يوليو ١٩٣٨ والاتفاقية المعقودة بين شركة النفط الايرانية ودبي في أيار/مايو ١٩٣٩.

وفي موضع آخر، يتحدث المؤلف عن السلطة البريطانية في الامارات العربية، فيقول إن العلاقات السياسية بين الامارات العربية والحكومة البريطانية، والتي كانت تمارس الاشراف السياسي بواسطة وكلائها السياسيين في الامارات العربية وغيرها من امارات ومدن الخليج العربي، إضافة إلى الضباط والمستشارين الذين كان همهم الأساسي الحفاظ على الأمر الراهن، ومحاولة الافادة القصوى منه لتحقيق مصالح بريطانيا الاستراتيجية.

ويضيف ان عصب الادارة البريطانية في الامارات العربية، كان يتكوّن من قبل الضباط السياسيين ثم الوكلاء السياسيين البريطانيين، وكان هؤلاء يتبعون الادارة السياسية للمقيم البريطاني في بوشهر والتي انتقلت الى البحرين عام ١٩٤٦، ثم أصبحت مقراً لدار المقيمين البريطانية في الخليج العربي. ويقول المؤلف ان معظم الوكلاء البريطانيين في الامارات كانوا من المسلمين ومن رعايا الحكومة البريطانية، ولم يكونوا من الانكليز، وكان مقرهم في الشارقة. وعلى الرغم من كونهم من المسلمين، وأحياناً من العرب، إلا أنهم كانوا ضد شعب الامارات الذي أذاقوه شتى ألوان المر ليبرهنوا على أخلاصهم لاسيادهم البريطانيين. وكان هؤلاء الوكلاء يسيرون على خطة اتفقوا عليها، وهي عدم السماح للضباط أو المعتمدين البريطانيين بالاختلاط مع أفراد الشعب خلال زياراتهم للامارات أو تدارس الأوضاع القائمة حتى لا تنكشف الاعيبهم.

ويناقش المؤلف في بداية الباب الثالث ما يسميه «بأصول النزاع والادعاءات في الامارات العربية»، ثم يخصص ثلاثة فصول كاملة لعرض الخلفيات التاريخية لمشكلات الحدود.

وهو يمهد لهذا العرض بقوله إنه قبيل الحرب العالمية الأولى وفي أعقابها، أولت الحكومة البريطانية اهتماماً خاصاً بمسألة الحدود في منطقة الامارات لمصالحها الخاصة، لا لمصلحة الامارات نفسها. ويذكر أن أول محاولة جادة لتسوية مشكلات الحدود وتخطيطها فيما بين الدولة العثمانية والحكومة البريطانية، تمت في تموز/يوليو ١٩١٣ بمنطقة الخليج العربي، وبخاصة بين امارات أبو ظبي وقطر والكويت، وولايتي نجد والاحساء العثمانيتين.

ومن هذه الواقعة، يمضي المؤلف الى مناقشة نزاعات الحدود التي نشبت بين قطر وأبو ظبي والعربية السعودية حول واحة البريمي (العين)، ثم الادعاءات الايرانية على بعض الجزر العربية (جزر أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى)، وجزيرة هنجام التي احتلتها ايران عام ١٩٢٨ بالقوة المسلحة... الخ. ويذكر أنه منذ أواخر عام ١٩٤٨ أخذت الادعاءات الايرانية تتردد من جديد، وتطالب بالجزر العربية الثلاث بحجة أنها تستخدم كقواعد لتهريب البضائع الى ايران، وذلك في الوقت الذي لم تكن فيه عروبة تلك الجزر موضع شك.

أما عن دور شركات النفط ودورها في إثارة مشكلات الحدود بين ١٩٣٢ و١٩٣٥. فيقول المؤلف انه إذا كانت ايران قد تقدمت بادعاءات من البحر على الجزر التابعة للامارات العربية، وبحجج مختلفة من سنوات العشرينات والثلاثينات والاربعينات وفشلت في ذلك، فإن العربية السعودية تقدمت في تلك الفترة نفسها بادعاءات من ناحية البر، على حدود الامارات، وكانت الشركات النفطية وراء هذه الادعاءات والمطالبات الحدودية.

وقد بدأت المشكلة مع عقد امتياز التنقيب

عن النفط الذي منحه ملك السعودية ابن سعود لشركة «ستاندرد اويل اوف كاليفورنيا» في أيار/مايو ١٩٣٣، وقد توسعت هذه الشركة فيما بعد وأصبحت معروفة بشركة «أرامكو» بعد أن ضمت الى شركات عدة امريكية أخرى.

ولما لم تكن هناك حدود مرسومة ومحددة عندما منح هذا الامتياز للشركات الامريكية، فإن حكومة الولايات المتحدة بادرت خلال الشهور التالية الى الاستفسار من الحكومة التركية ثم من الحكومة البريطانية، عن الحدود الفعلية التي يشملها الامتياز. وقد ردت الحكومة البريطانية بأن الحدود الشرقية للمملكة العربية السعودية هي الخط الأزرق الموضح في الميثاق الانكليزي ـ التركي لعام ١٩١٣، وبأن ابن سعود خلف السيادة التركية على المناطق الواقعة الى الغرب والشمال الغربي من هذا الخط. ولم يلق هذا التوضيح قبولاً من جانب الحكومة الامريكية التي قالت إنها لا تعترف لأسباب جوهرية خاصة بها، بأن خط الحدود المسمى بالخط الأزرق، قد تم الاتفاق عليه من قبل حكومات ذات صفة صحيحة وعلاقة حقيقية، وأوضحت أن سائر القبائل التي تسكن بين ساحل قطر والساحل العماني وحضرموت هي قبائل العربية السعودية، وخاضعة تمام الخضوع لأحكام البلاد، وتؤدي الزكاة وتلبي دعوة الملك الى الجهاد وغيره ... الخ. ثم تقدمت السعودية بمذكرة تتضمن وصفاً للحدود المقترحة بين المملكة وقطر وأبو ظبي وسلطنة عمان وحضرموت ومحميات عدن. وقد جاء الرد البريطاني بدوره رافضاً ومن الأساس الفكرة القائلة بأن في الامكان تعيين الحدود على أساس الولاءات القبلية. وأضاف أن أية حدود اقليمية تقوم على أساس الاعتبارات القبلية وحدها، غير عملية على الاطلاق. وهكذا ظهرت مشكلات الحدود، واستمرت بين السعودية وجاراتها حتى بعد الحرب العالمية الثانية، عندما قدمت حكومة ابن سعود عام ١٩٥٠ اقتراحاً يدعو إلى القيام بتحريات واسعة لتقرير ولاءات القبائل التي تعيش في المناطق المتنازع عليها، وقد وافقت الحكومة البريطانية على تشكيل لجنة فنية مشتركة لهذا الغرض، وذكرت أنه في حال فشل اللجنة في عملها، فإن نزاع الحدود يمكن أن يحال إلى التحكيم من قبل هيئة مستقلة. وعقد مؤتمر عام في الدمام عام ١٩٥٣ شاركت فيه السعودية بوفدٍ ترأسه الامير فيصل، كما شارك فيه المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي، وحضره كل من الشيخ شخبوط بن سلطان حاكم أبو ظبي والشيخ علي بن عبدالله حاكم قطر، وقد حدثت خلافات حادة في وجهات النظر، مما أدى إلى تأجيل المؤتمر إلى أجل غير مسمى، ولم يعقد بعد ذلك. واستمر النزاع على الحدود حتى عقدت اتفاقية «التوقيف والتحكيم» بين الحكومتين السعودية والبريطانية في ٣٠ تموز/يوليو ١٩٥٤ والتي وافق فيها الطرفان على أن تكون الحدود المشتركة بين العربية السعودية وامارة أبو ظبي واقعة فيما بين الخط الذي طالبت به الحكومة السعودية في عام ١٩٤٩ والخط الذي طالبت به امارة أبو ظبي في مؤتمر الدمام عام ١٩٥٣.

وفي الباب السادس، يحدثنا المؤلف عن الأسباب التي أدت إلى ازدياد أهمية الامارات العربية حتى ١٩٦٨ فيذكر من بينها: الاتجاه نحو اقامة العديد من القواعد العسكرية البريطانية في الشارقة ودبي وبني ياس، وجاء ذلك على سبيل الاعتراف من جانب البريطانيين بأن الساحل الغربي للخليج العربي كان أنسب المواقع لاقامة المطارات العسكرية، بخلاف الساحل الشرقي. ومن هنا شرع البريطانيون في تنفيذ خطة مدروسة لانشاء المطارات العسكرية في

الامارات العربية. ومن هذه العوامل والأسباب أيضاً: اتساع حجم الانتاج النفطي في الامارات والذي كان عاملاً رئيسياً في ابراز أهميتها الدولية. ومن الحقائق التي يشير إليها في هذا الصدد، أن النفط اكتشف بكميات تجارية ولأول مرة في إمارة أبو ظبي، وبدأ انتاجه وتصديره من حقل أم الشيف في المناطق البحرية عام ١٩٦٢ ثم بدأ الانتاج في المناطق البرية. أما في إمارة دبي فقد بدأ الانتاج التجاري عام ١٩٦٦ في حقل فاتح، حيث صدرت أول شحنة من نفطها عام ١٩٦٩. وفي امارة الشارقة، تم اكتشاف النفط عام ١٩٧٢ في حقل مبارك، وبدأ التصدير منه عام ١٩٧٤. وقد بلغ انتاج النفط عام ١٩٦٢، وهي أول سنة بدأ فيها الانتاج (٩٧٥ ألف طن)، ثم زاد الانتاج ليصل عام ١٩٧٥ إلى أكثر من ٧٥ مليون طن.

وتحتل الامارات العربية بالنسبة لمخزونها النفطي المكانة الثانية في العالم، بعد العربية السعودية التي تحتل مكان الصدارة، ويوجد في امارة أبو ظبي وحدها أكثر من ٩٠ بالمائة من مخزون الامارات العربية من النفط الخام، وهو موزع بين المناطق البرية والمناطق البحرية، وفي حين كانت عائدات امارة أبو ظبي من تصدير نفطها أقل من مليون جنيه استرليني عام ١٩٦٢، فإنها وصلت إلى ٢,٢ مليار جنيه استرليني عام ١٩٧٥.

وفي فصل آخر، يحدثنا المؤلف عن دور الجامعة العربية تجاه الامارات العربية فيقول، إنه منذ الخمسينات بدأت جامعة الدول العربية تولي اهتمامها بالامارات العربية. ففي دورة الانعقاد الحادية والأربعين لمجلس الجامعة العربية في آذار/مارس ١٩٦٤، تمّ عرض موضوع الهجرة الأجنبية الى امارات الخليج العربي على المجلس الذي أصدر قراره الذي عبَّر فيه عن اهتمامه البالغ بهذا الموضوع، لما يشكله من خطر على مستقبل هذه المنطقة العربية. ثم قامت الجامعة العربية بتشكيل بعثة خاصة من أعضائها أرسلتها الى الامارات العربية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٤، حيث تولت دراسة الأوضاع هناك، وقامت بالبحث في كيفية تزويد الامارات بالمساعدات الفنية والاقتصادية التي تحتاج اليها. وقد نوهت البعثة في تقريرها بأمور عدة غاية في الأهمية منها: الأساليب غير المشروعة التي تستخدمها بريطانيا في الاحتفاظ بنفوذها ومصالحها في الامارات عن طريق الاتفاقات غير المتكافئة، وإثارة مشكلات الحدود، وتغذية الخلافات بين أعضاء الأسر الحاكمة، والابقاء على تخلف المنطقة في كل المجالات، كما ألمح التقرير إلى الاطماع الايرانية في الخليج وفي الامارات وفي اتجاهها إلى تكثيف استيطانها لهذه المنطقة... الخ.

ولعل ما يلفت النظر في رأي المؤلف، أن الجامعة العربية سواء عن طريق مجلسها أو طريق بعثات تقصي الحقائق التي أوفدتها إلى الامارات، لم تقصر في اقتراح السبل الكفيلة بمساعدة الامارات في التغلب على أخطار الهجرة الأجنبية اليها، وكان من أبرز تلك الوسائل دعوتها إلى انشاء صندوق خاص لإعانة المنطقة تساهم فيه بعض البلدان العربية التي أبدت استعداداً خاصاً لذلك، وهي بالتحديد السعودية والكويت والعراق، وبعض البلدان العربية الأخرى. كذلك فقد اقترحت الجامعة العربية مساندة هذه المساعدات والترتيبات باجراء آخر لا يقل أهمية، يتمثل في الدعوة الى ايقاف جميع الحملات الاذاعية والصحفية ضد حكام الامارات والمسؤولين فيها، تهيئة لجو التعاون المطلوب والاقتصار على نشر الوعي العربي وتنمية الروابط الأخوية.

بعد هذا، ينتقل المؤلف الى مناقشة التطورات الادارية والتنظيمات الدستورية في

أبو ظبي، فيذكر أن أبو ظبي كانت قد خطت خطوات سريعة في التطور الاداري، وخاصة منذ أن تولى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان مقاليد الحكم في البلاد عام ١٩٦٦، فهو الذي أرسى النظام الأساسي للقواعد الادارية والدستورية لامارة أبو ظبي. كما أنه ومنذ استلامه الحكم، بدأ في وضع أسس التنظيم الحكومي مع الاستعانة بالخبرات العربية، كما أصدر مجموعة من المراسيم التي أرست القواعد للأجهزة الادارية الحكومية ونظمها، حيث أصدر في بداية حكمه في أيلول/سبتمبر ١٩٦٦ مرسوماً أميرياً أناط فيه بشيوخ آل نهيان وبأصحاب الخبرة من الأهالي مسؤولية حمل امانة العمل في الامارة وفي دوائر الحكومة المختلفة. ويسهب المؤلف في الحديث عن مظاهر التنمية والتحديث والعمران التي عاشتها امارة أبو ظبي، منذ بداية حكم الشيخ زايد، والتي اتضحت بكل جلاء في قطاعات التعليم والصحة والاشغال العامة والتخطيط والمالية والجمارك والشرطة والعمل... الخ. وقد تتوجت هذه الجهود والمحاولات بالقانونين الجديدين اللذين أصدرهما حاكم أبو ظبي في تموز/يوليو ١٩٧١ وهما قانون اعادة تنظيم الجهاز الحكومي وقانون المجلس الاستشاري الوطني.

فالقانون الأول هدف الى اعادة تنظيم الادارة الحكومية على احدث الاسس والقواعد، والى توزيع الواجبات والمسؤوليات بين أبناء البلاد وبين اجهزة الحكومة ودوائرها. أما قانون المجلس الاستشاري الوطني، فقد حاول بدوره تهيئة الطريق أمام مشاركة اهالي البلاد واعيانها، والحصول على مساعداتها في ادارة شؤون البلاد وتقرير سياستها. وعلى هذا الأساس، تم تعيين اعضاء المجلس الاستشاري من مواطني ابو ظبي ومواطني امارات الخليج العربي، وقد بلغ اعضاء المجلس خمسين عضواً، وكانت مدة عضوية المجلس سنتين قابلة للتجديد.

ويفرد المؤلف الباب السابع بأكمله (الفصول من العشرين الى الثالث والعشرين) لمناقشة تجربة اتحاد الامارات العربية، فيقول ان ثمة ظروفاً ومتغيرات اقليمية عديدة هيأت لبداية التفكير جدياً في هذا المشروع الاتحادي بين الامارات العربية كان أهمها في ذلك الوقت، البيان الذي صدر عن الحكومة البريطانية في كانون الثاني/ يناير ١٩٦٧ واوضحت فيه عزمها على الانسحاب من شرقي السويس والغاء معاهدتها مع دول المنطقة في موعد اقصاه نهاية عام ١٩٧١. ثم يتحدث عن الخطوط المبدئية التي مهدت لقيام دولة الامارات العربية المتحدة، فيذكر ان فكرة الاتحاد بين الامارات تعود الى عام ١٩٣٥ عندما ظهرت بعض الآراء التي تطالب بالاتحاد، ولكن الظروف لم تكن مواتية لاسباب عدة بعضها اقتصادي، نظراً لقلة الموارد، كما كان هناك السبب الآخر وهو اعتماد بعض الامارات على بريطانيا. ثم تجددت الفكرة في الاربعينات، غير ان الذي شجعها هذه المرة كانت بريطانيا عندما استطاعت فيما بعد وفي عام ١٩٥٢ بالتحديد، انشاء مجلس استشاري للحكام السبعة، ولم يحقق هذا المجلس سوى بعض الانجازات المتواضعة. كما جرت محاولات بريطانية عديدة لجر هذه الامارات الى حلف بغداد، ولكن هذه المحاولات باءت بالفشل. ثم تمضي المحاولات حتى أواخر الستينات، عندما قام الشيخ زايد بن سلطان والشيخ راشد بن سعيد، اثناء اجتماعهما المفاجىء في دبي، باصدار بيان مشترك في ١٩٦٨/٢/١٨ تضمن الاشارة الى الرغبة المتبادلة في اقامة اتحاد فيدرالي بين امارتيهما، ودعوة الامارات العربية بما فيها البحرين وقطر للانضمام الى الاتحاد. وتلا ذلك توجيه الدعوة من قبل

حاكمي ابو ظبي ودبي الى حكام امارات الخليج العربي لعقد مؤتمر لهم في دبي في ١٩٦٨/٢/٢٥. وبالفعل، فقد عقد المؤتمر الأول لحكام الامارات العربية في الخليج العربي بدبي، وفي نهايته تم الاعلان عن اتفاقية اتحاد الامارات العربية والمعروفة «باتفاقية دبي» التي وقّع عليها جميع الحكام.

ويورد المؤلف تفاصيل وبنود هذه الاتفاقية، ثم يقول ان الاجتماعات اللاحقة التي عقدها المجلس الأعلى لاتحاد الامارات العربية، أظهرت خلافات في الرأي حول انسب الطرق الكفيلة بتنفيذ «اتفاقية دبي»، وقد تركزت الخلافات حول عدد من القضايا والمسائل الاساسية مثل: اختيار المقر الدائم والمقر المؤقت للاتحاد، واسلوب اختيار اعضاء الوزارة الاتحادية، واسلوب التمثيل في المجلس الوطني الاستشاري. وقد حاولت إمارة أبو ظبي ان تقوم بدور الوسيط لتقريب وجهات النظر وتضييق شقة الخلاف.

ومن جهة اخرى، فقد ارسلت كل من الكويت والسعودية وفداً مشتركاً قام بزيارة للامارات في كانون الثاني/ يناير ١٩٧١ في محاولة لانجاح فكرة الاتحاد التساعي. وكان على رأس الوفد المشترك الشيخ صباح الأحمد الصباح والامير نواف بن عبد العزيز، ولكن هذه الوساطات لم تسفر عن اية نتيجة، اذ استمر الخلاف حول أمور التمثيل والتصويت، وعاصمة الاتحاد، وغير ذلك من المشكلات.

ثم يذكر المؤلف أنه بعد انتهاء المحادثات التي جرت مع الوفد الكويتي ـ السعودي، وبعد ان تقدمت بريطانيا باقتراح على لسان وزير دولتها للشؤون الخارجية السير وليام لوس، تواترت الانباء بشكل غير رسمي بأن قطر والبحرين تفكران جدياً في الاستقلال بعيداً عن الاتحاد، وكان ذلك في أيار/ مايو ١٩٧١. وعلى الفور، ارسل الشيخ زايد وفداً الى الامارتين للتحقق من صحة تلك الانباء، وبالرغم من ان المسؤولين في الامارتين اكدوا للوفد تمسكهم بالاتحاد، فقد ظهر واضحاً اصرار كل منهم على اشتراطاته ولا سيما فيما يتعلق بمقر العاصمة الاتحادية، والنسبة التي ستمثل بها كل امارة، واعقب ذلك بفترة وجيزة اعلان حكومتي البحرين وقطر الى حكومة ابو ظبي تخطرانها فيه بتفضيلهما مبدأ الاستقلال المنفرد، وبذا لم يكن امام حكام الامارات سوى أن يجتمعوا ويعلنوا الاتحاد فيما بينهم، ليبدأ بذلك فصل تاريخي جديد بقيام هذه الدولة العربية الاتحادية.

يبقى الفصل الأخير من الكتاب، والذي ناقش فيه المؤلف مسألة احتلال ايران للجزر العربية الثلاث في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١، وهو يقول ان موقف الامارات العربية وبخاصة موقف ابو ظبي من هذا الاحتلال الايراني جاء مستنكراً تماماً لهذا الاجراء، وذكر البيان الصادر عن حكومة ابو ظبي حول هذه المسألة، ان ايران لم تجد قوة عربية تتمثل في جبهة متماسكة قوية تواجهها، وان الامر الأشد ايلاماً هو ان المواقف العربية حتى بعد احتلال الجزر لم تكن ايجابية. وأكدت ابو ظبي موقفها بأن موضوع الجزر لا يخص رأس الخيمة أو منطقة الخليج وحدها، وانما هو موضوع قومي عربي تعود مسؤولية العمل من اجل مواجهته على العرب أجمعين، كما أعلنت أبو ظبي تمسكها بأي قرار تتخذه البلدان العربية مع تعهدها بتنفيذه بكل ما في وسعها من امكانات.

بعد هذا العرض الذي قدمناه للموضوعات المختلفة التي حواها هذا الكتاب، تبقى لنا عليه ملاحظات عدة. فالمؤلف، وهذه شهادة حق يجب ان نذكرها له، بذل جهداً كبيراً في اعداده حتى طلع علينا بهذا المرجع الزاخر

بالحقائق والمعلومات العامة، التي أسهمت في تطور الامارات العربية منذ أن كانت امارات متفرقة تحت الحكم الاستعماري وحتى استقلالها وبروزها في كيان وحدوي له دوره المؤثر والفعال، ليس في المنطقة الخليجية فحسب، وانما في السياسة العربية بعامة. فضلاً عن أن هذا الكيان الذي استطاع أن يغالب التحديات العديدة التي تعرض لها سواء من الداخل أو من الخارج، وأن ينتصر فيها، يقدم نموذجاً واقعياً مصغراً لما يجب أن تكون عليه الوحدة العربية الشاملة، اذا ما خلصت النيات والتقت الأهداف، وتغلبت المصلحة القومية العليا على التحزبات المصلحية القطرية الضيقة.

والكتاب، فضلاً عن ذلك، كتب بأسلوب علمي سلس ولم تطغ عليه صنعة التكلف والافتعال، كما يشيع في بعض الأعمال العلمية التي من هذا القبيل، مما يثقل على كاهل القارىء ويعقد له الأمر أكثر مما يفيده في استيعاب الأفكار التي تطرحها مثل هذه الأعمال العلمية وهضم مغزاها. وهذا المعيار الأخير هو مقياس النجاح الحقيقي لكل من يتصدى لعرض قضية علمية، وتقديمها الى تلك الشريحة من الجمهور المثقف المعني بها. ولسنا نشك في أن مؤلف الكتاب حقق نجاحاً ملحوظاً في هذا الصدد.

أما مأخذنا الرئيسي على الكتاب، فهو أن المؤلف لم يحسن استخدام الهوامش في التخلص من عبء حشو النص ببعض الجزئيات والتفاصيل الجانبية ذات القيمة العلمية المحدودة. من ناحية ثانية، فان هناك عدداً كبيراً من الاتفاقات والمعاهدات، والمذكرات والرسائل المتبادلة بين حكام الامارات والحكومة البريطانية، أوردها المؤلف بحرفها ونصها في متن الكتاب، مما استغرق منه صفحات وصفحات، وكان الأحرى به ان يضمها في جملة ملاحق في نهاية الكتاب لمن يهمه الاطلاع على أصولها، وان يكتفي هو بابراز معالمها ومناقشتها في اطار الهدف العام الذي توخاه لبحثه منذ البداية، الا وهو قياس تأثير تلك الوقائع والتطورات التي مرت بها هذه المنطقة في التمهيد لظهور دولة الامارات العربية المتحدة عام ١٩٧١، ولكنه أثر، ولسبب لا نفهمه، أن يوردها كلها في المتن على نحو ما ذهب اليه.

والكتاب برغم هذه السلبية أو تلك، يظل مرجعاً اساسياً ومفيداً لكل من يحاول ان يحصل على فهم أكثر عمقاً حول هذا الموضوع□

Bruce D. Porter

The USSR in Third World Conflicts: Soviet Arms and Diplomacy in Local Wars,1945-1980

الاتحاد السوفياتي وصراعات العالم الثالث

(London: Cambridge University Press, 1986), 248 p.

ابراهيم عرفات

معيد في قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.

يغطي هذا الكتاب الصادر لأول مرة عام ١٩٨٤ والذي ظهرت منه نسخة منقحة ومعدلة في ١٩٨٦ وهي التي نقدمها للقارىء، موضوعاً على جانب كبير من الأهمية، إذ يتصدى لدراسة التدخل السوفياتي في صراعات العالم الثالث منذ ١٩٤٥ وحتى ١٩٨٠. وعلى الرغم من أن مؤلفه قد كتبه بدافع المساهمة في فهم وتسليط الضوء على التحركات السوفياتية في العالم الثالث بما يخدم العالم الغربي ومصالحه، بخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، إلّا أن ما يعرضه الكتاب من أحداث وما يصل إليه من استنتاجات، يمكن أن يفيد أيضاً دول العالم الثالث، سواء على مستوى التخصص الأكاديمي لأبناء تلك الدول، أو على مستوى صنع القرار السياسي تجاه الاتحاد السوفياتي، كإحدى القوتين العظميين.

وعلى الرغم من أهمية الدراسة، إلا أن هناك تحفظاً يجب ذكره بصدد مؤلفها، فمع أن المؤلف من المشتغلين في الحقل الأكاديمي، وعلى الرغم من أنه ذكر في مقدمة كتابه أنه ليس من بين أهدافه معالجة التدخل السوفياتي في صراعات العالم الثالث كمشكلة للسياسة الخارجية الأمريكية، وإنما هو فهم السياسة الخارجية السوفياتية على وجهها الصحيح علمياً، إلا أن ذلك لم يمنعه بين الفينة والأخرى من التحذير من مغبات ترك الاتحاد السوفياتي طليق اليد في دول العالم الثالث، والآثار السلبية التي تجنيها الولايات المتحدة من ذلك.

ومن وجهة نظر المؤلف، فإن هناك ثلاثة أسباب تقف وراء زيادة الاهتمام بدراسة السلوك العسكري السوفياتي تجاه دول العالم الثالث. **الأول**، هو التوسع والزيادة في القدرة العسكرية السوفياتية والتي حدثت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية؛ **والثاني**، هو التحرر السريع من الاستعمار في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط والذي تلا الحرب العالمية الثانية بحيث أحدث فراغاً في النفوذ والقوة، وهو الفراغ الذي أعطى الفرصة للاتحاد السوفياتي للتدخل مستفيداً من كونه دولة ليس لها ماضٍ استعماري؛ **والثالث**، هو بناء الترسانات النووية السوفياتية والأمريكية مع وجود التزام أمريكي بالدفاع عن أوروبا

وحمايتها، وهو ما أدّى إلى تسكين المواجهة السوفياتية الأمريكية في أوروبا، والبحث عن أماكن جديدة للمنافسة فكانت في دول العالم الثالث؛ بحكم عدم استقرارها السياسي، والذي هو مدعاة كبرى للتدخل.

وينقسم هيكل الكتاب إلى ثمانية فصول، تسبقها مقدمة وتليها خاتمة بنتائج الدراسة. يعالج الفصلان الأول والثاني مسائل عدة تتصل بنشاط الاتحاد السوفياتي كقوة عظمى في العالم الثالث؛ فالفصل الأول يقدم مسحاً تاريخياً، ويحدد التطور والتغيير اللذين لحقا بالسياسة الخارجية السوفياتية تجاه دول العالم الثالث منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى ١٩٨٠. ويغطي الفصل الثاني التطورات التي لحقت بالمقدرات العسكرية السوفياتية، والتي مكنته من استعراض قوته في الخارج.

وبحكم اعتماد الكتاب على منهج دراسة الحالة، قدم المؤلف من الفصل الثالث إلى الثامن خمس حالات للتدخل السوفياتي في صراعات العالم الثالث، سبقها فصل قدم فيه الاطار التحليلي لدراسات الحالة التي اختارها ومعايير اختيارها. ومما يعزز من أهمية الكتاب لدى القارىء العربي، هو أنه من بين الحالات الخمس التي عالجها، هناك ثلاث حالات ترتبط بالوطن العربي، وهي الدور السوفياتي في حرب اليمن وحرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ وحرب الأوغادين.

ففيما يتصل بالمسح التاريخي لتدخل الاتحاد السوفياتي في الصراعات المحلية في العالم الثالث، مرَّ التدخل السوفياتي بأربع مراحل أساسية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى عام ١٩٨٠. ولكن المؤلف قدَّم عرضاً مختصراً عن الفترة السابقة على هذه المراحل، أي منذ ١٩١٧ تاريخ قيام الدولة السوفياتية وحتى عام ١٩٤١، ولم يمتد بها إلى عام ١٩٤٥ كما كان يُفترض ذلك. ويتميز التدخل السوفياتي في هذه الفترة بمحدوديته، وبأنه يحدث في مناطق قريبة من الاهتمام والمصالح التقليدية لروسيا القيصرية. وبحكم كونها المرحلة التكوينية للسلوك السوفياتي إزاء الصراعات المحلية، فإنها كانت بمثابة معمل للتطوير والاختبار للسياسة السوفياتية استفادت منه فيما بعد في مواجهة التحديات التي تجابهها خلال عملية التدخل، كما أن هذه الفترة أسهمت في بلورة الادراك لدى صناع السياسة الخارجية السوفياتية بأهمية عنصر الامداد بالسلاح والمعونات العسكرية خلال الصراعات المحلية كإحدى أدوات تنفيذ أهداف تلك السياسة.

وتأتي بعد ذلك **المرحلة الأولى**، منذ ١٩٤٥ وحتى ١٩٥٣؛ وقد أطلق عليها الكاتب مرحلة أو فترة المعسكرين Two Camps، وتتزامن مع آخر ثماني سنوات من حكم ستالين. وتميزت بأنها كانت امتداداً وتوسيعاً محدوداً للمرحلة التكوينية، حيث اقتصر التدخل السوفياتي في الصراعات والحروب المحلية على الحماية والمحاربة بالنيابة عن النظم الشيوعية القريبة والمجاورة للاتحاد السوفياتي، ولذا تركز العمل السوفياتي في آسيا وأوروبا. وربط المؤلف هذا النطاق المحدود للتدخل السوفياتي باعتقاد ستالين بأن العالم ينقسم إلى معسكرين فقط: امبريالي واشتراكي، وأن دول العالم الثالث هي مستعمرات للرأسمالية، وأن قياداتها البرجوازية هي العدو الرئيسي لحركات التحرر، ولعل ذلك هو ما دفع ستالين إلى عدم الزج بالاتحاد السوفياتي في صراعات العالم الثالث بكثافة، والاستثناء الوحيد هو ما أرسله السوفيات من أسلحة عن طريق تشيكوسلوفاكيا إلى فرقة الهاجانا الاسرائيلية في ١٩٤٧، بدافع الاعتقاد أن إرسال السلاح لاسرائيل يمكن أن يُضعف من مركز بريطانيا في المنطقة العربية، وهو الاعتقاد الذي تغير في

ظل قيادة خوروتشيف حينما بدأت القيادة السوفياتية تدرك أن القوة الصاعدة للقومية العربية هي السبيل لتقوية النفوذ في المنطقة.

أما المرحلة الثانية والتي تمتد من ١٩٥٤ وحتى ١٩٦٤؛ فقد أسماها المؤلف «بالانكباب على العالم الثالث» The Turn to Third World؛ وربط المؤلف فيها بين التغيرات الداخلية في الاتحاد السوفياتي منذ وفاة ستالين وارتفاع حملة تصفية الستالينية، وبين التغيرات في مجال السياسة الخارجية حيث ظهرت نظرة جديدة للتعامل مع الدول النامية. إذ أدركت القيادة الجديدة أن عملية تصفية الاستعمار تقدم فرصاً أوسع للاستفادة ونشر النفوذ السوفياتي في العالم الثالث. ولذا تم اتخاذ عدد من المبادرات هدفها كسب صداقة القيادات البرجوازية في الشرق الأوسط وجنوب آسيا. واتخذ السلوك السوفياتي تجاه العالم الثالث خلال تلك المرحلة «شكلاً بريئاً» من خلال الاعلان عن تقديم مساعدات عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، ومن خلال عقد عدد من الاتفاقات التجارية مع بعض دول العالم الثالث مثل مصر والهند.

ويرى المؤلف أنه حتى ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٥٥ تاريخ عقد صفقة الأسلحة التشيكية المرسلة إلى مصر،فإن «الغزل السوفياتي» لدول العالم الثالث لم يكن يثير المخاوف الأمريكية والغربية. وما يميز هذه المرحلة عامةً، هو خروج الاتحاد السوفياتي وراء حدود اهتماماته الجغرافية التقليدية، كما أن مساعداته، بعكس فترة ستالين، كانت تقدم إلى نظم وحكومات غير شيوعية.

وخلال **المرحلة الثالثة** والتي تمتد من ١٩٦٥ إلى ١٩٧٢؛ والتي أطلق المؤلف عليها اسم مرحلة أو فترة العالمية الوليدة Nascent Globalism، تميزت السياسة السوفياتية تجاه العالم الثالث بتأكيد الالتزام السوفياتي بتأييد حركات التحرر القومي والوطني في العالم النامي، كما تميزت بانتهاج سياسة واقعية عبَّرت فيها القيادة السوفياتية عن استعدادها لإرسال المساعدات لنظم غير شيوعية بل وحتى محافظة إذا كان في ذلك خدمة للمصالح السوفياتية. كذلك ازداد حجم السلاح الذي يورده الاتحاد السوفياتي للعالم الثالث، فوصل ما صدَّره من سلاح خلال هذه الفترة الى ما قيمته ٦,٥ مليارات دولار. غير أن هذه المرحلة لا تخلو من احباطات للسلاح السوفياتي في صراعات العالم الثالث في مواجهة السلاح الأمريكي والغربي، كما هو الحال بالنسبة لحرب ١٩٦٧، وكذلك طرد الخبراء السوفيات من مصر في ١٩٧٢. ولكن كشفت امكانية ومقدرة الاتحاد السوفياتي على تقديم السلاح لأكثر من دولة وفي مناطق مختلفة من العالم، عن أنه أصبح قوة عظمى لها تأثيرها العسكري والدبلوماسي.

وتمتد **المرحلة الرابعة** خلال الفترة من ١٩٧٣ وحتى ١٩٨٠؛ وهي مرحلة تحقيق أو انجاز القوة العالمية Achievement of global Power، وقد أنبنت على المرحلة السابقة، إذ استمر فيها زيادة الوجود العسكري والدبلوماسي السوفياتي في صراعات العالم الثالث. وبالرغم من أن هذه الفترة شهدت الانفراج بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، والذي كان داعياً منطقياً لتخفيف حدة الوجود السوفياتي الدبلوماسي والعسكري في العالم الثالث، إلّا أن ذلك لم يحدث بسبب الموقف السوفياتي خلال حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣. فعلى الرغم من أن الاتحاد السوفياتي لم يكن مشاركاً مباشراً في الحروب والمصادمات السابقة على حرب ١٩٧٣، إلّا أنه في هذه الحرب شارك إلى الجانب العربي مباشرة، إذ أرسل نحو ١٠٠٠ رحلة نقل جوي محملة بنحو ٣٠

حمولة سوفياتية تبلغ ١٠٠,٠٠٠ طن من السلاح، كما شارك بعض الضباط السوفيات ـ حسبما زعم المؤلف ـ في تسيير بعض قطع المدرعات على الجبهة السورية. فهذه المرحلة بصفة عامة هي محاولة سوفياتية للخروج من نطاق القيود الدولية.

وبعد استعراض هذه المراحل، انتقل الكتاب ليعرض التقديرات عن القوة العسكرية السوفياتية باعتبارها مطلباً ضرورياً لاتباع دبلوماسية كونية أو عالمية. فيقدم عدداً من الاحصاءات عن شحنات السلاح السوفياتية إلى بلاد العالم الثالث خلال الفترة من ١٩٤٥ ـ ١٩٨٠، وكذلك عن التطورات المهمة في القدرات البحرية السوفياتية، والتي على الرغم من عدم استخدامها مباشرة في صراعات العالم الثالث، إلا أنها كانت أداة ايجابية للردع. فخلال حرب الأيام الستة على سبيل المثال، كان الأسطول البحري السوفياتي في البحر المتوسط، كالظل للأسطول السادس الأمريكي، كما أنه بعد الحرب ساعد الوجود البحري السوفياتي في بورسعيد على ردع الضربات الاسرائيلية لمصر. كذلك يتناول المؤلف تطور قدرات النقل البحري والجوي السوفياتي من حيث زيادة قدرة الناقلات وأحجامها، أو من حيث القدرة على نقل الأسلحة إلى منطقة الصراع خلال فترة زمنية وجيزة. وقد ربط المؤلف كذلك بين تطور القدرات السوفياتية وبين حصول الاتحاد السوفياتي على عدد من التسهيلات والقواعد العسكرية في الخارج، والتي كانت تتم من خلال مساعدته في بناء قاعدة بحرية أو جوية لاحدى الدول النامية مع الاحتفاظ بحقه في الدخول اليها أو استخدامها بحرية. ويعرض الكتاب في هذا الصدد للتسهيلات التي تمتع بها الاتحاد السوفياتي في مصر والتي وصلت إلى أقصاها بعد توقيع معاهدة «الصداقة والتعاون» في أيار/مايو ١٩٧١، وكذلك للتسهيلات التي حصل عليها في الصومال. واستعرض المؤلف بعد ذلك تطورات إرسال كتائب الجنود والخبراء من السوفيات أو من غيرهم مثل الكوبيين إلى بلاد العالم الثالث. وبالنسبة للتطورات النووية السوفياتية، فقد كانت أهميتها هي أنها توفر الحماية لنظم العالم الثالث المعادية للغرب، وتثبت أن الاتحاد السوفياتي يقف على قدم المساواة مع الولايات المتحدة.

ونختار للقارىء من بين الحالات الخمس التي عرضها الكتاب وهي (حرب اليمن، الحرب الأهلية النيجيرية، حرب تشرين الأول/أكتوبر، الحرب الأهلية الأنغولية، حرب الاوغادين) ثلاث حالات هي الأولى والثالثة والخامسة، كنماذج للسلوك السوفياتي تجاه الصراعات المحلية، فضلاً عن كونها هي الحالات التي تخص الوطن العربي.

فبالنسبة لحرب اليمن، جاء تدخل الاتحاد السوفياتي بناء على الفرصة التي لاحت أمامه، حينما انفجرت ثورة ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢، التي قادها عبدالله السلال، إذ وجد السوفيات في هذا الوضع الفرصة للتدخل إلى جانب الجمهوريين الراغبين في التخلص من الامام البدر، وهو التدخل الذي يمكن أن يسهل للسوفيات إيجاد موضع قدم في اليمن، يساعدهم على بناء نفوذ في منطقة شبه الجزيرة العربية. ويُفسر الأهمية التي تتمتع بها اليمن في الفكر الاستراتيجي السوفياتي السؤال التالي: لماذا أنفق الاتحاد السوفياتي قرابة ٥٠٠ مليون دولار من أجل الحفاظ على النظام الجمهوري في صنعاء؟ لقد ساعد التدخل السوفياتي إلى جانب الجمهوريين في اليمن على بلورة معسكرين عربيين: **أحدهما يقف مع الجمهوريين**، وهي الحكومات العربية التي طورت علاقات ودية مع الاتحاد السوفياتي مثل مصر وسوريا والعراق، **والآخر يقف مع**

الملكيين مثل السعودية والأردن والمغرب. ويرى المؤلف أن امدادات السلاح السوفياتية للجمهوريين خلال الصراع قد أسهمت في تحويل مسار الصراع ونتيجته؛ إذ ان حرب اليمن كما يقول «ربما هي الصراع الوحيد في العالم الثالث خلال الستينات التي حولت فيها شحنات السلاح السوفياتية الهزيمة إلى وضع غير محدد، إن لم يكن انتصاراً كاملاً للطرف الذي يؤيده الاتحاد السوفياتي»، ذلك أن هذه المساعدات حولت الموقف في التوازن المحلي بين القوى المتصارعة، كما أنها أقنعت السعودية بأن الملكيين لا يمكنهم أن يفوزوا في الصراع، بل وأسهمت كذلك في إرساء شروط وأسس التسوية النهائية بصورة أكثر تفضيلاً للجمهوريين. ومنذ عام ١٩٦٢ وحتى عام ١٩٦٧ كانت إمدادات السلاح السوفياتية للجمهوريين تتم عن طريق القاهرة سيما وأنها أصبحت مشاركاً مباشراً في القتال على أرض اليمن، ولكن يشير المؤلف إلى أن مصر لم تكن تسمح بنقل أي من الأسلحة السوفياتية الثقيلة إلى الجمهوريين في اليمن ليستخدموها بأنفسهم، وإنما احتفظت لنفسها باستخدام هذه الأسلحة، وربما كان ذلك بموافقة الاتحاد السوفياتي.

ويرى المؤلف أن الصين قد شكلت واحداً من أهم العوائق والعقبات الصعبة أمام الاتحاد السوفياتي، ذلك أن الصين كانت ترغب في خلق ألبانيا جديدة في منطقة الشرق الأوسط. فالروابط الصينية مع اليمن تمتد إلى آب/أغسطس ١٩٥٦ وقبل نشوب الصراع، وقد تزامن وقت الصراع في اليمن مع تزايد الانشقاق الصيني ـ السوفياتي، ومن ثم مثّل الصراع في اليمن فرصة لتفجير التنافس الصيني ـ السوفياتي. غير أن الاتحاد السوفياتي استطاع أن يحتفظ بقصب السبق في التدخل لصالح الجمهوريين، بحكم الامدادات الكبرى التي قدمها وبحكم علاقاته الوطيدة بعبد الناصر.

وفي إطار تقويم التدخل السوفياتي في اليمن، يلحظ الكاتب أنه على الرغم من أن الاتحاد السوفياتي أثبت قدرته في الاعتماد عليه كمصدر للسلاح والحماية للنظام الجديد، بخاصة بعد خروج مصر من اليمن، إلّا أن ذلك لم يؤدِ إلى إقامة علاقة نفوذ مع النظام اليمني نفسه، فقد بدأت الجمهورية العربية اليمنية في اتخاذ خطوات تقلل من اعتمادها على الاتحاد السوفياتي حتى قبل أن تنتهي الحرب، مثل استئناف العلاقة مع بون في تموز/يوليو ١٩٦٩، في الوقت الذي اعترفت فيه معظم الحكومات العربية بالمانيا الشرقية، وكذلك استئناف العلاقات مع فرنسا وبريطانيا وأمريكا في ١٩٧٠، بما يعني اتخاذ خط موالٍ للغرب. وقد حاول الاتحاد السوفياتي منع ذلك بالتلويح بوقف امدادات السلاح، ولما لم يحقق نتائج مرضية ركز نشاطه في اليمن الديمقراطية. ومع كل توطيد للعلاقات السوفياتية مع اليمن الديمقراطية، تتدهور العلاقات مع الجمهورية العربية اليمنية، سيما وأن الاتحاد السوفياتي وقف مؤيداً لعدن في صراع الحدود مع صنعاء عام ١٩٧٢. ومنذ ذلك التاريخ وحتى نهاية عقد السبعينات تذبذبت العلاقات السوفياتية ـ اليمنية صعوداً وهبوطاً، ولكن موسكو لم تكن قادرة على الاحتفاظ بنفوذها في صنعاء بسبب علاقاتها بعدن.

وفيما يتصل بالتدخل السوفياتي في حرب تشرين الأول/أكتوبر. بدأ الكتاب بتقديم عرض موجز للصراع العربي الاسرائيلي، منتهياً إلى ماكان عليه الوضع في الوطن العربي قبل الحرب. وقد كانت الحاجة المتبادلة بين الاتحاد السوفياتي ودول المواجهة هي الدافع للتدخل السوفياتي في الصراع. فالعرب وجدوا في موسكو مصدر السلاح الرئيسي في مواجهة إسرائيل، كما أن

موسكو رأت أنه قد لاحت لها الفرصة لاستغلال المشاعر العربية المحيطة بسبب حرب ١٩٦٧، للتأكيد على أنها هي النصير الأول للقضية العربية من أجل تدعيم النفوذ السوفياتي في المنطقة، ولرد اعتبار العسكرية والسلاح السوفياتيين اللذين تعرضا للهزيمة. ويبرهن السجل التاريخي كما يرى المؤلف على أن القيادة السوفياتية لم تكن تسعى إلى نشوب حرب تشرين الأول/أكتوبر لأنها كانت ستتعرض لموقف صعب سواء في حالة هزيمة العرب أو انتصارهم. ففي حالة الهزيمة سوف يشكك العرب في مصداقية السلاح والمساندة السوفياتية للمرة الثانية، مما يدفعهم للبحث عن بديل آخر. وفي حالة الانتصار، سوف تتهيأ الفرصة وتوجد الظروف المشجعة والتي يمكن بموجبها أن تنتهي الحاجة إلى الوجود السوفياتي، خاصة في مصر، سيما وأن الاتجاه بعد الحرب كان ناحية التسوية السلمية. ولذا رأت القيادة السوفياتية أن الابقاء على وضع عدم القتال هو خدمة لمصالحها في المنطقة. ولكن مع تفجر الحرب، كان على الاتحاد السوفياتي منع هزيمة عربية من جهة،|وتجنب مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة من جهة ثانية. وإضافة إلى إرسال السلاح إلى الأطراف العربية المحاربة، فقد كان هناك تدخل سوفياتي مباشر ولكن هامشي ومحدود في عمليات القتال، مثل مصاحبة الخبراء السوفيات لوحدات الدفاع الجوي السورية على الجبهة أو إرسال ما بين ٢٠ إلى ٣٠ طياراً كورياً شمالياً للقيام بمهمات دفاعية عن العمق المصري، وباستثناء تلك المشاركة فقد اقتصر عمل نحو ٤٠٠٠ خبير سوفياتي (معظمهم في سوريا) على عمليات الاعداد والتجهيز للحرب.

ويرى المؤلف أن قرار الرئيس السادات باختيار الحل السلمي بعد انتهاء الحرب قد قلل من أهمية المساعدات العسكرية السوفياتية ودلالتها، وهو ما انعكس على ضعف وتناقص النفوذ السوفياتي في المنطقة، سيما وأن هناك ميلاً شخصياً لدى السادات معادياً للاتحاد السوفياتي، شجعه وجود اتفاق مسبق بين السادات وفيصل بأن يقلص السادات الوجود السوفياتي في مصر، إذا ما استخدمت السعودية سلاح النفط في الحرب.

إن ما أظهره التدخل السوفياتي إلى الجانب العربي في حرب تشرين الأول/أكتوبر هو قدرة الاتحاد السوفياتي على التدخل في مناطق مختلفة، ومن ثم كان ذلك إعلاناً واضحاً عن تكامل قدرة الاتحاد السوفياتي كقوة عظمى، كذلك حظي السلاح السوفياتي بشهرة واسعة سيما بعد الأداء المتفوق لصواريخ سام والصواريخ المضادة للدبابات. فضلاً عن هذا أدى التدخل السوفياتي في الحرب واستخدام العرب لسلاح النفط، إلى التأثير على الاقتصادات الغربية تأثيراً سلبياً وهو ما يعد من مصلحة الاتحاد السوفياتي.

وعلى مستوى العلاقة مع الولايات المتحدة مثّل التدخل السوفياتي في الصراع ضربةً للانفراج بين القطبين بحيث أصبح وجوده على المستوى الشكلي فقط. أما الدور الصيني في هذا الموقف فقد كانت إعاقته للتدخل السوفياتي محدودة، إذ تركز على محورين: **الأول** محاولة افهام العرب أن المساعدات السوفياتية لم تكن على المستوى المطلوب لاسترداد الأراضي السليبة. **والثاني** هو أن الاتحاد السوفياتي لا يمكن أن يضحي بالانفراج مع الولايات المتحدة لخدمة حليف اقليمي خلال فترة السبعينات. إن ما يعكسه التدخل السوفياتي في حرب تشرين الأول/أكتوبر هو أن المساعدات العسكرية لم تتحول إلى نفوذ سياسي أو مشاركة في عملية التسوية التي أعقبت الحرب على الجبهة.

وعن حرب الأوغادين، قدم الكتاب عرضا

موجزاً عن تطور أحداث الصراع بين الصومال وأثيوبيا على ذلك الاقليم، وموقف الاتحاد السوفياتي من ذلك الصراع. فقبل ١٩٧٧ كان للاتحاد السوفياتي وجود ملموس في الصومال، حتى أن عدد الخبراء السوفيات وصل إلى حوالى مليون وسبعمائة ألف خبير.

كما تزايدت المساعدات العسكرية والاقتصادية السوفياتية للصومال. ومع نشوب الصراع حول الأوغادين، أمل الاتحاد السوفياتي في أن يقوم بإمداد كلٍ من الصومال وأثيوبيا بالسلاح بما يمكنه من لعب دور الوسيط في الصراع بين الطرفين من أجل ربط كل من اليمن الديمقراطية والصومال وأثيوبيا في اتحاد دول البحر الأحمر الاشتراكية. ولكن حينما فشل هذا المخطط بسبب الأهمية الملحة لاقليم الأوغادين في حركة توحيد الصومال، اختار الاتحاد السوفياتي أن يقف إلى جوار أثيوبيا سيما وأنها الأكبر في المساحة والأكثر في الموارد والنفوذ في القارة، فضلاً عن هذا فقد اختار الاتحاد السوفياتي أن يقف إلى جوار أثيوبيا مع تغير نظام الحكم فيها واختيار النظام الجديد بقيادة منغستو هيلي ماريام التوجه الاشتراكي. ومنذ ذلك التاريخ بدأت المساعدات السوفياتية في التدفق على اثيوبيا، وبدأ مسار الحرب ونتائجها تختلف.

إن اختيار الاتحاد السوفياتي للتدخل إلى جانب أثيوبيا في حرب الأوغادين، قد أسهم في تعويضه عن الخسائر التي مني بها في مصر بصفة خاصة، كما أن وجوده في أثيوبيا يعطيه تعويضات بحرية عن تلك التي فقدها في الصومال.

وما يلفت الأنظار في الموقف السوفياتي خلال حرب الأوغادين، هو أن موسكو قد تحولت عن الصومال، القوة التي كانت قد بنتها خلال النصف الأول من السبعينات، وانحازت إلى اثيوبيا بما يثبت مرونة مواقف الاتحاد السوفياتي وتحولاته إزاء أطراف الصراع الاقليمي.

إن الانطباع الذي يخرج به المرء من حصيلة هذا الكتاب، هو أنه أمام عمل متميز عن العديد من الأعمال التي تتناول السلوك السوفياتي إزاء العالم الثالث. فبعيداً عن الرؤية الايديولوجية السوفياتية للعالم الثالث أو التفكير الاستراتيجي السوفياتي في الأهداف القطرية المبتغى الوصول اليها في دوله، فإن هذا الكتاب قد غطى بعضاً من هذه الجوانب، إلّا أنه ينصب أساساً على الأساليب التكتيكية والطرق الاجرائية التي يتبعها الاتحاد السوفياتي في الصراعات المحلية. ولا يقصد بهذه الأساليب مجرد الاجراءات العسكرية، وإنما تنصرف أيضاً إلى الجوانب الدبلوماسية والاقتصادية. بهذا المعنى فالكتاب يركز على ما هو كائن بالفعل في موقف الاتحاد السوفياتي تجاه دول العالم الثالث، لا على ما ينبغي أن يكون وفقاً للايديولوجية أو الاستراتيجية السوفياتية.

غير أن ما يتميز به هذا الكتاب لا يحول دون ضبط بعض المآخذ عليه. فعلى سبيل المثال، يلحظ القارىء للكتاب أن هناك عدم دقة في تحري المعلومات، وعلى الأخص البيانات الرقمية التي يقدمها المؤلف، ودليل ذلك أنه يورد في أحيان كثيرة معلومة تاريخية أو حسابية، ثم يشير بعد ذلك إلى ما يوحي للقارىء بعدم دقة تلك المعلومة وعدم الثقة في الاستناد إليها، كأن يورد بعض البيانات دون أن يوثّقها، أو أن يذكر بعض المعلومات ثم يشكك في مصداقيتها بقوله «بصرف النظر عن ذلك... فإن المحصلة العامة هي.....» ولعل ما يشفع للمؤلف في هذا الصدد الاعتراف الذي أورده في مقدمة الكتاب حين ذكر «أنني أُجبرت على انتهاج منهج انتقائي في عملية الحصول على المعلومات، معتمداً على تلك المصادر التي تقدم

معلومات يبدو ممكناً الاعتماد عليها».

من ناحية ثانية، يؤخذ على المؤلف أنه ساوى بين الدبلوماسية وبين السعي وراء النفوذ. فمجرد الحديث عن علاقات دبلوماسية لا يعني الحديث عن التأثير والمكاسب السياسية. فالعلاقات الدبلوماسية ليست بالضرورة علاقات نفوذ وتأثير.

كذلك بدا على المؤلف رغم أكاديميته، التأثر بالنمط القيمي الأمريكي، إذ يتضح من خلال عرضه للتفاعلات السوفياتية الأمريكية خلال كل حالة، أن الولايات المتحدة هي الطرف الدولي الذي يعمل على تسكين الأوضاع واستقرارها، بما يُفهم من ذلك أنه لو فتحت دول العالم الثالث أطراف الصراعات المحلية المجال أمام الدور الأمريكي لأمكن تحقيق الاستقرار الاقليمي، وتخفيف التوترات، وهو ما لا يثبته التاريخ والواقع.

ويضاف إلى ذلك اغفال الكاتب لمواقف أطراف دولية أخرى، بخلاف موقف كلٍ من الولايات المتحدة والصين إزاء التدخل السوفياتي في الصراعات المحلية.

وعلى الرغم من كل هذا، تظل للكتاب ميزتان على الأقل. الأولى أنه يكشف للقارىء أن عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، لا يبقى غالباً في حدود الصراع الضيقة وإنما يتسع ليجذب أطرافاً دولية، أو أن هذه الأطراف تتدخل بحثاً عن النفوذ، والتأثير بذريعة تحقيق الاستقرار وتخفيف التوتر. فطبيعة العالم الحديث أنه متشابك المصالح، ومن ثم لم تعد الصراعات الاقليمية مجرد مسائل خاصة، وإنما توجد محددات دولية تؤثر في المحصلة النهائية في نوع وعدد الفاعلين في صراعٍ ما. والميزة الثانية هي أن الكتاب يدفع إلى مساءلة الذات الأكاديمية العربية عن حجم الاهتمام بدراسة السياسة الخارجية السوفياتية، بل والدراسات السوفياتية عامةً. إن ما نُشر وما زال يصدر عن الاتحاد السوفياتي بأقلام عربية، يغلب عليه الطابع الايديولوجي، سواء المؤيد أو المعارض، في حين أن حاجة الوطن العربي الحقيقية هي إلى ظهور كتابات عن الاتحاد السوفياتي ذات طابع علمي وأكاديمي محايد، تساعد في فهم نصف ترسانة القوة الكونية المعاصرة □

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

يوميات ووثائق

الوحدة العربية

١٩٨٦

■ مؤتمرات

الندوة الدولية لحوض النيل

القاهرة، ١ ـ ٧ آذار/مارس ١٩٨٧

عصام فوزي

باحث في مركز البحوث العربية في القاهرة.

انعقدت في القاهرة في الفترة بين ١ ـ ٧ آذار/ مارس ١٩٨٧ «الندوة الدولية لحوض النيل» والتي نظمها معهد البحوث والدراسات الافريقية في جامعة القاهرة، وهي الندوة الدولية الثانية التي ينظمها المعهد، حيث سبق ان نظم ندوته الأولى في عام ١٩٨٥ وكان موضوعها «القرن الافريقي».

لا شك ان ندوة دولية تعقدها القاهرة عن حوض النيل، لا تدفع اليها محض اهتمامات أكاديمية، وإنما تلعب الاحتياجات الموضوعية والظروف السياسية الدولية والمحلية دوراً أساسياً، سواء في اختيار موضوع الندوة أو في توجيه البحوث والدراسات المقدمة فيها. ولقد كانت المشكلات المتعلقة بندرة موارد المياه وتزايد خطر الجفاف، اضافة الى تطلع النظام في مصر الى لعب دور أكثر ايجابية وفاعلية في منطقة حوض النيل وشرق افريقيا، أسباباً رئيسية وراء الاهتمام الإعلامي والحكومي الواسع بالندوة.

الأسباب نفسها المتعلقة بالوضع الحيوي والاستراتيجي للمنطقة، دفعت بعدد ضخم من الدول للمشاركة، فكان ان اشتركت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وبعض الدول الأوروبية مثل المملكة المتحدة وفرنسا والمانيا الغربية وألمانيا الديمقراطية واليونان والنروج، وبعض البلدان العربية كالأردن والبحرين، وبالطبع بلدان حوض النيل: مصر والسودان واثيوبيا وكينيا وأوغندا وزائير وتنزانيا وبوروندى، كذلك شاركت في الندوة مؤسسات دولية مثل منظمة اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية.

الجدير بالذكر ان الندوة لم تحدد ظاهرة أو موضوعاً واحداً للدراسة، بل انعقدت تحت تسمية عامة ومفتوحة، ومن ثم فقد تعددت الابحاث التي قدمت وتفرعت في العديد من المجالات التي لا يجمعها في النهاية الا اهتمامها بمنطقة حوض النيل. ووزعت الابحاث (حوالى ١٦٠ بحثاً) على اربع مجموعات متخصصة انعقدت في جلسات مسائية فضلاً عن الجلسات الصباحية العامة: محور الدراسات التاريخية، محور الدراسات السياسية والاقتصادية، محور

اللغات والانثروبولوجيا، محور الموارد الاقتصادية والجغرافيا.

عقب عرض الأبحاث دارت مناقشات شارك فيها العديد من الشخصيات الحكومية البارزة والوزراء المصريين كما اسهم فيها ايضاً بعض الباحثين والعلماء المعروفين مثل د. علي الدين هلال ود. ميلاد حنا ود. عبدالملك عودة وغيرهم. أعطت تلك الأسماء قدراً من الحيوية للنقاش وخرجت به من إسار التخصص الاكاديمي ووجهات النظر الرسمية التي يحملها باحثو الدول المشاركة في الندوة، وإن حدّ من اثرها الايجابي الى حد ما ضيق الوقت المتاح للعرض والمناقشة بسبب ضخامة عدد الأبحاث المقدمة. ونحن اذ نستعرض هنا الأبحاث التي قدمت وما أثارت من تعليقات ومناقشات، فإن ضيق المجال يضطرنا الى التركيز على بعض منها، مع الاهتمام بشكل خاص بمحوري الدراسات التاريخية والسياسية، باعتبارهما أكثر المحاور تعرضاً للعلاقات العربية الأفريقية.

١ ـ محور الدراسات التاريخية

يمكننا تصنيف الأبحاث التي قدمت من هذا المحور ضمن موضوعين رئيسيين: أولهما تاريخ الغزو الاستعماري لبلدان المنطقة والآثار التي خلفها هذا الغزو. والثاني هو العلاقات التاريخية بين بلدان حوض النيل، مع اهتمام الباحثين باضاءة بعض النقاط التي لا زالت موضوع خلاف بين المهتمين بتاريخ افريقيا.

في الموضوع الأول، عرضت مجموعة من الأبحاث كان منها ما قدمه د. محي الدين مصيلحي (مصر) عن «احوال العمالة الافريقية في المشروعات الأوروبية في شرق أفريقيا الألمانية» ويستعرض فيه سياسات الادارة الاستعمارية الألمانية وما سنته من تشريعات لتوسيع ظاهرة العمل الوطني المأجور في المشروعات الأوروبية، ومزارع المستوطنين البيض. تلك السياسات التي أدت الى تفكيك البنية الاقتصادية التقليدية حيث فرضت الضرائب النقدية وجمع العمالة بطرق إجبارية للمشروعات العامة. كما سنت الادارة قوانين تقضي بالعقاب الجسدي والغرامة المالية على الهاربين من العمل، ثم استعرض د. مصيلحي نتائج هذا التوسيع القسري لسوق العمل من انخفاض مستوى الرعاية الصحية، وما أصاب العلاقات الاجتماعية والأسرية لدى السكان الأفارقة من تفكك، وتردي الحالة الاقتصادية للبلاد التي دفعت الى اندلاع الثورات المسلحة وكان أبرزها ثورة الماجي ماجي في تنجانيقا (تنزانيا) عام ١٩٠٥.

كان بحث د. عبدالله عبد الرازق (مصر) استكمالاً للموضوع نفسه «ثورة الماجي ماجي» حيث ركز على طبيعة هذه الثورة التي يمكن اعتبارها باكورة الثورات الأفريقية الجماعية، والتي مثلت نقطة تحول في اسلوب الادارة الاستعمارية في المنطقة.

قدم د. شوقي عطاالله الجمل (مصر) بحثاً بعنوان «أضواء جديدة عن حادثة فاشودة» كشف فيه عن الأهداف الحقيقية للحملة الفرنسية على فاشودة عام ١٨٩٨، والنتائج التي ترتبت عن تلك المغامرة، مع اهتمام الباحث بإبراز الموقف الشعبي في مصر والسودان من الأطماع الانكليزية والفرنسية. أما بحث د. محمد عبد الرحمن (مصر) «العلاقات الدولية وأثرها على السياسة البريطانية تجاه مصر والسودان»، فقد تناول الظروف الدولية والمحلية التي كانت وراء قرار بريطانيا بتجريد حملة على دنقلة عام ١٨٩٦ والبدء في حل المشكلة الشرقية عن طريق تقسيم الدولة العثمانية.

وفي الموضوع الثاني المتعلق بالعلاقات

التاريخية بين بلدان حوض النيل، قدم د. رأفت الشيخ (مصر) بحثاً حول «العلاقات الخاصة بين مصر ومديرية دنقلة السودانية» ود. سعد بدير الحلواني «أهمية سواكن الاستراتيجية لمصر والشرق العربي». وتناول د. سيد فليفل (مصر) في بحثه «تحديد الحدود السودانية الحبشية وأثره على قبائل الوطاويط وألبرتا» الآثار التي خلفها الاستعمار على القبائل الموجودة على الحدود الحبشية السودانية، بوضعه تقسيماً تعسفياً للحدود بين البلدين، أما بحث د. هشت (اثيوبيا) «اثيوبيا تهدد بمنع ماء النيل» فقد استعرض الرسائل المتبادلة بين الدولة الاثيوبية والدول الاسلامية، في القرنين الرابع عشر والخامس عشر، والتي هدد فيها الاثيوبيون بمنع مياه النيل عن مصر، اذا لم يغير حكامها من سياساتهم المعادية للمسيحيين عندهم.

وبالطبع كان النيل موضوعاً لأكثر من بحث تاريخي، كبحث د. ايمن فؤاد (مصر) «مقياس النيل حتى نهاية العصر الفاطمي» ود. ابو اليسر فرج «النيل في التراث الاغريقي» وأيضاً بحث د. عبد العظيم محمد «جهود محمد علي العلمية وخلفائه في الكشف عن منابع النيل».

ومن الأبحاث التي اعتمدت بشكل خاص على الوثائق، كان بحث د. ابراهيم عبد المجيد محمد (مصر).

لقد اجمعت كل البحوث المقدمة في هذا المحور، على أن ما يحدث في أي جزء من أجزاء حوض النيل، لا بد وأن ينعكس على بقية أجزاء الحوض، سواء بصورة عاجلة أو بصورة متأنية وهذا ما أثبته التاريخ ويثبته حتى لحظتنا هذه.

٢ ـ محور الدراسات السياسية والاقتصادية

حظي السودان بأكبر عدد من الأبحاث المقدمة من هذا المحور ـ حوالى ١٠ أبحاث من ٢٧ بحثاً. وكان هناك موضوعان وقضايا رئيسية، دارت حولها تلك البحوث تصدرتها مشكلة العلاقة بين السودان وبعض دول حوض النيل. فقدم محمد عمر بشير (السودان) بحثاً حول «العلاقات المصرية السودانية» عرض فيه لتاريخ تلك العلاقات والمشكلات التي اعترضتها، والتي كان اهمها في رأيه مشكلة الحدود بين البلدين ـ أزمة حلايب ـ والتعليم وسياسة الدفاع المشترك. وأكد على أهمية التوصل الى سياسة ثابتة تؤطر علاقة الشعبين ولا تخضع لاهواء الحكام، وتحقق ازدهار العلاقة ونديتها وتكافؤها، وأشار الى أن السبيل الوحيد الى ذلك هو الحوار الشعبي، بعيداً عن المصالح المتغيرة للأنظمة السياسية في البلدين، وقد أكد على ذلك ايضاً د. ميلاد حنا في تعقيبه على البحث، مشيراً الى انهيار وعدم نمو عمليات التكامل بسبب احتجازها ضمن احتياجات الأنظمة السياسية.

في السياق نفسه قدم د. أحمد الأمين البشير بحثاً عن «العلاقة السودانية الاثيوبية» تناول فيها طبيعة العلاقة بين البلدين حيث اعتبر ان السبب الرئيسي للتوتر هو فشل كل من السودان واثيوبيا في التوصل الى اتفاق دائم مع اقلياتهم المتمردة، والتي تتسبب في النزاع الدائم بين البلدين. ثم اضاف ان التنمية في حوض النيل تتوقف على حل الصراعات الداخلية في بلدانه.

كذلك لاقت مشكلة قناة جونجلي، وارتباطها بأوضاع الجنوب السوداني، اهتماماً من الباحثين فتناولها د. محمد المهدي بشير في بحثه «قناة جونجلي» ود. فاروق كادودة «النواحي السياسية لمشروع جونجلي»،وروبرت كولنز (الولايات المتحدة) في بحثه «قناه جونجلي» وتعرض لها ايضاً د. عمر البشير في بحثه سالف الذكر، واتفق الجميع على ضرورة

ايجاد قناعة لدى الجنوبيين بالفوائد المتحققة لهم من المشروع، وأكدوا على اهمية مشاركة مصر في تنمية الجنوب مقابل الفوائد التي ستحققها من المشروع. وأثار هذا الاقتراح اعتراض بعض المسؤولين المصريين باعتباره يمس السيادة السودانية. اما عن الأوضاع الاقتصادية في السودان فقد قدم د. مدني محمد احمد بحثين احدهما عن «الاقتصاد السياسي للتنمية في السودان» والثاني عن «مشكلة الديون الخارجية»، وكانا من الأبحاث التي أثارت الكثير من الجدل، حيث تعتبر المشكلات التي تناولتها قضية عامة تمس كل البلدان الافريقية بل والعالم الثالث بأجمعه، أشار د. مدني في استعراضه للحلول المقترحة لأزمة الديون الخارجية، الى المقترحات التي أعلنها السيد الصادق المهدي من جامعة اكسفورد وتتلخص في: اعادة جدولتها على مدى استحقاق أطول، الغاء ٣٠ بالمائة منها، دفعها بالعملات المحلية وتقليل سعر الفائدة. الا ان الاقتراح ببيع القروض الى شركات اجنبية وتسديدها بالعملة المحلية لم يلاق قبولاً من المشاركين في الندوة، حيث ستكون تكلفتها السياسية والاقتصادية أعلى، ولن يخرج ذلك الحل بالسودان من إطار التبعية لدائنيه.

كانت أوغندا أيضاً محوراً لأكثر من بحث. تم التركيز فيها على ظاهرة الصراعات العرقية والقبلية. قدم د. ابراهيم نصر الدين (مصر) بحثاً بعنوان «مشكلة الاندماج الوطني في أوغندا وانعكاسها على الأوضاع في حوض النيل» تناول فيه التناحرات العرقية التي تسببت من تآكل المؤسسات الاقتصادية والسياسية وتدهور الأوضاع في أوغندا. كما تسببت في مشكلات مع جاراتها من الدول. وأكد د. نصر الدين على خطورة الدور الاسرائيلي المحرك للأحداث في استغلال هذه الصراعات وتوجيهها لخدمة المصالح الاسرائيلية في افريقيا.

قدمت د. نجوى الفوال (مصر) بحثا آخر عن «اوغندا بين الانقسامات القبلية والانقلابات العسكرية» تناولت فيه دور الأنظمة الحاكمة في ترسيخ ظاهرة الانقسام القبلي، وتصعيدها الى درجة الصدام العسكري. متتبعة ذلك الدور من نظام اوبوتي حتى نظام موسفيني الحالي، مروراً بحكم عيدي أمين. في تعقيبه على البحثين، اشار الاستاذ حلمي شعراوي (مصر) الى تجاهل الباحثين المذكورين لدور التكوينات الاجتماعية السياسية في الصراع الدائر، باعتبارها مجتمعات قبل طبقية، مستعرضاً تاريخ الامبراطوريات الافريقية القديمة (سنغى ـ مالي ـ غانا...) والتي تساوق تطورها مع المراحل نفسها، التي قطعتها أوروبا الغربية، بل وسبقت بعضها أحياناً. وأكد على خضوع كل المجتمعات الانسانية في تطورها لقوانين اجتماعية واحدة، لا بد من البحث عن تطبيقاتها الافريقية.

وحول التعاون الاقليمي بين دول حوض النيل، قدم علاء شاهين بحثاً حول «الاندوغو: تعبير افريقي عن التعاون الاقليمي» استعرض فيه تاريخ المنظمة ودورها في دعم التعاون بين اعضائها، وقدم فرج عبد الفتاح بحثاً عن «التعاون الاقتصادي بين دول حوض النيل في إطار الحوار». وفي الإطار السياسي والتاريخي، قدم د. زكي البحيري (مصر) بحثاً حول حزب الأخوان الجمهوريين بالسودان، تناول فيه تطوره وعلاقاته بالقوى الأخرى، وطبيعة التجديد الذي اضافه الى الفكر الديني، مما أثار جدلاً واسعاً في الندوة حول إمكانيات الاصلاح الديني في مثل الواقع السوداني.

وعرضت ورقة امينو حسين أحمد

(اثيوبيا) «نحو تنمية قاعدة زراعية صناعية في حوض النيل» تكلم فيها عن العوائق التي يمكن ان تواجه الخطط الاستراتيجية للتنمية في المنطقة، باعتبارها عقبات ذات صبغة سيا ـ ايديولوجية أو معوقات بنيوية. وحاول في بحثه طرح أفق لتجاوز تلك العقبات. وقد أثار بعض المشاركين ضرورة وجود تعاون عسكري أو إنشاء جيش افريقي لحوض النيل، وتبنى د. كازومبا تشيتا (زائير) ذلك الاتجاه في بحثه «المشكلة السياسية والتدخلات الاجنبية العسكرية في جمهورية زائير» ولم يكن ذلك الا تكراراً لما يعلنه نظام موبوتو في بحثه عن دعم عسكري يواجه به تنامي السخط الشعبي في زائير، وخاصة في اقليم شابا، غير أن الاتجاه العام في الندوة كان رفض هذه الفكرة، مع التأكيد على أهمية التنسيق بين دول حوض النيل في مجالات التدريب العسكري وصناعة السلاح لتقليل التبعية للخارج.

ومن الأبحاث الهامة التي لم تلق اهتماماً من الحاضرين يوازي خطورة ما تطرحه كان بحث د. علي درغام (مصر) «الطريق الثالث للنيل وضروريات الأمن القومي المصري» تناول البحث المكانة الجيو ـ استراتيجية للسد العالي وبحيرة ناصر، والعلاقة الجدلية بينها وبين استراتيجيات الأمن القومي، فأشار الى حتمية استمرار الصراع العربي ـ الاسرائيلي، واحتمال تهديد اسرائيل باستخدام ما تملكه من اسلحة نووية توجهها الى السد العالي. في مواجهة ذلك الخطر أكد د. درغام على ضرورة تكامل الأمن القومي المصري مع الأمن العربي وجنوب شرق افريقيا. اذ ان امن مصر سوف يكون مهدداً، في حالة انعزالها عن امتدادها الطبيعي عربياً كان أم افريقياً، وطرح فكرة شق مجرى ثالث للنيل، لتلافي ذلك الخطر.

٣ ـ محور اللغات والأنثروبولوجيا

رغم أن هذا المحور كان يعنى بالدراسات اللغوية والأنثروبولوجية، إلا أن الطابع الخاص لمشكلة أزمة الاتصال اللغوي بين شعوب المنطقة فرض هذه المشكلة على أعمال الباحثين، باعتبارها المسألة المحورية المطروحة للمعالجة والبحث. فقد عانت القارة الافريقية ولا تزال من تعدد اللغات فيها، وهي في معظمها محلية وغير مكتوبة، باستثناء اللغات الواسعة الانتشار، مثل السواحيلية والعربية وكيرواندا. فكانت القضية الأكثر أهمية، والتي دارت حولها معظم المناقشات في الندوة، هي كيفية التوصل الى لغة افريقية مقبولة من جميع السكان تبرز الهوية الوطنية والثقافية لحوض النيل، وتكون بديلاً عن اللغات الغربية الاستعمارية، التي فرضها الوجود الاستعماري الطويل والطبقات المحلية المتعاونة معه على الشعوب الافريقية. ضمن هذا الاطار، استأثرت اللغة السواحيلية بمعظم البحوث، باعتبارها اللغة الأولى للتفاهم المشترك بين سكان هذه المنطقة، وركز الباحثون على ظاهرة اقتراضها من العربية. في هذا الصدد، قدم د. محمد عبد العزيز (كينيا) بحثاً عن «موضوعات ومصادر القصائد السواحيلية الطويلة» حيث قسمها الى ستة أقسام رئيسية مستقاة في معظمها من البيئة والثقافة الاسلامية، ومتأثرة بالضرورة باللغة العربية. أما مصطفى حسين الحلوجي (مصر) فقد قدم بحثين عن تأثير الحضارة واللغة العربية على العلوم السواحيلية ، أولهما «الحضارة العربية وعلم الجغرافيا السواحيلي من خلال المقترضات العربية في السواحيلي» والثاني «الحضارة العربية والتقويم السواحيلي من خلال المقترضات العربية في السواحيلي». وقدم جان كنابرت اربعة بحوث لغوية كان

أهمها «المقترضات اللغوية العربية في اللغات الافريقية» وقدمت د. راجية عفت بحثاً عن «اللواحق والفعل في اللغة السواحيلية». وعن الأبحاث المقدمة في الانثروبولوجيا الأفريقية، فقد اتخذ معظمها من البناء الثقافي والاجتماعي للمجتمعات القبلية من حوض النيل محوراً لها، وان لم تخرج معظم الدراسات عن إطار المدرسة الوظيفية الانكليزية والأمريكية، وهو ما نراه استمراراً مستتراً للنفوذ الايديولوجي الغربي على الباحثين الأفارقة. فقدم د. توفيق الحسيني (مصر) بحثين، أولهما عن «الخصائص البنائية للمجتمعات الرعوية في حوض النيل» درس فيه رعي الماشية باعتباره محوراً لمختلف الانشطة الاجتماعية، وانعكاسه على بقية الانساق كنسق القرابة والنسق السياسي وغيرهما، أما بحثه الثاني فكان عن «الوظيفة الاجتماعية لنظام طبقات العمر» ودوره في تماسك الأبنية الاجتماعية وتكاملها لدى مجتمعات حوض النيل.

ويلاحظ ان الباحث استخدم المنهج البنائي الوظيفي في تحليله لتلك المجتمعات القبلية، فتعامل معها كبنى استاتيكية، مغفلاً دور عناصر التغيير والتحول في المجتمعات المدروسة. وقدم مانويلي ساهلي (اثيوبيا) بحثاً عن «الانماط الثقافية المتشابهة في وادي النيل» حاول فيه تأكيد التقارب الثقافي بين شعوب الوادي والامتزاج العرقي والديني لساكنيه. وقدم د. باكستر (انكلترا) بحثاً قيماً حول «التكيفات الاجتماعية الحديثة للرعاة في مواجهة الجفاف في افريقيا» رصد فيه التحولات الحادثة في منظومات القيم والمعتقدات والطقوس والممارسات الاجتماعية، كأثر لمحاولة التكيف مع حالة الجفاف التي اصابت المجتمعات الرعوية، وأثرت الى حد كبير في مصادر الحصول على الرزق.

ونتيجة للنقاشات التي دارت في هذه المجموعة، قدم الباحثون عدداً من التوصيات كان منها:

- تعميق دور المنظمات الثقافية الأفريقية في وضع خطة علمية للدراسات الميدانية من أجل الاحاطة بمجمل الجوانب اللغوية والثقافية في حوض النيل.
- ضرورة الاهتمام بإعداد القواميس بلغات حوض النيل من والى العربية وكذلك الأطالس اللغوية.
- وأخيراً ضرورة انشاء بنك للمعلومات خاص بالقارة.

٤ - محور الدراسات الجغرافية والموارد

عرض في هذه المجموعة اثنان وعشرون بحثاً سعت الى رسم خريطة متكاملة لجغرافيا منطقة حوض النيل، وتوزع الموارد فيها مع طرح إمكانيات الاستخدام الأمثل لهذه الموارد. فقدم د. انتاكيمازي (بوروندي) بحثاً بعنوان «دراسة مائية لبحيرات أكاجيرا (أعالي النيل) - الإدارة الكمية للثروة السمكية» ناقش فيه إمكانية الاستفادة من الثروة السمكية الموجودة في بحيرات حوض اكاجيرا والعوامل المؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر على حياة الأسماك في هذه البحيرات، وكيفية الاستفادة بشكل مدروس من هذا المورد الغذائي الهام وطرق تنميته. وعن الموارد المعدنية قدم محمد سميح عافية (مصر) بحثاً عن «الموارد المعدنية في حوض النيل». وفي دراسة أثر شبكات النقل على جهود التنمية، قدم د. السعيد ابراهيم البدوي (مصر) بحثاً حول «اثر النقل على التنمية الاقتصادية في حوض النيل» ود. فاروق كامل عز الدين «دور النقل النهري في تنمية اقليم بحيرة السد العالي». أما عن الدراسات المتعلقة بجيولوجيا حوض النيل والحركات التكوينية القديمة التي اسهمت في تشكيله، فقد كان هناك أكثر

من بحث، قدم في هذا المجال رينه جيرو (فرنسا) وبهى عيسوي (مصر) بحثاً حول «الاطار التركيبي والجيو ديناميكي لحوض النيل» وبحث سليانيا مويرو (كينيا) «بين بحيرة توركانا والنيل، الصورة في العصر الرباعي».

وفي صباح آخر ايام الندوة، قدم رئيسها د. محمد عبد الغني سعودي مدير معهد البحوث والدراسات الأفريقية بالقاهرة التوصيات التي خلص اليها الباحثون المشاركون، حيث كان أهمها:

١ ـ حتمية التعاون المشترك بين دول حوض النيل التسع وأن يبدأ هذا التعاون تدريجياً في الميادين الاقتصادية والفنية، لأنه لا أمن سياسياً أو عسكرياً بدون أمن اقتصادي، وخاصة ميدان الكفاية الغذائية على الأقل، وبالتالي تحرير لقمة العيش لشعوب حوض النيل من التبعية للخارج.

٢ ـ انطلاقاً من العمل على سد الفجوة بين السكان والغذاء، كان من الضروري إعطاء اهتمام للأراضي الصالحة للزراعة من دول حوض النيل بصفة عامة، وخاصة السودان لاتساع مساحته، ومساعدة السودان في هذا السبيل، لأنه يمكن ان يكون سلة الغذاء لهذه الدول.

٣ ـ لما كان الماء قد اصبح عنصراً رئيسياً في التوسع الزراعي، فقد اصبح لزاماً العمل على زيادة ايراد النيل بتقليل الفاقد، وترشيد استخدامه.

٤ ـ ولما كانت مشروعات التنمية تحتاج الى الاستقرار والهدوء، فيناشد اعضاء الندوة الدولية لحوض النيل حكومات دول حوض النيل العمل على ايجاد هذا الاستقرار، سواء بحل مشكلاتها المحلية أو مشكلاتها مع الجيران عن طريق الحوار، لا عن طريق السلاح، ويكفي صرفاً على السلاح من أجل التنمية.

٥ ـ من الأهمية بمكان الاهتمام بالعلاقات الثقافية التي تربط بين دول حوض النيل عن طريق دراسة اللغات المختلفة، والتراكيب الاجتماعية، والتراث الشعبي.

٦ ـ اخيراً لا بد من قيام مركز للدراسات الخاصة بحوض النيل، لا تقتصر فيه الدراسة والابحاث على مياه النيل فحسب، بل تتعداه الى دراسات جغرافية شاملة لأجزاء حوض النيل، ودراسات طبيعية خاصة بالمطر والتبخر والتربة والنبات، واقتصادية خاصة بالموارد الزراعية، وحيوانية ومعدنية، وصناعية، وبشرية خاصة بالسكان والقوى العاملة وتحسين الكفاءات، فضلاً عن الدراسات التاريخية، وأن يعمل هذا المركز على تكامل نواحي المعرفة الخاصة بدول الحوض□

ندوة تنسيق السياسات النقدية على أسس اقليمية «حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية»

أبو ظبي، ٧ ـ ٨ شباط/ فبراير ١٩٨٧

د. شاكر موسى عيسى

خبير اول بالمصرف المركزي
لدولة الامارات العربية المتحدة.

عقدت هذه الندوة العلمية في مدينة أبو ظبي، بدولة الامارات العربية المتحدة خلال ٧ ـ ٨ شباط/فبراير ١٩٨٧، وقد قام مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي بتنظيم الندوة، بالتعاون مع مركز الأبحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية ـ أنقرة، تركيا. وقد قدمت خمسة أبحاث رئيسية، اتجه اثنان منها نحو تقديم مدخل لموضوع الندوة من خلال تقويم تجربة التعاون الاقتصادي والنقدي بين دول المجلس، ثم دراسة تحليلية لأشكال وامكانات التكامل النقدي العربي عموماً. في حين تخصصت البحوث الباقية في بحث مدى الحاجة إلى التنسيق النقدي بين دول مجلس التعاون، وما هي الامكانات للاستفادة من تجارب المناطق الاقليمية الأخرى في مجال التنسيق والتكامل النقدي، مثل المجموعة الاقتصادية الاوروبية والاتحاد النقدي لغرب أفريقيا.

وقد شارك في أعمال الندوة ما يزيد على ٤٥ باحثاً من جميع المصارف المركزية والمؤسسات النقدية الخليجية والعربية الأخرى، إضافة إلى ممثلين عن المؤسسات المالية العربية والاسلامية وغيرها. وساهم في أعمال الندوة كل من تان سري عبد الرحمن جلال الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية لمنظمة المؤتمر الاسلامي، ود. عبدالله القويز الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية لدول مجلس التعاون، د. شادي سيندوروك مدير مركز الأبحاث الاحصائية والاقتصادية بأنقرة، وعبد الملك يوسف الحمر محافظ مصرف الامارات المركزي، وعبدالوهاب التمار محافظ بنك الكويت المركزي سابقاً.

هذا، وقد تم الاتفاق بين مركز أنقرة والمصرف المركزي للامارات على طباعة بحوث ومناقشات الندوة، في كتابين باللغتين العربية والانكليزية.

لقد كان هدف منظمي الندوة الرئيسي ينحصر، أولاً، في تحفيز عملية التنسيق النقدي والاقتصادي بين دول المجلس، وإلقاء الضوء على الامكانات العملية والفنية ذات الصلة بعملية تنسيق السياسات النقدية

(أسعار الصرف وأسعار الفائدة وعرض النقد) بين دول المجلس ضمن اطار التوجه العام للتنسيق النقدي العربي، مع استكشاف للسياسات اللازمة لتشجيع حركة رأس المال وخلق سوق مالية موحدة. وثانياً طرح مثل هذا الموضوع، بأبعاده المختلفة، على المستويات الوسطى في ادارات المصارف المركزية والمؤسسات النقدية الخليجية لاشراكهم في النقاش الدائر حول ما يتخذ من خطوات عملية تساهم في تنفيذ ما نصت عليه المادة (٢٢) من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول المجلس والتي تدعو الدول الأعضاء الى «تنسيق سياساتها المالية والنقدية والمصرفية وزيادة التعاون بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية بما في ذلك العمل على **توحيد العملة لتكون متممة للتكامل الاقتصادي المنشود فيما بينها**».

وقد طرحت كلمات الافتتاح المقدمة من قبل المسؤولين الرسميين مجموعة من الأفكار والتوجهات والتي قد يكون من المفيد القاء الضوء على بعض منها لأهميتها. فقد أشار وزير الدولة لشؤون المالية والصناعة أحمد حميد الطاير، إلى أن حقائق دول المنطقة العربية في الخليج من ناحية تماثل الهيكل الانتاجي فيها وأهمية القطاع النفطي فيه، وسلامة ومتانة موازين مدفوعاتها، وإلى ماتم انجازه من خطوات عملية لتنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة قد أنجزت في الوقت الحاضر بعض متطلبات المنطقة النقدية الواحدة، مثل حرية حركة عوامل الانتاج الرئيسية وهي العمل ورأس المال، وهو ما تم تحقيقه بين دول المجلس، ثم أن عملات دول المجلس تعتبر من العملات القابلة للتحويل لما لها من غطاء من الاحتياطات الدولية، اضافة الى أن أسعار صرف هذه العملات تكاد تكون متقاربة، وأخيراً انشاء **مجلس للتنسيق النقدي** كإطار مؤسسي مشترك للعمل على تنفيذ اجراءات تنسيق السياسات النقدية، **وهو ما تم اتخاذه في اجتماع محافظي البنوك المركزية الخليجية في اجتماعهم السادس في أوائل أيلول/سبتمبر ١٩٨٦.**

أما عبد الملك الحمر، محافظ المصرف المركزي للامارات العربية المتحدة، فقد أشار إلى أهمية القوة الذاتية للأمة الاسلامية في وحدتها وعالمها ومواردها الكبيرة بطاقاتها البشرية الطبيعية وضرورة ادراك ان عصر الوحدات الصغيرة قد مضى، بينما في عالم التداخل والتكامل برزت تكتلات اقليمية وأخرى دولية عبر الحدود فأين نحن منها؟ ولماذا تخلفنا عن العمل الجماعي؟ ولماذا المراوغة في معظم ندواتنا، فنكرر تعابير التعاون والتنسيق والتشاور وتبادل المعلومات... الخ، أي ندور في حلقات مفرغة. ان مسببات السلبية تعود إلى أربعة عوامل: (١) ضعف الايمان وبالتالي تذبذب الانتماء. (٢) القرار السياسي والفجوة بينه وبين الاجراءات التنفيذية. (٣) تنافر التشريعات غير الموائمة للمناخ الاستثماري الأمثل. (٤) الابتعاد عن الموضوعية في معالجة المشكلات المطروحة. ثم يتساءل ماذا نريد: التعاون أو التنسيق أو التكامل؟ هذه هي المسارات الثلاثة المتاحة. فالتكامل لم يزل حديثاً ويستند إلى القرار السياسي/الاقتصادي، والتعاون ما هو إلاّ اعلان نوايا، أما التنسيق فهو الخيار المتاح للاتفاق على أدوات مشتركة تخدم أغراضاً محددة. والأمل يحدو بأن يقود التنسيق الى تعزيز مفهوم المواطنة الاقتصادية المستهدفة انجاز التنمية المتكاملة، إلى جانب العمل لتحرير اقتصاداتنا من التبعية. ويواجه التنسيق جملة من الصعوبات تتمثل في التوفيق بين الأهداف الاقتصادية المحلية والاقليمية واختلاف القوانين والقواعد وهياكل الأنظمة النقدية، والفجوة بين السياستين المالية والنقدية، والتباين في الموقف من دور

القطاع الخاص وتفاعله مع متغيرات السياسة النقدية.

ومع بداية جلسة العمل الأولى، التي ترأسها عبدالوهاب التمار، قدم ابراهيم السبتي، مدير إدارة النقد والمال والاستثمار بالأمانة العامة لمجلس التعاون، البحث الأول في «تقويم تجربة التعاون الاقتصادي بين دول مجلس التعاون» حيث أشار إلى أهمية الإنجازات التي تمت في فترة وجيزة مع توقيع الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، والتي حددت إطاراً متدرجاً يؤدي عند اكتماله إلى تكوين وحدة اقتصادية بين دول المجلس، ضمن برنامج زمني محدد تم إقراره أخيراً بخمس سنوات. وبين أن العمل المشترك في المرحلة الماضية ارتكز على ثمانية محاور هي:

- تحرير التجارة البينية وتوحيد التعرفة الجمركية.
- تعميق المواطنة الاقتصادية.
- توحيد النظم والقوانين والاجراءات.
- تنسيق السياسات والاستراتيجيات المشتركة.
- تشجيع المشاريع المشتركة.
- ربط البنى الأساسية.
- ايجاد المؤسسات المشتركة.
- توحيد سياسات التعامل مع العالم الخارجي.

بعدها، تطرق الباحث الى الخصائص الاقتصادية والاجتماعية المشتركة ومن أن التقويم الأولي لانجازات المجلس لابد أن يؤخذ من منظور شامل، فيما يتصل بالتعاون الاقتصادي وفي المجالات الاجتماعية والسياسية والأمنية والعسكرية. وعقّب على البحث د. شاكر موسى عيسى، من المصرف المركزي للامارات، حيث أبرز جوانب التنسيق النقدي والمصرفي والمالي التي تمّ إنجازها، وأهمها الاتفاق على مثبت مشترك لعملات دول المجلس، وانشاء مجلس التنسيق النقدي، وإمكانية خلق الدينار الخليجي والمزايا التي يمكن تحقيقها، إضافة إلى مناقشته لبعض أطر المفاهيم العامة للتكامل الاقتصادي والنقدي، ومزايا تجربة دول المجلس بالمقارنة مع التجمعات الاقليمية الأخرى.

وفي جلسة العمل الثانية التي رأسها عبدالملك الحمر، محافظ المصرف المركزي للامارات، وتقديراً لمساهمات المرحوم د. لبيب شقير في اطروحات التكامل الاقتصادي العربي، واحياء لذكراه، فقد قرر منظمو الندوة طرح المقدمة التحليلية للتكامل النقدي العربي(*) كورقة عمل قدمها د. أحمد أبو السرور من صندوق النقد العربي أشار فيها إلى أهمية هذه الورقة، كونها تعالج الجوانب الأساسية في تحليل التكامل النقدي والاتجاهات الفكرية الأساسية المتصلة به، ثم نوعية الخيارات المطروحة للتكامل النقدي العربي: الكامل مقابل الجزئي، والأدوات والصيغ الملائمة للتكامل النقدي العربي. وفي صدد الأقطار النفطية في الخليج العربي، يشير شقير إلى أن تشابه ظروفها الاقتصادية الموضوعية، من حيث هيكلها ومرحلة تطورها ونظمها وسياساتها الاقتصادية، يوفّر الظروف لإقامة اتحاد نقدي كامل فيما بينها، بما فيه إنشاء عملة مشتركة واحدة. ومن الممكن أن تتوسع هذه المنطقة النقدية الخليجية، بعد ذلك، لتضم كل أقطار الخليج العربي. وفي جانب آخر، أكد على أهمية اتخاذ الوسائل الضرورية لمنع انفصال هذه المجموعة عن عملية التكامل الاقتصادي والنقدي مع بقية البلدان العربية ويكون ذلك عن طريق إقامة صور من التعاون النقدي الجزئي بينهما. وقد

(*) **التكامل النقدي العربي (المبررات ـ المشاكل ـ الوسائل): بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨١).

عقب على هذه الورقة عبدالوهاب التمار الذي أكد على الاضافات المهمة التي تطرحها الورقة، خاصة كونها مستمدة من الخبرة والممارسة الطويلة والعميقة للدكتور لبيب شقير في العمل الاقتصادي العربي المشترك. وأشار إلى أهمية الرغبة والوحدة السياسية في دعم وتحقيق عملية التكامل الاقتصادي والنقدي، والأبعاد المتاحة لدول مجلس التعاون للاستفادة من تجارب وامكانات الدول العربية والاسلامية والدولية. وأن وجود القرار السياسي لدول المجلس لانجاز عملية التكامل النقدي الكامل، ولكون المنافع والعوائد من هذه العملية أكثر من الأعباء ان وجدت، كلها عوامل تدعم مسيرة التكامل النقدي.

وفي الجلسة نفسها التي رأسها محمد ناصر الجهضمي ـ نائب محافظ البنك المركزي العماني، قدم د. اقبال زايدي الاقتصادي في صندوق النقد الدولي واشنطن، ورقته المعنونة «الحاجة إلى التنسيق النقدي بين دول مجلس التعاون»، والتي اشتملت على مقدمة وأربعة أبواب، تتضمن الاطار التحليلي للسياسة النقدية في الاقتصاديات الصغيرة المفتوحة، والمنافع والتكاليف المتصلة بالمنطقة النقدية. ثم تناول الباحث دول مجلس التعاون، وخصائصها وهياكلها الاقتصادية ودور النفط والانفاق الحكومي فيها، والارتباط بين استقرار أسعار الصرف والتضخم وعلاقته بمعدل نمو الكتلة النقدية، ودور السياسات الحكومية فيما يخص معدلات الانتاج والتضخم والبطالة. وخلص الى أهمية الالتزام بتحقيق التنسيق النقدي بين دول المجلس ودوره في تقليل اللجوء إلى أسعار الصرف كأداة للسياسة النقدية ومسؤوليات السلطات النقدية في التوفيق بين الأهداف الوطنية وعوائق ميزان المدفوعات، ودور التنسيق في السياسات المالية في دعم جهود التكامل النقدي بين دول المجلس. وعقب على هذا البحث عبد الله اسامة المالكي، المستشار الاقتصادي بالمصرف المركزي للامارات، حيث أوضح أن العوامل الخارجية هي التي تتحكم وتحدد مستوى الانتاج والأسعار بالنسبة للسلعة الرئيسية في الاقتصادات الخليجية ألا وهي النفط، وشكك في إمكانية نجاح السياسة الاقتصادية، ناهيك عن السياسة النقدية. كذلك فإن تأثير السياسة النقدية يكون ضعيفاً، نظراً لتركيبة القوى العاملة، حيث يمثل العاملون الأجانب الجزء الأعظم من قوى العمل وارتباط ذلك بتأثيراتها على ميزان المدفوعات والطلب على السلع المستوردة. وخلص الى القول بأنه من الصعب القول بأن معدل النمو في عرض النقود في دول المجلس يمكن أن يؤدي إلى زيادة الانتاج، وحتى إذا فصلنا القطاع غير النفطي عن القطاع النقدي. وأشاد بمنهجية البحث المقدم لاثبات إمكانية تنسيق أكبر في السياسة النقدية، وايجاد منطقة نقدية مثالية لدول مجلس التعاون.

وفي الجلسة التالية، التي أدارها د. شادي سيندوروك مدير مركز انقرة، قدم السيد توماس رودريك ويب رئيس قسم الشؤون النقدية والاقتصادية الدولية بالمجموعة الاقتصادية الاوروبية ورقة العمل الرابعة المعنونة «تجربة المجموعة الاقتصادية الاوروبية في التنسيق النقدي». إذ أوضح بأن السياسة النقدية ترتبط بأهداف المجموعة الاوروبية في خلق سوق نقدية مشتركة، وتحقيق الوحدة الاقتصادية/النقدية على المدى الطويل الأجل. وشرح المراحل التاريخية التي مرت بها تجربة المجموعة حتى قيام نظام النقد الاوروبي في عام ١٩٧٨ وأهمية سياسات أسعار الصرف والتنسيق والتدخل فيما بين دول المجموعة. وأكد على العلاقة الكبيرة بين السياسة النقدية والسياسة المالية، ضمن اطار استراتيجية اقتصادية موحدة. وانتقل

بعدها إلى إبراز اجراءات التنسيق بين السلطات النقدية والمالية، ثم إلى إنجازات المجموعة في تحقيق الاستقرار النقدي خارجياً وداخلياً، وما يحتاجه النظام من تحسينات لتطوير فعاليته من خلال حرية حركة رأس المال واشتراك المملكة المتحدة في النظام والسياسة المطلوبة في الميزانيات المالية الحكومية، والنمو الاقتصادي وتوزيع الاعباء داخل النظام. وخلص في نهاية ورقته الى الاتجاهات المطروحة لتطوير الوحدة النقدية الاوروبية، في أن تصبح العملة الرئيسية في المعاملات فيما بن دول المجموعة، واستخدامها كعملة احتياطية، والربط بين استخداماتها الرسمية وقطاع الأعمال الخاص.

وعقّب على البحث د. رشدو ساركو بلو نائب محافظ البنك المركزي التركي، حيث لخص السمات الرئيسية للنظام النقدي الاوروبي، وأبرز أهمية دور التدخل في سوق العملات من ناحية الترتيبات الخاصة بأسعار الصرف، وحجم التسهيلات الائتمانية المقدمة في إطار النظام. وأكد أن نجاح النظام، أساساً، يعكس الالتزام السياسي لدول المجموعة، إلى جانب توفر الظروف والعوامل الاقتصادية والنقدية التي ساهمت في دعم مسيرته.

هذا وقد رأس جلسة العمل الأخيرة د. عبد الله القويز، الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية لدول الخليج العربية حيث قدم مباي ديوب سار، المدير العام المساعد للعلاقات الدولية في الاتحاد النقدي لغرب آسيا، بحثه في «تقويم تجربة التنسيق النقدي لغرب أفريقيا. حيث أشار الى أهمية هذه التجربة للتكامل النقدي التي اتسمت بالادارة المشتركة لعملة موحدة بين الدول الأعضاء في غياب التكامل الاقتصادي، والتي مر عليها الآن حوالى ربع قرن. وقد لعبت الرغبة والارادة السياسية دورها في هذا الانجاز الذي تمّ من خلال تحويل النظام الذي خلقه الاستعمار الفرنسي الى أداة للتعاون والتضامن بين شعوب المنطقة. ويبرز في هذه التجربة وجود بنك مركزي مشترك، يعمل من أجل تقوية ودعم التكامل الاقتصادي وتشجيع أفرقة اقتصادات الدول الأعضاء من خلال الصلاحيات الكاملة له، كسلطة نقدية مركزية. وقد شرح الباحث السياسة النقدية والائتمانية للاتحاد النقدي من خلال السياسة النقدية الموحدة في اتجاهين، التنفيذ المشترك للسيادة النقدية، ثم السياسة النقدية الموحدة التي يجري تنفيذها من خلال أدوات مشتركة متفق عليها. وبالتحديد، أكد على أهمية الرقابة على السيولة الاجمالية من خلال الائتمان المقدم من البنك المركزي وحدود الائتمان المعتادة، وتمويل التنمية الاقتصادية. كذلك شرح الأدوات المستخدمة للمحافظة على الموارد المحلية ضمن الاتحاد، من خلال سياسة أسعار فائدة مشتركة وخلق سوق نقدية وتنظيم الموجودات الأجنبية للمصارف. بعدها لخص دور الاتحاد النقدي في دعم السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، ضمن اطار دعم جهود التكامل الاقتصادي.

وعقّب على هذه الورقة د. عزالدين ابراهيم من صندوق النقد العربي، حيث أشار إلى أنه كان يأمل من هذه الورقة تقديم تقويم لأداء الاتحاد النقدي وآفاقه المستقبلية، كذلك الآثار الناجمة عن الاتحاد، من خلال نمو التجارة المتبادلة بين الدول الأعضاء، ونمو التجارة الدولية واتجاهاتها، والنمو الاقتصادي والهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء. وعليه قدم د. ابراهيم تقويماً لدور السياسة النقدية للاتحاد، من خلال تجانس السياسات النقدية والائتمانية مع القواعد التي تحكم المصارف التجارية الأسواق

النقدية، وأبرز أهمية سياسة أسعار الفائدة في هذا المجال. ثم أشار إلى أن الاتحاد النقدي لم يلعب دوراً أساسياً في مجال تنسيق السياسات المالية للدول الأعضاء، إلاّ بقدر ما يتعلق بحجم العجز ومتطلبات التمويل اللازمة. كذلك أبرز، في جانب سياسة سعر الصرف الموحدة، وربط العملة بالفرنك الفرنسي، عدم مرونة هذه السياسة وآثارها العكسية على بعض الدول الأعضاء.

وبعد انتهاء جلسات العمل تم تشكيل لجنة لصياغة **التوصيات** والتي أعدت مسودة لذلك، وتمت مناقشتها وتعديلها في جلسة ختامية حيث أكدت التوصيات على: (أ) أن تشابه النظم الاقتصادية والاجتماعية لدول المجلس، ووحدة الارادة السياسية، تساعدان على دعم جهود التكامل الاقتصادي والنقدي فيما بينها (ب) ان التكامل النقدي الخليجي يعتبر خطوة رائدة في مجال التعاون العربي المشترك وأن دول مجلس التعاون مؤهلة لقيام اتحاد نقدي كامل بينها. (ج) ان الارادة السياسية ترتبط بتطابق المصالح واليسر العملي، الأمر الذي يعمق من المكاسب المتحققة ويسهل سبل تنفيذها. ولذا، فإن المكاسب التي يمكن ان تجنى من التكامل النقدي لن تقابلها أي تضحيات تذكر، كما في التجمعات الاقليمية الأخرى. (د) ان تطلعات الوحدة السياسية والاقتصادية تفرضها تطلعات الشعب الخليجي وظروف العالم السياسي المعاصر، وان القرار السياسي لقادة دول المجلس كان واضحاً ولهذا فلا بد من الاسراع في عملية الوحدة الاقتصادية المتكاملة. (هـ) ومن أجل انضاج عملية التكامل تمت التوصية بضرورة توثيق الصلة بين السياستين المالية والنقدية، توحيد تعاريف المتغيرات النقدية، الدعوة الى ارتباط عملات دول المجلس بمثبت مشترك يساهم في استقرار صرف العملات، التأكيد على أن التكامل النقدي يمثل تدبيراً لحفز امكانات النمو وتحقيق التوازن الداخلي، وأخيراً أهمية ايجاد أدوات الاستثمار الملائمة لتطوير التعامل في الأسواق النقدية والمالية المحلية □

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

الأقباط والقومية العربية

(دراسة استطلاعية)

ابوسيف يوسف

* يوميات

موجز يوميات الوحدة العربية
حزيران (يونيو) ١٩٨٧

إعداد: قسم التوثيق في
مركز دراسات الوحدة العربية

١ ـ جامعة الدول العربية والمنظمات المتخصصة في إطارها

أ ـ القمة العربية

ـ توقع الشاذلي القليبي، الامين العام لجامعة الدول العربية، انعقاد مؤتمر القمة العربي في ايلول/ سبتمبر أو تشرين الثاني/ نوفمبر المقبلين، «اذا سارت الأمور بشكل جيد». وقال القليبي انه منذ نيسان/ ابريل الماضي ازيلت عقبات عدة كانت تعترض طريق عقد القمة العربية، مشيراً الى دعوة سوريا وليبيا لوقف فوري لحرب الخليج ووحدة جميع الفصائل الفلسطينية (**السفير**، بيروت، ١٩٨٧/٦/٥). من جهة اخرى، اشارت صحيفة **القبس** الكويتية، ان اللقاء الذي تم امس الأول بين حسني مبارك، الرئيس المصري، والملك حسين، العاهل الأردني، تناول بشكل خاص الجهود التي يبذلها الاردن لتنقية الاجواء العربية تمهيداً لعقد قمة عربية (**الخليج**، الشارقة، ١٩٨٧/٦/٥). أما منظمة التحرير الفلسطينية، فقد دعت، في بيان اصدرته بمناسبة الذكرى العشرين لعدوان الخامس من حزيران/ يونيو ١٩٦٧، الى عقد قمة عربية واحياء التضامن العربي على اسس راسخة تشكل الخطوة الهامة والضرورية لتصحيح الخلل في موازين القوى مع اسرائيل (**الخليج**، الشارقة، ١٩٨٧/٦/٨). وعلى الصعيد الفلسطيني ايضاً، فقد استعرض ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، خلال لقائه مع علي عبدالله صالح، رئيس الجمهورية العربية اليمنية، المستجدات الاخيرة على الساحتين العربية والدولية، والجهود التي تبذل لتنقية الأجواء العربية للتمهيد لعقد مؤتمر القمة العربية (**العرب**، لندن، ١٩٨٧/٦/٩). كذلك دعا احمد طالب الابراهيمي، وزير الخارجية الجزائري، الى عقد القمة العربية من اجل اتخاذ موقف مشترك قبل انعقاد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط (**اخبار الخليج**، المنامة، ١٩٨٧/٦/١٤). واكد صدام حسين، الرئيس العراقي، في حديث لصحيفة **بوربا** اليوغسلافية. تناول فيه الأوضاع العربية، ان اللقاء بين العرب على مستوى القمة مسألة مطلوبة وضرورية، لبحث قضاياهم، سواء لهذه القضية أو تلك، ولكن الواقعية تتطلب تطور الأمور باتجاه يجعل عقد لقاء عربي ممكناً. واوضح انه ليس هناك من بين العرب من يرفض الآن هذا اللقاء بصورة مباشرة... وان الذين يفكرون بارجاء اللقاء من حيث الزمن، فإنما يبحثون عن ظروف افضل ليكون اللقاء اكثر نجاحاً (**الثورة**، بغداد، ١٩٨٧/٦/٢٤).

ب ـ مجالس الوزراء

ـ اختتمت في تونس امس الأول اعمال الدورة الخامسة للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء النقل العرب، باتخاذ عدة توصيات اكدت أهمية قطاع النقل لتدعيم

الرباط العضوي بين الاقطار العربية. كما أكدت التوصيات اهمية ما يحظى به قطاع النقل من اعتبار ضمن استراتيجية التنمية العربية الموحدة. والقى منصور السخيري، وزير التجهيز والاسكان والنقل التونسي ورئيس المكتب التنفيذي في دورته الحالية، كلمة اعرب فيها عن امله في متابعة تنفيذ قرارات مجلس وزراء النقل العرب لتطوير قطاع النقل في الوطن العربي على اساس التعاون المثمر والدائم في كنف التضامن العربي الذين يبقى الثابت في العلاقات بين الاشقاء (**العمل**، تونس، ١٩٨٧/٦/٢٦).

ج ـ الامانة العامة

ـ اصدر الشاذلي القليبي، الأمين العام لجامعة الدول العربية، بيانا بمناسبة انعقاد قمة الدول الصناعية السبع في مدينة البندقية الايطالية من ٨ الى ١٠ حزيران/ يونيو الجاري. ولفت الشاذلي القليبي في بيانه المجتمعين الى ما يتميز به الوضع في منطقة الشرق الأوسط من خطورة بالغة تنعكس انعكاساً مباشراً على الأمن والسلم الدوليين، متمنياً ان تهتدي القمة السباعية الى اتخاذ خطوات عملية وجادة وحازمة من شأنها ان تتوصل الى ايقاف الاقتتال في المنطقة وبالتالي الى ضمان حرية الملاحة في الخليج. وكذلك حث القليبي الدول السبع على معالجة الأزمات الاقتصادية العالمية، وبخاصة تلك المتعلقة بالعالم الثالث، مع التركيز على فكرة التضامن في الاقتصاد العالمي (**الصباح**، تونس، ١٩٨٧/٦/٧).

ـ نبه الشاذلي القليبي، الامين العام لجامعة الدول العربية، الدول الافريقية الى مخاطر المخطط الصهيوني ومحاولات احداث شرخ في التضامن العربي ـ الافريقي. وأكد بيان اصدره القليبي في تونس، تعقيباً على قرار توغو باعادة العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل، ان اعادة العلاقات مع الكيان الاسرائيلي ليس من شأنه ان يدعم التضامن العربي ـ الافريقي في مواجهة الاعتداءات التي تتعرض لها البلدان العربية والافريقية من قبل النظامين العنصريين في المشرق وفي الجزء الجنوبي من القارة الافريقية (**العرب**، لندن، ١٩٨٧/٦/١٣).

د ـ المنظمات والمؤسسات والاتحادات واللجان المتخصصة

ـ اختتم في تونس الاجتماع الثالث لرؤساء اجهزة الهجرة والجوازات والجنسية في الدول العربية الذي شاركت فيه ١٧ دولة عربية. وكان من بين التوصيات التي اتخذها المؤتمرون، عرض مشكلة ازدواجية الجنسية على مجلس وزراء الداخلية العرب للنظر في امكانية معالجة هذه المشكلة من خلال قوانين الجنسية المعمول بها في كل بلد عربي بهدف حصر حالات ازدواجية الجنسية؛ وايضاً دعوة الجهات المختصة في البلدان الاعضاء لبذل المزيد من الاهتمام باحلال القوى العاملة الوطنية والعربية محل العمالة الاجنبية؛ ثم دعوة الجهات المختصة في البلدان الاعضاء التي لم تستخدم بعد اجهزة الحاسب الالكتروني اللازمة لرقابة الحدود والاجانب والجوازات وللاغراض الأمنية الاخرى الى الاسراع باستخدامها (**الصباح**، تونس، ١٩٨٧/٦/١١).

ـ اختتمت في عمان أعمال الدورة العادية السابعة والاربعين لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية باصدار قرارات وتوصيات دعت الى اعادة النظر بالهيكل التنظيمي لمجلس الوحدة بسبب الظروف الصعبة التي يواجهها من أجل تقليص النفقات وزيادة الاداء. ودعت التوصيات الاقطار العربية الاعضاء بالمجلس الى الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه المجلس التي لم تسدد حتى الآن والتي بلغت قيمتها حوالى خمسة ملايين دولار. وناقشت الدورة الحالية على مدى يومين الأوضاع الاقتصادية العربية والدولية واتجاهات تطورها واقتراح تكوين التكتل الاقتصادي العربي، كما ناقشت اموراً تتناول توطين رؤوس الاموال العربية في الوطن العربي ووضع نظام لتسوية المدفوعات وتسهيل عمليات الاستيراد والتصدير بين الاقطار العربية انسجاماً مع اهداف اتفاقية الوحدة الاقتصادية. ودعت الدورة الحالية الأمانة العامة للمجلس الى استكمال مشروع التنسيق الضريبي بين اقطار المجلس وتوسيع التسهيلات الائتمانية المباشرة لعمليات التصدير والاستيراد بين الأقطار العربية لتنمية التجارة بينها. وتقرر في ختام اعمال الدورة عقد الدورة القادمة في العاصمة الاردنية في شهر كانون الأول/ ديسمبر المقبل لدراسة تنمية التبادل التجاري والبرنامج المتكامل لتنفيذ ذلك وتطبيق قرارات السوق العربية المشتركة (**هيئة الاذاعة البريطانية**، لندن، برنامج حول العالم العربي، ١٩٨٧/٦/١٥).

ـ قررت منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) في ختام اجتماعاتها في دمشق في العاشر من الشهر الحالي اجراء تغييرات اساسية في الهيكلية الادارية للمنظمة وفي برامجها واهدافها. وهذا القرار الذي اتخذته المنظمة يقضي بتشكيل لجنة يرأسها الشيخ علي الخليفة الصباح، وزير النفط الكويتي،

وتضم في عضويتها علي عتيقة، الأمين العام للمنظمة، واعضاء مكتبها التنفيذي التسعة، بهدف تنفيذ استراتيجية عمل المنظمة المستقبلية في ضوء تخفيض موازنة معهد القضاء النفطي لعام ١٩٨٨ الى ١,٥ مليون دينار كويتي وتخفيض موازنة الأمانة العامة للمنظمة الى ٢,٧٢ مليون دينار اي بنسبة انخفاض تصل الى ٤٥ بالمائة عن المعدل الذي كانت عليه الموازنة في السنوات الاربع الماضية. وترجع هذه الاجراءات التقشفية الى عدم التزام بعض الاقطار الاعضاء بدفع ما يترتب عليها من اقساط مالية مستحقة بسبب تراجع عائداتها النفطية، الأمر الذي ادى الى تجميد نشاطات المنظمة واجراء تخفيضات في الموازنة والموظفين. الا ان الجدير بالذكر ان قطر دفعت التزاماتها لعام ١٩٨٦ ووعدت الجزائر بدفع التزاماتها كما وافق العراق على دفع التزاماته لعام ١٩٨٧ وكذلك سوريا، على ان تغطي بقية الأقطار الاعضاء ما يترتب عليهما من اقساط تعود الى الاعوام الماضية. أما تونس التي اعلنت انسحابها من المنظمة اواخر عام ١٩٨٦ فقد وافقت ايضاً على دفع التزاماتها المترتبة عليها عن السنوات العشر الماضية وقد دفعت القسط الأول. هذا وقررت المنظمة تجديد خدمات الهيئة القضائية لقضاة المعهد النفطي وتعيين قاض جديد وهو الخليفة ياسين المسلم من قطر، وقررت عقد اجتماعها الثاني في ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر المقبل في الكويت (**الميس**، نيقوسيا، ١٥/٦/١٩٨٧).

ـ اختتمت في دمشق اعمال الدورة الثامنة والعشرين للمكتب التنفيذي لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب بعد اجتماعات استغرقت اربعة ايام برئاسة صلاح الكردي، رئيس الدورة الحالية، وبحضور يحيى بكور، الأمين العام للاتحاد، وممثلين عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة. واتخذ المكتب التنفيذي للاتحاد عدة توصيات دعت الى تطوير العمل الزراعي وزيادة الانتاج وتعبئة الموارد العربية لتحقيق الأمن الغذائي العربي. ودعت التوصيات الأمانة العامة للاتحاد الى تطوير الدراسة المتعلقة بمشاكل استيعاب المهندسين الزراعيين العرب وتشغيلهم في القطاع الزراعي والتأكيد على اسس تحسين مستوى التعليم الزراعي الجامعي في الأقطار العربية، وأكدت ضرورة التعاون مع المؤسسة العالمية لمساعدة الطلبة العرب لتأهيل الكوادر اللازمة في القطاع الزراعي. واقرت التوصيات اهمية تأسيس شركة عربية لاكثار البذار المحسن بالتعاون مع المنظمات العربية والدولية المتخصصة واكدت الاستمرار في ترسيخ صمود المهندسين الزراعيين في الأرض المحتلة وبتسويق المنتجات الزراعية من الأراضي العربية المحتلة الى الأسواق العربية وذلك دعماً للصمود والتمسك بالأرض افشالاً لخطط السلطات الاسرائيلية المحتلة في تهجير السكان العرب (**تشرين**، دمشق، ٢٠/٦/١٩٨٧).

ـ دعا مؤتمر وكلاء الوزارات وكبار المسؤولين في وزارات التربية والتعليم بالدول العربية الذي نظمه مكتب الاونيسكو الاقليمي للتربية بالدول العربية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم في الاردن الاسبوع الماضي، الى العمل العربي المشترك للقضاء على الأمية في المنطقة بحلول عام ٢٠٠٠ والى تكثيف الجهود لتعليم النساء والفتيات لا سيما في المناطق الريفية، وزيادة الموارد البشرية والفنية والمادية لتعميم التعليم الابتدائي خلال عقد التسعينات واعداد برامج تدريب للمعلمين. ودعا المؤتمر الى تعزيز برامج الارشاد والتوجيه المتعلقة بالتعليم التقني والمهني وتنويع التخصصات الفنية التي تتطلبها التنمية واقامة الندوات في مجال التعليم الزراعي وتبادل الخبرات على المستوى العربي والدولي في مجال المناهج ووسائل التعليم الحديثة (**هيئة الاذاعة البريطانية**، لندن، برنامج حول العالم العربي، ٢٥/ ٦/ ١٩٨٧).

٢ ـ قضايا عربية

ـ اعلن البيت الأبيض الامريكي، ان رونالد ريغان، الرئيس الامريكي، وافق رسمياً على دعم الحضور العسكري في الخليج وعلى حماية الناقلات الكويتية (**الصباح**، تونس، ١/٦/١٩٨٧). من جهة ثانية اكدت السعودية ان دول مجلس التعاون اتخذت قراراً في اجتماعات القمة لدول المجلس وهو أن تسير مجتمعة نحو البحث عن افضل الوسائل لايقاف حرب الخليج (**الثورة**، بغداد، ١/٦/١٩٨٧). من جهته، أكد الملك حسين، العاهل الاردني، ان الاردن يرفض رفضاً قاطعاً سياسة الاحتواء التي تنتهجها الدول الكبرى في معالجتها للحرب العراقية ـ الايرانية. واضاف: «اننا سنظل نعمل على تطوير هذه السياسة لنقلها الى مرحلة العمل على انهاء النزاع» (**النهار**، بيروت، ١٠/٦/١٩٨٧). وصرح كلوفيس مقصود، ممثل جامعة الدول العربية في الأمم المتحدة، بان نشر قوات بحرية تابعة لدول اجنبية في الخليج يجب ان يكون «ذا طابع مؤقت بمعنى الكلمة». وذكر مقصود ان حماية

الملاحة البحرية في الخليج يجب ان تكون «مسؤولية مشتركة تحت رعاية الأمم المتحدة»، وليست «عملاً» من جانب القوى العظمى وحدها (**الوطن**، الكويت، ١١/٦/١٩٨٧). وقد قدمت الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي رسمياً الى مجلس الامن مشروع قرار حول الحرب العراقية ـ الايرانية. وقدم المشروع نيابة عن الدول الخمس بيير لويس، مندوب فرنسا. ويتضمن مشروع القرار دعوة الى وقف فوري للقتال والكف عن جميع الانشطة والعمليات العسكرية وسحب كافة القوات الى الحدود الدولية المعترف بها. كما يدعو مشروع القرار الى تبادل شامل لاسرى الحرب على ان يتم الانتهاء من ذلك في غضون فترة قصيرة من وقف اطلاق النار وبالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر. ومن بين النقاط التي تضمنها مشروع القرار دعوة مجلس الأمن الى الاجتماع مرة اخرى لاتخاذ التدابير الأخرى المتعلقة بضمان الالتزام بهذا القرار (**الثورة**، بغداد، ٢٥/٦/١٩٨٧).

ـ اكد شمعون بيريز، وزير الخارجية الاسرائيلي، ان المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط هو بمثابة اطار للمفاوضات المباشرة، ويجب ان يعقد «دون شروط مسبقة»، و«بجدول اعمال مفتوح». واضاف: «ان هناك فرصة قوية للسلام في المنطقة وانها لمأساة ان تضيع هذه الفرصة» (**تشرين**، دمشق، ١/٦/١٩٨٧). من جهة أخرى، اكد وزراء خارجية الوفود المشاركة في مؤتمر وزراء خارجية دول البحر المتوسط غير المنحازة، في اجتماعات عمل المؤتمر في بريوني، تأييدهم لعقد مؤتمر السلام الدولي تحت اشراف الأمم المتحدة وباشتراك جميع الاطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية (**الخليج**، الشارقة، ٥/٦/١٩٨٧). اما حسني مبارك، الرئيس المصري، فقد حث، في كلمة القاها في العيد الرابع للاعلاميين، منظمة التحرير كي تبحث عن صيغة لاشتراكها في المؤتمر الدولي حتى لا تضيع الفرصة من ايدي الشعب الفلسطيني (**الاهرام**، القاهرة، ٥/٦/١٩٨٧). وعلى صعيد آخر، قال كلوفيس مقصود، مندوب جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة، ان التأييد الامريكي الفاتر لعقد المؤتمر الدولي، قد طرأ عليه المزيد من الفتور. وفي اشارة الى رغبة واشنطن في عقد مفاوضات مباشرة، قال مقصود: «لقد ابلغنا الادارة الامريكية اننا نختلف معها بشأن مفهومها لمؤتمر دولي» (**الدستور**، عمان، ١٤/٦/١٩٨٧). من جهته، اعرب اسحق شامير، رئيس الوزراء الاسرائيلي، عن استعداده لبحث فكرة عقد مؤتمر اقليمي لتسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي، لكنه كرر رفضه عقد مؤتمر دولي يشترك فيه الاتحاد السوفياتي (**السفير**، بيروت، ١٥/٦/١٩٨٧).

ـ غادر اسرائيل ١٥ اسرائيلياً يسارياً للاجتماع في المجر مع قادة منظمة التحرير الفلسطينية، متحدين بذلك قانوناً اسرائيلياً يحظر اجراء اي اتصال مع المنظمة. وقال تشارلي بيطون، عضو الكنيست الاسرائيلي عن الحزب الشيوعي ورئيس الوفد، ان المجموعة الاسرائيلية تأمل في تدعيم الجهود الرامية لاقرار السلام في الشرق الأوسط (**الدستور**، عمان، ٩/٦/١٩٨٧). اما ابو مازن، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس الوفد الفلسطيني الى الاجتماع، فقد اعلن عن رغبة المنظمة في مفاوضة اي اسرائيلي بغض النظر عن حزبه وآرائه، وان كان صهيونياً او غير صهيوني، اذا كان يعترف بان منظمة التحرير هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني (**الخليج**، الشارقة، ١٣/٦/١٩٨٧). من جهة اخرى، أعلن وفد آخر من اليهود الامريكيين في واشنطن، التقى ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، في بيان اصدره بعد اللقاء الذي تم في تونس، انه يعتقد ان قيادة المنظمة متفهمة لاهمية السلام وللعلاقات السلمية بين دول المنطقة بما فيها اسرائيل، وانه لا بد من قيام دولة فلسطينية مستقلة (**الخليج**، الشارقة، ١٤/٦/١٩٨٧).

ـ صدر في الشارقة بيان اعلن ان الشيخ سلطان بن محمد القاسمي، حاكم امارة الشارقة بالامارات العربية المتحدة، تنازل عن الحكم لاخيه الشيخ عبد العزيز بن محمد القاسمي. وعزا البيان المنسوب للشيخ سلطان التنازل عن الحكم الى اخطاء في التقديرات حدثت اثناء رسم السياسة المالية والى فشل القيادات الادارية المسؤولة عن اعداد الميزانية على الوجه الأمثل واتجاهها الى الاهتمام بمصالحها الخاصة. واصدر الشيخ عبد العزيز بن محمد القاسمي الذي اعلن حاكماً جديداً للشارقة قانوناً بتنظيم الجهاز الحكومي بالامارة يتضمن تشكيل مجلس تنفيذي لمعاونته في الحكم. الا ان امارة دبي اصدرت بياناً قالت فيه ان الشيخ سلطان لم يتنازل عن الحكم وانما اطيح بالقوة. وقال البيان الصادر في دبي ان امن جميع الامارات واستقرارها لا يتجزأ ودعت الحكومة الاتحادية الى التدخل لاعادة الحكم الشرعي لامارة الشارقة. وفي حين ان الشيخ سلطان كان موجودا في لندن، قرر المجلس الاعلى لاتحاد دولة الامارات العربية المتحدة في اجتماع عقده اعتبار

البيانات الصادرة بشان امارة الشارقة لاغية وكانها لم تكن، وقرر المجلس الأعلى اتخاذ قرارات في وقت لاحق لتصحيح الوضع (**اخبار الخليج**، المنامة، ١٨/٦/١٩٨٧). وقرر المجلس الأعلى لاتحاد دولة الامارات العربية المتحدة في ختام اجتماعاته التي تواصلت ما بين ١٧ و٢٠ من الشهر الجاري، اعادة الشيخ سلطان بن محمد القاسمي، حاكماً شرعياً لامارة الشارقة، وتعيين أخيه الشيخ عبد العزيز ولياً للعهد. واكد المجلس الذي عقد برئاسة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الامارات، حرصه الدائم والمستمر على اهمية الاستقرار والأمن في كافة ارجاء الدولة، والالتزام الدائم والمستمر بالاسس والقواعد والقيم التي تحكم المؤسسات الشرعية والدستورية في الدولة. وصدر بيان ختامي في هذا الصدد اعلن انتهاء الازمة التي شهدتها الشارقة (**الخليج**، الشارقة، ٢١/٦/١٩٨٧).

٣ ـ علاقات عربية

ا ـ تكتلات عربية

ـ قال بيان صحافي صدر أمس الأول في ختام زيارة عبد السلام جلود، الرجل الثاني في القيادة الليبية، على رأس وفد ليبي الى الجزائر، إن المسؤولين الليبيين والجزائريين درسوا بمناسبة هذه الزيارة وثيقة سياسية تتعلق باقامة وحدة بين الجزائر وليبيا. واضاف البيان ان هذه الوثيقة ستعرض على قيادتي البلدين. واكد البيان ان المحادثات بين الجانبين تناولت الأوجه السياسية والاقتصادية والتشريعية واثمرت توقيع عدة اتفاقيات اقتصادية بحيث تقرر احداث ثماني شركات مختلطة في قطاع الصناعات الميكانية وقطاع المحروقات وفي مجالي البناء والتنقيب عن المياه. كما اكد البيان ان الجانبين درسا الوسائل الكفيلة والمقترحات الرامية الى توحيد تشريعات البلدين وفق جدول زمني معين. وقالت **وكالة الانباء الجزائرية** ان هذه الاتفاقيات تشكل خطوة مهمة على طريق «المغرب العربي الكبير» بعد أن بدأت الخطوة الأولى باتفاقية «الاخوة والوفاق» الموقعة عام ١٩٨٣ بين الجزائر وتونس وموريتانيا وبعد ان تلتها خطوة ثانية توجت بلقاء «عين أم الناس» على الحدود الجزائرية ـ الليبية بين معمر القذافي، الرئيس الليبي، والشاذلي بن جديد، الرئيس الجزائري، في شباط/ فبراير عام ١٩٨٦ (**الاتحاد الاشتراكي**، الدار البيضاء، ١٩/٦/١٩٨٧). وأعلن معمر القذافي، الرئيس الليبي، في حديث لصحيفة **الراي العام** الكويتية «ان ليبيا والجزائر ستعلنان خطوات لاقامة اتحاد بينهما». واوضح «ان الاتحاد الذي سيعلن بين البلدين في ذكرى اندلاع الثورة الجزائرية، سيفتح الطريق امام وحدة اندماجية بين ليبيا والجزائر بعد بضعة أعوام». وقال: «ان هذه الدولة الاتحادية سيكون لها مجلس رئاسة ومؤتمر قومي سيمثل السلطة التشريعية، وسيكون لها كذلك جهاز تنفيذي»، موضحاً «ان كل دولة سيكون لها مؤسساتها الخاصة ونظامها الحكومي الخاص بها في اطار هذا الاتحاد». وقال «ان ليبيا ستحتفظ بنظام الجماهيرية، كما سيواصل حزب جبهة التحرير الوطني مباشرة مهام السلطة في الجزائر». وذكر القذافي «ان الاتحاد المقترح بين البلدين سيكون على غرار الاتحاد السويسري أو الاتحاد السوفياتي أو اليوغسلافي». ولم يستبعد انضمام سوريا الى الاتحاد في مرحلة تالية موضحاً، «انها مستهدفة من اسرائيل والاستعمار» (**السفير**، بيروت، ٢٦/٦/١٩٨٧).

ب ـ علاقات بين قطرين عربيين او اكثر

ـ اكد العراق قيام السعودية والاردن بوساطة بين بغداد ودمشق. وقال سعدون حمادي، رئيس المجلس الوطني العراقي، لصحيفة **الشرق الأوسط**، ان البلدين يقومان بمساع حثيثة في هذا الشأن. من جهة ثانية قالت انباء صحافية ان الملك حسين، العاهل الاردني، سيقوم خلال الايام القليلة المقبلة بجولة عربية تشمل زيارة كل من سوريا والعراق (**الخليج**، الشارقة، ٦/٦/١٩٨٧).

ـ صرحت امال عثمان، وزيرة التأمينات والشؤون الاجتماعية المصرية، لدى عودتها من بغداد، بأنها ناقشت مع المسؤولين العراقيين مشروع اتفاقية للتأمين على العاملين المصريين بالعراق. وقد أبدى الجانب العراقي، حسب قول الوزيرة المصرية، تفهماً كاملاً لوجهة نظر مصر في المشروع، والذي يتضمن المساواة بين العاملين المصريين والعراقيين في كلا البلدين، في كافة الحقوق والواجبات، ومنع الازدواج التأميني، و تحويل اشتراكات العاملين (**الاهرام**، القاهرة، ١٢/٦/١٩٨٧).

ـ استقبل حيدر أبو بكر العطاس، رئيس جمهورية اليمن الديمقراطية، يحيى حسين العرشي، وزير الدولة لشؤون الوحدة في الجمهورية العربية اليمنية، الذي يزور عدن. وذكر راديو عدن انه تم خلال اللقاء استعراض العلاقات بين شطري اليمن وسبل تطويرها اضافة الى بحث الأوضاع العربية الراهنة وسبل

توحيد موقف الشطرين ازاءها. وقال الراديو ان العرشي حمل رسالة جوابية الى علي عبد الله صالح، رئيس الجمهورية العربية اليمنية، تتعلق بالوحدة بين الشطرين (**العرب**، الدوحة، ١٣/٦/١٩٨٧).

ـ تم في نواكشوط توقيع اتفاق اطاري للتعاون في ميدان الصيد البحري وبروتوكول لتنفيذ هذا الاتفاق بين كل من الجزائر وموريتانيا. وذكرت وكالة **فرانس برس** ان الاتفاق ينصب، فضلاً عن الاستغلال المشترك للثروات السمكية، على البناء والاصلاح البحريين والتبريد والتحويل وتسويق منتوجات الصيد، ثم التكوين والبحث العلمي. ويذكر ان الجزائر وموريتانيا يملكان شركة مختلطة للصيد البحري متمركزة في نواديبو، ويبلغ رأسمالها أربعة ملايين دولار (**العلم**، الرباط، ١٤/٦/١٩٨٧).

ـ افتتح حسني مبارك، الرئيس المصري، والامير سلمان بن عبد العزيز، امير منطقة الرياض، معرض المملكة «العربية السعودية بين الأمس واليوم» المقام على ارض المعارض بمدينة نصر بالقاهرة. والقى كل من الرئيس المصري وامير منطقة الرياض كلمة خلال الافتتاح فاكد الرئيس المصري في كلمته «ان العلاقات بين مصر والسعودية راسخة وهي منذ اقدم العصور تدعمها روابط الدم والدين واللغة والحضارة ويدعمها المصير المشترك والهدف الموحد». من جهته قال الامير سلمان في كلمته إن بين مصر والسعودية علاقات وصلات بناؤها الصدق والوفاء وغايتها التعاون المشترك. واضاف ان مصر أسهمت بخبرات ابنائها في نهضة المملكة العربية السعودية بل ومعظم البلدان العربية (**الاهرام**، القاهرة، ١٨/٦/١٩٨٧).

ـ وقع الاردن ومصر والعراق في عمان على محضر اجتماع اللجنة المشتركة المشكلة من الدول الثلاث من اجل السير بتأسيس شركة الجسر العربي للملاحة التي ستساهم بنقل وتسهيل الركاب والبضائع بين المشرق العربي ومغربه. وكانت قد عقدت اللجنة الثلاثية الاردنية ـ المصرية ـ العراقية المشتركة اجتماعاتها الاسبوع الماضي في العاصمة الاردنية وبحثت في تنفيذ اتفاقية التعاون الملاحي لانشاء شركة الجسر العربي للملاحة وما تم استكماله من اجراءات لتأسيس الشركة والخطوات الواجب اتخاذها لتمكينها من مزاولة نشاطها في اقرب وقت ممكن. وكانت الاردن ومصر قد خاضتا خلال العامين الماضيين تجربة ناجحة في مجال التعاون الملاحي عندما تم تأسيس خط بحري يربط بين ميناء العقبة الاردني وميناء النوري المصري وقد ساهم هذا الخط بتسهيل ونقل مئات الآلاف من الركاب وحوالى مليوني طن من البضائع بين بلدان المنطقة (**هيئة الاذاعة البريطانية**، لندن، برنامج حول العالم العربي، ١٩/٦/١٩٨٧).

٤ ـ اتحادات عربية ومنظمات شعبية

ـ اعرب عبد العزيز سلاط، مدير عام شركة الملاحة العربية المتحدة، في مؤتمر صحافي عقده أول امس، عن امله في ان تكون نتائج العام الحالي افضل من سابقه بالنسبة للشركة. وقال ان العام الماضي كان صعباً على جميع المستويات، فقد استمر الركود الاقتصادي بالنسبة لدول المنطقة، وتجسد ذلك الركود بانخفاض شديد في الحمولات وارتفاع في فائض السفن المشغلة، كما انه كان لاستمرار الحرب العراقية ـ الايرانية اثره السلبي الذي ساهم في زيادة الكلفة التشغيلية للسفن نتيجة لانحرافها في كثير من الاحيان عن مساراتها المائية التقليدية. واضاف انه على الرغم من انسحاب الشركات المحلية الرئيسية من خدمة الخطوط التجارية الرئيسية في المنطقة، فقد استمرت شركة الملاحة العربية المتحدة في تقديم خدماتها التي تربط موانىء المنطقة بكافة المراكز التجارية في العالم (**هيئة الاذاعة البريطانية**، لندن، برنامج حول العالم العربي، ١٠/٦/١٩٨٧).

ـ نظمت اللجنة المصرية للتضامن الافرو ـ آسيوي بالاشتراك مع مركز الدراسات العربية في لندن ندوة دولية في القاهرة تحت عنوان «٨٠٠ عام ـ حطين صلاح الدين، والعمل العربي المشترك». وشارك في الندوة التي عقدت خلال الفترة ما بين ٢٠ و٢٢ تموز/يوليو الحالي عدد من المفكرين السياسيين العرب والبريطانيين في الدراسات الاسلامية والشرق اوسطية. وقد تناولت الندوة مواضيع عدة ابرز خلالها المشاركون العبر والدروس التاريخية التي يمكن استشرافها من ذكرى حطين «التي يجب ان ترتبط بتذكر فلسطين لفهم الاسباب التي ادت الى بقاء القدس رهينة في ايدي محتلين اجانب من خلال مقارنة التجربة الصليبية والتجربة الصهيونية». واوضحت الندوة ان العمل العربي الوحدوي هو الطريق الاسلم للتحرير لأن الهجوم على القدس حدث في فترة التفكك العربي، وهذا ما يقود الى دراسة الصعوبات التي تعيق العمل العربي الموحد والتي قد تستلزم دراسة وضع الاقليات العربية المدعومة من مؤسسات دولية، وظاهرة وجود أحزاب مسيطرة فعلياً في بلدان عربية لها وجهات نظر متعارضة، وظاهرة تيارات دينية

تتخطى فكرة الوحدة العربية الى الوحدة الاسلامية، ووجود بلدان عربية غنية جدا وبلدان فقيرة جدا، وأبرزت الندوة خطوات صلاح الدين في توحيد العواصم الأربع التي كانت في مصر (الفسطاط والعسكر والقطائع والقاهرة) وانشاء مدرسة واحدة تجمع علم المذاهب الأربعة واجتهاداتها، واوضحت ان هذه الخطوات التاريخية الى حطين تبرز اهمية العمل العربي الموحد (**الاهرام**، القاهرة، ١٩٨٧/٦/٣٠).

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

جامعة الأمم المتحدة

مكتبة المستقبلات العربية البديلة

الاتجاهات الاجتماعية والسياسية والثقافية

الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي

اسماعيل صبري عبد الله
محمد احمد خلف الله
محمد الغزالي
الحبيب الجنحاني
فهمي جدعان
حسن صبرا
محمد عابد الجابري
عبد الكريم غلاب
عبد الباقي الهرماسي
راشد الغنوشي
شكري فيصل
عبد الله النفيسي
مصطفى الفيلالي

منتدى العالم الثالث : مكتب الشرق الأوسط

* ببليوغرافيا

ببليوغرافيا الوحدة العربية

اعداد: قسم التوثيق
في مركز دراسات الوحدة العربية

أولاً: المصادر العربية

مصنفات عامة، مراجع ووثائق

كتب

١ ـ خليل، انور عبد الرحمن (معد). **المكتب المركزي العربي للاحصاء العربي القومي، ١٩٧٦ ـ ١٩٨٥**. عمان: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الامانة العامة، المكتب المركزي العربي للاحصاء والتوثيق، ١٩٨٦. ١٠٧ ص.

٢ ـ طاهر، فينان محمد ونادية بدر الدين ابو غازي (معدان). **بيبلوجرافية مصر والوطن العربي: العدد الأول**. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٦.

٣ ـ طرابيشي، جورج (معد). **معجم الفلاسفة: الفلاسفة، المناطقة، المتكلمون، اللاهوتيون، المتصوفون**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٧. ص ٧٣٢.

٤ ـ قيقانو، انطون. **المنجد في الحروف واعرابها**. بيروت: دار المشرق، ١٩٨٧. ١٢٧ ص.

٥ ـ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. الأمانة العامة المكتب المركزي العربي للاحصاء والتوثيق. **الدليل العربي الموحد للبلدان والمجموعات للاغراض الاحصائية: طبعة مؤقتة**. عمان: المكتب، ١٩٨٧. ٢٣٧ ص.

مراجعة كتب

٦ ـ مركز التوثيق والبحوث اللبناني (سادر). «العلاقات اللبنانية السورية، ١٩٤٣ ـ ١٩٨٥: وقائع ـ بيبلوغرافيا ـ وثائق.» **حاليات**: السنة ١١، العدد ٤٥، شتاء ١٩٨٧. ص ٨٩ ـ ٩١. (مارون يوسف يزبك)

تاريخ وجغرافيا

كتب

٧ ـ الخالدي، وليد. **قبل الشتات: التاريخ المصور للشعب الفلسطيني، ١٨٧٦ ـ ١٩٤٨**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٧. ٣٥١ ص.

٨ ـ الخطيب، نشأت. **القدس بين الدين والتاريخ**. بيروت: دار الانيس، ١٩٨٧. ٢٤٧ ص.

٩ ـ صقر، يوسف صقر. **تاريخ بجة واسرها في**

لبنان وبلدان الاغتراب. بيروت: دار عشتار، ١٩٨٦. ٤٩٤ ص.

دوريات

١٠ ـ ايدن، انطوني. «ايدن لايزنهاور: تأميم القناة معناه ان يترك الغرب رقبته في يد عبد الناصر: مذكرات.» **تاريخ العرب والعالم**: السنة ٩، العددان ١٠٣ ـ ١٠٤، ايار/ مايو ١٩٨٧. ص ٦٨ ـ ٨٣.

١١ ـ حلاق، حسان. «الجذور التاريخية للميثاق الوطني وللاتجاهات الوحدوية والانفصالية في لبنان.» **الموقف**: العدد ٥٠، تموز/ يوليو ١٩٨٧. ص ٦ ـ ١٧.

١٢ ـ قاسم، قاسم عبده. «الحروب الصليبية في الادبيات العربية والاوروبية واليهودية.» **المستقبل العربي**: السنة ١٠، العدد ١٠٢، آب/اغسطس ١٩٨٧. ص ٧ ـ ٢٣.

١٣ ـ محمد، أحمد رمضان أحمد. «حول وسائل الصراع المسلح الاسلامي الصليبي في العصور الوسطى.» **المستقبل العربي**: السنة ١٠، العدد ١٠٢، آب/ اغسطس ١٩٨٧. ص ٦٤ ـ ٨٥.

١٤ ـ محمود ، علي السيد . «ملامح الجانب العربي الاسلامي في المواجهة ضد الغزو الصليبي.» **المستقبل العربي**: السنة ١٠، العدد ١٠٢، آب/ اغسطس ١٩٨٧. ص ٤٠ ـ ٦٣.

١٥ ـ ملحم، جمال. «بيت المقدس عاصمة السماء على الأرض: بين الصهيونية والتشويه.» **المنابر**: السنة ٢، العدد ٧، تموز/ يوليو ١٩٨٧. ص ٨٣ ـ ٩٩.

١٦ ـ يحي، لطفي عبد الوهاب. «الحقيقة التاريخية.» **عالم الفكر**: السنة ١٧، العدد ٤، كانون الثاني/ يناير ـ شباط/ فبراير ـ آذار/ مارس ١٩٨٧. ص ١٧٣ ـ ٢٠٠.

انظر ايضاً: ٣٣، ١١٨

مراجعة كتب

١٧ ـ العابد، فؤاد. «سياسة بريطانية في الخليج العربي.» **المجلة العربية للعلوم الانسانية**: السنة ٧، العدد ٢٦، ربيع ١٩٨٧. ص ١٧٦ ـ ١٨٥. (عبد الوهاب احمد عبد الرحمن)

١٨ ـ القاسمي، سلطان بن محمد. «خرافة القرصنة العربية في الخليج.» **شؤون اجتماعية**: السنة ٤، العدد ١٣، ربيع ١٩٨٧. ص ١١١ ـ ١١٦. (عبد الخالق عبد الله)

انظر ايضاً: ٦، ٦٠

سياسة وفكر قومي

كتب

١٩ ـ الأطرش، محمد. **السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. ١٤٤ ص. (سلسلة الثقافة القومية، ١١)

٢٠ ـ توما، اميل. **الصهيونية المعاصرة**. عمان: الدار العربية للنشر والتوزيع، ١٩٨٧. ٣٣٩ ص.

٢١ ـ تيخونوفا، تاتيانا. **ساطع الحصري: رائد المنحى العلماني في الفكر القومي العربي**. موسكو: دار التقدم، ١٩٨٧.

٢٢ ـ جعفر، قاسم محمد. **الدبابات في المنطقة العربية**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٧. ٣٦٧ ص.

٢٣ ـ داديانى، ل. يا. **نقد ايديولوجية وسياسة الاشتراكية الصهيونية**. موسكو: دار الفكر، ١٩٨٦.

٢٤ ـ الرواي، عبد اللطيف. **عصبة مكافحة الصهيونية في العراق**. دمشق: دار الجليل، ١٩٨٧.

٢٥ ـ زور غبيب، شارل. **سياسة الكبار في البحر الابيض المتوسط**. طرابلس (لبنان): دار جروس برس، ١٩٨٧. (آفاق دولية)

٢٦ ـ الشنطي، سهيل. **الأحزاب السياسية العربية الفلسطينية**. دمشق: دار الجليل، ١٩٨٧.

٢٧ ـ الشهابي، ابراهيم يحي. **نقاط حروف في الصراع العربي الصهيوني**. دمشق: دار الأدهم، ١٩٨٧. ١٠٨ ص. (آراء في قضايا معاصرة، ١)

٢٨ ـ غنيم، عبد الرحمن. **الحالة الفلسطينية ودور الرقم الصعب**. دمشق: دار الجليل، ١٩٨٧.

٢٩ ـ فيرغي، رافائيل وفيليب سيمون. **آيات الله**

الاسرائيليون: مائير كاهان واليمين المتطرف في اسرائيل. لندن: دار الساقي، ١٩٨٧. ٢٠٣ ص.

٣٠ ـ المقدادي، كاظم. **اشكالات الاعلام العربي في اوروبا**. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٧.

٣١ ـ يوسف، ابو سيف. **الاقباط والقومية العربية: دراسة استطلاعية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. ٢٣٥ ص.

انظر ايضاً: ١١٣

دوريات

٣٢ ـ ادهم، سمير ابراهيم. «الحرب العراقية الايرانية: نظرة في افكار دعاة الاحتلال ودعاة الدفاع المجرد.» **النهج**: السنة ٤، العدد ١٤، ١٩٨٧. ص ٢٥٨ ـ ٢٧١.

٣٣ ـ الأزهري، محمد خالد. «القوى الاوروبية الكبرى وقضية فلسطين، ١٩٦٧ ـ ١٩٨٥.» **شؤون عربية**: العدد ٥٠، حزيران/ يونيو ١٩٨٧. ص ١٠٦ ـ ١٢٨.

٣٤ ـ بشور، معن. «من الغزو الاسرائيلي (١٩٨٢) الى استشهاد الرئيس كرامي (١٩٨٧): المصير اللبناني الى اين؟.» **المنابر**: السنة ٢، العدد ٧، تموز/ يوليو ١٩٨٧. ص ٤ ـ ١٤.

٣٥ ـ بشور، معن. «هناك قوى غير ناصرية تمارس مبادىء عبد الناصر.» **المنابر**: السنة ٢، العدد ٧، تموز/ يوليو ١٩٨٧. ص ٣٣ ـ ٤٣.

٣٦ ـ جزماتي، نذير. «الدور التخريبي للصهيونية واسرائيل في دول آسيا.» **الأرض**: السنة ١٤، العدد ٧، نيسان/ ابريل ١٩٨٧. ص ٢٠ ـ ٢٩.

٣٧ ـ جواد، قيس خزعل. «ندوة الدولة والمجتمع المدني في المغرب العربي، باريس، ١٠ ـ ١٢ نيسان/ ابريل ١٩٨٧.» **المستقبل العربي**: السنة ١٠، العدد ١٠٢، آب/ اغسطس ١٩٨٧. ص ١٦١ ـ ١٦٧.

٣٨ ـ دكله، صالح. «حركة التحرر الوطني العربية في ضوء الديمقراطية السياسية.» **النهج**: السنة ٤، العدد ١٤، ١٩٨٧. ص ٢١٤ ـ ٢٢٥.

٣٩ ـ الرميحي، محمد. «عشرون عاماً على الهزيمة: نظرة الى الخلف، واخرى الى الأمام.» **العربي**: العدد ٣٤٣، حزيران/ يونيو ١٩٨٧. ص ٨ ـ ١٧.

٤٠ ـ سراب، ناجي صادق. «مرتكزات السياسة الخارجية لدول الامارات العربية المتحدة.» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**: السنة ١٣، العدد ٤٩، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧. ص ١٠٥ ـ ١٣٢.

٤١ ـ شرف، جورج. «مدخل الى دراسة المنطق الاستراتيجي السوري.» **حاليات**: السنة ١١، العدد ٤٥، شتاء ١٩٨٧. ص ٧ ـ ٤٥.

٤٢ ـ شريف، حسين. «نقاش في المسألة القومية: الجزء الثاني.» **المنابر**: السنة ٢، العدد ٧، تموز/ يوليو ١٩٨٧. ص ٢١ ـ ٢٥.

٤٣ ـ صفصوف، أحمد. «نظرية الحرب العادلة في الصراع العربي الصهيوني.» **الموقف**: العدد ٥٠، تموز/يوليو ١٩٨٧. ص ٢١ ـ ٢٥.

٤٤ ـ عبد الله، طالب. «ماذا تخطط واشنطن للخليج.» **النهج**: السنة ٤، العدد ١٤، ١٩٨٧. ٢٧١ ـ ٢٧٤.

٤٥ ـ العربي، جمال. «حقائق التاريخ في مسألة عروبة مصر.» **المنابر**: السنة ٢، العدد ٧، تموز/ يوليو ١٩٨٧. ص ٤٤ ـ ٥٥.

٤٦ ـ عطية، عطية حسين أفندي. «الصراع العربي ـ الاسرائيلي في ضوء مفهوم الصراع الدولي.» **شؤون عربية**: العدد ٥٠، حزيران/ يونيو ١٩٨٧. ص ٨٢ ـ ٨٩.

٤٧ ـ علوي، مصطفى. «ندوة الاتجاهات الحديثة في علم السياسة والواقع العربي، قبرص، ٢٧ ـ ٣١ يناير ١٩٨٧.» **شؤون اجتماعية**: السنة ٤، العدد ١٣، ربيع ١٩٨٧. ص ١١٧ ـ ١٢١.

٤٨ ـ القليبي، الشاذلي. «في الأمن القومي العربي.» **شؤون عربية**: العدد ٥٠، حزيران/ يونيو ١٩٨٧. ص ٧ ـ ١١.

٤٩ ـ مقداد، عطية. «عملية بولارد والعلاقات الامريكية الاسرائيلية.» **الارض**: السنة ١٤، العدد ٧، نيسان/ ابريل ١٩٨٧. ص ٣ ـ ٨.

٥٠ ـ المنذر، حمزة. «الصهيونية واليهود في الوقت الراهن.» **الأرض**: السنة ١٤، العدد ٧، نيسان/ ابريل ١٩٨٧. ص ٣٠ ـ ٣٨.

٥١ ـ الموافي، عبد الحميد. «فعالية المنظمة الدولية: جامعة الدول العربية كحالة للدراسة.» **شؤون عربية**: العدد ٥٠، حزيران/ يونيو ١٩٨٧. ص ١٢ ـ ٣٠.

٥٢ ـ الموعد، حمد. «نظام الخدمة الاحتياطية في الجيش الاسرائيلي.» **الأرض**: السنة ١٤، العدد ٧، نيسان/ ابريل ١٩٨٧. ص ٣٩ ـ ٤٩.

٥٣ ـ ندوة المستقبل العربي، القاهرة. «الحروب الصليبية ومستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي.» شارك في الندوة: احمد صدقي الدجاني، السيد يسين، علي الدين هلال، قاسم عبده قاسم؛ ادار الندوة واعدها للنشر اسامة الغزالي حرب. **المستقبل العربي**: السنة ١٠، العدد ١٠٢، آب/ اغسطس ١٩٨٧. ص ٨٦ ـ ١٠٩.

٥٤ ـ هويدي، أمين. «الردع وتوازن القوى: دروس حرب السويس.» **العربي**: العدد ٣٤٢، أيار/ مايو ١٩٨٧. ص ٤١ ـ ٤٦.

انظر ايضاً: ١٥، ٦٩، ٨٩، ٩٣، ٩٧

مراجعة كتب

٥٥ ـ ابراش، ابراهيم. «البعد القومي للقضية الفلسطينية: فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية.» **المستقبل العربي**: السنة ١٠، العدد ١٠٢، آب/ اغسطس ١٩٨٧. ص ١٤٥ ـ ١٥٤. (فكتور سحاب)

٥٦ ـ ايراني، جورج اميل. «البابوية والشرق الأوسط.» **المنتدى**: السنة ٢١، حزيران/ يونيو ١٩٨٧. ص ١٦.

٥٧ ـ البطل، يولا. «الانفاق العسكري في اسرائيل خلال ٣٥ عاماً.» **المنتدى**: السنة ٢، العدد ٢١، حزيران/ يونيو ١٩٨٧. ص ١٧ ـ ١٨.

٥٨ ـ حماد، مجدي (معد). «الاعلام الصهيوني: اطروحات ومواقف.» **النشرة الاخبارية الشهرية للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم**: العدد ١٤، شباط/ فبراير ١٩٨٧. ص ١٤ ـ ٢٠.

٥٩ ـ رياض محمود. «مذكرات محمود رياض. ج ٢: الأمن القومي العربي.. بين الانجاز والفشل.» **شؤون عربية**: العدد ٥٠، حزيران/ يونيو ١٩٨٧. ص ١٥٨ ـ ١٧٠. (مجدي حماد)

٦٠ ـ محافظة، علي. «موقف فرنسا والمانيا من الوحدة العربية، ١٩١٩ ـ ١٩٤٥.» **حاليات**: السنة ١١، العدد ٤٥، شتاء ١٩٨٧. ص ٩٦ ـ ١٠٠. (انطوان ضو)

٦١ ـ محمد، عادل. «المبعدون الفلسطينيون، ١٩٦٧ ـ ١٩٨٥.» **الفجر الاردني**: السنة ٧، العددان ٧٩ ـ ٨٠، نيسان/ ابريل ـ أيار/ مايو ١٩٨٧. ص ١٠٦ ـ ١٠٩. (عادل محمد)

٦٢ ـ المصمودي، محمد. «النظام الاعلامي الجديد.» **شؤون عربية**: العدد ٥٠، حزيران/ يونيو ١٩٨٧. ص ١٧١ ـ ١٧٦. (حسنين توفيق ابراهيم)

٦٣ ـ اليازجي، حليم. «بحوث في الفكر القومي العربي: اشكالية نظرية الايديولوجيا الاصلاحية ومظاهرها في الفكر العربي الحديث.» **حاليات**: السنة ١١، العدد ٤٥، شتاء ١٩٨٧. ص ١٠١ ـ ١٠٥. (منيف موسى)

٦٤ ـ يسين السيد. «التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٥.» **شؤون عربية**: العدد ٥٠، حزيران/ يونيو ١٩٨٧. ص ١٧٧ ـ ١٨٣. (احمد ثابت)

٦٥ ـ يسين، السيد. «المأزق العربي.» **المنتدى**: السنة ٢، العدد ١٧، شباط/ فبراير ١٩٨٧. ص ١٥ ـ ١٧.

٦٦ ـ Aronson, Geoffrey, «U.S. Policy toward Egypt: 1946-1956.»
الهلال: السنة ٢٤، العدد ٣، آذار/ مارس ١٩٨٧. ص ١٤٥ ـ ١٤٩. (امين شلبي)

٦٧ ـ Chatterjee, Partha. «Nationalist Thought and the Colonial World: A Derivative Discourse.»
العربي: العدد ٣٤٢، أيار/ مايو ١٩٨٧. ص ١٨٥ ـ ١٨٩. (جمال وردة)

انظر ايضاً: ١٠٨، ١٠٩، ١٢٢

قانون وادارة عامة

كتب

٦٨ ـ عبد الله، سامي. **الحلول الوضعية للعلاقات الخاصة الدولية خصوصاً في فرنسا ومصر ولبنان**. بيروت: دار العلوم العربية، ١٩٨٧. ٢٤٦ ص.

دوريات

٦٩ ـ الجعفري، وليد. «المشروع الاسرائيلي للادارة الذاتية: جذوره، تطوره، أخطاره.» **المجلة العربية للادارة**: السنة ١١، العدد١، شتاء ١٩٨٧. ص ١١٥ ـ ١١٧. (نظام بركات)

اقتصاد

كتب

٧٠ ـ اتحاد الغرف العربية الخليجية. الأمانة العامة. **المعونات الانمائية العربية**. الدمام (السعودية): الاتحاد، ١٩٨٧.

٧١ ـ جامعة الدول العربية. المنظمة العربية للتنمية الزراعية. **حلقة عمل في مجال قياس تكاليف الانتاج الزراعي في الوطن العربي**. الخرطوم: المنظمة، ١٩٨٦. ٢٦٥ ص.

٧٢ ـ الدجاني، أحمد صدقي. **الحوار العربي الاوروبي بعد عقد من الحوار**. أبو ظبي: أوابك، ١٩٨٧. ٤٠ ص.

٧٣ ـ صندوق النقد العربي. دائرة الابحاث والاحصاء. قسم الاحصاء. **التجارة الخارجية لأعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ١٩٧٣ ـ ١٩٨٤**. ابو ظبي: الصندوق، ١٩٨٦. ٧٧ ص.

٧٤ ـ ـــ . **التجارة الخارجية لدول السوق العربية المشتركة، ١٩٧٣ ـ ١٩٨٤**. ابو ظبي: الصندوق، ١٩٨٦. ٨٣ ص.

٧٥ ـ ـــ . **التجارة الخارجية للدول العربية، ١٩٧٣ ـ ١٩٨٤**. أبو ظبي: الصندوق، ١٩٨٦. ٢٣٩ ص.

٧٦ ـ ـــ . الدول العربية: **بيانات واحصاءات اقتصادية، ١٩٧٥ ـ ١٩٨٤**. ابو ظبي: الصندوق ١٩٨٦. ٧٩ ص.

٧٧ ـ ـــ . **النقد والائتمان في الدول العربية، ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥**. ابو ظبي: الصندوق، ١٩٨٦. ٩٦ ص.

٧٨ ـ عيسى، سوار الذهب أحمد (وآخرون). **واقع معدلات انتاجية العمل ووسائل تطويرها**. المنامة: مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية، مكتب المتابعة، ١٩٨٧. ٢١٣ ص. (سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، ٨)

٧٩ ـ القاسمي، خالد بن محمد. **افاق التنمية والتكامل بين دول الخليج والجزيرة العربية**. دمشق: دار الجليل ، ١٩٨٧.

٨٠ ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية والشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية. **دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لتربية العروق الاصلية لانتاج دجاج اللحم في الوطن العربي**. الخرطوم: المنظمة، ١٩٨٦. ١٧٢، ٣ ص.

٨١ ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. **برنامج تحديد وتحليل مشروعات الاستثمار الزراعي**. الخرطوم: المنظمة، ١٩٨٦. ٦ ج. ج ١: اعداد وتصميم المشروع؛ ج ٢: تحليل الدخل والاستثمار المزرعي؛ ج ٣: التقويم الاقتصادي للمشاريع الزراعية؛ ج ٤: تنفيذ وادارة المشروع؛ ج ٥: متابعة وتقويم المشاريع الزراعية؛ ج ٦: الاطار العام للبرنامج.

٨٢ ـ هدية، عبد الله، خالد محمد خالد ومحمد السيد سعيد. **حوار الشمال والجنوب وازمة تقسيم العمل الدولي والشركات المتعددة الجنسية**. نيقوسيا: دار الشباب للنشر، ١٩٨٦. ١٨٩ ص. (العرب.. والأزمة الاقتصادية العالمية/ المعهد العربي للتخطيط، ٥)

دوريات

٨٣ ـ اتحاد المصارف العربية. «مؤتمر مستقبل المصارف العربية في مواجهة مشاكل الاقراض الداخلي والخارجي، باريس، ٢٦ ـ ٢٧ آذار (مارس) ١٩٨٧.» **المصارف العربية**: السنة ٧، العدد ٧٧، أيار/ مايو ١٩٨٧. ص ٨ ـ ١٤.

٨٤ ـ بكر، ابراهيم. «المصارف العربية في مواجهة مشاكل الأقراض الداخلي. البحث الثالث: الجوانب القانونية للديون المتعثرة.» **المصارف العربية**: السنة ٧، العدد ٧٧، أيار/ مايو ١٩٨٧. ص ٤٧ ـ ٥٠.

٨٥ ـ «تقرير مصرف اسرائيل لسنة ١٩٨٦: ارتفاع الاجور والفوائد على الديون، وانخفاض عبىء الأمن والمدخرات العامة.» **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**: السنة ١٤، العدد ٦، حزيران/ يونيو ١٩٨٧. ص ٤٣٦ ـ ٤٤١.

٨٦ ـ جبور، سمير. «الميزانية العامة: اعباء تقليدية ورغبة في بلوغ الاستقلال الاقتصادي.» **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**: السنة ١٤، العدد ٦، حزيران/ يونيو ١٩٨٧. ص ٤٢٥ ـ ٤٣٥.

٨٧ ـ جبور، سمير. «الميزانية العسكرية في اسرائيل لعام ١٩٨٧: الجدال الدائر حول زيادة الميزانية أو تقليصها.» **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**: السنة ١٤، العدد ١، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧. ص ٤١ ـ ٤٨.

٨٨ ـ حجازي، عبد العزيز. «بنوك الاستثمار والادماج.» **المصارف العربية**: السنة ٧، العدد ٧٧، ايار/ مايو ١٩٨٧. ص ٥٥ ـ ٥٩.

٨٩ ـ حرفوش، محمد. «الركائز السياسية للتجزئة الاقتصادية العربية.» **المنابر**: السنة ٢، العدد ٧، تموز/ يوليو ١٩٨٧. ص ٦٢ ـ ٦٩.

٩٠ ـ الحمد، عبد اللطيف. «المصارف العربية في مواجهة المرحلة القادمة: الدور المستقبلي والخيارات.» **المصارف العربية**: السنة ٧، العدد ٧٧، ايار/ مايو ١٩٨٧. ص ٦٠ ـ ٦٥.

٩١ ـ الحمر، عبد الملك. «المصارف العربية في مواجهة مشاكل الاقراض الداخلي. البحث الثاني: تجربة دولة الامارات العربية.» **المصارف العربية**: السنة ٧، العدد ٧٧، ايار/ مايو ١٩٨٧. ص ٤٠ ـ ٤٥.

٩٢ ـ دورة مجلس الاتحاد العام للغرف العربية، ٦٥، عمان، ١٩٨٦. «قادة القطاع الخاص يطالبون بحرية التحرك للمساهمة في التنمية والشركات المشتركة.» **الانماء العربي**: شباط/ فبراير ١٩٨٧. ص ٣٦ ـ ٤٠.

٩٣ ـ الزعبي، حلمي عبد الكريم. «كيف يخطط العدو الصهيوني للسيطرة الاقتصادية على المنطقة العربية من خلال التعامل بالاداة الدبلوماسية.» **شؤون عربية**: العدد ٥٠، حزيران/ يونيو ١٩٨٧. ص ٩٠ ـ ١٠٥.

٩٤ ـ سعد الدين، فاطمة. «ندوة التنمية بين التخطيط والتنفيذ في الوطن العربي، الكويت، ٢٥ ـ ٢٩، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٦.» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**: السنة ١٣، العدد ٤٩، كانون الأول/ يناير ١٩٨٧. ص ٢٨٥ ـ ٢٨٩.

٩٥ ـ الشاوي، خالد وسي بي بهاني (معدان). «التقرير النهائي عن ندوة فرص التعاون بين الدول العربية ودول جنوب آسيا، نيودلهي ١٦ ـ ١٨، شباط/ (فبراير) ١٩٨٧.» **النشرة الشهرية لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط**: السنة ١٢، العدد ٥، أيار/ مايو ١٩٨٧. ص ١١ ـ ٢٣.

٩٦ ـ الصباح، سالم. «المصارف العربية في مواجهة مشاكل الاقراض الداخلي. البحث الأول: تجربة الكويت.» **المصارف العربية**: السنة ٧، العدد ٧٧، ايار/ مايو ١٩٨٧. ص ٣٤ ـ ٣٨.

٩٧ ـ عبد الفضيل، محمود. «جدلية البترول والزراعة العربية.» **الدراسات الاعلامية**: العدد ٤٧، نيسان/ ابريل ـ حزيران/ يونيو ١٩٨٧. ص ١٣٠ ـ ١٣٨.

٩٨ ـ عسيران، راغدة. «الوضع الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ م: القسم الثاني.» **الارض**: السنة ١٤، العدد ٧، نيسان/ ابريل ١٩٨٧. ص ٥٠ ـ ٥٧.

٩٩ ـ العيسوي، ابراهيم. «لا بديل عن الوحدة الاقتصادية العربية.» **المنابر**: السنة ٢، العدد ٧، تموز/ يوليو ١٩٨٧. ص ٢٧ ـ ٣٢.

١٠٠ ـ فريق من الباحثين. «التجارة العربية البينية: واقعها معوقاتها، سبل تطويرها.» **شؤون عربية**: العدد ٥٠، حزيران/ يونيو ١٩٨٧. ص ٣١ ـ ٥٥.

١٠١ ـ قرم، جورج. «مشاكل الاقراض الخارجي للدول والمؤسسات الاجنبية.» **المصارف العربية**: السنة ٧، العدد٧٧، ايار/ مايو ١٩٨٧. ص ٢٢ ـ ٢٦.

١٠٢ ـ مارتو، ميشيل. «هروب رأس المال العربي.» **المنتدى**: السنة ٢، العدد ١٧، شباط/ فبراير ١٩٨٧. ص ٦ ـ ٩.

١٠٣ ـ المنذري، سليمان. «رؤية في التكامل العربي المالي.» **شؤون عربية**: العدد ٥٠، حزيران/ يونيو ١٩٨٧. ص ٦٨ ـ ٨١.

١٠٤ ـ النابلسي، محمد سعيد. «تطور سياسة الائتمان المصرفي.» **المصارف العربية**: السنة ٧، العدد ٧٧، ايار/ مايو ١٩٨٧. ص ١٦ ـ ٢٠.

١٠٥ ـ النجفي، سالم. «دراسة اقتصادية تحليلية لسياسة انتاج محاصيل الحبوب في الدول العربية.» **مجلة البحث العلمي العربي**: السنة ٥، العدد ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦. ص ٢١ ـ ٣٠.

١٠٦ ـ ندوة المصارف العربية، باريس، ٢٦ ـ ٢٧ آذار/ مارس ١٩٨٧.» مستقبل المصارف العربية في مواجهة مشاكل الاقراض الداخلي والخارجي.»

الاقتصاد والاعمال: السنة ٩، العدد ٩٢، نيسان/ ابريل ١٩٨٧. ص ٢١ ـ ٣٠.

١٠٧ ـ ندوة منتدى الفكر العربي حول المديونية الخارجية العربية، ٢، عمان، ١١ ـ ١٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧. «السياسات البديلة لمواجهة مشكلة المديونية العربية للخارج.» **الانماء العربي**: شباط/ فبراير ١٩٨٧. ص ١٠ ـ ١٨.
انظر ايضاً: ٣٦

مراجعة كتب

١٠٨ ـ ياسين، يسين. «المرحلة الناصرية شهدت تحجيم دور اصحاب النفوذ الاقتصادي.» أجرى الحوار: سعيد الشحات. **المنابر**: السنة ٢، العدد ٧، تموز/ يوليو ١٩٨٧. ص ٢٢ ـ ٢٦.

١٠٩ ـ حسين عادل. «التطبيع: المخطط الصهيوني للهيمنة الاقتصادية.» **شؤون عربية**: العدد ٥٠، حزيران/ يونيو ١٩٨٧. ص ١٥٣ ـ ١٥٧. (رفعت السيد أحمد)

١١٠ ـ الفرجاني، نادر. «الهجرة الى النفط.» **المجلة العربية للعلوم الانسانية**: السنة ٧، العدد ٢٦، ربيع ١٩٨٧.ص ٢١٤ ـ ٢١٩. (محمود الورداني)

١١١ ـ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. الأمانة العامة. «تقرير الأمين العام السنوي الثالث عشر، ١٩٨٦.» **النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول**: السنة ١٣، العدد ٧، تموز/ يوليو ١٩٨٧. ص ١٦ ـ ٢٠.
انظر ايضاً: ١٢٥

اجتماع

كتب

١١٢ ـ حسين، عبد الله غلوم. **قضايا من واقع المجتمع العربي في الخليج: تاخر سن الزواج والمهور ـ الفراغ ـ المخدرات**. المنامة: مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية، مكتب المتابعة، ١٩٨٧. ٢١٣ ص. (سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، ٩)

١١٣ ـ سمحة، موسى وباحثون من الأرض المحتلة. **الصراع الديمقراطي في فلسطين المحتلة**. اشراف فؤاد حمدي بسيسو ومصطفى خليل الكسواني؛ مراجعة وتحرير المركز الاستشاري العربي. عمان: اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة، ١٩٨٦. ٢١٥ ص.

١١٤ ـ قاسم، منى (معده). **تخطيط هجرة العمالة المصرية من العمالة النادرة**. اشراف ومراجعة حمدي رضوان. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧.

١١٥ ـ القاسمي، خالد بن محمد. **القوى العاملة والتركيب السكاني في دولة الامارات العربية المتحدة**. بيروت؛ باريس: منشورات عويدات، ١٩٨٧. ١١٩ ص. (زدني علماً، ١٠٤)
انظر ايضاً: ٩

دوريات

١١٦ ـ الذوادي، محمود وادريس سالم حسن. «ملاحظات حول واقع علم الاجتماع العربي المعاصر.» **شؤون عربية**: العدد ٥٠، حزيران/ يونيو ١٩٨٧. ص ١٢٩ ـ ١٤٦.

١١٧ ـ الصبان، ريما. «الأمومة فكراً وسلوكاً.» **شؤون اجتماعية**: السنة ٤، العدد ١٣، ربيع ١٩٨٧. ص ٩٨ ـ ١١٠.

١١٨ ـ عاشور، سعيد عبد الفتاح. «ملامح المجتمع الصليبي في بلاد الشام.» **المستقبل العربي**: السنة ١٠، العدد ١٠٢، آب/ اغسطس ١٩٨٧. ص ٢٤ ـ ٣٩.

١١٩ ـ فهمي، علي. «التحليل الخلدوني في العلوم الاجتماعية بين تقديس التراث وتحديث المحاولة: رؤية فكرية.» **شؤون اجتماعية**: السنة ٤، العدد ١٣، ربيع ١٩٨٧. ص ٦٣ ـ ٧٠.

١٢٠ ـ مراد، سعيد. «الدراما التلفزيونية والواقع العربي.» **الطريق**: السنة ٤٦، العدد ٣، تموز/ يوليو ١٩٨٧. ص ٢٦٥ ـ ٢٧٢.

١٢١ ـ النصراوي، عباس. «هجرة المهنيين العرب الى الولايات المتحدة.» **المستقبل العربي**: السنة ١٠، العدد ١٠٢، آب/ اغسطس ١٩٨٧. ص ١١٠ ـ ١٢٣.
انظر ايضاً: ٣٧، ٩٤، ٩٨، ١١٠، ١٣٣

مراجعة كتب

١٢٢ ـ سمحة، موسى وباحثون من الأرض المحتلة.

«الصراع الديمغرافي في فلسطين المحتلة.» **المنتدى**: السنة ٢، العدد ١٧، شباط/ فبراير ١٩٨٧. ص ١٧ ـ ١٨. (فوزي سهاونة)

١٢٣ ـ عبده، سمير. «البطالة المقنعة في الوطن العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ١٠، العدد ١٠٢، آب/ اغسطس ١٩٨٧. ص ١٥٥ ـ ١٦٠. (اميرة حجو)

١٢٤ ـ الفارس، عبد الرزاق فارس. «تخطيط القوى العاملة في دولة الامارات العربية المتحدة.» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**: السنة ١٣، العدد ٤٩، كانون الأول/ يناير ١٩٨٧. ص ٢٠٩ ـ ٢١٩. (احمد علي اسماعيل)

١٢٥ ـ فاسيلييف، الكسي. «تأريخ العربية السعودية.» **النهج**: السنة ٤، العدد ١٤، ١٩٨٧. ص ٣١٦ ـ ٣٢٠. (شاكر اللامي)

انظر ايضاً: ٧٨

ثقافة

كتب

١٢٦ ـ الباش، حسن ومحمد السهلي. **المعتقدات الشعبية في التراث العربي**. دمشق: دار الجليل، ١٩٨٧.

١٢٧ ـ **بحوث سوفياتية جديدة في الادب العربي: مجموعة مقالات**. ترجمة محمد الطيار. موسكو: دار زادوغا، ١٩٨٦. ٢٠٥ ص.

١٢٨ ـ دكروب، محمد. **شخصيات وادوار في الثقافة العربية الحديثة: كتابات تجعل من اهل الثقافة موضوعاً لها**. بيروت: مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٨٧.

١٢٩ ـ زيادة، معن. **معالم على طريق تحديث الفكر العربي**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٧. ٢٥٥ ص.

١٣٠ ـ فياض، سليمان. **الدليل اللغوي**. الرياض: دار المريخ، ١٩٨٧. ١٥٠ ص.

١٣١ ـ القاسمي، خالد بن محمد. **الأواصر الموسيقية بين الخليج واليمن**. بيروت؛ باريس: منشورات عويدات، ١٩٨٧. ١٩١ ص. (زدني علماً، ١٤٧)

١٣٢ ـ يوسف خالد. **النقد الأدبي وتاريخه عند العرب**. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٧. ١٦٦ ص.

انظر ايضاً: ٣٠

دوريات

١٣٣ ـ احمد، عبد الغفار محمد. «أثر الموروث الشعبي في السلوك والانماط الفكرية.» **الآداب**: السنة ٣٥، العدد ١ ـ ٣، كانون الثاني/ يناير ـ آذار/ مارس ١٩٨٧. ص ٣٥ ـ ٤١.

١٣٤ ـ أمين، حسين أحمد. «حول أزمة تعاملنا مع التراث العربي.» **الهلال**: السنة ٢٤، العدد ٣، آذار/ مارس ١٩٨٧. ص ٢١ ـ ٢٥.

١٣٥ ـ جحا، ميشال. «خليل مطران: شاعر الحرية والعروبة، ١٨٧٢ ـ ١٩٤٩.» **تاريخ العرب والعالم**: السنة ٩، العددان ١٠٣ ـ ١٠٤، أيار/ مايو ـ حزيران/ يونيو ١٩٨٧. ص ٤ ـ ١٥.

١٣٦ ـ الحوامدة، مفيد. «المسرح العربي ومشكلة التبعية.» **عالم الفكر**: السنة ١٧، العدد ٤، كانون الأول/ يناير ـ شباط/ فبراير ـ آذار/ مارس ١٩٨٧. ص ٦١ ـ ٨٧.

١٣٧ ـ رمضاني، مصطفى. «توظيف التراث واشكالية التأصيل في المسرح العربي.» **عالم الفكر**: السنة ١٧، العدد ٤، كانون الأول/ يناير ـ شباط/ فبراير ـ آذار/ مارس ١٩٨٧. ص ٧٩ ـ ١٠٤.

١٣٨ ـ سعد فاروق. «المسرح في التراث الشعبي.» **الآداب**: السنة ٣٥، العدد ١ ـ ٣، كانون الثاني/ يناير ـ آذار/ مارس ١٩٨٧. ص ٣ ـ ٢٤.

١٣٩ ـ الشباروني، صبحي. «الحرف العربي في فن التصوير الحديث واصوله في التراث.» **تاريخ العرب والعالم**: السنة ٩، العددان ١٠٣/١٠٤، أيار/ مايو ١٩٨٧. ص ٥٦ ـ ٦٧.

١٤٠ ـ عبد الله، أحمد محمد عبد الدايم. «في عروض الشعر العربي: قضايا ومناقشات لمحمد الطويل.» **عالم الكتب**: السنة ٨، العدد ١، آذار/ مارس ١٩٨٧. ص ٥٤ ـ ٦٣.

١٤١ ـ عروي، محمد اقبال. «دلالة التجديد في الشعر: جرح وتعديل.» **عالم الفكر**: السنة ١٧، العدد ٤، كانون الأول/ يناير ـ شباط/ فبراير ـ آذار/ مارس ١٩٨٧. ص ١٠٥ ـ ١٣٠.

١٤٢ ـ النجار محمد رجب. «مصادر الموروث الشعبي

في التراث العربي.» **الآداب**: السنة ٣٥، العدد ١ ـ ٣، كانون الثاني/ يناير ـ آذار/ مارس ١٩٨٧. ص ٤٩ ـ ٧١.
انظر ايضاً: ١٥٣

مراجعة كتب

١٤٣ ـ الفهري، عبد القادر الفاسي. «اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية.» **المجلة العربية للعلوم الانسانية**: السنة ٧، العدد ٢٦، ربيع ١٩٨٧. ص ١٨٦ ـ ١٩١. (مرتضى جواد باقر)

تربية وتعليم

دوريات

١٤٤ ـ ابو بكر توفيق. «التعلم عن بعد: الجامعة المفتوحة.» **العربي**: العدد ٣٤٣، حزيران/ يونيو ١٩٨٧. ص ١٠٨ ـ ١١١.

١٤٥ ـ علام، صلاح الدين محمود. «الاجتماع الاستشاري الرابع لبرنامج التجديد التربوي من أجل التنمية في الدول العربية (ايبداس)، الكويت، ٢٠ ـ ٢٦ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٦.» **المجلة العربية للعلوم الانسانية**: السنة ٧، العدد ٢٦، ربيع ١٩٨٧. ص ٢٢٦ ـ ٢٣٧.

١٤٦ ـ هاشم، علي. «القبضة الحديدية ضد الثقافة في فلسطين.» **الموقف**: العدد ٥٠، تموز/ يوليو ١٩٨٧. ص ٣٠ ـ ٣٣.

١٤٧ ـ الهلالي، صادق. «خطوات عملية على درب تعريب التعليم.» **شؤون عربية**: العدد ٥٠، حزيران/ يونيو ١٩٨٧. ص ٥٦ ـ ٦٧.

مراجعة كتب

١٤٨ ـ الجلال، عبد العزيز. «تربية اليسر وتخلف التنمية مدخل الى دراسة النظام التربوي في اقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط.» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**: السنة ١٣، العدد ٤٩، كانون الأول/ يناير ١٩٨٧. ص ٢٠٣ ـ ٢٠٨. (تركي علي الربيعو)

علوم وتكنولوجيا

كتب

١٤٩ ـ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك). **وقائع لقاء العمل حول مجالات استخدام الطاقة النووية في الوطن العربي والعالم الثالث والمعوقات التي تواجهها**. الكويت: المنظمة، ١٩٨٦. ٢٦١ ص.
انظر ايضاً: ٩٣

دوريات

١٥٠ ـ الطرزي، عبدالله. «حالة الطاقة الكهربائية، انتاجاً واستهلاكاً، في الوطن العربي، خلال المدة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٤.» **شؤون عربية**: العدد ٥٠، حزيران/ يونيو ١٩٨٧. ص ١٤٧ ـ ١٥٢.

١٥١ ـ كورودا، ياسو ماسا ونوبوؤ اسائي. «الدراسات الشرق الأوسطية في اليابان.» **المستقبل العربي**: السنة ١٠، العدد ١٠٢، آب/ اغسطس ١٩٨٧. ص ١٢٤ ـ ١٤٤.

١٥٢ ـ اللبابيدي، محمد مختار. «الغاز الطبيعي في الوطن العربي والعالم: حاضره ومستقبله.» **النشرة الشهرية لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)**: السنة ١٣، العدد ٥، أيار/ مايو ١٩٨٧. ص ٣٥ ـ ٤٨.

١٥٣ ـ الملائكة، جميل. «دور الكتاب العلمي العربي في نشر العلوم.» **مجلة البحث العلمي العربي**: السنة ٥، العدد ١٥، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦. ص ٤٥ ـ ٦١.

مراجعة كتب

١٥٤ ـ بطرس، انطوان. «المعلوماتية على مشارف القرن الحادي والعشرين.» **حاليات**: السنة ١١، العدد ٤٥، شتاء ١٩٨٧. ص ١٠٦ ـ ١٠٨. (فارس الحاج)

ثانياً: المصادر الأجنبية

Reference,General and Bibliography

Books

1 - *Arab Business Yearbook, 1986.* London: Graham and Trotman, 1986. 419 p.

2 - Bricault, Giselle C. *Major Companies of the Arab World, 1986.* London: Graham and Trotman, 1986. 828 p.

3 - Gensbol, Benny. *Collins Guide to the Birds of Prey of Britain and Europe, North Africa and the Middle East.* London: Collins, 1987. 384 p.

4 - National Security Archive. *The Chronology: The Documented Day – to-Day Account of the Secret Military Assistance to Iran and the Contras.* New York: Warner Books, 1987.

5 - United Nations. Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA). *Statistical Abstract of the Region of the Economic and Social Commission for Western Asia, 1984.* Baghdad: ESCWA, 1986. 531 p.

Book Reviews

6 - ABC – Clio Information Services. «The Middle East in Conflict: A Historical Bibliography.» *British Society for Middle Eastern Studies Bulletin:* vol. 13, no. 2, 1987. pp. 228-230. (Paul, Starkey)

7 - Sinclair, Stuart. «The Middle East Economic Handbook.» *Arab Affairs:* vol. 1, no. 2, Winter 1986-87. pp. 141-143. (Matthew Montagu – Pollock)

History and Geography

Books

8 - Clauss, Manfred. *Geschichte Israels von der Freihzeit bis Zur Zerstorung Jerusalems.* Munich: C.H. Beck Verlag, 1986. 239 p.

9 - Gaunson, A.B. *The Anglo – French Clash in Lebanon and Syria, 1940-45.* London: Macmillan Press, 1987.

10 - Reich, B. *Israel: Land of Tradition and Confict.* Boulder, Colo.: Westview Press; London: Croom Helm, 1986. 227 p.

See also: 6, 20, 23, 30

Periodicals

11 - Bourdarès, Habib et Charles – Robert Ageron. «Deux grandes figures du nationalisme maghrébin: Tahar Ben Ammar, Ferhat Abbas». *Maghreb Machrek:* no. 115, janvier – février – mars 1987. pp. 71-79.

Book Reviews

12 - De Felice, Renzo. «Jews in an Arab Land: Libya, 1835-1970.» *International Journal of the Middle East Studies:* vol. 19, no. 2, May 1987. pp. 259-261. (Lisa Anderson)

13 - Kalidi, Walid. «Before their Diaspora: A Photographic History of the Palestinians, 1986-1948.» *Arab Affairs:* vol.1, no. 2, Winter 1986-87. pp. 137-140. (Ghayth N. Armanazi)

14 - King, Joan Wucher. «Historical Dictionary of Egypt.» *British Society for Middle Eastern Studies Bulletin:* vol. 13, no. 2, 1987. pp. 231-236. (Geoffrey Roper)

Politics and National Thought

Books

15 - *Analysis of Cost Estimates for Israel's Lavi Aircraft.* Washington, D.C.: United States General Accounting Office, 1987.

16 - Chaliand, Gerard. *Terrorism: From Popular Struggle to Media Spectacle.* London: Saqi Books, 1987. 139 p.

17 - Curtis, Michael (ed.). *The Middle East: A Reader.* New Brunswick, N.J.: Transaction Books, 1987. 425 p.

18 - Halliday, Fred. *Beyond Irangate: The Reagan Doctrine and the Third World.* Amesterdam: Transactional Institute, 1987. 38 p.

19 - Keddleston, Ernst. *The Approaching State of War between Israel and Saudi Arabia Aimed at the Arab's Richest Oil Lands.* Albuquerque, N.M.: Institute for Economic and Political World Strategic Studies, 1986.

20 - Khoury, Philip *S. Syria and the French Mandate: The Politics of Arab Nationalism, 1920-1945.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1987.

21 - Mergui, Raphael and Philippe Simonnot. *Israel's Ayatollahs: Meir Kahane and the Far*

Right in Israel. London: Saqi Books, 1987. 203 p.

22 - Mutawi, Samir A. *Jordan in the 1967 War.* London: Cambridge University Press, 1987.

23 - Palumbo, Michael. *The Palestinian Catastrophe: The 1948 Expulsion of a People from their Homeland.* London: Faber and Faber, 1987.

24 - Rubenberg, Cheryl *A. Israel and American National Interest.* Urbana, Ill.: University of Illinois, 1987.

25 - Schlict, Alfred. *Libanon Zwischen Burgekrieg und Internationalem Konflikt.* Bonn: Deutsche Gesellschaft Fur Auswartige Politik, 1986. 66 p.

26 - Sheffer, Gabriel. *Dynamics of Dependence: U.S. – Israel Relations.* Boudler, Colo.: Westview Press, 1987.

27 - Shormon, Israel Stockman (ed.). *Israel, the Middle East and the Great Powers.* New Brunswick, N.J.: Transaction Books, 1987. 384 p.

28 - Smith, David. *Prisoners of God: The Modern – Day Conflict of Arab and Jew.* London: Quartet Books, 1987.

29 - Synder, Jed C. *Defending the Fringe: Nato, the Mediterranean, and the Persian Gulf.* Boulder, Colo.: Westview Press; London: SAIS, 1987.

30 - Stivers, William. *America's Confrontation with Revolutionary Change in the Middle East, 1948-83.* London: Macmillan Press, 1986. 132 p.

31 - Yaniv, Avner. *Deterrence without the Bomb: The Politics of Israeli Strategy.* Lexington, M.A.: Lexington Books, 1987.

See also: 4,10

Periodicals

32 - Arafat, Yasser. «La Nouvelle génération Palestinienne est encore plus déterminée.» *Les Cahiers de l'Orient:* no.5, 1987. pp. 55-60.

33 - Armitage, Richard L. «Interview with Richard L.Armitage the Assistant Secretary of Defence for International Security Affairs, U.S. Department of defense.» Conducted by Anne Joyce as Editor and John A. Sandwick. *American-Arab Affairs:* no. 20, Spring 1987. pp. 30-37.

34 - Aruri, Nasser H. and John J. Carroll. «The Anti-terrorist Crusade.» *Arab Studies Quartely:* vol. 9, no. 2, Spring 1987. pp. 173-187.

35 - Axelgard, Frederick W. «Deception at Home and Abroad: Implications of the Iran Arms Scandal for U.S. Foreign Policy.» *American – Arab Affairs:* no. 20, Spring 1987. pp. 5-12.

36 - Cohen, Mitchell. «Zionism: The Failure of Sucess.» *Judaism:* vol. 36, no. 2, Spring 1987. pp. 211-216.

37 - Chomsky, Noam. «Thought Control in the USA: The Case of the Middle East.» *Arab Affairs: vol. 1, no. 2, Winter 1986-87. pp. 15-21.*

38 - Cordesman, Anthony H. «Arms to Iran: The Impact of U.S. and Other Arms Sales on the Iran-Iraq War.» American-Arab Affairs: no. 20, Spring 1987. pp. 13-29.

39 - Cave, Sarah. «Israel and South Africa: Zionism and Apartheid.» *Arab Affairs:* vol. 1, no. 2, Winter 1986-87. pp. 89-97.

40 - Da Costa, Hélène. «La Grèce réaménage sa politique arabe.» *Les Cahiers de l'Orient:* no.5, 1987. pp. 69-79.

41 - Djalili, Mohammad et Annie Laurent. «Le Liban à l'épreuve du Khomeinisme.» *Les Cahiers de l'Orient:* no. 5, 1987. pp. 69-79.

42 - Elits, Hermann Frederick. «Egypt in 1986: Political Disappointments and Economic Dilemmas.» *The Washington Quarterly:* vol. 10, no. 2, Spring 1987. pp. 113-128.

43 - Faris, Hani A. «The American and Arab Perspectives on Terrorism.» *Arab Studies Quartley:* vol. 9, no. 2, Spring 1987. pp. 149-154.

44 - Findley, Paul. «The Israeli Grip on U.S. Middle Eastern Policy.» *Arab Affairs:* vol. 1, no. 2, Winter 1986-87. pp. 7-14.

45 - Gresh, Alain. «Le Projet de conférence internationale sur le Proche-Orient: la réponse Palestinienne.» *Le Monde diplomatique:* vol. 34, no. 399, Juin 1987. pp. 3-4.

46 - Halliday, Fred. «Terrorism in Historical Perspective.» *Arab Studies Quaterly:* vol. 9, no. 2, Spring 1987. pp. 139-148.

47 - Heller, Mark A. «Israeli Politics and the Arab-Israeli Peace Process.» *The Washington Quarterly:* vol. 10, no. 2, Spring 1987. pp. 129-136.

48 - Khalidi, Rachid. The Palestinians: Twenty

Years After.» *MERIP Middle East Report:* vol. 17, no. 3, May-June 1987. pp. 6-14.

49 - Kishtainy, Khalid. «The Power of Prejudice.» *Arab Affairs:* vol. 1, no. 2, Winter 1986-87. pp. 31-37.

50 - Lebovic, James H. and Ashfaq Ishaq. «Military Burden, Security Needs, and Economic Growth in the Middle East. *«The Journal of Conflict Resolution:* vol. 31, no. 1, March 1987. pp. 106-138.

51 - Lewis, Frieda S. «Zionism: Past Achievements and Future Programs.» *Judaism:* vol.36, no. 2, Spring 1987. pp. 204-210.

52 - Lewis, Samuel W. «Israel: The Peres Era and its Legacy.» *Foreign Affairs:* vol. 65, no. 3, 1987. pp. 582-610.

53 - Leymarie, Philippe. «A La Périphérie du Golfe et de l'Océan Indien.» *Le Monde diplomatique:* vol. 34, no. 400, juillet 1987. pp. 12-13.

54 - Mc Govern, George. «The Constitution, Foreign Policy and the U.S. National Interest.» *American-Arab Affairs:* no. 20, Spring 1987. pp. 1-4.

55 - Neumann, Robert G. «Can the Broker's Role be Resuscitated for the United States?.» *The Washington Quarterly:* vol. 10, no. 2, Spring 1987. pp. 143-150.

56 - Page, Stephen. «The Soviet Union and the GCC States: A Search for Openings.» *American-Arab Affairs: no. 20, Spring 1987. pp. 38-56.*

57 - *Peterson, J.E. «The GCC and Regional Security.» American-Arab Affairs:* no. 20, Spring 1987. pp. 62-90.

58 - Sahliyeh, Emile. «West Bank Politics Since 1967.» *The Washington Quarterly:* vol. 10, no. 2, Spring 1987. pp. 137-142.

59 - Sankari, Farouk A. «The Effects of the American Media on Public Opinion and Middle East Policy Choices.» *American-Arab Affairs:* no. 20, Spring 1987. pp. 107-122.

60 - Stein, Janice Gross. «Extended Deterrence in the Middle East: American Strategy Reconsidered.» *World Politics:* vol. XXX-IX, no. 3, April 1987. pp. 326-532.

61 - Stohl, Michael. «Terrorism, States, and State Terrorism: The Reagan Administration in the Middle East.» *Arab Studies Quarterly:* vol. 9, no. 2, Spring 1987. pp. 162-172.

62 - Ward, Michael D. and Alex Mintz. «Dynamics of Military Spending in Israel: A Computer Simulation.» *The Journal of Conflict Resolution:* vol. 31, no. 1, March 1987. pp. 86-105.

63 - Watkins, David. «Media and Politics in Britain: Putting down the Arabs.» *Arab Affairs:* vol.1, no. 2, Winter 1986-87. pp. 22-29.

64 - Weir, Benjamin M. «Reflections of a Former Hostage on Causes of Terrorism.» *Arab Studies Quarterly:* vol. 9, no. 2, Spring 1987. pp. 155-161.

Book Reviews

65 - Avnery, Uri. «My Friend, the Enemy.» *Arab Studies Quarterly:* vol.9, no. 2, Spring 1987. pp. 203-206. (Andrej Kreutz)

66 - Benvenisti, Meron. «The West Bank Data Project: A Survey of Israel's Policies.» *International Organisation:* vol.41, no. 1, Winter 1987. pp. 151-171. (Ian Lustick)

67 - Brown, Carl. «International Politics and the Middle East.» *International Journal of the Middle East Studies: vol. 19, no. 2, May 1987. pp. 243-245. (Donald M. Reid)*

68 - Chagnollaud, Jean-Paul. «Israel et les territoires occupés: la confrontation silencieuse.» Maghreb-Machrek: no. 115, janvier-février-mars 1987. pp. 114-115. (L.J.Duclos)

69 - Christopher, Warren and Harold H. Saunders. «American Hostages in Iran: The Conduct of a Crisis.» *International Journal of the Middle East Studies:* vol. 19, no. 2, May 1987. pp. 251-255.

70 - Corm, Georges. «Géopolitique du conflit libanais». *Maghreb-Machrek:* no. 115, janvier-février-mars 1987. pp. 111-113. (Andre Bourgey)

71 - Dawisha, Adeed. «The Arab Radicals.» *American-Arab Affairs:* no. 20, Spring 1987. pp. 142-145. (Nameer Ali Jawdat)

72 - Dobson, Christopher and Ronald Payne. «War Without End». *Arab Affairs:* vol. 1, no. 2, Winter 1986-87. pp. 131-136. (David Lay)

73 - Epstein, Joshua. «Strategy and Force Planning: The Case of the Perisan War.» *The Washington Quarterly:* vol. 10, no. 2 Spring 1987. pp. 191-193. (James J. Townsend)

74 - Haley, P. Edward. «Qaddafi and the

United States Since 1969.» *«International Journal of the Middle East Studies:* vol. 19, no. 2, May 1987. pp. 237-239. (Mary-Jane Deeb)

75 - Katz, Mark N. «Russia and Arabia: Soviet Foreign Policy towards the Arabian Peninsula.» *American-Arab Affairs:* no. 20, Spring 1987. pp. 136-138. (Helena Cobban)

76 - Korany, Bahgat and Ali E. Hillal Dessouki (eds.). «The Foreign Policies of Arab States.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 19, no. 2, May 1987. pp. 229-230. (Fred Halliday)

77 - Merari, Ariel (ed.). «On Terrorism and Combatting Terrorism.» *Arab Studies Quarterly:* vol.9, no. 2, Spring 1987. pp. 188-195. (Ghada Talhami)

78 - Mishal, Shaul. «The PLO under Arafat: Between Gun and Olive Branch.» *SAIS Review:* vol. 7, no. 2, Summer-Fall 1987. pp. 222-224. (Michael Young)

79 - Netanyahu, Benjamin. «Terrorism: How the West Can Win.» *Arab Studies Quarterly:* vol.9, no. 2, Spring 1987. pp. 195-203. (Edward W. Said)

80 - Peterson, J.E. «Defending Arabia.» *American-Arab Affairs:* no. 20, Spring 1987. pp. 145-147. (Stephen Page)

81 - Pieteres, Jan Nederveen. «Israel's State Terrorism and Counter – Insurgency in the Third World.» *Arab Studies Quarterly:* vol. 9, no. 2, Spring 1987. pp. 188-195. (Ghada Telhami)

82 - Porath, Yehoshua. «In search of Arab Unity, 1930-1945.» *Arab Studies Quarterly:* vol.9, no. 2, Spring 1987. pp. 206-210. (Caesar E. Farah)

83 - Ramazani, R.K. «Revolutionary Iran: Challenge and Response in the Middle East.» *SAIS Review:* vol.7, no. 2, Summer-Fall 1987. pp. 229-230. (Moiara Ruehsen)

84 - Rapoport, David C. and Yonah Alexander (eds.). «The Rationalization of Terrorism.» *Arab Studies Quarterly:* vol. 9, no. 2, Spring 1987. pp. 188-195. (Ghada Talhami)

85 - Rubenberg, Cheryl A. «Israel and the American National Interest: A Critical Examination.» *American-Arab Affairs:* no. 20, Spring 1987. pp. 139-141. (Roberta L. Coles)

86 - *Seliktar, Ofira. «New Zionism and the Foreign Policy System of Israel.» SAIS Review:* vol. 7, no. 2, Summer-Fall 1987. pp. 224-226. (David J. Pervin)

87 - Shipler, David K. «Arab and Jew: Wounded Spirits in the Promised Land.» *MERIP Middle East Report:* vol. 17, no.3, May-June 1987. pp. 44-45. (Penny Johnson)

88 - Sick, Gary. «All Fall down: America's Tragic Encounter with Iran.» *International Journal of the Middle East Studies:* vol. 19, no. 2, May 1987. pp. 251-255. (Richard Cottam)

89 - Smooha, Sammy. «The Orientation and Politicization of the Arab Minority in Israel.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 19, no. 2, May 1987. pp. 225-227. (Elia Zureik)

90 - Tzaban, Haim [et al.]. «Master Plan for the Settlement of Samaria and Judea: Development Plan for the Area for the Years 1983-1986.» *International Organization:* vol. 41, no. 1, Winter 1987. pp. 151-171. (Ian Lustick)

91 - Yaniv, Avner. «Deterrence without the Bomb: The Politics of Israeli Strategy.» *SAIS Review:* vol. 7, no. 2, Summer-Fall 1987. pp. 224-226. (David J. Pervin).

See also: 12, 93, 111

Law and Public Administration

Book Reviews

92 - «The Palestine Yearbook of International Law. Vol.1.» *The American Journal of International Law:* vol. 81, no. 2, April 1987. pp. 566-567. (Lawrence A. Kletter)

93 - Mallison, W. Thomas and Sally Mallison. «The Palestine Problem.» *Arab Affairs:* vol. 1, no. 2, Winter 1986-87. pp. 144-148. (Aliaa Zayed)

94 - Mallison, W. Thomas and Sally V. Mallison. «The Palestine Problem in International Law.» *The American Journal of International law:* vol. 81, no. 2, April 1987. pp. 563-566. (John Quigley)

Economics

Books

95 - Arab Banking Corporation. *Japan and the Arab World: Economic Development and Co-operation.* Manama: The Corporation,

1986. 43 p. (Occasional Papers Series, no.4)

96 - ——— .*Industrialisation in the Arab World.* Manama: The Corporation, 1986. 108 p.

97 - Ilgen, Thomas L. and T.J. Pempel. *Trading Technology: Europe and Japan in the Middle East. New York: Westport; London: Praeger Publisher, 1987. x, 203 p.*

98 - *Sandwick, John A. (ed.). The Gulf Cooperation Council: Moderation and Stability in an Interdependence World. Boulder, Colo.: Westview Press, 1987. 289 p.*
See also: 5, 7, 19

Periodicals

99 - Conant, Melvin A. «Recongnizing U.S. State in Gulf Oil.» *American-Arab Affairs:* no. 20, Spring 1987. pp. 57-62.

100 - Eftekhari, Nirou. «Economie de guerre en Irak: La remise en cause des grandes priorités.» *Les Cahiers de l'Orient:* no.5, 1987. pp. 113-126.

101 - Kubursi, Atif Abdallah. «The Arab Petrochemical Industry: The Strategic Options and a programme of Action.» *Arab Affairs:* vol.1, no. 2, Winter 1986-87. pp. 47-56.

102 - Zeidan, Rita. «Fiscalité de l'investissement entre la France et le Moyen-Orient: Problèmes et réalité.» *Les Cahiers de l'Orient:* no. 5, 1987. pp. 127-146.

103 - United Nations. Economic and Social Council. Secretary General. «Price Decline is Harmful for Development of Energy Resources.» *OPEC Bulletin:* vol. XVIII, no. 4, May 1987. pp. 15-20.
See also: 24, 50

Book Reviews

104 - Sandwick, John A. (ed.). «The Gulf Cooperation Council : Moderation and Stability in an Interdepent World.» *American-Arab Affairs:* no. 20, Spring 1987. pp. 156-158. (Hermann Frederick Eilts)

105 - Sharif, Walid (ed.). «The Arab Gulf States and Japan: Prospects for Co-operation.» *Arab Studies Quarterly:* vol. 9. no. 2, Spring 1987. pp. 211-212. (Gamal M. Badr)

Sociology

Books

106 - Sobel, Zvi. *Migrants from the Promised Land.* New Brunswick, N.J.: Transaction Books, 1987. 230 p.

Periodicals

107 - Liauzu, Claude. «Etat, ville et mouvements sociaux au Maghreb et au Moyen-Orient.» *Maghreb-Machrek:* no. 115, janvier-février-mars 1987. pp. 53-69.

Culture

Book Reviews

108 - Bushnaq, Inea (ed. and trans.). «Arab Folktales.» *American-Arab Affairs:* no. 20, Spring 1987. pp. 152-153. (Sami Kamal)

109 - Khalidov, A.B. «Arabskie Rukopisi I Arabskaya Rukopisnaya Tradistsiya.» *British Society for Middle Eastern Studies Bulletin:* vol.13, no. 2, 1987.pp. 241-242.(Adnan Gacek)

110 - Said, Edward W. «After the Last Sky.» *Arab Affairs:* vol. 1, no. 2, Winter 1986-87. pp. 137-140 (Ghayth N. Armanazi)

Education

Periodicals

111 - Al-Hassan, Gubara Abdalla. «English Language Needs of the English Department's Students at Arab Universities.» *Arab Journal for the Humanities:* vol. 7, no. 26, Spring 1987. pp. 258-285.

112 - Mcloughlim, Leslie J. «The Arab Educational Impact on the Gulf.» *Arab Affairs: vol.1, no 2, Winter 1986-87. pp. 74-82.*

113 - Al-Tamimi, Abd al Malek-Khalaf. *«Some of the Problems of University Education in the Arab Nation.»* Arab Affairs: vol. 1, no. 2. Winter 1986-87. pp. 107-123.

Science and Technology

Periodicals

114 - Hill, Donald R. «Engineering in the Medieval Arab World.» *Arab Affairs:* vol. 1, no. 2, Winter 1986-87. pp. 38-46.

115 - Karmi, Ghada. «Arabic Medicine: Science and Achievement.» *Arab Affairs:* vol. 1, no.2, Winter 1986-87. pp. 66-73.

116 - Murray, Jan. «Nuclear Energy in the Middle Eastern Context». *Arab Affairs:* vol. 1, no. 2, Winter 1986-87. pp. 98-106.
See also: 103

من منشورات
مركز دراسات الوحدة العربية

- يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٦ (٨٦٤ ص ـ ١٧,٥٠ $) ..... مركز دراسات الوحدة العربية
- دراسات في الحركة التقدمية العربية (٣٨٠ ص ـ ٧,٥٠ $) ..... ندوة فكرية
- العسكريون العرب وقضية الوحدة (٤٦٨ ص ـ ٩,٥٠ $) ..... د. مجدي حماد
- البعد القومي للقضية الفلسطينية: فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية (سلسلة اطروحات الدكتوراه (١٠)) (٢٧٦ ص ـ ٥,٥٠ $) ..... د. ابراهيم ابراش
- صورة العرب في عقول الأمريكيين (٢٦٨ ص ـ ٥,٥٠ $) ..... د. ميخائيل سليمان
- السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام ١٩٦٧ (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٩)) (٢٦٨ ص ـ ٥,٥٠ $) ..... د. بوقنطار الحسان
- الادب العربي: تعبيره عن الوحدة والتنوع ـ بحوث تمهيدية (٤٤٠ ص ـ ٩ $) ..... مجموعة من الباحثين
- حيازة التكنولوجيا المستوردة من اجل التنمية الصناعية: مشكلات الاستراتيجية والادارة في الوطن العربي (٢٥٢ ص ـ ٥ $) ..... ندوة فكرية
- وحدة المغرب العربي (٢٥٤ ص ـ ٥ $) ..... ندوة فكرية
- التنمية المستقلة في الوطن العربي (١٠٠٢ ص ـ ٢٢ $) ..... ندوة فكرية
- الهوية القومية في السينما العربية (٢٧٦ ص ـ ٥,٥٠ $) ..... مجموعة من الباحثين
- العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة (٤٦٨ ص ـ ٩,٥٠ $) ..... ندوة فكرية
- تجديد الحديث عن القومية العربية والوحدة (٢٧٢ ص ـ ٥,٥٠ $) ..... د. سعدون حمادي
- الابعاد التربوية للصراع العربي ـ الاسرائيلي (٥٢٤ ص ـ ١٠,٥٠ $) ..... ندوة فكرية
- بنية العقل العربي: دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية، (نقد العقل العربي (٢)) (٦٠٠ ص ـ ١٢ $) ..... د. محمد عابد الجابري

سلسلة الثقافة القومية:

- المثقفون والبحث عن مسار: دور المثقفين في اقطار الخليج العربية في التنمية (٩) (٢٤٤ ـ ص ـ ٢,٥٠ $) ..... د. أسامة عبد الرحمن
- نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية (١٠) (١٠٨ ص ـ دولار واحد) ..... د. غسان سلامة
- السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥ (١١) (١٤٤ ص ـ ١,٥٠ $) ..... د. محمد الأطرش
- حقوق الانسان في الوطن العربي (١) (١٨٠ ص ـ ٢ $) ..... حسين جميل
- عن العروبة والاسلام (٢) (٤٧٦ ص ـ ٥ $) ..... د. عصمت سيف الدولة
- الوطن العربي: الجغرافية الطبيعية والبشرية (٣) (١٨٤ ص ـ ٢ $) ..... ناجي علوش
- جامعة الدول العربية ١٩٤٥ ـ ١٩٨٥: دراسة تاريخية (٤) (١٢٨ ص ـ ١,٥٠ $) ..... أحمد فارس عبد المنعم
- الجماعة الاوروبية: تجربة التكامل والوحدة (٥) (٢٨٨ ص ـ ٣ $) ..... د. عبد المنعم سعيد
- التعريب والقومية العربية في المغرب العربي (٦) (٢٠٠ ص ـ ٢ $) ..... د. نازلي معوض أحمد
- الوحدة النقدية العربية (٧) (١٦٨ ص ـ ١,٥٠ $) ..... د. عبد المنعم السيد علي
- أوروبا والوطن العربي/سلسلة الثقافة القومية (٨) (٢٦٨ ص ـ ٢,٥٠ $) ..... تأليف د. نادية محمود محمد مصطفى

- موقف فرنسا والمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩ ـ ١٩٤٥ (١) (٥٤٠ ص ـ ١١ $) ..... د. علي محافظة
- تطور الوعي القومي في المغرب العربي (سلسلة كتب المستقبل العربي (٨)) (٣٦٠ ص ـ ٧ $) ..... مجموعة من الباحثين

مركز دراسات الوحدة العربية

وكلاء توزيع مطبوعات المركز في الأقطار العربية والدول الأجنبية

الاردن

المجلة والكتب

وكالة التوزيع الاردنية
ص.ب ٣٧٥
عمان ـ الاردن/ت ـ ٦٣٠١٩٢/١

الامارات العربية المتحدة

دبي

المجلة

مؤسسة الاتحاد للصحافة والنشر والتوزيع
ص.ب ٣٤٤٦ دبي ـ دولة الامارات العربية المتحدة
ت ـ ٢٨٢٦٦٦ ـ ٢٢٤١١١

الشارقة

المجلة والكتب

مكتبة دار الآداب
منطقة الفوير ـ شارع العروبة
ص.ب ٦٥٩ الشارقة ـ دولة الامارات العربية المتحدة
ت ـ ٢٢٩٥١ ـ ٣٥٩٢٠١

العين

المجلة والكتب

مكتبة الامارات للخدمات الثقافية والفنية
ص.ب ١٥٦٨٨
العين ـ دولة الامارات العربية المتحدة
ت ـ ٦٤١٦٤٥

البحرين

المجلة والكتب

الشركة العربية للوكالات والتوزيع
شارع الخليفة ص.ب ١٥٦
المنامة ـ البحرين ت ـ ٢٥٥٧٠٦

الكتب

مكتبة دلون
شارع القصر القديم ـ القضيبية
ص.ب ٢٠٤٤٠ المنامة ـ البحرين
ت ـ ٧١٢٢٩٠

تونس

المجلة

الشركة التونسية للصحافة
3 نهج المغرب
1035 تونس RP
ت ـ 242499

الجزائر

المجلة

المؤسسة الوطنية لتوزيع الصحافة (E.N.A.M.E.R)
الجزائر العاصمة

BP 160 - EL-HARRACH
ALGER - ALGERIE
Tel: 75.42.13/75.41.54

وهران

3 RUE DE LA PAIX - ORAN
ALGERIE Tel: 29.82.03/39.81.95

قسنطينة

ZONE INDUSTRIELLE «LE PALMA»
CONSTANTINE - ALGERIE
Tel: 69.28.67/69.15.59

الكتب

المؤسسة الوطنية للكتاب
11 مكرر شارع العربي بن مهيدي
الجزائر العاصمة ـ الجزائر

Tel: 64.96.12

سلطنة عمان

الكتب

مكتبة العلوم
ص.ب ٣٤٧٤ روي
مسقط ـ سلطنة عمان
ت ـ ٦٢٠٠١٠ السيب
٧٠٣٢١٤ روي

السودان

المجلة

دار التوزيع
ص. ب ٣٥٨
الخرطوم ـ السودان
ت ـ ٧٩٤٦٠/٧٥٥٧٥/٨٠٥٨٨

الكتب

شركة الفارابي للنشر والأدوات المكتبية المحدودة
ص.ب ٢١٥٩
الخرطوم ـ السودان
ت ـ ٨٠٥٣٨

سوريا

المجلة والكتب

المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات
برامكة ـ تجاه ثانوية التجارة
ص.ب ١٢٠٣٥
دمشق ـ الجمهورية العربية السورية
ت ـ ٢٢٣٧٧٢/٢٢٨٨٣١

العراق

المجلة والكتب

الدار الوطنية للتوزيع والاعلان
شارع الجمهورية ـ ص.ب ٦٢٤
بغداد ـ الجمهورية العراقية
ت ـ ٨٨٨٩٥٧١

قطر

المجلة

دار العروبة للصحافة والطباعة والنشر
ص.ب ٦٣٣ الدوحة ـ قطر
ت ـ ٣٢١٦١٢

الكتب

دار المتنبي للنشر والتوزيع
ص.ب ٢٧٠٦ الدوحة ـ قطر
ت ـ ٤١٢١٤٠ / ٤١٢١٤١

مكتبة الفتى
ص.ب ١٠٤٩
الدوحة ـ قطر
ت ـ ٨٦٢٨١٧

الكويت

المجلة

الشركة المتحدة لتوزيع الصحف والمطبوعات
شارع فهد السالم ـ قرب الميريديان
ص.ب ٦٥٨٨/حولي
32040 الكويت
ت ـ ٤٢١٤٦٨/٤١٢٨٢٠

الكتب

شركة كاظمة ـ المكتبة
عبد العزيز السيد
ص.ب ٢٧٨٦
حولي 32028 ـ الكويت
ت ـ ٢٦٤٣٣٢٩

لبنان

المجلة

الشركة العربية للتوزيع
بناية رزق وحلو
الطابق الثالث ـ القنطاري
ص.ب ٤٢٢٨ بيروت ـ لبنان
ت ـ ٣٧٠٦٢٣/٢٤٧٩٠٠/٢٩٢٨٧٨

الكتب

بيروت: المكتبات الرئيسية
طرابلس والشمال
جروس برس
شارع عزالدين/طرابلس ـ لبنان
ت ـ ٦٢٧٧٢٤/٦٢٢٦٢٦

ليبيا

المجلة والكتب

الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان
فرع طرابلس شارع سوف المحمودي
ص.ب ٩٥٩ طرابلس ـ الجماهيرية العربية الليبية
ت ـ ٤٥١٤٣ ـ ٤٥٧٧٤ ـ ٤٤٢١٦ ـ ٤٤١١٥
فرع بنغازي ص.ب ٣٢١
بنغازي ـ الجماهيرية العربية الليبية
ت ـ ٩٧٦٠٤ ـ ٩٥٩٦٤

مصر

المجلة والكتب

مؤسسة الاهرام
قسم التوزيع ـ ١٤ شارع الجلاء
القاهرة ـ جمهورية مصر العربية
ت ـ ٧٥٥٥٠٠/٧٤٥٦٦

المجلة والكتب

مركز دراسات الوحدة العربية
١١ شارع رشدان ـ الدور الأول ـ شقة ٤
الدقي ـ الجيزة
القاهرة ـ جمهورية مصر العربية
ت ـ ٣٤٨٤٢٥٩ / ٣٥٩٤٦٠٠

المغرب

الكتب

المركز الثقافي العربي
الشارع الملكي (الاحباس)
ص.ب 4004
الدار البيضاء ـ المغرب
ت ـ BUREAU (307651) DOM (360071)

المجلة

الشركة العربية الافريقية للتوزيع والنشر والصحافة
70 زنقة سجلماسة ص.ب 8
الدار البيضاء ـ المغرب
ت ـ 249214/00

المملكة العربية السعودية

المجلة

جدة
تهامة للتوزيع
شارع الامير فهد. خلف اسواق النويصر
ص. ب ٩٤٠٩ جدة ـ المملكة العربية السعودية
ت ـ ٥٠٠٠ ـ ٦٦٩ (٠٢)

الدمام
تهامة للتوزيع
مدينة العمال. امام المعهد الصحي
ص.ب ٥٧٢٦ الدمام ـ المملكة العربية السعودية
ت ـ ٢٠٠٠ ـ ٠٨٢٦ (٠٣)
٤٢٢٢ ـ ٠٨٢٧ (٠٣)

الرياض
تهامة للتوزيع
شارع المطار. خلف البعثة الاميركية
ص. ب. ٦٩٣٢ الرياض ـ المملكة العربية السعودية
ت ـ ٠٣٩٤ ـ ٤٧٨ (٠١)
٨٢٠٧ ـ ٤٧٦ (٠١)

الكتب

مكتبة جرير التجارية
ص.ب ٣١٩٦ الرياض ١١٤٧١
المملكة العربية السعودية
ت ـ ٤٧٧٣١٤٠

موريتانيا

المجلة والكتب

شركة الكتب الاسلامية في موريتانيا
ص.ب 1266 نواكشوط ـ موريتانيا
ت ـ 53461

اليمن الديمقراطية

المجلة والكتب

مؤسسة ١٤ اكتوبر للاستيراد وتوزيع المطبوعات والاعلان
ص.ب ٤٢٢٧ كريتر ـ عدن
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية
ت ـ ٢٢٢٣٢ / ٢٤٧٣٤

اليمن العربية

المجلة

دار القلم للنشر والتوزيع والاعلان
شارع علي عبد المغني ـ ص.ب ١١٠٧
صنعاء ـ الجمهورية العربية اليمنية
ت ـ ٧٧٨١٢ ـ ٢ / ٢٧٢٥٦٢

انكلترا

المجلة والكتب

AL SAQI BOOKS
26 WESTBOURNE GROVE
LONDON W 2 5 RH
ENGLAND. Tel: (01)2298543

المجلة

EMAN'S NEWS
14 ROBIN HILL DRIVE
CHISLEHURST
KENT BR 7 5ER
ENGLAND Tel: 467-9560

سويسرا

المجلة والكتب

LIBRAIRIE ARABE L'OLIVIER
5 - RUE DE FRIBOURG. CH - 1201
GENEVE - SUISSE
Tel: (022) 318440

فرنسا

المجلة والكتب

ALPHABETA LIBRAIRIE
82, RUE CLAUDE BERNARD
75005 PARIS
FRANCE
Tel: 45 35 41 10 - 60 17 58 17

الولايات المتحدة الأمريكية

المجلة والكتب

WORLD INFORMATION &
DEVELOPMENT CORP.
1700 N. MOORE ST.
SUITE 720 ARLINGTON. VA
22209 U.S.A.
Tel: (703) 528-6238

(*) لغير الدول الواردة أعلاه، تطلب المطبوعات من مركز دراسات الوحدة العربية مباشرة.